انتخابات ١٩٩٠

اليسار

راية المستضعفين فى الأرض

العدد الحادى عشر / يناير ١٩٩١ م / جماد ثانى ١٤١١ هـ / الثمن جنيه مصرى

إسرائيل تبيع الوهم للقاهرة!

التعذيب من جديد فى قضية المحجوب

جلاسنوست يوسف شاهين



نوبة صحيان يطلقها المقاتل أيمن حسن

كيف أسقطوا "الحريرى وعيد والصيرفى والعشيرى"؟!

إهـــــداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش

القاهرة



اليسار

ديمقراطية / عقلانية / اشتراكية

فى هذا العدد




اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى والوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر .

AL YASSAR 3 MIDAN EL MALEKA ZOBAIDA IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر : ١٢ جنيها للأفراد ٣٠ جنيها للهيئات .

الوطن العربى : ٥٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها .

العالم : ١٠٠ دولار أمريكى أو ما يعادلها .

ترسل القيمة بشيك مصرف أو حواله بريدية إلى إدارة المجلة .

الإدارة والتحرير : ٣ ميدان الملكة زبيدة شقة ٣ - مدينة الطلبة - رقم بريدى ١٢٤١١ - إمبابة جيزة .

ت : ٣٤٤٧٩٤٠ فاكس ٣٤٤٢٠١٣



رئيس التحرير :
حسين عبد الرازق

المشرف الفنى :
محمود الهندى

المستشار :
إبراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس :
د. فؤاد مرسى

اصلاح الاقتصاد.. والديمقراطية.. والارهاب.. والخليج

بين خطاب الرئيس مبارك وبرنامج اليسار للإصلاح

حسين عبد الرازق

اهتمت الدوائر السياسية، بالخطاب الذى ألقاه الرئيس حسنى مبارك رئيس الجمهورية يوم السبت ١٦ ديسمبر ١٩٩٠، فى الجلسة المشتركة لمجلسى الشعب والشورى، بمناسبة إفتتاح دورة الانعقاد الأول لمجلس الشعب الجديد.

ويعود هذا الاهتمام لأكثر من سبب..

فهو أول خطاب للرئيس بعد انتخابات «نوفمبر/ديسمبر» ١٩٩٠ وماسبقها من ملابسات سياسية، خاصة مقاطعة أحزاب الوفد والعمل، وجماعة الاخوان المسلمون» للانتخابات، وتولى اليسار ممثلا فى نواب «حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى» بزعامة خالد محيى الدين، والنواب الناصرين والماركسيين، مسئولية المعارضة البرلمانية.

ويأتى الخطاب فى ظل ظروف سياسية بالغة الصعوبة، مقدمتها أزمة الديمقراطية والتى تصاعدت بتوالى عمليات العنف المسلح، من جماعات الإرهاب السياسى والتى بلغت ذروتها باغتيال رئيس مجلس الشعب السابق الدكتور رفعت المحجوب قبل دقائق من إعلان نتيجة الاستفتاء على حل مجلس الشعب، وما تلى ذلك من صدامات مسلحة بين الشرطة والمتهمين بالانتماء لتنظيم «الجهاد» المحظور، ثم انفجار عنف السلطة ممثلا فى الإعتقالات الواسعة والعشوائية، وانتهاك حرمات المنازل، وممارسة التعذيب للمتهمين بجريمة الاغتيال أو المشاركة فيها.

وزاد من الأزمة المقاطعة التى مارستها قوى سياسية للانتخابات، وتلويح حزب العمل بأنه سيسقط الحكم من خارج البرلمان.

وتتساند مع أزمة الديمقراطية، الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الطاحنة، وأهم انعكاساتها على المواطنين، إنخفاض مستوى معيشة غالبية المواطنين، والارتفاع الجنونى المتصاعد لأسعار السلع الأساسية والضرورية، وتفشى البطالة بين الخريجين.

وقد عبر المواطنون عن رفضهم للحكم وللحزب الوطنى من خلال تصويتهم للمعارضين للحزب الوطنى، بشكل واسع، بما فى ذلك أى مرشح مستقل، حتى ولو كان عضوا فى الحزب الوطنى، طالما يخوض المعركة فى مواجهة مرشح الحزب الحاكم.

وتتعقد الأوضاع السياسية باستمرار أزمة الخليج واحتمالات إنفجار الحرب، والدور المصرى فيها، خاصة والقوات المصرية تقف على الجبهتين.. القوات المصرية المسلحة على جبهة «السعودية. أمريكا» وقوات المتطوعين المصريين، وعددهم يتجاوز عدد القوات المسلحة المصرية تقف على الجبهة العراقية!

ويعود العامل الثالث فى اهتمام الدوائر السياسية إلى بعض المقولات التى وردت فى الخطاب ذاته، واعتبرت مؤشرات لتطور جديد فى سياسة الحكم... مثل حديث الرئيس عن «برنامج الإصلاح الشامل» وهو نفس المصطلح الذى طرحه حزب التجمع عنوانا لبرنامجه فى الانتخابات الأخيرة، واعتباره «مشكلة ارتفاع الأسعار، ومشكلة إنتشار البطالة»... «المشكلتين الأساسيتين اللتين يعانى منهما المجتمع»... وهو ما ألح عليهما طويلا حزب التجمع والحزب الشيوعى وحتى قوى المعارضة اليمينية وإعلانه عن مشروع الألف يوم وهو ما يتوافق مع دعوة حزب التجمع فى المؤتمر الاقتصادى عام ١٩٨٢ إلى برنامج للانقاذ الوطنى لمدة ٣ سنوات (أى ألف يوم)، وهو المؤتمر الذى أشار اليه وإلى نتائجه الرئيس فى خطابه أيضا.. إلى غير ذلك من الإشارات فى قضايا أخرى مثل أزمة الخليج وتركيزه على محاولة تجنب الحرب..

لماذا «ألف يوم»؟!

ورغم أهمية هذه المقولات حتى ولو وقفت عند حدود القول فقط- وماقد تعنيه من إحساس مافى دوائر الحكم بالأزمة وضرورة تقديم تنازلات، ولو لفظية، للرأى العام... إلا أن التقييم النهائى لابد أن ينطلق من الأفعال والممارسات أساسا.

وفى هذا النطاق، فهناك ثلاثة قضايا أساسية طرحها الخطاب، ولابد من وقفة متأنية هادئة أمامها.

القضية الأولى، هى القضية الاقتصادية، ودعوة الرئيس لإقرار مشروع متكامل لتعزيز مسيرة الإصلاح الاقتصادى وتعميرها، أسماه «مشروع الألف يوم لتحرير الاقتصاد المصرى».

ولم يترك الرئيس رغم الإشارات الإيجابية السابق الحديث عنها- مجالا للشك أن مشروعه هو استمرار للسياسات المطبقة منذ

عام ١٩٨٢ عندما تحول «الانفتاح الاستهلاكى إلى انفتاح إنتاجى» كما يقول أى نفس السياسات الاقتصادية والاجتماعية الخاطئة التى «أنتجت الأزمة بكل أبعادها».. السياسة التى فرضها صندوق النقد الدولى وقبلها التحالف الطبقى. تأكد استمرار مسيرة «التحرر الاقتصادى» وهو الاصطلاح الذى تطلقه الحكومة على سياسة التبعية الاقتصادية للغرب، وتصفية القطاع العام، والاعتماد على رأس المال الأجنبى والقروض.. الخ، أى سياسة الانفتاح الاقتصادى. والحديث عن برنامج الألف يوم، تأكيد للخضوع لسياسات صندوق النقد الدولى، فالاتفاق الذى سيوقع خلال الشهر القادم، يقوم على إجراءات عاجلة ينفذ خلال عام، وبرنامج متوسط ينفذ خلال ٣ أعوام، أى ١٠٠٠ يوم، وهو ماصرح به د. حازم الببلاوى فى التليفزيون مساء الثلاثاء ١٨ ديسمبر ١٩٩٠.

ومن الناحية العملية، فبالإضافة إلى قرار استمرار حكومة عاطف صدقى الحالية لحين توقيع الاتفاق مع صندوق النقد، فهناك تشكيل لجنة فى وزارة الاقتصاد لتحويل بعض الديون المصرية إلى أصول انتاجية، وموافقة الحكومة على حرية إنتقال الخدمات (المصارف وشركات التأمين والمعلومات)، والاستمرار بل والتعجيل بتصفية القطاع العام، والتركيز على قضية النمو السكانى، والتى علق عليها د. إسماعيل صبرى عبد الله قائلا.. «ينتهى الخطاب السياسى الرسمى على مستوى الدولة كلها بأن الفقراء، ومحدودى الدخل، ومن يشكون ضيق ذات اليد من الفئات المتوسطة، مسئولون وحدهم عما يشكون منه لأنهم يأكلون أكثر من اللازم، ويخالطون أزواجهم أكثر من المعقول».

الحل الأمنى

القضية الثانية هى قضية الديمقراطية. ورغم تأكيد الرئيس أن العصر هو «عصر حقوق الانسان، وأولها حقه فى المشاركة السياسية النشيطة، وحقه فى التعبير الحر وحقه فى الحياة الكريمة» وأن «الشعب أولا وأخيرا هو صاحب القرار.. الشعب أولا وأخيرا هو منبع كل سلطة...» إلا أن الخطاب-والممارسة- يتضمنان مواقف مناقضة للديمقراطية ومهددة لها..

فالرئيس يتجاهل الأكوام الهائلة من المعلومات والحقائق التى تمس حرية ونزاهة هذه الانتخابات، سواء بالنسبة للقوانين وجداول القيد والتسويد والتقفيل، أو البلطجية وتدخلات الشرطة وأجهزة الأمن السياسى والمحافظين وبعض الوزراء فى العملية الانتخابية، أو الطعن فى دستورية قانون الانتخابات.. ويقول بحسم- كما قال قبلا بعد انتخابات ١٩٨٤ و١٩٨٧- إن هذه الانتخابات كانت نزيهة وحرة... «كان حرصى بالغا على أن تتوافر كل أجواء الحرية والحيدة، سواء خلال المعركة الانتخابية أو عند الإدلاء بالأصوات أو فى فرز الأصوات...»

وخطورة الإدعاء بأن الانتخابات الأخيرة كانت حرة وأن الحيدة كانت كاملة، أن نتمسك بما تم ولا نهتم بعلاج البناء القانونى والأوضاع الانتخابية المستقرة، والتدخلات المختلفة، والتى لايمكن بدون العلاج الجذرى لها تحقيق تداول حقيقى للسلطة عبر صندوق الانتخابات.

وعندما يتعرض الرئيس لموضوع الإرهاب- ورغم قوله بأن المواجهة الحازمة للإرهاب لاتتم بالأسلوب الأمنى فقط- إلا أنه يقول أنه لايوجد مبرر واحد لهذا الإرهاب فى المجتمع الديمقراطى الذى لاتفسير له الا إستشراء النزعة لدى قلة منحرفة إلى الجريمة والفوضى، وأن الإرهاب سيمتد وجوده وبقاءه من قوى خارجية.. وبالتالى فليس هناك سبيل أمام الحكومة، فى ظل هذه الرؤية إلا الإسلوب الأمنى. بينما الواقع يؤكد أن الإرهاب حتى ولو كانت وراءه قوى خارجية - إنتعش فى مصر فى ظل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والاحباط، وغياب الديمقراطية وغلق الباب عمليا أمام التغيير بالديمقراطية، وإحتلال القيم وضياع الإحساس بالانتماء فى ظل السياسات الحكومية المتبعة. وكذلك العنف الذى تمارسه السلطة فى ظل قانون الطوارئ والقوانين المقيدة للحريات، والتعذيب وإنتهاك حقوق الانسان الذى أصبح عنوانا للحكم الحالى منذ عام ١٩٨١.

ويخلو الخطاب من أى إشارة إلى عدم مد العمل بحالة الطوارئ أو تعديل قوانين الانتخابات والحقوق السياسية والأحزاب والصحافة التى تمثل مقتل الديمقراطية

الحرب والسلام..

القضية الثالثة، هى قضية أو أزمة الخليج فلم يقدم الرئيس جديد إلا التغيير فى لهجة الحديث عن الحرب والسلام و التأكيد على أن أحدا لايريد الحرب.

وفى الواقع العملى فهناك شواهد مقلقة، تؤكد أنصياعنا للسياسة الأمريكية فى الخليج بصورة كاملة.

فبعد أن أكد الرئيس أن وجودنا فى السعودية هو للدفاع عنها ضد أى هجوم عراقى عليها، عاد بعد زيارة بوش ليعلن أن القوات المصرية ستشترك فى تحرير الكويت، ولكنها لن تشارك فى الهجوم على العراق. ولاندرى- اذا ما قامت الحرب- كيف نضمن أن مشاركتنا فى تحرير الكويت، لن تمتد إلى الهجوم على العراق(!).. وفى جميع الأحوال فالحرب ستعنى حربا مصرية مصرية نتيجة- كما سبق القول- لوجود مصريين فى الجبهتين المتواجهتين



وأعلن يوم الأربعاء (١٩ ديسمبر) أن طلائع الفرقة الرابعة المصرية المدرعة بدأت الوصول الى السعودية لتنضم للقوات المصرية، وهو مطلب أمريكى. فالولايات المتحدة طلبت رفع عدد القوات المصرية فى السعودية الى ٢٠ ألف قبل بدأ القتال.

فاذا حاولنا تلخيص سياسة الحكومة المصرية بالنسبة للقضايا - أو الأزمات - الرئيسية التى تواجهنا، سنجد أن الحكومة تتبع سياسة واحدة مترابطة..

* محاولة حل الأزمة الاقتصادية بمزيد من الارتباط بالدول المدنية وقبول شروطها والاعتماد عليها، طبقا روشتة صندوق النقد الدولى التى أثبتت فشلها فى كل دول العالم.. بما فيها مصر، خلال ١٦ عاما من تطبيقها.

* مواجهة أزمة الديمقراطية والإرهاب، بالاعتماد عمليا على الأسلوب الأمنى وحده.

* وكنتيجة منطقية للاعتماد والارتباط اقتصاديا - وعسكريا - بالولايات المتحدة الأمريكية والدول المدنية، الانجرار الى سياسة الحرب فى أزمة الخليج بكل آثارها المدمرة.

الحلول الواقعية

وبالطبع فإن هذه السياسات الخاطئة ليست قدرا لايمكن الفكاك منه. فحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، طرح ويطرح سياسات بديلة جسدها فى برنامج الاصلاح الشامل الذى طرحه فى الانتخابات الأخيرة، يمكن من خلاله تقديم حلول واقعية لهذه الأزمات الثلاثة. ففى مواجهة الأزمة الاقتصادية يطرح التجمع سياسة جديدة بديلا للسياسات الحالية التى خلقت مايعانيه الوطن والمواطن من مشكلات، وأتاحت للقلة المنحرفة، الإثراء على حساب الفئات الشعبية، وتقوم على... تحقيق التنمية الشاملة، بزيادة الانتاج بالاعتماد على النفس، ومواجهة عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة والتضخم والبطالة، بحيث يتحمل القادرون العبء الأكبر وليس الفقراء، وبما يحقق عدالة فى توزيع الدخول والثراوت.

* وفى مواجهة الإرهاب والعنف والعنف المضاد يطرح التجمع تحقيق ديمقراطية صحيحة غير منقوصة يتناول إصلاح دستورى وتعددية حزبية كاملة، وحرية صحافة حقيقية، وضمان حرية التنظيم وتكوين الجمعيات والتظاهر والأحزاب السلمى ونزاهة حقيقية للانتخابات، ومنع التعذيب، وحكم محلى شعبى حقيقى، واستقلال للحركة النقابية.

* وفى مواجهة احتمالات الحرب فى أزمة الخليج، يطرح التجمع حلا عربيا سلميا يأخذ فى إعتباره الموقف الدولى، ويقوم على الإنسحاب المتزامن للقوات العراقية من الكويت، والقوات الامريكية والدولية من الجزيرة والخليج، ويحل محلهم جميعا قوات سلام عربية، والتمسك فى نفس الوقت بحل سلمى للقضية الفلسطينية عبر المؤتمر الدولى الفعال، وطبقا لنفس الأسس، عدم جواز تحقيق أى مكاسب عن طريق العدوان.

ولعل التحرك الجزائرى الأخير يمثل مدخلا لمثل هذا الحل الذى طالبنا به منذ البداية وتتحمل حكومة مصر «مسئولية كبيرة فى هذا الأمر، بأن تقوم بدور فعال فى إقناع حلفائها العرب والأمريكيين بقبول الحل السلمى والمبادرة الجزائرية، فى نفس الوقت الذى تمارس فيه قوى عديدة ضغوطا على حكام العراق للقبول بالانسحاب من الكويت.

ويتفق مع هذا الطرح قوى عديدة فى مصر، مثل الحزب الشيوعى المصرى (راجع العدد العاشر من اليسار) والحزب الاشتراكى العربى الناصرى، وقوى ديمقراطية عديدة حتى وإن إختلفت فى بعض الجزئيات أو التفصيلات.

ومهمتنا جميعا الأن، داخل مجلس الشعب وخارجه، أن نواصل العمل والنضال والضغط لتحقيق هذا البرنامج البديل... ولنضع المقولات التى وردت فى خطاب الرئيس وأثارت اهتمام الدوائر السياسية فى المحك العملى.. لنعرف جميعا موقع أقدامنا على أساس عملى وواقعى، وليس على أساس التمنيات والرغبات الذاتية.

الموسوعة الفلسطينية

من عمان... وصلتنا هذا الشهر «الموسوعة الفلسطينية» القسم الثانى - الدراسات الخاصة. وهو عمل ثقافى بالغ الضخامة والأهمية.

وقد زادت سعادتنا بالموسوعة لأنها وصلتنا مهداة من الصديق «جودت البرغوثى» الشخصية الوطنية الفلسطينية القومية المعروفة. وهو تقدير لليسار نعتز به.

ليسار در

فالح العطاونة.. فى المعتقل

منذ أشهر قليلة لم يكن القراء فى مصر يعرفونه.. ولم نكن نحن قد قرأنا له. فالاحتلال الاسرائيلى للقدس والضفة والقطاع، حال بين الصحافة الفلسطينية التى تصدر فى الأرض المحتلة وبين الوصول إلى القراء فى مصر.

وفجأة وفى منتصف شهر سبتمبر الماضى، تلقينا عبر جهاز الفاكس رسالة الزميل «خليل توما» مراسل اليسار «المتطوع» فى القدس، ومعها بضعة أسطر رقيقة يقترح فيها أن ننشر بابا شهريا فى «اليسار» للكاتب الفلسطينى «فالح العطاونة» تحت عنوان «نحو الشمس». وأرفق بالرسالة ما أسماه نموذجا لكتاباته، ولم يقل لنا أكثر من أن لفالح زاوية أسبوعية فى مجلة «الطليعة» المقدسية.

ما إن قرأنا ماخطه قلم «فالح العطاونة»، حتى أحسسنا بالفرح. اكتشفنا أننا أمام كاتب موهوب ولامع، يملك ناصية الكتابة، وأيضا مناضل فلسطينى واع وفاهم، يعيش فى قلب المعركة، وليس على هامشها، وأسرعنا بنشر باب «تحت الشمس» فى عدد أكتوبر.

وانتظم «الباب» حتى العدد الماضى ديسمبر ١٩٩٠).

ومنذ أيام، ونحن فى إنتظار رسالة القدس الشهرية، فوجئنا فى نهاية الرسالة بأسطر قليلة تقول..

«نعتذر بالنيابة عن الزميل فالح العطاونة لعدم تمكنه من كتابة عموده «نحو الشمس» وذلك بسبب إعتقاله إداريا لمدة عام. وهو الآن فى معتقل أنصار ٣ قرب الحدود المصرية»

وأحسسنا جميعا بشيء ينتزع قلوبنا، لقد خطفوا واحدا منا. بالطبع نحن جميعا نعرف أن «فالح» ليس وحده فى المعتقل فالوطن كله والشعب الفلسطينى فى المعتقل بصورة أو أخرى. وهناك الآف غيره يعانون الاعتقال الإدارى. ولكن «فالح العطاونة» نجح من خلال عموده فى إنشاء علاقة خاصة وشخصية مع كل واحد منا.

وقررنا أن نهدى هذا العدد إلى «فالح العطاونة» وكل رفاقه فى معتقلات الاحتلال... ونأمل أن تستمر «اليسار» حتى تعود «نحو الشمس» لإحتلال مكانها على صفحاتها.

اليسار

مُفاجآت قانونيَّة في قضية ١٨ و ١٩ يناير

تستأنف محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار «صلاح الدين بصير زايد» وعضوية المستشارين «محمد مزيد الزراع» و«محمود شريف محمد» نظر القضية المعروفة باسم قضية التحريض على أحداث ١٨و١٩ يناير والتنظيمات السرية والمطروحة على القضاء منذ ١٤ عاما.

يعاد محاكمة ١٦٥ متهما من المتهمين الـ ١٧٦ بعد وفاة ١١ من المتهمين. ويتناول الأتهام أحداث تتعلق بالمعارضة السياسية للسادات وممارساته خلال الفترة من ١٩٧٣ وحتى فبراير ١٩٧٧.

وكانت محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) قد برأت المتهمين جميعا من الإتهام بالتحريض على انتفاضة ١٨ و١٩ يناير، وإنشاء منظمات ترمى إلى قلب النظم الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة بإستعمال القوة والإرهاب والوسائل الأخرى غير المشروعة. وأدانت ١٩ متهما بحيازة وتوزيع منشورات تتضمن إذاعة أخبار وبيانات ودعايات مثيرة من شأنها تكدير الأمن العام.

وألغى الرئيس السابق أنور السادات الحكم وأمر بإعادة محاكمة جميع المتهمين.

وقد عقدت المحكمة جلستين خلال شهرى نوفمبر وديسمبر الماضيين، وقررت التأجيل لاستكمال إعلان المتهمين، وتقديم مايفيد وفاة المتهمين الاحدى عشر.



وقد شهدت المحكمة فى جلستها الأخيرة فى ٢ ديسمبر الماضى مفارقات مضحكة مبكية.

فعندما نادى الحاجب على المتهم «حمدى ياسين» وقف المحامون وأعلنوا إعتذاره عن الحضور «فهو اليوم ضمن القضاء الجالس» إشارة إلى وجود المستشار حمدى ياسين فى محكمة القضاء الإدارى كأحد قضاة هذه المحكمة. وضجت القاعة ومنصة القضاء بالضحك.

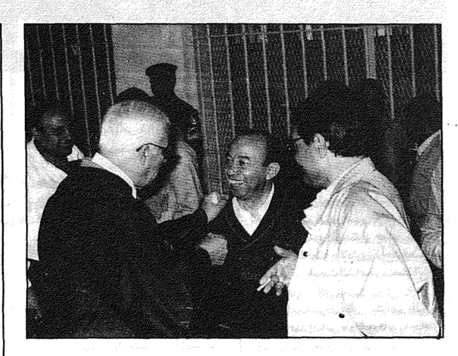
وعندما نودى على الشاعر والكاتب «سمير عبد الباقى» وقف وقال.. «حاضر يا افندم ولكن المحامى هو اللى توفى» فى إشارة إلى وفاة المحامى العظيم «عبد الله الزغبى».. وذلك بعد أن نودى على عدد من المتهمين وتبين إنتقالهم للعالم الأخر

وينتظر بعد استكمال الشكل وحضور المتهمين وهيئة الدفاع. أن تصدر المحكمة قرارها فى الدفع الخاص بتزوير توقيع رئيس الجمهورية السابق، بعد ورود تقرير أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى حول توقيع السادات بإلغاء الحكم.

وقد ورد للمحكمة تقريرين الأول مؤرخ فى ٨ يناير ١٩٨٦ وموقع من كل من «عبد الله محمود سليمان» نائب كبير الأطباء الشرعيين، و«على أحمد على» مساعد كبير الأطباء الشرعيين، و«السيد سعد منتصر» مساعد كبير الأطباء الشرعيين، ويفيد بأن التوقيع المنسوب إلى الرئيس الراحل والثابت فى نهاية الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة لم يؤخذ من قالب ختم الأكليشيه الخاص بالرئيس الراحل أنور السادات. ثم تقرير ثان بتاريخ أول يناير ١٩٨٧ ومن ذات الهيئة. يفيد أن التوقيع أخذ من نفس قالب ختم الأكليشيه الخاص بالرئيس السادات بعد ورود نماذج لقرارات أخرى لمضاهاتها

كما تنظر المحكمة فى الدفع المقدم من الأستاذ «عادل أمين» المحامى ببطلان قرار رئيس الجمهورية بإلغاء الحكم لمخالفته لأحكام المادة ١٤ من القانون رقم ١٦٢ لسنه ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ

تتوقع الدوائر القضائية أن يفجر الدكتور عصمت سيف الدولة أثناء الجلسات «قنبلة»



قانونية لايقف أثرها عند حدود هذه القضائية.

كما يقدم أحمد نبيل الهلالى دفعا هاما جديدا.

صفقة الريان
المودعون يخسرون ٣٠٪ من أموالهم والمشترون المجهولون يكسبون ٢٠٠ مليون

أكدت المراحل الأولى لتسوية مستحقات المودعين بشركة الريان وقوع خسائر للمودعين بينما جاءت الصفقة لصالح المشترين.. وقدرت دراسة لسوق المال خسائر المودعين بحوالى ٣٠٪ من قيمة كل وديعة، وهذه النسبة تمثل أرباح ١٩٨٧ و ١٩٨٨ التى تقرر عدم صرفها كشرط لإتمام الصفقة.. كما قدرت الدراسة أرباح للمشترين بحوالى ١٥٠ مليون جنيه، تمثل فروق أسعار الإيداعات بالنقد الأجنبى.. حيث تم تسوية الودائع بالدولار على أساس ٢٣٢ قرشا بينما سعره الآن تجاوز ٢٨٦ قرشاً..

وتقول الدراسة أن المشترين حققوا أرباحا أخرى حوالى ٥٠ مليون جنيه فى صفقة شراء أصول شركات الهلال حيث تم الشراء بـ ٤٠ مليون جنيه بينما قيمتها الفعلية ٩٠ مليون جنيه. وكشفت الدراسة عن مطلب تم رفضه من جانب النيابة، وتقدم به وكيل المشترين وكان يطالب بخصم ٩٠ مليون جنيه من المودعين، وهى عبارة عن الأرباح التى صرفها المودعون.. وبرر هذا المطلب بأن جهاز المحاسبات أظهر أن شركات الريان كلها لم تحقق أرباحا... ومن هنا يجب تطبيق الشرط الوارد فى العقد بين الريان والمودعين والذى ينص على المشاركة فى الربح والخسارة.

وجاء بالدراسة أن الريان سيصبح من حقه إسترداد كافة أمواله بالخارج فور إتمام الصفقة ورد حقوق المودعين.. وبعد تنازل الضرائب عن مستحقاتها لدى الشركة!

إيقاف مؤقت لدعوتين قضائيتين ضد وكيل مشترى الريان

قررت محكمة جنح عابدين إيقاف نظر دعوتين قضائيتين ضد محمد رشاد نبيه المحامى ووكيل المشتركين فى صفقة الريان، تم الإيقاف بشكل مؤقت لحين اتمام الصفقة بالكامل..

والدعوى القضائية الأولى تتهم فيها سيدة كويتية محمد رشاد نبيه بالنصب والاحتيال والاستيلاء على ٢٦٥ ألف جنيه و١٩٣ ألف دولار.. وجاء بالدعوى أن المحامى أوهمها بشراء فيلا بهذا المبلغ وعندما عادت من الخارج لاستلام الفيلا لم تجدها ولم تجد المبلغ.. أما القضية الثانية فقد أقامتها زوجة رشاد نبيه وإتهمته فيها بإصدار شيك قيمته ١٠٠ ألف جنيه بدون رصيد.

مناورات بين الحكومة وتجار العملة حول أزمة الدولار!!

تنتهى بعد أسبوع من أول يناير الحالى مهلة الشهر التى منحها الصيارفة ببورسعيد للحكومة بالتوقف عن التعامل فى الدولار !! بدعوى خفض سعره الذى واصل إرتفاعه فى الشهرين الأخرين، حتى بلغ ٢٨٨ قرشاً بالسوق المصرفية و٣٤٠ قرشاً فى بورسعيد وحوالى ١٥٣ فى القاهرة وباقى المدن. كان الصيارفة قد اشترطوا على الحكومه أن تدرس أسباب إرتفاع الدولار خلال شهر التوقف بعد نفيهم لعلاقتهم بإرتفاعه.

وقد سافر وفد من البنك المركزى وهيئة شئون النقد الأجنبى بوزارة الإقتصاد للقاء الصيارفة ببورسعيد فى حضور محافظها سامى خضير، فى محاولة لتوقفهم مدة أخرى.. الا أن الصيارفة أكدوا عدم صلتهم بارتفاع سعر الدولار ، واتهموا الحكومة بأنها السبب فى الإرتفاع المفاجئ للدولار

وفجر أحد المسئولين قضية غاية فى الأهمية ، وهى أن سياسة الحكومة تحرير الإقتصاد تعنى بالضرورة خفض رسمى لسعر الجنيه مقابل العملات الأجنبية الأخرى، وإرتفاع كبير فى سعر الدولار وباقى العملات الأخرى. كما أن إتفاق صندوق النقد المتوقع أن يتم خلال أسابيع، يتضمن توحيد سعر الصرف، وسيادة قوى السوق فى تحديد أسعار الجنيه المصرى فى مواجهة الدولار.

وذكر تقرير للسوق المصرفية الحرة أن إرتفاع الدولار، خلال الفترة الأخيرة كان متوقعاً، ولكن ليس بهذه السرعة، وهو نتيجة للإنخفاض الذى شهدته حصيلة السوق المصرفية الحرة بما يقرب من ١٠٠ مليون دولار الشهر الأسبق، وربما يصل فى الشهر الأخير إلى ١٥٠ مليون، عند حساب الرصيد النهائى مما أدى إلى عدم قدرة الدولة على سد



احتياجات القطاعات المنتجة عامة وخاصة، والمستوردين من النقد الأجنبى، لاستيراد مستلزمات الإنتاج والسلع الغذائية والاستهلاكية. بالإضافة لاحتياجات الشركات لتسوية ديونها للبنوك. وهو مالم تستطع السوق سده بالكامل، مما أحدث ثغرة كانت سببا فى إرتفاع الدولار. وإستغل تجار السوق السوداء فى العملة والصيارفة هذه الفرصة، وضاربوا فى سعر الدولار.

وحسبما ورد فى تقارير المتابعة للنقد الأجنبى أن هناك هدفا حكوميا ضمن إتفاقها مع الصندوق، يطلب رفع سعر الدولار لما يقرب من ثلاثة جنيهات تدريجيا

من جهة ثانية مازالت الحكومة تبحث إستكمال تمويل وديعة مقدارها ٥٠٠ مليون دولار، لاستخدامها فى مواجهة احتمالات ارتفاع سعر الدولار فى الشهور الثلاثة القادمة، لحين إقرار الاتفاق النهائى مع الصندوق، وإستخدامها فى تمويل عمليات الإستيراد فى حالة إرتفاعه مرة أخرى..

ومازالت الأتهامات متبادلة.. ولم تصل اللجنة إلى حل بعد!

نَظَرْ
محيى اللباد

الفصل الذى ننشره فى هذا العدد، بعنوان «خيبة مسجلة» هو أحد الفصول التى لم تنشر من الألبوم الثانى لكتاب الفنان الكبير «محيى الدين اللباد» «نَظَرْ» الذى جمع فيه المقالات التى نشرت فى العامين الأخرين، تحت هذا العنوان فى زميلتنا «صباح الخير»، ويصدر قبل نهاية هذا الشهر.

ألبومات نَظَرْ محيى الدين اللباد، تسعى لشحذ حساسية القارئ تجاه المتعة البصرية، التى أصبحت واحدة من أهم مصادر المتعة الفنية فى العقود الأخيرة، إن لم تكن أهمها على الأطلاق.. ويتناول خلالها «محيى اللباد» منظوراته بعين فنان تشكيلى ذواقة للجمال نافرة من القبح، وتجربة صاحب مدرسة متميزة فى الرؤية البصرية أحدثت نقلة كيفية فى اخراج المطبوعات العربية، وخاصة فى كتب الأطفال، وعقل مفكر يؤمن أن النظر الثاقب فيما يكتب عنه، هو جزء من الجمال الذى يسعى «محيى الدين اللباد» لنشره وحيثما كان، وأينما حل!

اليسار

إستمرار كارثة القطن المصرى للعام الحادى عشر

هل هناك مؤامرة على مصر من أمريكا لإخراجها من سوق القطن العالمى؟

تشكلت لجنة «سرية» من خبراء وزارة الزراعة لبحث أسباب كارثة إنخفاض محصول القطن للعام الحادى عشر على التوالى، حتى وصل لأقل معدلاته.

المعلومات الأولية تقول أن المحصول حقق إنخفاضا يقدر بحوالى ٢٠٠ ألف قنطار عن العام الماضى، بينما أشاع وزير الزراعة د. يوسف والى زيادة المحصول بحوالى مليون قنطار!! والأخطر من ذلك هو موافقة كل من وزارتى الزراعة والاقتصاد ثم الصناعة على إستخدام القطن الأمريكى فى المصانع التى تقع فى مناطق محظور استخدامه فيها، مما يهدد محصول القطن المحلى القادم وزراعات أخرى بإنشاء أمراض القطن الأمريكى التى تصل فى شكل فيروسات مع القطن المستورد، والتى لايتحملها القطن المصرى.

وقد ناقشت هيئة القطن مع وزارة الزراعة زيادة إستيراد القطن الأمريكى، من حوالى ٦٠٠ ألف قنطار إلى أكثر من مليون قنطار وخفض حصة مصر المصدرة من القطن بنسبة تزيد عن ١٠٪، بالاضافة لخفض ثمنه، الأمر الذى يعنى إنخفاض حصيلة البلاد من النقد الأجنبى الناتجة عن تصدير القطن.

وناقشت الاجتماعات المكثفة أيضا مشاكل توريد الغزل للمصانع المحلية من القطن المصرى، حيث أصبح من المقرر خفض الحصة المحلية بمقدار حوالى ٧٥٠ ألف قنطار، على أن يحل القطن الأمريكى محلها، وذلك بهدف تعويض النقص فى التصدير، إلا أن المغازل إعترضت منذ بداية الموسم على أى خفض وهددت بغلق مصانعها وتشريد العاملين فيها.. ومازالت المشكلة مشتعلة.

الخسارة الأخرى تتمثل فى خطر فقد مصر عددا من الأسواق العالمية لسببين الأول تأخر شركات تصدير القطن فى إنهاء تعاقداتها الخارجية فى حين قامت الدول المنافسة بما فيها إسرائيل بغزو تلك الدول المستوردة، والتى ربما قد ترفض قبول القطن

يهمسون

** وقعت مفاجآت فى إختيار الاعضاء العشرة المعينين فى مجلس الشعب. فاتح المتحدثون باسم الرئاسة حوالى ٣٠ من الشخصيات العامة فى قبولهم لهذا التعيين بناء على ترشيح من الرئيس.

من بين الذين فوتحوا رئيس تحرير إحدى الصحف وآحد رجال الأعمال الذين لمعوا فى السنوات الأخيرة بكتاباتهم الحادة ضد جماعات الإسلام السياسى، وخبير إقتصادى عالمى وعضو فى حزب معارض، وأستاذ فى القانون شارك فى إعداد قانون الانتخابات الأخيرة ورشحته بعض الأنباء قبل الانتخابات- لرئاسة مجلس الشعب، وعضو سابق معين فى مجلس الشعب ، وفوجئوا بأن قائمة المعينين خلت من أسمائهم.

** مصادر فى الحزب الوطنى تؤكد أن مجلس الشعب سينظر لأول مرة فى نتيجة تحقيق محكمة النقض فى بعض الطعون المقدمة فى الانتخابات الأخيرة ، وسيقرر قبول بعضها واسقاط عضوية عدد محدود من أعضائه الذين أحاط بفوزهم تزوير واضح ، وإحلال الطاعنين محلهم، وذلك لإعطاء صورة جديدة للمجلس أمام الرأى العام، خاصة وأن العناصر المتوقع دخولها إلى المجلس نتيجة لقبول هذه الطعون لاتمس سيطرة الحزب الوطنى وأغلبيته.

وتضيف هذه المصادر أن هذا الإتجاه الجديد سيتم بناء على تعليمات واضحة من الرئيس، بعد تقارير مختلفة وصلت إليه حول ملابسات سقوط عدد من شخصيات الحزب الوطنى مثل «د. حمدى السيد» أو الشخصيات المستقلة (وطنى)!!

** تتوقع الدوائر القيادية فى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى تأجيل المؤتمر العام الثالث للحزب إلى مابعد شهر رمضان المبارك والامتحانات وإجازات الصيف.. حتى تنتهى اللجنة المركزية من إعادة صياغة التقارير التى ستقدم للمؤتمر على ضوء التطورات الهامة التى تجرى فى مصر والعالم العربى هذه الأيام، وكذلك عودة الحزب إلى العمل من داخل مجلس الشعب، والدروس والخبرات التى حصل عليها الحزب خلال معركة الانتخابات، والقيادات والاتجاهات التى أثبتت فعاليتها خلالها.

** مصدر عربى قال إن الرئيس حسنى مبارك خاطب القائد الفلسطينى ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين، أثناء انعقاد القمة العربية الطارئة فى أغسطس ،قائلا فى حسم..

«شوف يا ابو عمار.. تروح تيجى » «تلويص ، تهويص» مافيش قدامك غير كامب دافيد»!!

** «فيصل الصانع» عضو مجلس الامة الكويتى السابق (مجلس ١٩٨٥) وأحد أقطاب حزب البعث فى الكويت، مازال معتقلا مع قرابة عشرين من رواد ديوانيته فى «موقف الأمن السياسى فى البصرة» بالعراق، منذ منتصف سبتمبر الماضى.

من المعروف أن البعثيين الكويتيين إتخذوا نفس الموقف الوطنى لكل قوى المعارضة الكويتية، فرفضوا التعامل مع قوات الغزو والإحتلال العراقية

المصرى بعدما تكون قد حصلت على احتياجاتها من الأقطان. والسبب الثانى إستمرار إنخفاض الأنتاج المصرى من القطن وتوقف تصديره لعدد من الدول لسنوات متوالية جعل بعض الدول غير راغبة فى التعاقد مع مصر.

التقارير الفنية أشارت إلى أن إنخفاض محصول القطن بهذا الشكل أكد ما سبق أن أشارت إليه من إستخدام نوعيات من المبيدات غير صالحة للاستخدام، أو لاتلائم المحصول المصرى. بالإضافة إلى تكرار إنتشار أمراض القطن الأمريكى فى مصر.

خبير زراعى فى شئون القطن قال فى إجتماع مغلق إن مايحدث فى مصر لهذا المحصول.. مع الأخذ بكل الإعتبارات لايمكن أن يخرج عن مؤامرة ضد البلاد... لإخراج مصر نهائيا من سوق القطن العالمى، التى كانت تحتل أولى مراكزه يوما ما

مستشفى استثمارى يعجز عن سداد ٦ مليون جنيه

عجز مستشفى ابن سينا الاستثمارى عن سداد ٦ مليون جنيه ديون لبنكى مصر والجيزة الوطنى.. وتقرر إحالة الأمر لنيابة الشئون المالية والاقتصادية والتى بدأت التحقيق مع رئيس وأعضاء مجلس إدارة المستشفى.

السعودية تعرض على مصر تمويل استكمال المشروعات الاستثمارية الكويتية

تجرى لجنة وزارية من الزراعة والتعاون الدولى والاقتصاد والصناعة والتخطيط، حصر شامل للمشروعات الكويتية، ومراحل تنفيذها وتكاليفها الاستثمارية، واحتياجات تمويل المتبقى منها. وذلك بهدف إستكمالها بتمويل سعودى..

وكانت السعودية قد تقدمت بعرض لمصر يقضى، باستعداد الحكومة السعودية للقيام

بالإحلال محل الكويت فى المشروعات الاستثمارية التى توقف تنفيذها بعد الإحتلال العراقى للكويت.

١٣ وزارة وهيئة تطلب زيادة خطتها الاستثمارية

طلبت ١٣ وزارة وهيئة حكومية تعديل حصتها النقدية فى إستثمارات الخطة الحالية لعام ١٩٩٠/١٩٩١. بلغ إجمالى المبالغ المطلوب لتلك الوزارات والهيئات حوالى ٦٦ مليون جنيه.

جاء على رأس القائمة اتحاد الاذاعة والتلفزيون، الذى طالب بزيادة حصته ١٧ مليون جنيه ثم وزارة التعليم العالى ١٥٫٧ مليونا بعدها وزارة الاسكان وطلبت زيادة مقدارها ١٢٫٣ مليون جنيه فوزارة الصحة بواقع ٦٫٧ مليون جنيه. واحتلت الداخلية المركز الخامس بواقع ٤٫٨ مليون جنيه ثم التعليم ٤ مليون جنيه والإعلام ٢ مليون جنيه. ومن بين الجهات والوزارات التى طلبت زيادة خطتها الاستثمارية الخارجية، والأزهر والثقافة والسياحة والاقتصاد.

وتم إقرار تلك الزيادات والعمل بها من الربع الثانى للعام المالى الحالى

جاء ذلك فى تقرير متابعه بنك الاستثمار القومى لتنفيذ الربع الأول للخطة.

مشروع بإنشاء صندوق لاقامة مشروعات لتشغيل العائدين من الخليج

الممولون الأجانب يشترطون البدء فى المشروعات قبل فتح اعتمادات تمويل المكون الأجنبى

بدأت لجنة مشكلة بقرار من رئيس الوزراء، من وزراء القوى العاملة والمالية والاقتصاد والتعاون الدولى، لدراسة فكرة إنشاء صندوق لتشغيل العمالة العائدة من الخليج، والذين لم تتمكن الحكومة من توظيفهم.

أمام اللجنة عدة مقترحات منها الاتفاق مع القطاع الخاص على تشغيل العائدين حسب إحتياجات كل شركة، على أن تقوم الدولة بتقديم مساهمات لتلك الشركات لإجراء توسعات بخطوط إنتاجها وتشغيل المصانع لأكثر من وردية. والإقتراح الثانى حصر الشركات العامة التى تعمل وردية واحدة أو اثنين، بحيث تتم دراسة إمكانية تشغيلها لورادى أخرى، مع إجراء عمليات صيانة وإحلال سريعة قد تستغرق مابين ستة شهور أو سنه.

الإقتراح الثالث تكثيف نشاط الدولة فى إنشاء عدد من المشروعات الاستثمارية فى الأراضى والمناطق العمرانية الجديدة وتشغيل ألف مليون فيها.

المشروع يتم دارسة فى نفس الوقت الذى تم الاتفاق فيه مع البنك الدولى، وعدد من دول الخليج بينها السعودية والإمارات والكويت بالإضافة إلى عدد من الدول الأجنبية بينها فرنسا وأمريكا لتمويل هذه الخطه.

إشترط الممولون أن تقدم مصر خطة المشروعات، وتبدأ التنفيذ على أن يتم تمويل المكون المحلى من جانب الدولة. وبعدها تبدأ تلك الجهات فتح اعتمادات المكون الأجنبى فى كل مشروع

دمج ١٢ شركة بالزراعة والتمويل وتطبيق الشركات القابضة قبل صدور قانونها

بادر د. يوسف والى وزير الزراعة فى إتخاذ الإجراءات لتحويل هيئات وشركات القطاع العام لنظام الشركات القابضة، عرض الوزير منذ أيام على اللجنة العليا للسياسات ضم ٧ شركات بقطاع الثروة الحيوانية والداجنة. مع دمجها فى شركتين فقط. وإنتهج وزير التموين نفس الطريق بعد ضغوط قوية، والتهديد بتصفية عدد من شركات الوزارة. فقد تقرر دمج ٥ شركات متخصصة فى بيع المنتجات الإستهلاكية والهندسية

وقد وافقت لجنة السياسات على الدمج، على أن يسرى تنفيذه من أول يناير الحالى.. ومن بداية يوليو المقبل تدخل جميع الشركات فى ميزانية واحدة. إشتمل قرار لجنة السياسات على أن تخضع تلك الشركات لنظام قانون الشركات القابضة المزمع إقراره خلال الشهرين القادمين.

أحد المسئولين بالتمويل قال أن تلك السابقة هى الأولى من نوعها بتطبيق قانون قبل صدوره.. ومن الممكن أن يكون هذا مدخلا للطعن فى قانونية قرار الدمج.

بيع الديون وإستخدامها فى مشروعات إنتاجيه

تقدمت خمسة بنوك أجنبيه تعمل فى مصر، منها بنك أوف أمريكا وستى بنك، وهونج كونج والاعتماد والتجارة... بالأضافة لبنك فيصل الاسلامى بقروض لشراء بعض ديون مصر الخارجية... وقام عدد منها بفتح إعتمادات مالية لهذا الغرض بأحد بنوك الدولة الكبرى.

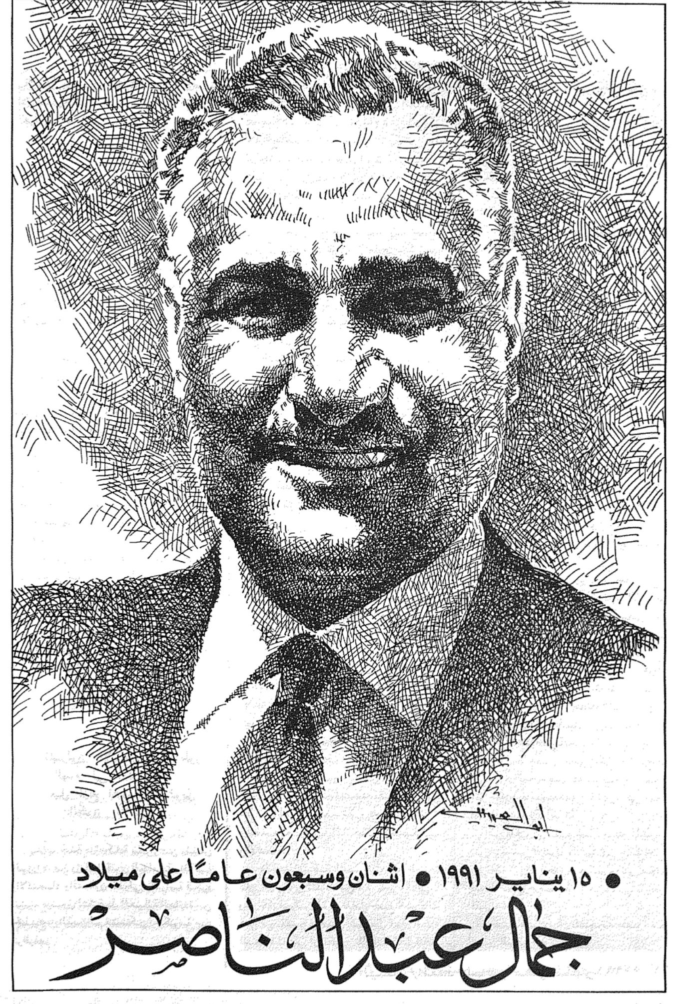
وتم إسناد الأمر للجنة خاصة من الجهاز المصرفى والجهاز الإدارى للبحث. وتم وضع عدد من الشروط لاتمام بيع الديون... من بينها..

* أن يتفق المشترى مع الدائن على البيع، مقابل تنازل الدائن عن نسبة من إجمالى الدين الإسمى، وتكون لمصر حصة من هذه النسبة يتم الاتفاق عليها بين المشترى ولجنة تسوية الديون الخارجية. ويتقدم المشترى بسند رسمى يؤكد صحة البيع.. وتكون مصر غير ملزمة بسداد أى فوائد فى حالة تأخر المشترى سداد قيمة الصفقة، وقد قبلت بعض الجهات الدائنة ذلك مستفيدة من السداد الفورى بدلا من الجدولة.

* ووضعت الحكومة المصرية شرطا هو أن يتم السداد للمشترى بالعملة المحلية بسعر السوق المصرفية الحرة لعملة الدين وقت إتمام الصفقة. وأن يقوم المشترى بإستخدام قيمة الدين فى المساهمة بالتوسعات بالمشروعات القائمة فعلاً بمصر، أو فى إنشاء مشروعات جديدة. أو قيام مصر بتقديم صادرات بسلع غير تقليدية يستخدمها المشترى فى سداد قيمة الدين للدولة الدائنة.

من المقرر أن تقوم لجنة بعرض المشروع على عدد من البنوك والدول فى حالة نجاح مراحله الأولى، حتى مع الدول التى سيتم جدولة الديون معها بعد اتفاق نادى باريس المقبل.

وصرح مسئول أن التجربة ستبدأ مع الديون الصغيرة أولاً.

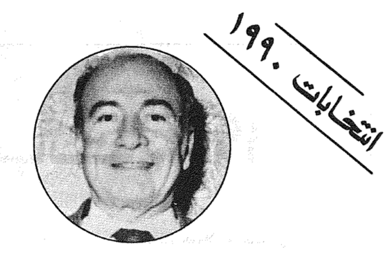

أبو العينين
• ١٥ يناير ١٩٩١ • اثنان وسبعون عاماً على ميلاد
جمال عبد الناصر

انتخابات ١٩٩٠

- اليسار يتخذ القر الصحيح........................ صلاح عدلى
- السياسة والمال والتزير والحياد............ أمينة النقاش
- تقرير من الدقهلية.. فايز عقل
- تقرير من الاسكندرية........................ حسين عبد ربه
- تقرير من الفيوم...
- حول قراءة برنامج التجمع................. عبد الغفار شكر



ـ الغريبة إن الحزب الوطنى دخل الانتخابات ضد الحزب الوطنى .. ورغم كده الانتخابات اتزورت ؟!!



تحليل أولى للمعركة الانتخابية

اتخذ اليسار القرار الصحيح بالمشاركة فى الانتخابات

صلاح عدلى

لاشك أن معركة انتخابات ١٩٩٠ تعتبر من أهم المعارك الأنتخابية التى خاضها اليسار المصرى بفصائله الثلاث الرئيسية التجمع والناصريين والحزب الشيوعى خلال العشرين عاماً الماضية. وهذه المعركة تحتاج إلى تحليل عميق وعلمى لاستخلاص الخبرات والدروس ومعرفة الأخطاء ومواطن الضعف.. وكذلك وهو الأهم لوضع رؤية مستقبلية لعملنا الجماهيرى. أليته وأساليبه وأشكال تنظيمه فى الفترة المقبلة.

إلا إنه يمكن رصد عدد من الدلالات والاستخلاصات الأولية من خلال متابعة سير المعركة والقراءة الأولى للنتائج التى أسفرت عنها، ومناقشة بعض القضايا التى تعتبر مثار جدل وحوار فى صفوف اليسار والقوى السياسية الأخرى.

قرار المشاركة قراراً سليماً

إن قرار قوى اليسار الرئيسية بالمشاركة فى المعركة كان قراراً سليماً، والمؤشرات الإيجابية للمعركة أكبر بكثير من السلبيات.

فالظروف العامة التى يمر بها اليسار، سواء الدولية أو المحلية، هى ظروف غير مواتية وصعبة وكان من الضرورى أن يخوض اليسار هذه المعركة وينزل إلى الشارع لكى يختبر برامجه وسياساته وكوادره بشكل عملى، ولكى يكسر العزلة المفروضة عليه ويخرج من حالة الشك والإحباط التى تعترى الكثير من كوادره.

ولقد أكدت هذه الانتخابات للمرة الأولى أن اليسار ليس فقط قادراً على خوض معارك سياسية وتحريضية ناجحة ولكنه ايضاً قادر على كسب أصوات الناخبين عندما ترفع الدولة وأجهزتها يدها نسبياً.. وعرف اليسار المداخل الصحيحة لكيفية ربط المشاكل الحياتية والمحلية بالمشاكل والسياسات العامة، كما إنه بدأ يفهم أيضاً فى العديد من الدوائر الآلية السرية والفجيمة التى تدار بها العملية الأنتخابية، وتمكن من مفاتيحها فى عدد من الدوائر سواء من حيث ترتيب وتواتر التصعيد السياسى، أومن حيث أساليب التحرك، وحماية الصناديق وكسب العناصر الشبابية وغيرها.

وها هم مرشحوا اليسار من التجمعيين والماركسيين والناصريين والتقدميين يحرزون نتائج باهرة، لم تقتصر على دائرتين أو ثلاث كما كان يتوقع البعض ولكنهم نافسوا بجدية فى معظم الدوائر التى اشتركوا فيها.

إن الإقبال على الانتخابات كان أضعف من المرات السابقة وخاصة فى المدن إلا إن الكتلة الصامتة والسلبية التى عزفت عن المشاركة فى الأنتخابات السابقة استمرت فى سلبيتها هذه المرة ولم تفعل أحزاب المعارضة بالمقاطعة إلا زيادة سلبية هذة الكتلة أكثر بدلاً من دفعها للعمل الإيجابى خاصة وأن الدعوى للمقاطعة أقتصرت فقط على الصحف وفى اجتماعات المثقفين وبعض النقابات المهنية ولم تتحول إلى فعل ايجابى فى الشارع لدعوة الجماهير للمقاطعة.

ولا يمكن إنكار أن هناك جزءاً من المواطنين استجاب لدعوة المقاطعة خاصة الوفد والاخوان وسط المثقفين ودوائر المدن. ولكنه ليس قطاعاً كبيراً على كل حال.

ومن ناحية ثالثة فإن قرار الدخول كان ضرورياً للتأكيد على الوسائل والسبل الديمقراطية للتغيير فى مصر، وذلك فى مواجهة القوى الظلامية والقوى المعادية للديمقراطية فى المجتمع، ومن المعروف أن المقاطعة لاتكون مفيدة وفعالة إلاإذا كانت الجماهير واعية سياسياً بقدر كاف ومستعدة للقيام بأعمال حازمة خارج البرلمان وعلينا ايضاً أن نذكر أن ميزان القوى السياسى والاجتماعى فى المجتمع ليس فى صالح قوى التقدم والديمقراطية، وبالتالى فإن الاشتراك فى المعركة فى ضوء كل هذا كان سليماً تماماً.

هل كانت الانتخابات نظيفه؟

وحتى لاتكون إجابتنا سطحية أو أحادية الجانب او غير واقعية لابد من وضع عدد من العوامل الداخلية والخارجية فى الاعتبار، كذلك لابد من رصد الجو العام الذى تدور فى ظله المعركة.

– فما يجرى فى العالم كله شرقا وغرباً وفى دول العالم الثالث من انعطاف كبير نحو الديمقراطية وسقوط كثير من الرموز الفاشية والأنظمة الشمولية بالإضافة إلى المناخ العام الذى تولد عن التفكير السياسى الجديد هو عامل لابد من أخذه فى الإعتبار عندما يقدم النظام على إجراء انتخابات.

كذلك فإن مايحدث فى المنطقة العربية بعد أزمة الخليج وحالة الهلع التى تصيب الأنظمة التقليدية أو اللاديمقراطية من رياح التغيير المحتملة، واحتجاج العديد من الأوساط المؤثرة، فى أمريكا وأوربا على ممارسات هذه النظم وأساليبها فى الحكم هو

أيضا عامل مؤثر.. خاصة وأن سمعة النظام المصرى فى مسألة الأنتخابات سيئة جداً فى تلك الأوساط وكذلك أمام المنظمات والهيئات الدولية المهتمة بالديمقراطية وقضايا حقوق الإنسان.

وعلى المستوى المحلى، فإن أى نظام لايستطيع أن يعيش للأبد على تزوير إرادة الجماهير مفتقداً أى شرعية يستند إليها، فى إقناع الجماهير بأهليته للحكم.. خاصة وأن عملية تزييف إرادة الجماهير فى الانتخابات السابقة يعترف بها معظم رموز النظام وأجهزة إعلامه الآن.. لذلك فإن النظام كان يريد أن يغير هذه الصورة عند المواطنين.

كما أن مقاطعة احزاب المعارضة اليمينية الأساسية سواء الليبرالية فيها أو الدينية سببت حرجاً بالغاً للنظام أمام الرأى العام فى الداخل والخارج وهذا ايضا عنصر له تأثير مباشر على الكيفية التى أدارت بها الحكومة الانتخابات فمن ناحية تريد الحكومة أن تثبت للرأى العام أن الأنتخابات نزيهة وهذا يتطلب شهادات معينة بالحيدة خاصة وأن وسائل الإعلام العالمية كانت تغطى الانتخابات باهتمام، ومن ناحية أخرى فإن مقاطعة هذه الأحزاب خلقت جواً من الأمان للنظام إذ أنه أصبح مطمئن إلى حصوله مسبقاً على ثلثى المقاعد المطلوبة لتأمين إنتخاب رئيس الجمهورية عام ٩٢ أو العمل بقانون الطوارئ.

كما أن هذه الانتخابات تجرى على الاساس الفردى وليست على أساس القائمة.

فى ضوء كل هذه العوامل وفى ظل هذا المناخ أدار النظام انتخابات ١٩٩٠ باسلوب يختلف حقاً عن الانتخابات السابقة..

ويمكن القول دون مبالغة أن هذه الأنتخابات أفضل بكثير من أنتخابات سنة ٨٤، ٨٧ بل وحتى أفضل من انتخابات سنة ٧٦ التى يضرب بها البعض المثل عن النزاهة... فالحيدة هنا هى مسألة نسبية وليست مطلقة ويجب القول أن الشرطة وأجهزة الدولة الأمنية لم تتدخل وتنحاز بشكل سافر لمرشحى الحزب الوطنى كما كان يحدث فى السابق وخاصة فى دوائر المدن، بينما كان حياد الشرطة سلبيا فى الريف، حيث إنهم تركوا عملية «التقفيل» تتم بين المرشحين وكذلك المصادمات دون تدخل او محاولة لوقف هذه العملية.

وبالنسبة للمحافظين والادارة المحلية فأنهم فى معظمهم كانوا منحازين إما لمرشحى الحزب الوطنى الرسميين أو مرشحى الحزب الوطنى المستقلين. وحتى هذا كان باسلوب غير فج وأمكن تحييد البعض منهم.

مقاطعة أحزاب اليمين خلقت جواً من الامان للنظام

نضال القوى الديمقراطية يشل يد وزارة الداخلية عن التدخل بالاساليب القديمة

تدخلت أجهزة الأمن لاسقاط مرشحين بعينهم بأمر مباشر من الجهات العليا

نظرتان ضيقتا الأفق

فى الواقع هناك وجهتا نظر غير واقعيتين لانوافق عليهما، وكلاهما ضار سواء فى تقييمه للمعركة ونتائجها أو فى الانطلاق منهما لبناء موقف سياسى بعد.

فنحن لانوافق على النظرة الأحادية والمسبقة والتى لاترى فى انتخابات سنة ١٩٩٠ سوى نسخة مكررة من الانتخابات السابقة وإذا ما كان هناك اختلاف فهو يعود أساساً إلى مناورة الحكومة، أو نتيجة لصفقة عقدت بين اليسار والحكومة لتمرير عدد من نواب اليسار المجلس. إن هذه النظرة الضيقة تريد أن تحشر كل وقائع الحياة فى إتجاه معين محددا سلفاً وذلك لكى تثبت صحة موقفها بمقاطعة الأنتخابات، ومن ناحية أخرى فإن هذه النظرة تمثل فى جوهرها إهانة بالغة لكل الكوادر والشباب والجماهير التى بذلت العرق، والدم فى هذه المعركة، كما إن أصحاب وجهة النظر هذه لايأخذون فى اعتبارهم سوى أجهزة الدولة ووزارة الداخلية بينما يسقطون من حسابهم تماماً نضال القوى الديمقراطية والوطنية الشريفة فى المجتمع المصرى خلال عشرات السنين والتى كان لها تأثير كبير فى شل يد وزارة الداخلية عن التدخل بنفس الأسلوب القديم. إن ماحدث لم يكن مجرد مناورة من النظام أو تكتيك جديد لخداع المعارضة، ولكنه فى الحقيقة يعبر عن تراجع اضطر إليه النظام نظرا لكل العوامل السابقة التى تحدثنا عنها وهو مكسب وإن يكن محدوداً للقوى الديمقراطية والوطنية فى المجتمع عليها أن تتمسك به وتناضل من أجل الضمانات الأخرى التى لايمكن أن تتم انتخابات حرة حقيقة بدونها.

كما إننا لانوافق إيضا على وجهة النظر الأخرى التى تبالغ فى حيدة ونزاهة أجهزة الدولة. لإنه لايمكن تصور أن تكون هناك انتخابات حرة ونزيهة فى ظل هذه الترسانة من القوانين المقيدة للحريات، واستمرار حالة الطوارىء، وفى ظل حرمان قوى سياسية أصلية وفاعلة من حرية تكوين أحزابها (الناصريين والشيوعيين) كما أنه يصعب الحديث عن أى نزاهة حقيقية فى ظل سيطرة الحزب الحاكم على كل وسائل الإعلام والصحافة المسماة بالقومية.

كما إن مسألة «التقفيل» ليست مسألة خاصة بصراعات المرشحين وبعضهم البعض كما تحاول الحكومة وصحافتها أن تصور دائما عملية التقفيل هذه هى صلب عملية التزوير نفسها وتزييف إرادة الناخبين، والدولة وأجهزتها هى المسئولة بشكل أساسى عن هذا التزوير لإنه يتم بعلمها ولصالح مرشحيها فى كثير من الأحيان ولإنها رفضت أصلاً المطالب والضمانات التى طالبت بها المعارضة لضمان عدم التزوير والتقفيل.. وهى ضرورة أن يعاد القيد فى كشوف الناخبين وتنقيتها، وأن



يظهر الناخب بطاقة الشخصية أو العائلية وأن يوقع أو يبصم بجوار الأسم.

ومن المهم أيضا أن نؤكد فى هذا الصدد أنه حدثت تدخلات مباشرة من أجهزة الامن (أمن الدولة والأمن القومى) لعدم تمرير مرشحين بعينهم عليهم خطوط حمراء والدليل الصارخ على ذلك ماحدث فى دائرتى كرموز وميت غمر.. إن التزوير الذى حدث فى هذه الدوائر بأمر مباشر من الجهات العليا وليس مجرد نتيجة التقفيل بين المرشحين المتنافسين.أن مسألة «الحيدة» و «النزاهة» و «نظافة الانتخابات» هى مسألة نسبية وليست مطلقة كما سبق وذكرنا، ومن الخطأ التبسيط ومحاولة الرؤية على أنها إما ابيض أو أسود فقط.. ولاشك أن قوى المعارضة قد حققت مكسباً بهذا الحياد النسبى والسلبى للشرطة، عليها أن تتمسك به ونناضل بلا كلل من أجل الضمانات الأخرى.

الدلالات السياسية

١-لاشك أن النتيجة التى حققتها قوى اليسار بشكل عام كانت إيجابية فنجاح حوالى ربع عدد المرشحين على قائمة اليسار، وسقوط البعض الأخر بعدد كبير من الأصوات وبعد معركة مشرفة، واسقاط البعض الثالث رغم استحقاقه للفوز نتيجة التلاعب والتزوير، تعتبر بداية جيدة لليسار، عليه أن يضعها كنقطة إنطلاق لعمل جماهيرى حقيقى وتعبئة الجماهير حول قضاياهم اليومية والحياتية إذا ما استمرت كوادر اليسار تلعب دوراً فى وسطهم وأمامهم.

٢- لازالت العصبية والعشائرية تلعب دوراً لايستهان به وخاصة فى الدوائر الريفية التى لاتلعب فيها البرامج والدعاية السياسية إلا دور ضعيف.

٣- لايجب ان يراودنا اى شك فى أن اليسار لازال ضعيفاً بشكل عام إذا اما أخذنا محصلة القوى السياسى فى المجتمع ككل كما إنه غير موحد ويعود هذا بالطبع إلى أسباب كثيرة أهمها الحملات المتوالية للأمن على اليساريين والحصار الإعلامى المفروض عليهم وغيرها.

٤- كان تفاعل الجماهير فى الدوائر التى نزل فيها اليسار إيجابياً، ويمكن القول دون مبالغة أن اليسار هو الفصيل الوحيد فى مصر الآن الذى يمتلك برنامجاً بديلاً ممكناً، وواقعياً وخاصة وأن الجماهير فى هذه الانتخابات كانت مهتمة بالسياسة أكثر من المعارك السابقة رغم أن الانتخابات فردية، ذلك لأن الظروف تغيرت وارتبطت المشاكل الخاصة للمواطنين بالمشاكل العامة للطبقات والوطن ككل بحيث أصبح من المتعذر الهروب إلى الحل الفردى.

إن مشاكل مثل [البطالة- الأجور والأسعار- الإسكان- الديون- التعليم- المرافق العامة- مشاكل الشباب الخاصة] بدأت الجماهير تعى شيئاً فشيئاً أنها لن تحل الا من خلال سياسات مختلفة ورجال مختلفين.

٥-إن المزاج الجماهيرى بشكل عام هو مزاج رافض لسياسات الحكومة والحزب الوطنى، والدليل على ذلك هو سقوط ٧ أمناء محافظات للحزب الوطنى وأمين الفلاحين بالحزب ووكيل مجلس الشعب السابق وغيرهم كما أن المستقلين حققوا حوالى ٤٠٪ من المقاعد.. ولكن من الهام أن نشير إلى أن هذا المزاج الرافض لم يتحول إلى موقف فعال إيجابى بعد، كما أنه لازال بعيداً عن تبنى برنامج اليسار، رغم أن هذه الانتخابات كشفت عن إمكانية لارتباط قوى اليسار بالجماهير إذا أتيحت لها الفرصة وإذا استمرت هذه القوى فى العمل بشكل صحيح.

٦- لازال التيار الدينى له نفوذ واسع فى الشارع المصرى ولم ينحسر نفوذه كما يأمل البعض. قد يكون أصاب البعض الضعف فى الآونة الأخيرة لكنه لازال قوياً ومؤثراً، ويكفى أن نشير إلى أن هناك مرشحين رفعوا شعارات دينية وحصلوا على أصوات جيدة رغم أنهم لم يخوضوا معارك حقيقة. مثل دائرتى الزيتون وعابدين فى القاهرة.

٧- إن النظام يعمل على توسيع هوة الخلاف بين قوى المعارضة وبالذات الوفد والتجمع.. علينا أن نفهم ذلك جيداً ونعرف أن النظام والقوى الظلامية المتطرفة خصمنا الأساسى فى معركتنا من أجل إكتساب الديمقراطية. وعلى ذلك يجب رأب الصدع والفعل بجدية فى تصليب مواقف جبهة النضال من أجل الديمقراطية التى تضم كل القوى التى توافق على مطالب المعارضة فى فبراير سنة ٨٧ وميثاقها فى٢١ مارس ١٩٩٠ وحق كل القوى فى تشكيل أحزابها وتعترف بإمكانية تداول السلطة.

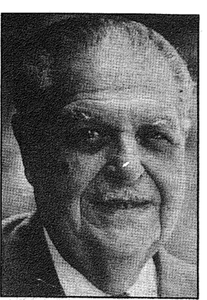
٨- لكى نكون علميين لابد أن نعترف أنه من الصعب إستخلاص مؤشرات حقيقية وكاملة عن وزن القوى السياسية المختلفة وتوزيعها على خريطة المجتمع المصرى حيث إن قوى أساسية فاعلة غابت بشكل أساسى عن المعركة نتيجة المقاطعة مثل حزب الوفد والاخوان المسلمون وحزب العمل، والتى لو شاركت بإيجابية لكانت دفعت عملية الديمقراطية إلى الأمام وساعدت فى إيقاظ الجماهير السلبية وناضلت بإيجابية من أجل ضمانات حقيقية لانتخابات نزيهة وحرة فى مصر.

العمل المشترك

بين التجمع والوفد

من أجل الديمقراطية

ضرورة



فؤاد سراج الدين

السياسة والمال والتزوير والحياد في انتخابات مجلس الشعب

أمينة النقاش

أثارت النتائج الغريبة، والمتوقعة، التى أسفرت عنها إنتخابات مجلس الشعب الأخيرة، حيرة المحللين السياسيين، حول شكل الممارسة الديمقراطية، على ضوء النتائج، التى أنتهت إليها، والتى انطوت على تركيبة لمجلس الشعب الجديد، تتميز بما يلى:

. تمثيل اليسار، وبخاصه فى دخول المجلس بعد غياب طويل، وبعد معركة باسلة خاضها قادته وكوادره. وفى المرات القليلة التى تواجد بها اليسار فى البرلمان، كان تواجده يأتى ضمن جبهة معارضة واسعة، تمنحه قوة أكثر من قوته الحقيقية، داخل المجلس كما كان الحال فى برلمان ١٩٧٦، حيث تشكلت كتلة معارضة غير يسارية، بالإضافة إلى ٣ ممثلين لليسار، بما انتهى ببروزهما معا، بفاعلية أكبر من حجمهما العددى، وهو وضع من غير السهل معرفة مدى تحققه الآن، وسوف تكشف عنه فى الأسابيع القليلة القادمة نوع الممارسة البرلمانية.

. تمزق الاغلبية وتفككها وتصاعد حدة الصراعات بين أجنحتها.

. قلة تمثيل المعارضة بشكل ملحوظ، عن أى مجلس نيابى سابق.

. غيبة تيارات أساسية كالوفد والأخوان.

. إجراء الانتخابات فى إطار مجموعة من الأزمات السياسية والاقتصادية، التى لم يكن لمجلس الشعب أى تأثير فيها، ولم يكن هو صاحب القرار الأول بشأنها، لأنه جزء من الواجهات التى تدعى الديمقراطية، لنظام غير ديمقراطى. فالمجلس افتقد لأى قدرة على ممارسة الرقابة والتشريع، فضلا عن افتقاده لأى دور سياسى. فالسلطات المطلقة الممنوحة لرئيس الجمهورية فى الدستور، قد سلبته صلاحياته، واختصاصاته، وجعلت الجهة الوحيدة لإصدار القرار السياسى فى مصر، هى مؤسسة الرئاسة، التى رفضت- على ضوء إحتكارها للقرار- الاستجابة لقرار المحكمة الدستورية، بحل مجلس الشعب، وإجراء انتخابات مباشرة، بل آثرت عمل آستفتاء حول حله، ليبدو الأمر كله، كما لو كان منحة من الرئيس، وليس امتثالا لحكم قضائى.

. اتضاح أن أهم العوامل التى تحكمت فى تركيبة المجلس الجديد- كما سبق أن تحكمت فى تركيبة المجلسين السابقين- هى تهيئة المناخ، لإعادة ترشيح الرئيس حسنى مبارك للمرة الثالثة، وليس هناك مايمنع بعد ذلك، من التفريط فى هذا المجلس، والاستجابة للطعون المقدمة فى عدم دستوريته.

معركة بلاسياسة

استغرقت الحملة الإنتخابية حوالى خمسة أسابيع منذ إعلان نتائج الاستفتاء على حل مجلس الشعب، وحتى بدء انتخابات الإعادة.

وبدا واضحا منذ اللحظة الأولى أن الحملة الإنتخابية قد خلت من المعارك السياسية، برغم كثرة وخطورة القضايا السياسية، التى تواجه الوطن والأمة، وهو ما اعترف به بعض الكتاب فى الصحف القومية، حيث قال «محمود التهامى» فى روزاليوسف، إن القضايا التى تهم الوطن بشكل عام «قد اختفت من الدعاية الانتخابية للمرشحين، وأقتصرت الدعاية على المطالب المحلية، لابناء الدائرة، لذلك، فهى أقرب إلى الانتخابات المحلية، منها إلى إنتخابات هدفها، إختيار، ممثلى الشعب على مستوى الجمهورية».

وبرغم مشاركة ستة أحزاب فى المعركة الإنتخابية، هى الوطنى والتجمع والأمة ومصر الفتاة والخضر والاتحادى الديمقراطى. فضلا عن قوتين محجوبتين عن الشرعية هما الشيوعيون والناصريون، بالإضافة إلى إنشقاق عن حزب العمل، فلم تشهد المعركة الإنتخابية سوى برنامجين فقط، أحدهما للتجمع والآخر للحزب الشيوعى المصرى، لم يكونا محلا لمعارك مرشحيهم فى كثير من الدوائر، لأسباب متعددة، من بينها طبيعة الدوائر الانتخابية نفسها، ولأن منافيسهم لم يكونوا فى حاجة أصلا لطرح هذه البرامج.

لم يطرح الحزب الوطنى الحاكم أى برامج، أو أي وعود سياسية عامة للناخبين، وأكتفى أمينه العام «د. يوسف والى»، فى البيان الذى ألقاه، فى البرنامج التليفزيونى الذى تم تخصيصه للدعاية الإنتخابية للأحزاب، أن يكرر شعار الحزب الثلاثى الثابت حول «الاستقرار والتنمية والديمقراطية» وأن ينسب الإنجازات التى تحققها الدولة إلى الحزب الوطنى، وأن يعتبرها هى برنامجه، هروبا من الإلتزام بأى وعود سياسية عامة وواضحة الملامح أمام الناخبين، وعلى عكس الانتخابات البرلمانية السابقة، التى جرت عامى ٨٤، و٨٧، فقد خلت الحملة الإنتخابية للحزب الوطنى للمرة الأولى من الهجوم على الأحزاب الأخرى المشاركة فى الإنتخابات، التى يفترض أنها أحزاب منافسة.

وكفت الصحف القومية بدورها- التى تعد من بين الأدوات الرئيسية للدعاية للحزب الوطنى عن أى هجوم على المرشحين من غير أعضاء الحزب الوطنى، وبعد أن كانت فى السابق منبرا للتشهير بمرشحى المعارضة، والتنديد ببرامجها، والسخرية من سياساتها البديلة، التى تطرحها فى مواجهة السياسات القائمة، وأفسحت هذه المرة صفحاتها للإشادة بكل المرشحين.

وربما كان هذا أمرا متوقعا، بعد أن خلت المعركة الانتخابية من المنافسة السياسية الحادة بمقاطعة قوى أساسية كالوفد والأخوان والعمل



للإنتخابات. فلم تجد أطراف المعركة الإنتخابية، سواء كان الحزب الوطنى أو الأحزاب الأخرى أو المستقلين مبررا للحملات السياسية المتبادلة، التى هى طابع المعارك الحزبية بشكل عام. وكان هذا سببا من بين الأسباب الهامة، فضلا عن عودة نظام الانتخابات بالدائرة الفردية- لكى تبرز فى هذه المعركة عمليات التشهير الشخصى بين المرشحين.

وانسحب إختفاء الحملات السياسية على الصحف القومية والحزبية التى تنافست فى المعركة الانتخابية، حيث إشتركت جميعها فى التنديد بقرار الأحزاب الأخرى التى قاطعت الإنتخابات، وإبراز ما اعتبرته مثالب المقاطعة. وهو مالم ينسحب على صحف الأحزاب المقاطعة، التى ركزت هجومها على مرشحى الحزب الوطنى، وإبراز عدم فاعلية خوض المعارك الانتخابية بدون ضمانات، لتؤكد صواب موقفها، الخاص بقرار مقاطعة الانتخابات.

وكان من بين العوامل الهامة التى ساهمت فى إختفاء الحملات السياسية، وفى انعدام المنافسة، محدودية عدد الذين قدمتهم الأحزاب للترشيح وعدم تغطيتهم لكل الدوائر. ففى ٢٢٢ دائرة قدم التجمع ٣١ مرشحا والأمة ٣٧ مرشحا ومصر الفتاة ١٩ مرشحا والخضر ١٩ مرشحا والاتحادى الديمقراطى ٣ مرشحين أما حزب العمل المنشق فقد رشح ٣٦ عضوا، كما رشح الشيوعيون ٣ والناصريون ٨ فى الوقت الذى قدم فيه الحزب الوطنى ٤٤٤ مرشحا لكل الدوائر، وهو وضع يتضمن التسليم للحزب الوطنى بالأغلبية، وتنتفى فيه أى فرصة لمنازعته عليها. ولنفس هذه الأسباب ولغيرها.. فلم يكن بوسع أى من الأحزاب التى خاضت المعركة الإنتخابية أن تطرح نفسها بديلا للحزب الوطنى الحاكم فى هذه الإنتخابات.

سطوة المال

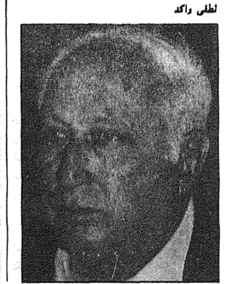
وكان طبيعيا وسط هذه الظروف التى اختفت فيها المعارك السياسية أن يبرز عدداً من الظواهر الملفتة للنظر كان فى مقدمتها خوض رجال الأعمال والتجارة وكبار الأثرياء وأصحاب الشركات الاستثمارية والمهن الحرة للمعركة الانتخابية بكثافة غير مسبوقة، وهو ما انتهى بظاهرة البذخ الفظيع والسفيه فى الدعاية الانتخابية لشراء أصوات الناخبين، وهو مابدا أنه اسلوب بديل عن المعارك السياسية، والبرامج الإنتخابية، التى تطرح على الناخبين سياسات بديلة للسياسات القائمة وتحفزهم للإحتشاد وراء المطالبه بها والدفاع عنها.

وإذا كانت وزارة الداخلية قد حددت مبلغ ٥ آلاف جنيه كحد أقصى لحملة الدعاية لكل مرشح، فمعنى هذا إنفاق حوالى ١٥ مليون جنيه لكل المرشحين الذين عددهم ٢٦٨١ مرشح. ووفقا لما رصدته الصحافة القومية فإن ما أنفقه المرشحون على حملاتهم الإنتخابية قد فاق بمراحل هذا المبلغ ووصل إلى أكثر من ٥٠ مليون جنيه!

التزوير ضد الوطنى

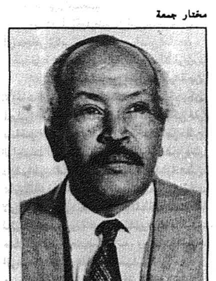
إتسمت الممارسة الإنتخابية أيضاً بعدد من الظواهر التى ترجع بالاساس لمقاطعة أحزاب رئيسية للإنتخابات وغيبة المنافسة القوية فى المعركة الإنتخابية. فالتزوير، بمعنى التدخل الإدارى المباشر لحسم نتائج الإقتراع، لم تكن هناك مبررات قوية لاتساع نطاقه بسبب قلة عدد المرشحين المطلوب إتباع هذا الإسلوب ضدهم. ومع ذلك فقد تم التدخل الإدارى المباشر ضد عدد من المرشحين المعروفين بعنف معارضتهم للسياسات الحكومية القائمة. كما حدث فى عدد من دوائر محافظة الأسكندرية ضد ثلاثة من النواب السابقين هم ابو العز الحريرى وعادل عيد وكمال أحمد وضد اثنين من القيادات العمالية فى دوائر محافظتى الدقهلية والبحيرة هما عطيه الصيرفى وعبد المجيد أحمد. كما استخدم أسلوب التدخل الإدارى أيضا لصالح منافسات خاصة بصراعات داخل أجنحة الحزب الوطنى، كان أبرزها إسقاط نائب

لطفى واكد



البدرى فرغلى

مختار جمعة





الحزب الوطنى البارز د. حمدى السيد، فى إحدى دوائر القاهرة أمام شخصية مغمورة. وكانت الملابسات التى أحاطت بنتائج تلك الدائرة محلا لسخرية الرأى العام، بعد أن أعلن د. حمدى السيد فى مؤتمر صحفى أن عدد الأصوات التى حاز عليها منافسه، قد فاقت بمراحل عدد أصوات الناخبين التى أعلنها المشرفون على الإنتخابات. وأتهم د. حمدى السيد رئيس اللجنة العامة لدائرته بطرد مندوبى المرشحين وقيامه بحصر الأصوات منفردا، كما أتهمه بالتزوير لصالح منافسه.

كما أتهم صبرى مبدى مرشح الحزب الوطنى فى إحدى دوائر الإسماعلية، محافظها بالتلاعب والتزوير من أجل إسقاطه. وكشف أن المحافظ قد استعان بضباط الشرطة لتسديد وتقفيل بطاقات الإنتخابات لصالح منافسه!

الحياد السلبى

اتسم سلوك الشرطة بدرجة عالية من الحياد السلبى، وكان ذلك واحداً من الظواهر المتوقعة، بعد إنعدام المنافسة الحقيقة فى المعركة الانتخابية، ولمعالجة المأزق الذى وضعت فيه الأحزاب التى قاطعت الإنتخابات، الحزب الوطنى الحاكم.

لكن ذلك لم يكن سلوكا عاما، فقد تخلت الشرطة عن حيادها فى عدد من دوائر بعض مرشحى المعارضة، وتدخل كبار ضابطها لإخافة جماهير الناخبين وطرد مندوبى المرشحين وإعتقالهم والاستيلاء الكامل على لجان التصويت والفرز، وهو ما مورس فى محافظة الأسكندرية على نطاق واسع وشهد به فى بعض صحف المعارضة أبو العز الحريرى وعادل عيد وكمال أحمد.

وساعد الحياد السلبى للشرطة، على بروز ظاهرتين فى هذه الإنتخابات، الأولى ظاهرة العنف الذى لازم العملية الإنتخابية ووصل إلى حد القتل، الثانية ظاهرة التقفيل التى انتهت بتسديد أصوات الغائبين والموتى والمهاجرين والعازفين عن المشاركة لحساب المرشحين، وهى ظاهرة تمت على نطاق واسع فى الريف أكثر من المدن.

تزايدت ظواهر العنف فى الأقاليم عنها فى المدن وكان أخطرها قتل أنصار مرشح الحزب الوطنى بقنا ٨ أشخاص وإصابة ١١ بأعيرة نارية من مدافع رشاشة، كما أصيب ٧ أفراد بطلق نارى فى بنى سويف ولقى «سيد زناتى» مرشح الحزب الوطنى بدائرة البدارى مصرعة قبل بدء الانتخابات وكان من بين حوادث العنف أيضا تبادل أنصار المرشحين لإطلاق النار فى الأسماعيلية والمظاهرات الواسعة التى اندلعت فى أعقاب إعلان نتائج الإنتخابات فى دمياط وفى ميت غمر، حيث هتف المتظاهرون ضد الحزب الوطنى، والقوا الحجارة على قسم الشرطة وقوات الأمن المركزى، التى ردت بدورها بإلقاء القنابل المسيلة للدموع عليهم. كما ألقت القبض على أعداد كبيرة من المتظاهرين بينهم «عطيه الصيرفى» مرشح التجمع وحظرت التجول بالمدينة.

وكان من الطبيعى أن تنعكس عمليات العنف الواسعة التى سادت عددا كبيرا من الدوائر على حرية الإنتخابات، إذ كشفت أن استخدام القوة، لابد وأنه قد لعب دورا فى تصوير بعض نتائجها!

وكانت عمليات «التقفيل» التى سادت هذه الانتخابات على نطاق واسع، واحدة من الظواهر التى ترتبت على الحياد السلبى للشرطة من جهة وعلى ضعف نسب تصويت الناخبين من الجهة الأخرى. وقد اعترف بهذه الظاهرة أحد مرشحى حزب الأحرار الذى خرق قرار حزبه بالمقاطعة وخاض الإنتخابات مستقلا فى إحدى الدوائر الريفية، حيث قال بالحرف الواحد «إن التزوير تم بين أنصار المرشحين ومندوبيهم، حيث قاموا بعملية تقفيل الأصوات باللجان، تارة بالتراضى وتارة أخرى بإستعمال القوة» وأوضح أن دائرته لم تشهد حضورا أكثر من ٤٠٪ ممن لهم حق التصويت، وبعد التقفيل تراوحت النسبه بين ٦٠٪ و٧٠٪، مما يعنى كما قال «أن الذين فازوا، فازوا عن طريق الحضور الوهمى للناخبين»!



وكان من أبرز الأمثلة الصارخة على ظاهرة التقفيل حصول د. يوسف والى الأمين العام للحزب الوطنى فى دائرة أبشواى فى الفيوم على ٧٠ الف صوت هى كل أصوات الحاضرين، برغم فوزه بالتزكية، وهو مالا يتطلب أكثر من ١٠٪ فقط من أصوات الناخبين. وفوز سعد بهنساوى مرشح الحزب الوطنى فى أهناسيا ببنى سويف وحصوله على كل أصوات الدائرة الصحيحة التى وصلت إلى ٥٦ ألف صوت، وفوز كمال الشاذلى الأمين العام المساعد للحزب الوطنى فى دائرة الباجور فى المنوفية وحصوله على ٤٠ ألفا من أصوات الحاضرين التى بلغت ٤٢ ألف صوت وبنسبة ٩٧٪!

وكان من اللافت للنظر، أن هذه الأساليب فى التقفيل، قد استخدمت ضد مرشحين فى قوائم الحزب الوطنى أو من الخارجين عليه، بينهم عدد من ألمع مرشحى الحزب الوطنى وأكثرهم بروزا!

عزوف الناخبين

وإذا كانت ظاهرة التقفيل، التى تسود الانتخابات بشكل عام هى مؤشر واضح على عزوف المواطنين عن الإدلاء بأصواتهم إلا أن الأرقام التى تذيعها وزارة الداخلية حول نسبة الذين أدلوا بأصواتهم إلى عدد المقيدين فى جداول الإنتخابات تشير بدورها إلى إنخفاض نسبة التصويت فى هذه الإنتخابات عنها فى الإنتخابات الماضية. ففى إنتخابات عام ١٩٨٧ بلغت نسبة من أدلوا بأصواتهم وفقا



لبيانات وزارة الداخلية ٥٤ . ٥٠٪ بينما بلغت نسبتهم الإجمالية فى إنتخابات هذا العام ٤٤.٥٪ فقط وقد اعترف وزير الداخلية عبد الحليم موسى بانخفاض هذه النسبة فى المدن الكبرى عنها فى الريف وقال أن بعض دوائر القاهرة، قد وصلت نسبة التصويت بها إلى أقل من ٧٪ ففى حى الخليفة الشعبى، نجحت فايدة كامل مرشحة الحزب الوطنى بأصوات لاتتعدى ٣٩٧٥ صوت، بينما عدد الأصوات فى الدائرة ٤٥ ألف صوت ومع ذلك فقد تفاوتت نسب التصويت فى الريف نفسه من موقع إلى آخر، فعلى سبيل المثال صوت ٥ آلاف شخص فى جرجا من بين ٥٠ ألف ناخب، وفى ميت سلسيل صوت ١٦٠٠ ناخبا من بين ٢٨ ألف ناخب ومن بين ١٦ ألف ناخب فى مغاغة صوت ١٣٠٠ ناخبا وفى أحدى لجان السيدة زينب بالقاهرة صوت ١٢ ناخبا من بين ٥١٨ ناخب. وذكرت الصحف القومية أن نسب التصويت فى إنتخابات الإعادة قد شهدت انخفاضا أكثر من هذا وتراوحت بين ١٠ . ٢٠٪.

وتجمعت عدة عوامل وراء تباين نسب التصويت فى دوائر المدن عنها فى دوائر الريف والقرى، وبين دائرة فى نفس المحافظة بل بين لجنة داخل الدائرة ولجنة أخرى، كان فى مقدمتها إنتشار ظاهرة «التقفيل» وتسديد البطاقات الإنتخابية نيابة عن الغائبين وغلبة الطابع الأسرى والقبلى على المعركة الانتخابية، وتزايد ظاهرة الإنفاق المالى. غير أن كل ذلك لم يقلل من الظاهرة الأصلية، وهى إنخفاض الإقبال على التصويت، وهو ما اعترف به الرئيس حسنى مبارك نفسه، ودفعه إلى التنبيه إلى مخاطره. ولابد أن الفتور الذى إتسمت به المعركة الانتخابية، بعد افتقادها للمعارك السياسية، وبعد قرار المقاطعة، قد لعب دورا أساسيا فى انخفاض نسبة الإقبال على التصويت فضلا عن يأس المواطنين عموما من أى إنتخابات عامة، وإعتقادهم الراسخ، بأن أصواتهم، ليست هى الوسيلة الفاعلة أو المعترف بها، لحسم قضية تداول السلطة فى مصر.

الوضع محلك سر

جاءت نتائج الانتخابات كما كان متوقعا فحصل الحزب الوطنى على ٣٨١ مقعدا بينهم ٢٥٣ من بين قوائمه و١٢٨ عضوا به ممن رشحوا أنفسهم كمستقلين، فضلا عن العشرة المعينين. وبذلك حصل على أغلبية تزيد على الثلثين، وهى الأغلبية المقررة فى الدستور لتمرير وإصدار القرارات الهامة.. من بينها فصل الأعضاء، وسحب الثقة، والأهم من هذا وذاك ترشيح رئيس الجمهورية.

وكان من اللافت للنظر فى تلك النتائج أن حوالى ٤٢٪ ممن رشحهم الحزب الوطنى فى قوائمه، قد خسروا الانتخابات، مما يعكس أزمة حقيقية فى علاقة الحزب بالناخبين، ويكشف عن عدم جماهيريته، وقبل هذا وذاك يعكس حدة الخلافات والصراعات داخل أجنحته المختلفة التى تولت عمليات الترشيح، وبينها وبين أجهزة الحكم الأخرى، التى أنتهت بإساءة أختيار المرشحين.

وقد اعترف وزير الداخلية «عبد الحليم موسى»، فى حديثه لأخبار اليوم، أنه اعترض على بعض المرشحين، وأن بعضهم قد سقط فعلا فى الانتخابات، لكن رأى الداخلية- كما قال- لم يكن ملزماً.

ونشرت الصحف القومية، أن الحزب الوطنى قد رشح عددا من أعضائه ممن تحوم حولهم الشبهات بينهم ٨ من الذين رفعت عنهم الحصانة لاتهامهم بالفساد وإستغلال النفوذ وسلب المال العام ومالايقل عن ٤ من المتاجرين بالمخدرات.

وكان من بين الظواهر الملفتة للنظر بالنسبة لنتائج الحزب الوطنى أن تخسر الإنتخابات معظم القيادات العمالية التى رشحها، والتى تتولى مسئوليات تنفيذية فى الاتحاد العام لعمال مصر وبينهم، مختار عبد الحميد وسعيد جمعه وأحمد حرك فضلا عن ٦ من قياداته التنظيمية فى قلب محافظاتهم، وهو لايعكس إساءة فى اختيار المرشحين فحسب بل يعكس الخلل فى اختياره لقياداته التنفيذية والتنظيمية خاصة على ضوء ما أسفرت عنه النتائج بسقوط عدد من ألمع وجوه الحزب الوطنى والتى تعد من الوجوه الإيجابية به بينها د. محمد حسن الزيات ود. حمدى السيد.

ومن الظواهر التى أسفرت عنها نتائج الانتخابات أن عددا كبيرا من أعضاء الحزب الوطنى قد عادوا إلى مقاعدهم فى مجلس الشعب، بالرغم من أن قوائم مرشحيه، قد شملت تغييرا فى الوجوه وصل إلى ٥٥٪ وصل أقل من ١٠٪ منهم إلى مجلس الشعب، وهو ما يعنى أن هناك مقاومة للتغيير داخل الحزب الوطنى ورغبة فى تثبيت الواقع كما هو عليه، ويشير إلى أن الاتجاهات الأساسية، للسياسات القائمة لن تشهد أى تغيير.

فاعلية اليسار

ومن الظواهر التى أسفرت عنها نتائج الانتخابات أن صاحب النصيب الأكبر من الأصوات داخل المجلس هم المستقلون الذين بلغ عددهم ٨٣ عضوا بينهم ٢٣ عضوا من المنشقين عن الأحزاب التى قاطعت الإنتخابات، وعددا أخر من المنشقين عن الحزب الوطنى الذين رفضوا العودة إلى صفوفه. ولأن عددا من هؤلاء لايمثلون إتجاهات سياسية محددة فيما عدا ٤ من الناصريين، فليس من المتوقع أن تكون إتجاهاتهم بعيدة بعدا كبيرا عن الحزب الوطنى.

ومن الدلالات الهامة التى أسفرت عنها تلك النتائج أن المعارضة الحزبية فى هذا المجلس سوف تقتصر على حزب التجمع، الذى حصل على ٥ مقاعد، ليقع على عاتقه عبء المعارضة. وكان من بين الظواهر التى لفتت نظر المراقبين أن يحصل مرشحو حزب التجمع البالغ عددهم ٣١ مرشحا على عدد من الأصوات يفوق عدد الأصوات التى زعمت أرقام وزارة الداخلية أنه قد حصل عليها فى إنتخابات ٨٤ . ٨٧ والتى رشح فيه على قوائمه أعدادا مضاعفة من عضويته وفى جميع الدوائر من الأسكندرية إلى أسوان.

وتلك هى المرة الأولى منذ عام ١٩٧٦ التى يمثل فيها اليسار فى مجلس الشعب بهذا العدد ويثير تواجد اليسار فى مجلس الشعب عدة قضايا من أهمها إمكانية نشوء تحالف يسارى يضم نواب التجمع والناصرين وعددا من المستقلين. ومن السابق لأوانه القول بأن مهمته ستكون سهلة، خاصة وأن وقائع المعركة الإنتخابية، لم تبرز التناقض مابين اليسار وبين نواب الحزب الوطنى، بعد أن اضطرت الحكومة إلى أن تقلل من تحاملها المعتاد على اليسار، بعد المقاطعة الواسعة النطاق لأحزاب الوفد والتحالف الثلاثى.

انتخابات ١٩٩٠

الشرطة تتدخل لإسقاط عطية الصيرفى



فايز عقل

إنتهت إنتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠ ولم ينته الجدل حولها بين مؤكد بأنها أنزه إنتخابات أجريت فى مصر ومن يرى أنها لم تختلف عن الإنتخابات السابقة مع التسليم بأن لكل معركة ظروفها وأساليبها... ولم تنته أيضاً آثارها، فلازالت السجون تستضيف بعض المرشحين والعديد من المواطنين الذين رفضوا التلاعب والتزوير، ولكى نستطيع أن نحكم على نزاهة الإنتخابات من عدمه يجب أن ندرس الظروف التى جرت فيها المعركة الانتخابية. والقوى السياسية التى شاركت ووقائع يوم الانتخابات ولنأخذ محافظة الدقهلية نموذجا لذلك.

ترزية الدائرة

بعد أحكام القضاء التى أدت إلى حل مجلس الشعب السابق والذى قبله وأحكام القضاء ببطلانه بسبب القوانين التى تم تفصيلها منذ عهد السادات وحتى عهد مبارك.. اختفوا ترزية القوانين وظهروا ترزية الدوائر. وتم تفصيل بعض الدوائر على مقاس رموز الحزب الوطنى.

فنجد أن الوزير عصام راضى الذى كان على قائمة إنتخابات الحزب الوطنى عام ١٩٨٧ واجه صعوبات كبيرة فى دائرة المنزلة وخصوصا مدينة المنزلة وقرية ميت سلسيل الذى يبلغ عدد أصواتها ٣٦ ألف صوتا حقق فيها الحزب الوطنى المركز الثانى بعد التجمع. لذلك تم تفصيل دائرة له تشمل مدينتى المطرية والجمالية مسقط رأسه وعدد بسيط من القرى الصغيرة من بينها مدينة المنزلة وقراها مع ميت سلسيل وتوابعها.

وبعض الدوائر يبلغ عدد قراها ١٢ قرية مثل دائرة بلقاس والجمالية ١٤ قرية بينما نجد أن دائرة مركز أجا بلغت ٥٧ قرية ودائرة بنى عبيد ٤١ قرية من مركزى دكرنس والمنصورة. بل إن بعض الدوائر بلغ أصوات ناخبيها ٤٨ ألفاً بينما دوائر أخرى بلغت ١٣٤.٣٥٥ ناخب. ومن هنا نجد أن التزوير بدأ بتقسيم الدوائر. وتم تقسيم الدقهلية ١١ مركزاً إدارياً إلى دائرة بها ١.٨٤٦.٢٢٧ ناخبا على ٢٢٣٨ لجنة.

المرشحون ونوعياتهم

خاض الانتخابات فى محافظة الدقهلية ١٧٠ مرشحا منهم ٥ سيدات، واثنان ضباط شرطة، وآخر بالقوات المسلحة (معاش) وثلاثة من أساتذة الجامعة رشح الحزب الوطنى منهم ٣٤ مرشحا منهم اثنان كانا من نواب حزب العمل فى المجلس السابق، وواحد من حزب الوفد. وشاركت القوى السياسية بمرشح عن حزب التجمع، وواحد عمل «مفصول» وواحد عمل «منشق» وآخر وفد «مفصول» فى دوائر طلخا والسنبلاوين وميت غمر ومنية النصر فى دكرنس والباقى مستقلين من أعضاء الحزب الوطنى. واختفت البرامج السياسية عدا دائرة ميت غمر الذى طرح فيها «عطية الصيرفى» برنامج التجمع. أما الدوائر الأخرى فشهدت صراعات طاحنة بين أعضاء الحزب الوطنى تعبيراً عن الشللية والصراعات الداخلية فى الحزب. وشهد الحزب الوطنى رفض جماهيرى لمرشحيه مما دفع «د. يوسف والى» أمين عام الحزب إلى عقد مؤتمرين أولهما لمساندة «عبد الرحمن بركه» مرشح الحزب فى دائرة «أتميدة» والثانى فى المنصورة. كما عقد محافظ الدقهلية عدة مؤتمرات قوبل فيها برفض جماهيرى للحزب ومرشحه وهتافات عدائية خصوصا فى قرية «كفر الترعة» بدائرة شربين. ولم يحصل الحزب على أكثر من ٤٤٪ من المقاعد فاز ١٦ مرشحا وأخفق ١٨. ولكن بعد إعلان النتائج انضم ١٤ من المستقلين وسجلت النتائج فوز رجال الشرطة وسقوط أساتذة الجامعة ومرشحى المعارضة وكذلك السيدات اللاتى رشحن أنفسهن.

البلطجة والمال سلاح المعركة

شهدت المعركة أساليب مختلفة للدعاية ولعبت فيها الرأسمالية الطفيلية دورا كبيرا فنجد المليونير «عبد الفتاح دياب» فى دائرة أجا اعتمد على المال وشراء تجار الإنتخابات ودفع مبالغ كبيرة فى القرى لكسب الأصوات. وحدث هذا أيضا فى دائرة بلقاس بالمقابل نجد أنصار «اللواء سعد الشربينى» يركزون على الإعلانات فى الجرائد بنشر عدة صور له فى الجرائد وأعمدة كاملة للتأييد فى الأهرام والصفحة الأخيرة فى جريدة الأخبار ونصف صفحة مرتين فى الأهرام وإقامة العديد من السرادقات مولها المقاولون والتجار، لإرتباطات سابقة به إبان أن كان محافظا، نجد أن الإسلوب الأخير لم يحرك الناخبين كثيرا فمن جملة الأصوات بالدائرة «٩٣» ألف صوت حضر «١٤» ألفا حصل منهم الشربينى على

انتخابات ١٩٩٠

٩٥٥٢ صوتا وإذا إستبعد ما تم تقفيله فى حدود ١٠٥٠ صوتا فى ثلاث صناديق بالصنايع والمدرسة الثانوية العسكرية ينخفض الحضور إلى ١٣ ألفا أى بنسبة ١٤٪ فى دائرة أخرى نلاحظ أن «الدكتور رفعت الرميسى» ركز على المؤتمرات فى القرى ومخاطبة الشباب والفلاحين والعمال، إلا أن الجماهير ظلت على موقفها من عدم المشاركة مستندة إلى الإنتخابات السابقة فى ٧٩، ٨٤، ١٩٨٧. وتحولت المعركة بين المرشحين إلى صراع على التسديد مما أعطى لسلاح المال والبلطجية أهمية لدى المرشحين، وخصوصا إذا لاحظنا أن الحزب الوطنى رشح عددا من المليونيرات بالدقهلية الذين كونوا ثروات مشكوك فى مصادرها فهناك مرشح كان يعمل فى عام ١٩٦٧ أمينا لخزينة شركة أدوية ضربت فى عدوان ١٩٦٧، ثم ظهر عام ٦٧ ليشترى ٣٦ فدانا فى مركز السنبلاوين وبعد عام ١٩٧٣ عمل فى جمعيات إستصلاح وتقسيم الأراضى بالإسماعيلية ومحال إلى المدعى العام الاشتراكى لحصوله على مليون و ٦٣٢ ألف جنيه من المصرف الإسلامى الدولى ولم يسدده، و صادر ضده أربعة أحكام بـ ٨ سنوات سجن لإصدار شيكات بدون رصيد لصالح المصرف الإسلامى الدولى وشركة المهندس للتأمين. ورغم ذلك كان يسانده رئيس مجلس إدارة بنك الائتمان الزراعى ومارس ضغطا على موظفى البنك لمساندته.

ومرشح آخر أتهم فى قضية كبرى لتجارة العملة وكان محاميه د. أحمد فتحى سرور.

هذه نماذج من رأسمالية الحزب الوطنى المرشحة، وليس مفاجأة أن نسمع أن أحد المرشحين أنفق مليون جنيه فى المعركة.

نماذج التسديد

قام المرشحون فى كافة الدوائر بتسديد الأصوات كل حسب قدرته بدءا من «عصام راضى» فى الجمالية إلى الفريق «سعد الدين الشريف» فى ميت غمر غربا. وسنعطى نموذجا لإحدى الدوائر لبيان الفرق بين التسديد والإنتخاب فى دائرة أجا. بلغت نسبة من أدلوا بأصواتهم ١٣، ٤٢٪ بعد التسديد حيث عدد أصوات الدائرة ١٢٢٥٥٨ والأصوات الصحيحة ٥١٦٤٥ صوتا وبمقارنة القرى التى ليس بها مرشحون بقرى المرشحين نجد أن نسبة الفوز فى قرية «صهرجت الصغرى» ٣، ١٠٪ وفى قرية «منية سمنود» ومنها مرشح لم يستطع التسديد بلغت نسبة الحضور ٢، ٩٪ بينما نجد أن المرشحين الذين إستطاعوا التسديد بلغت نسبة الحضور ٢، ٩١٪ قرية «ميت العامل» قرية «عبد الفتاح دياب»، حيث عدد الأصوات ١٠٩٨٥ وفى الصناديق ٩٥٩٢. وفى قرية المرشح محمد زاهر «ميت أبو الحسين» كان المقيدون ٣٢٤٨ وبلغ عدد الأصوات فى الصناديق ٣١٧٢ صوتا بنسبة ٩٧٪ وعدد أصوات قرية «شنيسه» بلد أحمد الفقى ١٨٥٤ وفى الصناديق ١٧٤٤ صوتا أى بنسبة ٩٤٪ وهذا نموذج لما حدث فى بقية الدوائر.

ويبقى سؤال هل هذه النسب ليست دليلاً على التزوير وسيادة منطق البلطجة؟

ميت غمر والتدخل السافر

فى الإعادة شهدت دائرة ميت غمر تدخلا سافرا ضد العامل «عطيه الصيرفى» مرشح حزب التجمع، وخاصة بعد سقوط مرشحى الحزب الوطنى وأصبحت المعركة فى العمال بين عطيه الصيرفى «تجمع» وصدقى الحنفى «حزب وطنى مستقل» حيث تم تسديد عددا من القرى لصالح الحزب الوطنى فى «ميت ناجى» و«صهرجت الكبرى» وميت أبو خالد مما دعى أمين حزب التجمع إلى تقديم بلاغ إلى مدير أمن الدقهلية ورئيس اللجنة العامة. كذلك قدم «عطيه الصيرفى» بلاغا إلى المستشار المشرف فى ميت غمر وأثناء الفرز أكتشف أن ٩١ بطاقة خاصة بالصندوق رقم ٨٧ وضعت فى الصندوق رقم ٨٥ من لجان قرية «ميت أبو خالد» مما يدل على أن التسديد تم خارج اللجان. وطعن مندوب عطيه الصيرفى ولكن القاضى إستبعد الـ ٩١ بطاقه فقط. وبعد الفرز قدم المستشار والمشرفون التهنئة إلى عطيه الصيرفى والفريق سعد الدين الشريف وفتحت المساجد فى قرية صهرجت قبل الفجر لتعلن نجاح الفريق وعطيه وعاشت مدينة ميت غمر الساعات الأخيرة من الليل فى فرحة غامرة وطافت المظاهرات فى الشوارع. ولكن استيقظ الناس فى اليوم التالى على تغير النتيجة بإسقاط عطيه وفوز صدقى الحنفى مما أصاب الجماهير بإحباط كامل ورد فعل سيىء وتصدت الشرطة «المحايدة» بشراسة وكشرت عن أنيابها فقتلت بائعة الفاكهة «زهيره» برصاص الشرطة وتم القبض على ٢٥٠ مواطنا منهم أحداث كثيرون تم تعذيبهم بوحشية فى مركز ميت غمر. وأثناء لقاء رأفت سيف وعطيه الصيرفى مع مدير الأمن فى اليوم التالى للأحداث حضر نائب مدير الأمن قادما من ميت غمر يعطى تقريرا لمدير الأمن متضمنا أن «عطيه الصيرفى» لازال يشارك فى الشغب والتحريض بميت غمر. ولم يخجل الرجل حينما علم أن الجالس عطيه الصيرفى، الذى تم القبض عليه صباح اليوم التالى ودخل السجن لمدة خمسة عشر يوما مع ٧٦ مواطنا متهمون بتكدير السلم العام. يقضون أيامهم داخل السجن «بفانله وشورت» على البلاط فى ظل الديمقراطية ونزاهة الانتخابات.

إن أحداث ميت غمر تسقط دعوى نزاهة الانتخابات وحياد الشرطة فعندما كان الصراع بين مرشحى الحزب الوطنى بعضهم البعض، كان الحياد السلبى الذى هو فى حد ذاته إنحياز للأقوى ماليا وبلطجة وحينما كان الصراع بين الحزب الحاكم ومناضل عمالى أو معارضة تدخلت الشرطة للحزم وإسقاطه. ولو خاضت كل المعارضة الإنتخابات وتعرض الحزب الحاكم للسقوط لتدخلت الشرطة لإنقاذه ولشاهدنا إنتخابات أسوأ من عام ١٩٧٩. وميت غمر كانت النموذج.

المرشح محمد الحديدى عمال دائرة بنى عبيد أعلن فوزه فى الجولة الأولى وتقرر الإعادة بين اثنان عمال وأخر فئات وبعد فوزه حرر إستمارة حزب وطنى وحصل على «كارنيه» مجلس الشعب وطعن فى نتيجة الإنتخابات وتأجل البت إلى جلسة ١٢/١٧ فحاولت مباحث أمن الدولة سحب «الكارنيه» منه ولكنه رفض فإستدعاه المحافظ وأخطره بعدم حضور جلسات المجلس.

انتخابات ١٩٩٠

تقرير من الاسكندرية

لماذا أُسقط الحريرى وعيد وكمال أحمد؟

حسين عبد ربه

القضية الحيوية والأكثر أهمية الآن. هى أن خمسة نواب لحزب التجمع، قد تمكنوا بعد معركة جماهيرية قاسية من تحقيق انتصار انتخابى هو الأول فى تاريخ الحركة النيابية المصرية لحزب يسارى مصرى راديكالى..

وهذا الانتصار يتطلب لدعمه وتعميقه وتطويره، وكموقف رئيسى لقوى اليسار المصرى، أن تتوحد وتتوجه كل جهوده لتنشيط العمل الحزبى والسياسى العام لإنجاز الخطوات التى طرحها التجمع فى برنامج الإصلاح الشامل.

لكن التسليم بهذه الحقيقة المستقيمة لايمكن أن يحمل أحدا فى قوى اليسار المصرى على الإقرار والإعتقاد أنها هى القضية الحاسمة والوحيدة وفقط على جدول أعماله. والأهم أن هذه الحقيقة لاتعطى جواز مرور مطلق ومبرر لحصر التفكير أو غض البصر عن عمليات التزوير والتدخل الوقحة التى مارستها الأجهزة الأمنية وغير الأمنية للسلطة الحاكمة فى الانتخابات العامة (٩٠)، لأن إستمرار وتواصل النضال من أجل توفير وتحقيق وكفالة شروط ديموقراطية حقيقة لنزاهة العملية الانتخابية فى مصر قانونا وإجراءات، هى فى صلب عملية النضال السياسى والإصلاح الديمقراطى والذى التقت عنده كل القوى الديمقراطية والحية فى المجتمع، باعتبارها المدخل الوحيد والحقيقى لأى إصلاح اقتصادى واجتماعى يخرج مصر من واقع أزمتها الخانقة ويعبر بكل الوطن فجوة التخلف والتردى المنحطة والمزرية.

من هذه الرؤية نتقدم إلى تناول وعرض وتحليل لأهم الوقائع التى جرت وصاحبت انتخابات الاسكندرية ٩٠- المدينة والمحافظة والموقع الذى يحتل بحكم عوامل الجغرافيا والتاريخ دورا عاليا فى حياة مصر تقف شامخة كتفا بكتف إلى جوار العاصمة.. القاهرة

تشمل الاسكندرية التى يقترب عدد سكانها من ٤ ملايين نسمة تعداد إحدى عشر دائرة انتخابية، يبدأ ترتيب الدوائر من ناحية الشرق بالدائرة الأولى «المنتزه» والتى تتماس خطوط حدودها الجغرافية الإدارية مع مركزى كفر الدوار وإدكو بحيرة. وتنتهى غربا بالدائرة (١١) «الدخيلة والعامرية» والتى تتماس خطوط حدودها الجغرافيا والإدارية مع مراكز وادى النطرون «التحرير» وابو المطامير بحيرة والعلمين مرسى مطروح.

وعبر المتابعة لوقائع ماجرى فى العملية الانتخابية يومى ١١/٢٩ و١٢/٦ فى أكثر من دائرة، ومطالعة الأرقام الرسمية المعلنة. تتكشف لنا أبرز الظواهر الرئيسية التى أفرزتها انتخابات الاسكندرية ٩٠:

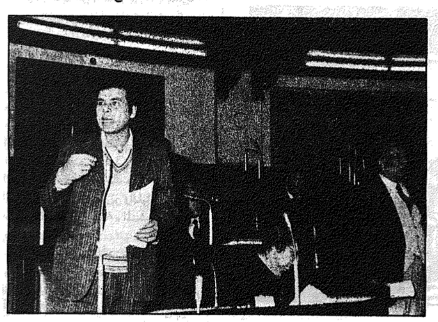
١- عزوف المواطنين أعضاء الهيئة الانتخابية عن المشاركة فى الانتخابات

٢- شمولية التدخل الحكومى فى كل الدوائر وتعدد وتنوع أشكاله

٣- تحول عملية التزوير فى دوائر المعارضة الرئيسية إلى عملية تصفية سياسية.

أولا- حالة «العزوف» عن المشاركة فى الانتخابات

قراءة الأرقام الرسمية المعلنة للحضور والمشاركين من هيئة الناخبين فى كل الدوائر. أو عدد الاصوات التى «حظى» بها المرشحون الفائزون تضعنا أمام حقيقة حاسمة أمام ظاهرة أو «حاله العزوف» من جانب مواطنى الاسكندرية عن المشاركة فى الانتخابات العامة. وهو أمر يفرض على القوى السياسية الحية فى المجتمع أن تقف أمام هذه الظاهرة وتخصصها للبحث والدراسة للوصول إلى مخرج وهو مايقتضى من جانب آخر رفض التفسير الوحيد الذى تطرحه بعض أحزاب المعارضة التى أعلنت موقف المقاطعة لأنه لايستوعب كل أسباب الظاهرة أو الحالة وأيضا التفسير المراوغ الذى يلجأ إليه كتاب.





– غريبة قوي بتوع المعارضه دول.. مش مصدقين ليه احنا بنروح ننتخب...!!

الحكومة لتجاوز الأسباب الحقيقية للحالة المزعجة والمربكة والقول بأن تدنى النسبة فى المدن يعود إلى روابط العشيرة والجيرة والمصاهرة التى أهدرتها حياة المدنية ولا تجد بديلها الصحيح فى الانتماء الحزبى الذى لم يزل محدودا! لأن مثال قرية «ميت سلسيل» فى دائرة المنزلة يقدم ردا قاطعا على هذه المراوغة . فقد أعلنت الأرقام الرسمية أن نسبة الحضور فى الجولة الأولى لم تتعد «٢٠٠٠» ناخباً من أصل ٣٠ ألف ناخب مقيدين فى كشوف الانتخابات بالقرية وانخفض الحضور فى الإعادة إلى ١٦٠٠ ناخب أى بنسبة ٦ر٧٪ ثم إلى ٥٪ رغم وجود ٤ مرشحين من أبناء القرية من بينهم مرشح الحزب الوطنى فئات والمرفوض من القرية ولهذا فقد وقفت القرية ضد عملية «التسويد والتقفيل المشهورة» . وهو عين ماحدث فى بندر المنزلة نفسه، حيث لم يتعد عدد الحضور عن ٣٠٠٠ ناخب من أصل ٤٧ ألف ناخب نتيجة للوقوف ضد عملية التسويد والتى ساندتها الشرطة لأسباب تخصها هى؟

والآن ماذا عن الحضور فى الاسكندرية؟

** اذا إستبعدنا مؤقتا دائرتى كرموز وسيدى جابر فإن الأرقام الرسمية تشير إلى أن الذين أدلوا بأصواتهم من هيئة الناخبين فى المدينة /المحافظة كان على النحو التالى

– الدائرة رقم «١» المنتزه «١٢٢١٠» صوتا– الدائرة رقم «٢» الرمل «١٥٥١٢» صوتا » من ملاحظة هذا الرقم يتعارض مع الرقم المعلن للمرشح الفائز فئات فى الجولة الأولى حيث حصل على ٣٨٩٩ صوتا– الدائرة رقم «٥» محرم بك «٥٦٢٧» صوتا– الدائرة رقم «٧» العطارين واللبان «٧٢٧٢» صوتا– الدائرة رقم «٨» المنشية والجمرك «٦٤١٤» صوتا

– أما الدوائر الأخرى فرغم الإعلان رسميا عن مجمل الحضور إلا أننا نستطيع التعرف بالتقريب على حضورها من أرقام أصوات الإعادة لمرشحيها. الدائرة رقم «٤»

باب شرق: إعادة بين الفئات د. فاروق رخا «وطنى» «١٣٠٧» صوت د. عادل عيد «مستقل ١١٧٩ صوت والعمال: أبو الوفا العمده «وطنى» ١٦٧٧ صوت وعلى محروس «مستقل» ١٣٣٧ صوت– الدائرة رقم «٦» غربال– اعاده بين الفئات حسين وشاحى «مستقل وطنى» ١٠٥٤ صوت والعمال الثلاثة: محمد البدرشينى «حزب عمل منشق ١١٧٩ صوتا د. عبد الحليم شاهين «وطنى ١٠٨٥ صوت «وحسين جمال مستقل وطنى ١٠٢١ صوتا – والدائره رقم ١١ الدخيله والعامريه إعادة فئات المهندس منصور عبد الكافى «مستقل وطنى ٢٧١٢ صوتا ومهندس فؤاد طه «وطنى ٢٢٨٤ صوتا

– إذا جمعنا عدد الحضور من الناخبين فى الدوائر الـ ٦ التى أعلنت أرقام حضورها رسميا نجد أن مجموع الناخبين فى هذه الدوائر الستة بلغ «٥٢٠٩٤» صوتا وهو رقم يتجاوز عدد الذين أدلوا بأصواتهم فى دائرة كرموز رقم ٩ وحدها بـ ٢٤ صوتا حيث المعلن رسميا لحضور كرموز فقط ٥٢٠٧٧ صوتا وهو مايتعارض فى تصادم زاعق سواء على مستوى الرقم الكلى للحضور أو نسب الحضور المئوية. فبينما نجد أن نسب الحضور فى دوائر الاسكندرية الـ ٩ تتراوح بين ٥٪ إلى ١٠٪ إذ بهذه النسبة تقفز بمتوالية غير معروفة إلى ٧٦٪ فى كرموز؟!!

– هذا الوضع الذى لايستقيم واقعيا أو



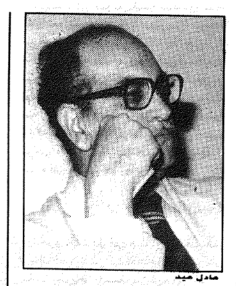
منطقيا كماجرى فى دائرة كرموز يتحقق وبصورة أقل فى الدائرة رقم «٣» سيدى جابر حيث أعلن أن المهندس طلعت مصطفى «وطنى فئات» حصل على ٢٦٩٩١ صوتا والسيد راشد «وطنى عمال» حصل على ٢٥٨٨٧ صوتا. وإذا كانت مجمل الأوضاع فى دائرة سيدى جابر تسمح مقدما بهذا التلاعب المرفوض لوجود عدد من شركات المقاولات «قطاع خاص» تتبع المرشح الأول للوطنى وعدد هام من مصانع النسيج والملابس الجاهزة تتبع المرشح الثانى رئيس النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج، ولوجود سوابق وخاصة فى انتخابات ٨٧ أتاحت للمرشحين معا فرص كثيرة لترتيب الأصوات وإعدادها على النحو الذى يحقق لهما أية نتائج كما سنعرض لاحقا.. إلا أن دائرة كرموز تظل استثناءا شاذا فى الصورة العامة للانتخابات فى الأسكندرية لسببين:

– إن هذه النسبة الأسطورية للحضور لم تحققها فى انتخابات ٧٦ والتى كان المرحوم اللواء ممدوح سالم رئيس الوزراء مرشحا عن كرموز فئات.

– إن كرموز ليست هى أكبر الأحياء تعددا فى السكان أو الناخبين «٦٨ ألف ناخب» بل تتفوق عليها كلا من الرمل والدخيله والمنتزه «أكثر من ٧٠ ألف صوت»

ثانيا: شمول التدخل الحكومى وتعدد أشكاله؟

الاسكندرية فى انتخابات ٩٠ كانت بالكامل فى قبضة هيئة الأمن القومى هكذا يتردد الأمر فى بعض دوائر مسئولة وفى أوساط المدينة مستشهدين فيما جرى من وقائع ببعض شواهد لتأكيد هذه الواقعة المفزعة إلا أن أحدا حتى اليوم لايملك أن يقطع أو يقيم الدليل على صحة هذه الواقعة التى لوتحقق قيامها ستثير الكثير من التساؤلات والزوابع ولن نقف عند لماذا وكيف؟ لكن الأمر التعينى والثابت والمقطوع به لدى كل أهل الاسكندرية هو أن التدخل كان شاملا من قبل كل أجهزة الحكم الأمنية والاقتصادية والخدمية ولم يستثن دائرة واحدة



عادل عيد

حتى سيدى جابر المرتبة الأوضاع فقد أتاح الحياد السلبى لعملية الترتيب أن تصل إلى النتائج المحددة والعريدة داخل اللجان الانتخابية.

وأبرز ماتتصف به عملية التدخل فى الاسكندرية أنها كانت منظمة ومتدرجة فى أشكالها وأساليبها.. من العنف الصريح إلى التلاعب المحسوب والمحكوم حددت لنطاق تنفيذها دوائر معينة فى الجولة الأولى. ثم شملت كل الدوائر الـ ٩ فى الإعادة وفق السيناريو المحقق:

*أ- الجولة الأولى

تقطع شواهد ماجرى أن المحدد فى تلك الجولة كان يقضى بإنجاح فرس الرهان الأسود فى كرموز بالضربة القاضية وكذا مرشحى دائرة سيدى جابر ومرشحى الفئات فى دوائر المنتزه والرمل ومحرم بك على النحو التالى.

الأمن القومى يدير معركة الانتخابات فى الاسكندرية



١- كرموز

فى هذه الدائرة استخدم العنف الصريح فى عمليات طرد منظمة ومتتابعة للمندوبين من اللجان وبدأت تجرى لعبة «حاورينى ياطيطه» بين ضباط مباحث أمن الدولة وبين المستشار المسئول عن اللجنة العامة كلما أعاد مندوبا أعيد طرده واستمرت اللعبة تجرى حتى دقت الساعة الرابعة مساء ليتم التخلص من كل المندوبين ويكفى هنا مثال واحد تكرر فى العديد من اللجان

– فى لجنة الصندوق ٣٢ عندما أرغم مندوب الحريرى على مغادرة اللجنة فى الساعة العاشرة صباحا كان عدد الأصوات الحاضرة ١٥ فقط وعندما عاد إليها يصحبه المستشار الساعة ١٠٫٣٠ كان الحضور قد بلغ ١٤٨ صوتا أى أن ١٣٣ ناخبا أدلوا بأصواتهم فى نصف ساعة فقط !! وأن معظم الأصوات كانت موجهة إلى مرشحين بعينهما هما من أعلن نجاحهما فيما بعد واللذين كانا على قائمة المستقلين.

وربما كان هذا الترتيب لنجاح المرشحين المستقلين هو أهم عنصر فى مأساة وملهاة كرموز المدوية وللحقيقة فان رهانات بدأت تعقد منذ الصباح وتواكبت مع طرد المندوبين على نجاح كلا من اللواء شرطه محمد خليل آدم «مستقل» وأنور شفيق مكارى «عمال مستقل» ثم جاءت عملية الفرز التى انتهت أمام احتجاجات أبو العز وبقية المرشحين إلى إخراج كل المرشحين وفتح ١١١ صندوقا دفعة واحدة.

٢- سيدى جابر

استخدمت بإقتدار فى هذه الدائرة كل الامكانيات الخاصة بشركات فيتيا فيلبس- مطابع محرم- المضارب- النقل والهندسة- عثمان أحمد عثمان حيث تم إعداد وتوزيع أكثر من ١٠ الآف تذكرة انتخابية للعمال فى



هذه الشركات مع الاستخدام الهادئ لعدد من الفتوات والطرد الاحتيالى لعدد قليل من مندوبى اللواء فاروق صادق «مرشح فئات مستقل» وحكمدار سابق فى عام ٧٩ الاسكندرية وزوج رئيسة قسم الصحافة والإعلام بالمحافظة ومع ذلك لم تشفع له كل هذه الصفات ولم تلق محاضره الـ ١٦ التى حررها الاهتمام الواجب من قبل زملاء سابقين أو تلامذه لاحقين. وللحقيقة فاننى لأعرف حتى الآن الأسباب الحقيقية التى دفعت المرشح العمالى «السيد راشد» وهو يتمتع برصيد معقول بين العمال إلى أن يتحمل أوزار وقائع ماجرى وهو أمر يسئ إليه ولم يكن فى حاجة إليه.

٣- المنتزه

كان الصراع مفتوحا وقاسيا بين النائب المرشح د. محمد عبد اللاه رئيس لجنة الشئون الخارجية والمرشح عطا سليم وهو نائب سابق لدورات عدة منذ حزب مصر فالحزب الوطنى وقد أعتمد عطا سليم الذى غير صفته من فلاح إلى فئات «مليون جنيه» لإسقاط د. عبد اللاه ونجح الرجل فى أن يستولى على فلاحى العزب المحيطة بالمنتزه وعلى قطاعات شعبية تحت مقولة أن عبد اللاه مرشح الوطنى وأنا أيضا مرشح الوطنى لكن هو ضيف وأنا «مزروع معاكم» وكان التدخل بسيطا وحاسما: واستبدال وإدخال عدد من الصناديق إلى لجنة الفرز وعندما ثار رجال عطا واحتشدوا أمام مقر لجنة الفرز تم تفريقهم وقمعهم بقوة الأمن المركزى وليعلن وسط فلول رجاله أنه لن يلجأ لأحد وسيأخذ حقه بيده هو وليس عن طريق أحد آخر؟

صحيح أننى لوخيرت لأعطيت صوتى شخصيا للدكتور عبد اللاه فى مواجهة عطا سليم الذى استخدم عضوية المجلس لتكوين ثروات طائلة ولكنه ليس عطا وحده من كون الثروات وليس عن طريق التزوير يتم استبعاده من الحياة العامة.

– وكانت عملية الفرز هى التى استخدمت فى إنجاح مرشحى الحزب الحاكم فى الرمل إذ تم منع جميع المرشحين مندوبيهم من دخول لجنة الفرز فى نادى باكوس الذى يرأس مجلس إدارته مرشح الحزب الوطنى المهندس أحمد المرغنى وعندما دخل المرشحون فى الساعة ٩ مساء، كان كل شئ تمام وجاهز يا أفندم؟!

ب- فى جولة الاعادة

جرى التدخل فى هذه الجولة فى كل الدوائر الـ ٩ التى تمت الإعادة فيها. وكان شاملا وصريحا وأستخدمت فيه كل أشكال وأساليب التدخل وألعاب التزوير الموروثة والمستحدثة

وسنقف هنا أمام وقائع ماجرى فى دائرتى باب شرق والعطارين واللبان حيث دخل الأعادة شخصيتان من شخصيات المعارضة المصرية عادل عيد المحامى وأحد أبرز شخصيات التيار الإسلامى المستنير وكمال أحمد وكيل مؤسسى تنظيم تحالف قوى الشعب العامل الناصرى.

*عدد الناخبين المقيدين بالجداول:
٦٤١١٢٦ ناخبا

* عدد الدوائر الانتخابية:
١١ دائرة

* عدد المرشحين المتقدمين:
١٩٣

* تصنيف المرشحين :
٢٢ وطنى رسمى- ٣ تجمع
١٠ حزب أمه- ٤ حزب الأحرار
١٤ الحزب الديمقراطى
١١ الوفد
١ ناصرى
١ حزب عمل «مجاهد»
١٢٦ مستقلين وطنى
٢١ مستقل حقيقى

– دائرة باب شرق:

بعيدا عن عمليات الطرد والإعتداء بالضرب التى لحقت مندوبى عادل عيد فإن واقعة التدخل الرئيسية التى ترتب عليها سقوط «عادل عيد» جرت للأسف الشديد داخل لجنة النور بمدرسة «نبويه موسى» فى الساعة ٨.١٠ مساء انقطع التيار الكهربائى واستمر انقطاعه حتى الساعة ٨.٢٠ مساء وفى أثناء هذه الفترة استدعى المستشار المسئول عن اللجنة والذى سبق ان إستجاب لاعتراضات «عادل عيد» واستبعد عددا من الصناديق التى تم التلاعب بها.

حل محل المستشار مستشار جديد من هيئة التفتيش القضائى وعندما أعيدت عملية الفرز لم يقبل المستشار الجديد استبعاد ٨ صناديق جديدة مزورة وفتح كل الصناديق وعندما أعترض «عادل عيد» قال له السيد المستشار بالحرف الواحد «اطعن زى ما انت عاوز..؟ لحظتها قال «عادل عيد» شملنى الحزن لأننى جلست يوما على كرسى القضاء.

– ذات الوقائع جرت فى دائرة العطارين مع المرشح الناصرى «عمال» كمال أحمد» أطفئ النور فى ذات الساعة ٨ر١٠ دقائق وأستدعى القضاة للتشاور وطلب المستشار من المرشحين ترك قاعة الفرز وعندما أعترض كمال لوجود ١٧ ضباطا من ضباط أمن الدولة والتموين خرج الكل وعندما استؤنف الفرز وفتحت كل الصناديق كان كل شئ تمام، ولكن مع فارق هام حصل عليه «كمال أحمد» المبرقة التى أرسلها السيد المستشار إلى وزارة الداخلية وتتضمن «التفريدة» أى الكشف المثبت به عدد الأصوات التى حصل عليها كل مرشح. فى هذه المبرقة التفريدة ثمة خطأ حسابى فادح ومزدوج

أ- عند جمع الاصوات التى حصل عليها كمال من واقع المبرقة يتضح أنها تبلغ ٤٨٩٥ صوتا بينما المرشحة عن العمال التى أعلن نجاحها السيدة /وداد شلبى لم تحصل الا على ٣٥٢٦ صوتا!!

– إنه حتى بفرض صحة الأصوات التى حصلت عليها المرشحة فان طرحها من المجموع الكلى لأصوات الناخبين الحاضرين ٧١٠٠ صوت يكون ماحصل عليه كمال أحمد ٣٥٧٤ صوتا اذا جمع ما لوداد وكمال طبقا للأرقام الرسمية المعلنة وباعتبار أن الصوت لايصبح صحيحاً إلا اذا أحتوى على عامل يصبح

المجموع ٣٥٢٦ لوداد و٢٤٧٦ الرسمى لكمال = ٦٠٠٢ وهو بمقدار ١٠٩٨ عن الأصوات الصحيحة

وهكذا تصل لوغاريتمات التلاعب الصارخ إلى طريق مسدود وموجع

ثالثا: التصفية السياسية لشخصيات المعارضة

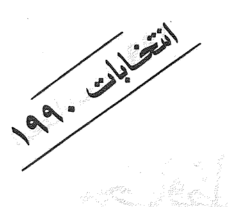
سبق أن طرحت وناقشت هذه الظاهرة الخطرة فى أحد أعداد الأهالى وهى تتلخص عندى فى النقاط التالية:

- كان سقوط أو بالدقه إسقاط عدد كبير من المستقلين «وطنى على حد تعبير جريدة الأهرام أو المستقلين حقيقه أمر متوقع لأسباب مختلفة ومتعددة.. الخروج على إرادة الحزب الحاكم تصفية حسابات أو اكتشاف ضعف المرشحين الرسميين للحزب (دوائر كرموز –باب شرق– غربال– منيا البصل– العطارين– والجمرك ومقعد العمال بدائرة الرمل)

- لكن تظل عملية إسقاط عناصر قيادية فى المعارضة من الذين يتمتعون بقدرات وخبرة ممارسة برلمانية غير متكررة كان من الممكن أن يشكلوا حقيقية للمجلس غير واضحة حتى الآن ولاتقدم التفسيرات المتهافتة والرثة من قبل أهل الحكم غير قادرة على تقديم إجابة صحيحة واقعية ومنطقية لهذه العملية التى تحولت بوقائعها يومى الخميس ٢٩ /١١ /١٢/٦ الى عملية تصفية سياسية فظة وعنيفة وغير مبررة لهذه الشخصيات

- إن التفسير الأقرب إلى سير الوقائع والتى أخذت تدعمه فى الأيام الأخيرة شواهد عديدة من تصريحات خانقة فى دوائر المسئولين أو عملية الإسقاط لشخصيات المعارضة فى الاسكندرية : عادل عيد وأبو العز الحريرى وكمال وغيرهم من العناصر فى دوائر أخرى وممن يطلق عليهم تأدبا المشاكسين والمناكفين فى إقتدار كان فى حقيقته تصفية سياسية ومحاولة يائسة للإغتيال السياسى هدفها المباشر ألا يكتمل ويلتئم شمل المعارضة المرموقة فى المجلس مرة أخرى والتى استطاعت عبر مواقفها المتعددة فى دورة ٧٦ المقصوفة العمر أن تهز أركان المجلس والشارع السياسى فى مصر فى مواجهة سياسات السادات الذى أضطر إلى إغتيال المجلس غيلة تعسفا ثم القاء القبض عليهم فى حملة سبتمبر الأسود ١٩٨١.

وحتى تقدم لنا أجهزة أهل الحكم تفسيراً يقف على قدميه مستقيما مع وقائع ماجرى واقعا ومنطقا لسقوط هذه الشخصيات المعارضة التى تملك مواقف وتاريخا له بصماته فى تاريخ الحياة النيابية المصرية. فان تواصل النضال من أجل تحقيق وتوفير وكفالة شروط ديمقراطية حقيقية لنزاهة الانتخابات العامة يظل مطلبا ملحا وحاسما ويتسق مع كل الجهود الرامية إلى دعم الإنتصار الجماهيرى الديمقراطى الذى حققه نواب التجمع ال «٦» يومى ٢٩/١١/ و١٢/٦ ولصياغة مناخ حقيقى يكفل وحده وقف أعمال التلاعب الفظ بإرادة المواطنين ويضرب بقوة على أيدى المزورين أفرادا او عصبات



«موقعة زكى بدر وتجربة كمال أحمد؟

من الأهمية أن نعرض لواقعة تبرز مدى النفوذ الحاكم الذى تتمتع به أجهزة الأمن فى التقرير النهائى لوضع المرشحين نجاحا أو سقوطا

وكذا عرض تجربة ميدانية لأحد المرشحين حول أحد الأبواب الواسعة المفتوحة لأعمال التزوير فى الانتخابات

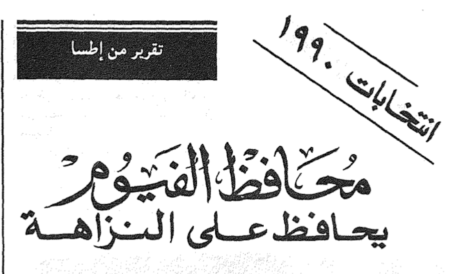
- أما الواقعة أو الموقعة المعروفة باسم اللواء زكى بدر فقد جرت وقائعها وهو لم يزل واليا لوزارة الداخلية عندما أعلن فى ٨٩/٧/١٠ عن خلو المقعد الفردى فى دائرة غرب طبقا لقانون القائمة السابق رشح الحزب الوطنى ابن الحزب بالإسكندرية المهندس الزراعى محمد فتح الله كيره والذى تربطه صلات وثيقة وممتدة مع يوسف والى أمين عام الحزب الحاكم.. وفى مواجهته فوجئت جماهير باسم المهندس المقاول منصور عبد الكافى مرشحا وللحقيقة فحتى ذلك الوقت كان المرشح الجديد مايزال فى دائرة الظلال مجرد ابن للحزب الوطنى فى العامرية وابن متعلم لقبيلته العزايم

ومع سير المعركة اكتشف أهالى غرب أن المرشح منصور عبد الكافى يحظى بدعم غير محدود من قبل وزارة الداخلية وأجهزة الأمن الامر الذى كان واضحا وصارخا يوم الانتخابات والذى بفوز يبين للمرشح القادم من دائرة الظلال وسقوط مدوع لابن الحزب بالاسكندرية.

وفى انتخابات ٩٠ تغيرت لعبة الكراسى الموسيقية. رفض الحزب ترشيح النائب منصور فى مواجهة د. والى والمهندس كيره

المهندس الزراعى فؤاد طه مدعوما بنفوذ الأمين العام وأمين المحافظة ثم أجهزة الأمن التى أعادت تكرار اللعبة من جديد ولكن هذه المرة لصالح رئيس الشركة الزراعية فى النوبارية فى مواجهة النائب الذى يحظى بدعم القبائل ذات النفوذ فى الدائرة.

** أما التجربة الواقعية فقد قام بها كلا من المرشح كمال أحمد «عامل» العطارين والمهندس محسن النمر «فئات» الرمل استعان كمال أحمد بجهد ٢٠ شابا متطوعا حيث تم تقسيم العطارين واللبان بينهم وبدأ الشبان يقومون بعملية اتصال شخصى بالناخبين طبقا لواقع البيانات المسجلة فى الكشوف الانتخابية وبعد عمل تواصل لـ ١٥ يوما شمل كل العطارين ونصف قسم اللبان اكتشف الشبان أن ٤٥٪ من أسماء الناخبين المسجلة لاوجود لها لأسباب متعددة أهمها الوفاة أو الإنتقال إلى مكان آخر أوتهدم البيوت الخ ومن جانب قام المهندس محسن النمر بمراجعة دقيقة للكشوف انتخابات الرمل ليكشف وجود ٤٧ شخصا تتكرر اسماءهم فى اللجنة الواحدة «٨٤-٨٦» مرتين وثلاث مرات بأرقام بطاقات مختلفة وهكذا تطرح قضية الكشوف التى لم يطلها أى تعديل منذ ٤٠ عاما وضرورة الإصرار على تنقية الجداول التى تشكل مصدرا رئيسيا لعمليات التزوير.



وهذه تجربة أخرى من تجارب تزوير الانتخابات «النزيهه» فى دائرة «إطسا» بالفيوم.

تقدم للترشيح عن الحزب الوطنى أبو بكر الباسل (فئات) وحسن إدريس (عمال) وتقدم أمامهم ٦ مرشحين من بينهم مرشح حزب التجمع هو «احمد عاطف العشيرى» عمال.

ونجح العشيرى فى إقامة تحالف مع عادل توفيق عبد الكريم. وهكذا ضمن العشيرى وعادل مساندة بلدين هامين فى الدائرة. جردو (بلد العشيرى) ومنشأة عبد المجيد (بلد عادل توفيق)، وعدد آخر من البلاد. فى نفس الوقت قرر عدد هام من قيادات العرب فى الفيوم تأييد العشيرى ومساندته.

واستمرت الأمور منذ بدء الحملة الانتخابية فى ٣١ أكتوبر عادية حتى يوم ٢٠ نوفمبر، عندما أدرك أبو بكر الباسل خطورة موقفه وبدأ فى التحرك، وأعلن لأنصاره أن لايقلقوا، فالانتخابات ستبدأ يوم ٢٥ نوفمبر وسيحسم الأمر لصالحه.

أصدر محافظ الفيوم «عبد الرحيم شحاته» قرارا بترقية «عبد القوى شيلابى عبد القوى» أحد القيادات العائلية الهامة والمؤيد للعشيرى، إلى نائب رئيس مجلس مدينة إطسا، ثم عقد اجتماعا يوم ٢٤ نوفمبر حضره خمسة من القيادات الهامة فى الدائرة التى اتخذت موقف المساندة للعشيرى وهم.. «جلال حافظ- عبد القوى شيلابى- محمد القولى دياب- ربيع دياب- الحاج راتب اللواج» ونجح فى دفعهم للتراجع عن تأييد العشيرى.

ومع ذلك ظل موقف العشيرى قويا.

وفى يوم ٢٦ نوفمبر، قبل يوم الانتخابات بثلاثة أيام استدعى المحافظ (عبد الرحيم شحاته) عادل توفيق عبد الكريم حليف العشيرى فى الانتخابات، ووالده الحاج توفيق رئيس جمعية الثروة الحيوانية فى المحافظة. وحضر اللقاء «عادل عز» من القاهرة، وأبلغهم المحافظ بوضوح أن عادل لن يدخل البرلمان هذه الدورة. وأن مرشحا الحزب الوطنى هما الفائزان. وأن د. يوسف والى حاسم فى هذه القضية. واستخدم المحافظ كافة الأساليب بما فى ذلك التهديد وكان مطلبه محددا فك التحالف مع مرشح التجمع «أحمد عاطف العشيرى». وإذا كان غير راغب فى إعطاء أصوات مؤيديه لمرشح الحزب الوطنى، فلا بأس من إعطائها للمرشح المستقل «رشاد مكاوى»

ورغم أن استجابة «عادل توفيق» لطلب وضغوط المحافظ وتهديداته كانت ضربة قوية للعشيرى، إلا أن المعركة لم تحسم ضده.. كان نجاحه واردا. وقد أدرك المحافظ والدكتور يوسف والى هذه الحقيقة تماما. وكان لابد من خطة يوم الانتخابات.

وتم تنفيذ الخطة بصورة مبتكرة. وقامت على أساسين واضحين:

الأول.. الأسلوب التقليدى فى طرد المندوبين وتسويد الأصوات والتقفيل فى قرى مرشحى الحزب الوطنى

الثانى.. أسلوب غير مسبوق وإبتكار فظ يسجل لمحافظ الفيوم ورجاله، وهو إبطال الأصوات التى حصل عليها عاطف العشيرى بالآلاف.

سارت الانتخابات يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ عادية فى أغلب البلاد. وكانت نسبة التصويت فى بندر إطسا ١٧ر٥٢٪ (الحضور ٨٠٢ من ٤٥٧٧) ومن القرى مثل قرية «جردو» ٢٩ر٧٨٪ (الحضور ١٦٥٨ من ٥٥٦٦) ومن أغلب القرى. بإستثناء القرى التابعة لمرشحى الحزب الوطنى الحاكم ففى قرية «دفنو» وهى قرية «حسنى إدريس» مرشح الحزب الوطنى عمال، ورغم أن عاطف العشيرى توقع التزوير والتقفيل فى هذه القرية وحاول أن يوفر لها حماية خاصة، إلا أن الصورة يوم الانتخابات كانت مثير للانتباه. وقفت سيارتين مصفحتين تابعتين للأمن المركزى على مدخل القرية. وحضر فى الصباح المحافظ واستقبل القاضى الذى أرسل خصيصا لهذه القرية بناء على إلحاح من قيادة حزب التجمع، وجلس معه فى مقر اللجنة التاسعة، ولم يغادرها حتى إنتهاء التصويت، وكما يقول أهالى القرية فقد حددت إقامة القاضى فى اللجنة تسعة! وتم طرد المندوبين من اللجان الأخرى (٨ لجان) وهكذا كانت نسبة التصويت فى هذه القرية المعجزة بإستثناء اللجنة ٩ هى ٩٨ر٤٩٪ (الحضور ٥٧٠٣ من ٥٧٩٠) أما اللجنة تسعة فكانت نسبة التصويت (نتيجة لوجود القاضى فيها ١٧ر٣٪ (الحضور ١١٥ من ٦٦٤).

وتكررت هذه الظاهرة (التقفيل بعد طرد المندوبين) فى مجموعة من القرى وسط حياد الشرطة السلبى أى التواطؤ مع المحافظ، والدكتور يوسف والى أمين الحزب الوطنى الذى كان على بعد أمتار من الدائرة يتابع الانتخابات وهكذا إرتفعت نسبة التصويت المعلنة إلى ٥٩ر٠٩٪ (حضور ٥٨٤٤٥ من ٩٨٩٠٠) بينما الحقيقة أقل من ذلك بكثير.

واذا أخذنا متوسط الحضور فى غالبية القرى فى البندر، عدا القرى التى تجاوزت نسبة التصويت فيها ٩٨٪ (أى المزورة) فهناك على الأقل ١٨٠٠٠ صوت تمت إضافتها لمصلحة مرشحى الحزب الوطنى «أبو بكر الباسل» وأعطى زورا ٣٦٠٧٩ صوتا، وحسن إدريس المليجى وأعطى زورا ٣١٨١٥ صوتا.

المأساة الأخرى هى ظاهرة الأصوات الباطلة. فقد تم إبطال ١١٥٦٣ صوتا جميعها لصالح «أحمد عاطف العشيرى» و«عادل توفيق» .عن طريق إضافة علامة جديدة على مرشح ثالث لإبطال الصوت. وهى عملية تمت بعد إنتهاء التصويت وقبل عملية الفرز.

الطريف أن أحد كبار المسئولين عن الانتخابات فى القاهرة استقبل العشيرى وأطلع على كل الحقائق وكان تعليقه..

«ياابنى التزوير واضح.. دى ناس ماتعرفش ربنا، وإن فيه آخره وحساب وعقاب.. وربنا يجازيهم»..

ولا أدرى هل نضحك أم نبكى من هذا التعليق الرسمى، بعد هذه الانتخابات «النزيهه» فى إطسا- الفيوم

حول القراءة فى برنامجى التجمع والحزب الشيوعى

• ليس صحيحاً أن برنامجنا وقف عند الاصلاحات الجزئية

• نعم اليسار المصرى يعانى من أزمة الحاجة الى اجابات جديدة على الاسئلة

عبد الغفار شكر

نشرت مجلة اليسار فى العدد العاشر ديسمبر ١٩٩٠ للأستاذ محمد شومان الباحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام قراءة نقدية للبرنامج الإنتخابى لحزب التجمع الوطنى التقدمى والوحدوى والبرنامج الأنتخابى للحزب الشيوعى المصرى. وقد نجح فى طرح عديد من الملاحظات الهامة حول البرنامجين وأوجه التشابه ومدى الإختلاف بينهما، كما أثار بعض التساؤلات الجوهرية حول مايراه نقصا فى هذه البرامج أوغموضا فى صياغتها.

ولما كنت أحد المشاركين فى صياغة البرنامج الانتخابى لحزب التجمع هذا العام وماسبقه من برامج انتخابية أعوام ٧٦، ٧٩، ٨٤، ١٩٨٧، فقد رأيت أنه من المفيد أن أساهم فى هذه المناقشة من خلال تناول بعض ملاحظاته لعرض الأسباب التى دفعتنا إلى صياغة البرنامج الإنتخابى للتجمع بالصورة التى ظهر عليها.

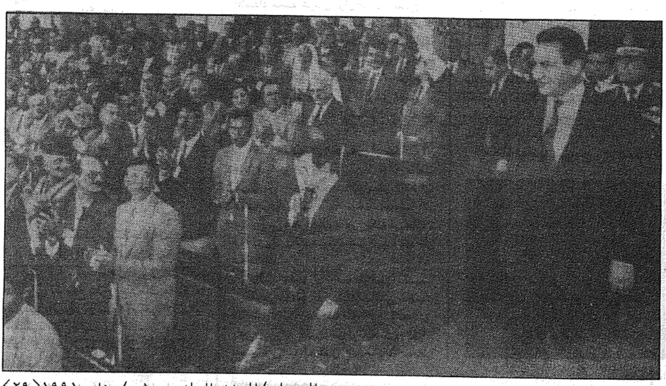
وسوف أقصر حديثى على القضايا التى تثيرها ملاحظاته وانتقاداته التالية:

أولا: سكوت البرنامج الإنتخابى للتجمع عن تقديم البديل الاشتراكى وهذا السكوت لايتسق من وجهة نظر الأستاذ محمد شومان مع برنامج إنتخابى للوصول إلى البرلمان ومعارك انتخابية ودعائية تتزامن مع إنهيار وتداعى كثير من التجارب الاشتراكية وكثرة التساؤلات لدى الجماهير حول جدوى الاشتراكية.. الخ.

ثانيا: السكوت عن تحديد القوى الإجتماعية المرشحة لقيادة أو دعم التحرك من أجل الإصلاح الديمقراطى، ويبدو أن هذا السكوت كان مقصودا لأسباب إنتخابية أو لأسباب نظرية خاصة بتجنب مناقشة مدى الارتباط بين ظهور قطاع أعمال قوى وبين دعم المجتمع المدنى وضمان عمل آلياته بنجاح.

ثالثا: السكوت عن تحديد من يملك وسائل الإنتاج وماهى القوى الإجتماعية المرشحة لإنجاز التنمية أو تحسين مستوى المعيشة.. الخ.

ويرى الاستاذ محمد شومان أن غموض الصياغة فيما يتعلق بسياق واستراتيجية الإصلاح الاقتصادى وطبيعة ملكية وسائل الإنتاج تدفع للتساؤل حول أسباب هذه الصياغة وهل هى نفس الأسباب التى كانت





وراء السكوت عن تحديد القوى الإجتماعية المرشحة للإصلاح الديمقراطى ..أم أن السكوت هناك والغموض هنا تعبير عن أزمة عدم وجود إجابات جديدة لأسئلة يطرحها الواقع بكل مايعززه من تحديات وتحولات بددت كثيرا من القناعات الراسخة المقدسة.

رابعا: يلخص الأستاذ محمد شومان القضية فى النهاية على النحو التالى: نجح البرنامجان كصورة من صور الخطاب السياسى لليسار فى انتخابات برلمانية فى التعبير عن حالة الحزبين وعبرت المطالب الإصلاحية عن مصالح المستضعفين فى المجتمع المصرى، وعالجت كافة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما فى ذلك أحداث الخليج. غير أن هذا النجاح جاء فى الغالب الأعم على مستوى السياسات الجزئية لا البدائل الكلية، جاءت الإصلاحات بلا استراتيجية.. فلماذا السكوت عن الاستراتيجية فى برنامج إنتخابى.. هل لأن ثمة جديد فى طريق التبلور؟ أم لأن السكوت أفضل فى هذه المرحلة؟

جوهر الأنتقادات وأسبابها الحقيقة.

من هذا العرض نستطيع أن نحصر الإنتقادات الجوهرية الموجهة للبرنامج الإنتخابى فى التجمع فى أربع نقاط أساسية.

–عدم طرح البديل الاشتراكى

–عدم تحديد القوى الإجتماعية المرشحة لقيادة التحرك من أجل الإصلاح الديمقراطى

–عدم تحديد القوى الإجتماعية المرشحة لإنجاز التنمية وكذلك عدم تحديد طبيعة ملكية وسائل الانتاج.

–الإكتفاء بطرح إصلاحات جزئية بلا استراتيجية أو وأفق استراتيجى واضح.

فهل هذا صحيح؟ هل اكتفى البرنامج الأنتخابى للتجمع بطرح إصلاحات جزئية بلا أفق استراتيجى واضح؟ وماهى الأسباب الحقيقية التى دعته إلى عدم طرح البديل الاشتراكى؟ هل يرجع ذلك إلى الأسباب التى استنتجها الأستاذ محمد شومان أم أن الأمر يرجع إلى أسباب أخرى؟

وماهى الأسباب الحقيقة لبعض جوانب الغموض فى الصياغة أو القصور فى عرض أفكار البرنامج؟

نستطيع أن نجد الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها من خلال التعرف على التجربة العملية لصياغة البرنامج الانتخابى للتجمع ، فقد تبلور هذا البرنامج من خلال مناقشات طويلة ومرهقة فى الأمانة العامة والأمانة المركزية للحزب وفى اللجنة السياسية المنبثقة عن لجنة الانتخابات المركزية التى كلفت بإعداد مشروع البرنامج الأنتخابى. وقد تحكمت فى هذه المناقشات ثلاث عوامل أساسية تشكل فى مجملها السبب الحقيقى لظهور البرنامج فى صورته النهائية وهى:

–نظرتنا فى قيادة التجمع إلى طبيعة البرنامج الإنتخابى كوثيقة حزبية ومايجب أن تتضمنه من موضوعات.

–المزاج السياسى السائد فى صفوف الحزب قبل الإنتخابات.

–الخلاف الفكرى والسياسى فى قيادة التجمع حول بعض القضايا.

وقبل أن أستعرض هذه العوامل الثلاثة وكيف أثرت فى صياغة البرنامج الإنتخابى، أود أن أؤكد منذ البداية على أن اليسار المصرى يعانى بالفعل من أزمة عدم وجود إجابات جديدة لأسئلة يطرحها الواقع بكل مايعززه من تحديات وتحولات بددت كثيرا من القناعات الراسخة المقدسة على حد قول الاستاذ محمد شومان. وأن اليسار المصرى يمر بمرحلة مراجعة شاملة وأن ثمة جديداً فى طريق التبلور ولكنه لم يتبلور بعد، وربما يكون لهذه الحقيقة بعض التأثير على صياغتنا للبرنامج الأنتخابى ولكنها ليست السبب الأساسى فيما لاحظه الاستاذ محمد شومان من قصور أو غموض فى الصياغة أو سكوت عن بعض القضايا.

كذلك فإنه من الطبيعى أن يسكت أى حزب سياسى فى وقت ما عن طرح كل مالديه من رؤية، والسكوت هنا عن بعض القضايا لأسباب تاريخية أو ملاءمات سياسية أمر مشروع فى الصراع السياسى لكنه فى حالتنا هذه لم يكن السبب الأساسى فيما ورد من ملاحظات.

وكما سبق أن أوضحت فإن السبب الأساسى هو العوامل الثلاث التى حكمت مناقشات قيادة التجمع للبرنامج الإنتخابى وهى: نظرتنا للبرنامج الإنتخابى- المزاج السياسى السائد قبل الإنتخابات- بعض الخلافات الفكرية والسياسية فى قيادة الحزب.

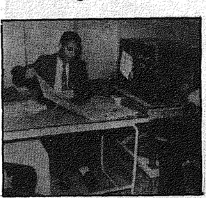
ولنتابع معا أثر كل من هذه العوامل على الصياغة النهائية للبرنامج الإنتخابى.

ماهو البرنامج الأنتخابى.

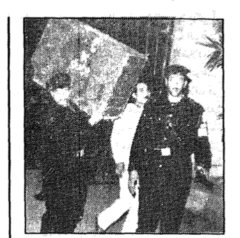
استقرت رؤيتنا فى حزب التجمع للبرنامج الإنتخابى على أنه «نوع من الخطاب السياسى موجه للناخبين والقوى السياسية الأخرى أثناء المعركة الإنتخابية تتضمن الأهداف والمطالب والإجراءات التى يقترحها الحزب لحل مشاكل المجتمع والتى يلتزم بها نواب الحزب فى نشاطهم داخل مجلس الشعب سواء من خلال دوره التشريعى أو الرقابى على السلطة التنفيذية. بشكل متكامل. ولما كان البرنامج الأنتخابى يصدر لدورة إنتخابية محددة أى لمدة خمس سنوات فإنه يجب أن يركز أساسا على القضايا الأكثر إلحاحا وتفجرا والتى يمكن معالجتها خلال هذه الفترة، ويمثل حلها نقطة إنطلاق جديدة لنشاط الحزب تمكنه من الإقتراب خطوة من أهدافه الاستراتيجية، أى أنه برنامج مرحلى لعملنا البرلمانى يختلف عن برنامجنا السياسى العام كما يختلف عن برنامجنا المطلبى المرحلى.

وقد طبقنا هذا الفهم فى صياغتنا لبرامجنا الانتخابيةمنذ تأسيس التجمع، ومع ذلك فقد تعرض هذا الفهم للمناقشة من جديد أثناء التحضير لبرنامج ١٩٩٠ فى مناقشات الهيئات القيادية للتجمع عندما ألح بعض الأعضاء على أن نكتفى هذه المرة بتناول بعض القضايا الجماهيرية الملحة كالغلاء، والأسعار، والأجور، والبطالة، والخدمات، وأن نبتعد تماما عن تناول القضايا السياسية العامة، ولكن المناقشة انتهت إلى ضرورة مواصلة نهجنا فى صياغة البرنامج الإنتخابى بالمفهوم السابق عرضه..

هكذا تضمن برنامج ١٩٩٠ مقدمة







تحليلية تضمنت رؤية الحزب للواقع الراهن ومشاكله الأساسية وكيفية تجاوزه من خلال الإصلاح السياسى الديمقراطى والتنمية الشاملة بالإعتماد على النفس وإقرار العدالة الإجتماعية فى توزيع ثمار التنمية وحماية مصالحنا القومية فى علاقاتنا الدولية. وفى هذا الإطار فانه يصعب القول بأن البرنامج الأنتخابى لعام ١٩٩٠ لايتضمن أى أفق استراتيجى، فهذه المقومات الأربعة للتغيير تشكل فى مجملها أفقا استراتيجيا واضحا للمجتمع والعدالة الاجتماعية والإستقلال الوطنى. والا فكيف نسمى مطلبنا بإجراء إصلاح دستورى يكفل إستكمال مقومات النظام الجمهورى البرلمانى الديمقراطى، ولايعتبر هذا توجها استراتيجيا واضحا، ثم تحديد آلية تنفيذه من خلال برنامج كامل للإصلاح السياسى الديمقراطى (ص٩، ١٠ من البرنامج)، وعندما نذكر فى برنامجنا الإنتخابى أننا نملك بديلا أفضل للسياسات التى تطبقها الحكومة هو سياسة التنمية الشاملة من خلال زيادة الإنتاج بالإعتماد على النفس ومواجهة عجز ميزان المدفوعات ومعالجة عجز الموازنة العامة وإعادة توزيع الدخل القومى فى إطار من العدالة الإجتماعية لتعود ثمار التنمية إلى أصحابها الحقيقيين أى ملايين المنتجين من فلاحين وعمال وعاملين، وخبراء ومهنيين وفنيين وعلماء،، وأصحاب الأعمال المنتجين غير المرتبطين بالأجانب ولاتستأثر بها فئات رأسمالية كبيرة تابعة، ألا يعد هذا توجها استراتيجيا واضحا يدعمه برنامج محدد لكيفية تحقيقه.

إن القول بأن برنامج التجمع الانتخابى تضمن إصلاحات جزئية بلا استراتيجية أو أفق استراتيجى واضح لايتفق مع واقع الحال ويحتاج إلى إعادة نظر.

كذلك فإن القول بأن عدم طرح البديل الاشتراكى يشكل نقطة ضعف أو قصور فى البرنامج أمر يتنافى مع طبيعة البرنامج الانتخابى وموقعه من النشاط الحزبى، فالاشتراكية ليست مطروحة فى مصر للسنوات العشر القادمة على الأقل، وإنما المطروح وعلى وجه الدقة هو «برنامج إصلاحى عاجل يقدم حلولا سريعة للإختناقات الحادة القائمة فى السياسة والاقتصاد والمجتمع» وهذه هى الحلقة الرئيسية للعمل الوطنى فى مصر اليوم وهى التى يدور حولها الصراع السياسى والطبقى المحتدم فى مصر حاليا،

ويختلف موقفنا فيها عن موقف الحزب الحاكم وأحزاب اليمين الأخرى ومن واجبنا أن نركز الدعاية الانتخابية حول هذه المسألة أساسا ومايترتب عليها من قضايا وإجراءات، أما إثقال البرنامج الانتخابى بمسألة البديل الاشتراكى فإنه يشتت انتباه الناخب عن قضايا الساعة التى طرحها برنامجنا الأنتخابى بوضوح وأثبتت الممارسة أثناء المعركة الإنتخابية أنها كانت تجد صدى لدى الناخبين.

المزاج السياسى قبل الأنتخابات

كشفت مناقشات الأمانة العامة أثناء المناقشة الأولية للبرنامج الأنتخابى عن مزاج سياسى يختلف كثيرا عن ذلك الذى كان سائدا مثلا أثناء الإعداد لبرنامج ١٩٧٩ أو برنامج ١٩٨٤ ولعل هذا المزاج السياسى الذى ساد المناقشات قبل انتخابات ١٩٩٠ يرجع إلى فشلنا فى التمثيل بمجلس الشعب فى السنوات العشر الماضية، وإلى الإحساس بخطورة عدم النجاح هذه المرة أيضا، والإحساس بضرورة التواجد فى مجلس الشعب لفك عزلة التجمع. وقد اتضح هذا المزاج السياسى من خلال إجماع أعضاء الأمانة العامة أو أغلبيتهم الساحقة- وهم يعبرون فى ذلك عن لجان المحافظات- على ضرورة أن يأتى فى البرنامج الإنتخابى للحزب موجزا، خاليا من الرطانة اليسارية، يستخدم لغة المواطن العادى، مبسطا، يبتعد عن التركيز على المشاكل وإشاعة اليأس فى نفوس المواطنين، بل يحرص على تقديم البديل والحل والتبشير بمستقبل أفضل دون التوقف كثيرا عند الصورة القاتمة للمجتمع، وضرورة التأكيد على أن مشاكل المجتمع لها حل وأن عندنا هذا الحل، وأن يبتعد البرنامج الأنتخابى عن التحليل أو التوسع فى العرض النظرى





انتخابات ١٩٩٠

وضرورة أن يتناول المشاكل الملحة والمتفجرة وأن يقدم لها حلولا وخاصة قضايا الغلاء والأسعار والأجور والبطالة والأسكان والتعليم والعلاج.

وقد وصل التطرف فى هذا الإتجاه حد مطالبة بعض الأعضاء بألانستخدم كلمات مثل الامبريالية والبورجوازية بل والطفيلية. وقد انعكست هذه التوجهات على صياغتنا للبرنامج الأنتخابى فجاءت المقدمة التحليلية موجزة إلى حد كبير مما حرمنا من عرض بعض أفكارنا الهامة حول رؤيتنا لواقع المجتمع المصرى ومشاكله الأساسية وحول التطورات الدولية والعربية الراهنة وتأثيرها على مصالحنا القومية. كما أدى إلى بعض الغموض فى مواقفنا حيث لم نتمكن من عرض مفهومنا للتنمية المستقلة بالإعتماد على النفس بشكل واضح ومتكامل، بالرغم من أن الموضوع الأساسى للتقرير السياسى للمؤتمر العام الثالث للحزب الذى كان موضع نقاش فى الشهور الأخيرة هو مجتمع التنمية المستقلة. بالإعتماد على النفس، وترتب على ذلك مالاحظه الأستاذ محمد شومان من أفتقاد البرنامج للوضوح حول طبيعة ملكية وسائل الأنتاج، وهل يتم تنفيذ برنامجنا الاقتصادى فى إطار الملكية العامة لوسائل الانتاج أساسا أم فى إطار التحول الرأسمالى.

وأدى هذا المزاج السياسى وتأثرنا به فى لجنة الصياغة إلى حذف فقرة كاملة من مقدمة البرنامج الإنتخابى كانت تتوجه إلى قوى اجتماعية محددة لتشاركنا فى تنفيذ هذا ه البرنامج فى مواجهة قوى اجتماعية محددة. وبالرغم من هذا فان البرنامج الانتخابى لم يفقد طابعه الطبقى فهو يتحدث عن القوى الإجتماعية التى يسعى البرنامج لتحقيق مصالحها وهى الفئات الكادحة وذوى الدخل المحدود كالعمال والفلاحين والمهنيين ويضيف إليهم أصحاب الأعمال المنتجين وأن هذا النضال يجب أن يتم أساسا فى مواجهة الرأسمالية الكبيرة التابعة.. وعلى امتداد البرنامج فاننا نلح على أن يتحمل القادرون حماية الفقراء وذوى الدخل المحدود من التضخم والأزمة الاقتصادية.

البرنامج وخلافات التجمع

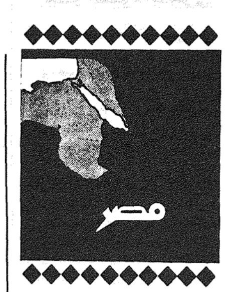
وقد تأثر البرنامج الانتخابى أيضا ببعض الخلافات الفكرية والسياسية فى قيادة الحزب. وخاصة مايتعلق بموقفنا من الجماعات السياسية الدينية، فهناك اتجاه فى القيادة يرى أن هذه الجماعات تشكل خطورة على المجتمع المصرى وأنه من واجبنا أن نناضل ضدها بشكل جدى وأن نساهم مع غيرنا من القوى السياسية فى مواجهتها أيا كانت خلافاتنا مع هذه القوى. بينما يرى اتجاه آخر أن هذه المواجهة للجماعات السياسية الدينية يمكن أن تصب فى اتجاه التنسيق مع الحزب الوطنى ولحسابه وأنها سوف تغطى على خلافاتنا الجذرية معه حول قضايا الإستقلال الوطنى والاستقلال الرأسمالى. ولأن هذا الخلاف فى قيادة الحزب لم يحسم عمليا حتى الآن فقد انعكس سلبيا على برنامجنا الانتخابى، فلم نعالج هذه القضية الخطيرة والملحة بشكل جدى ولم نطرح فى مواجهتها مواقف حاسمة واضحة.

هناك مثال آخر لمدى تأثر البرنامج الأنتخابى بالخلاف داخل القيادة حول مسألة جبهة القوى الوطنية الديمقراطية التى ننتمى إليها، والجبهة المعادية والقوى الإجتماعية التى تنتمى لهذه الجبهة وتلك، وكل ما يدخل تحت هذا الموضوع من تسميات ماتزال موضع خلاف: رأسمالية كبيرة- رأسمالية طفيلية- رأسمالية تابعة- رأسمالية وطنية أو منتجة. وقد خلا البرنامج تقريبا من هذه القضية بالرغم من أهميتها فلا يتوفر لبرنامنا الانتخابى وضوح كاف حول الطبيعة الطبقية للحاكم أو موقع مختلف فئات الرأسمالية المصرية من قضايا البرنامج الانتخابى.

كلمة أخيرة

هذه فى اعتقادى الأسباب الحقيقية لبعض جوانب القصور فى برنامج التجمع ولبعض الغموض فى صياغاته حرصت على عرضها من واقع تجربتى الشخصية فى صياغة البرامج الانتخابية للتجمع، لعلها تفيد فى إلقاء الضوء حول كيفية صياغة هذه البرامج وتساعد الدارسين لهذه البرامج الانتخابية. وبالرغم من اتفاقى مع الأستاذ محمد شومان أن البرنامج الانتخابى لايلعب فى الظروف الحالية الدور الاساسى فى تحديد نتيجة الانتخابات إلا أننى ومن خلال متابعة ميدانية لتطور المعارك الانتخابية منذ ١٩٧٦ حتى الآن أعتقد أن حزب التجمع قد أسهم بشكل إيجابى فى تطوير هذه المعارك الانتخابية عندما طرح برنامجا أنتخابيا عام ١٩٧٦، فمنذ هذا التاريخ والاتجاه يتزايد فى صفوف الأحزاب والمرشحين لتقديم برامج انتخابية، ومن واجبنا أن نواصل هذا التقليد وأن نلح عليه فهو جزء من مسئوليتنا تجاه إضفاء المزيد من الطابع السياسى على العملية الانتخابية وتخليصها من التأثر بعوامل العصبية العائلية والإقليمية. وأن نحرص على تطوير برامجنا الانتخابية لتكون أقدر على التأثير فى جمهور الناخبين.





التحقيقات فى قضية المحجوب

تفتح ملف التعذيب من جديد

عندما انتزع الخواجة الفرنسى من سليمان الحلبى- عن طريق الضرب والتعذيب- الاعتراف بقتل «كليبر» قائد الحملة الفرنسية لم يكن يعلم أنه يضع دستورا ثابتا لعمل رجال الأمن فى مصر-

ولم يكن «الجبرتى» يعلم عندما حكى تاريخ مصر الحديث أن رجال الأمن لن ينتفعوا منه إلابسطر واحد يقول فيه «لما كان المتهوم لم يصدق فى جواباته.. أمر سارى عسكر أن يضربونه.. فحالا أنضرب لحد أنه طلب العفو ووعد أن يقر بالصحيح فأرتفع عنه الضرب».

ولمواجهة دستور الأمن ناضل الشعب المصرى طويلا ليضع دستورا آخر تقول المادة ٤٢ منه «كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأى قيد يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الأنسان ولايجوز إيذاؤه بدنيا أو معنوياً كما لايجوز حجزه أوحبسه فى غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون»

لكن تاريخ مصر لم يشهد حتى الآن تطبيقاً عمليا لدستور الشعب خاصة المادة ٤٢.

وتشهد ملفات القضايا خاصة فى سنوات الثمانينيات أن دستور الأمن مازالت له اليد الطولى على دستور الشعب المحجور عليه حتى الآن.

أوراق القضايا وحقوق الانسان

يقول أحمد نبيل الهلالى فى دراسته عن التعذيب الجماعى المقدمة إلى منتدى منظمة حقوق الانسان الفكرى أن التعذيب فى مصر قد شهد نقلة خطيرة من حيث تطوير أساليبه واتساع نطاقه واعتماده كمنهج وأسلوب أساسى للتعامل مع الخصوم السياسيين المقيدة حريتهم.. وتستشهد الدراسة على ذلك بالأحكام القضائية النهائية مثل حكم محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة فى الجناية ٤٨ لسنة ٨٢ أمن الدولة العليا (تنظيم الجهاد) حيث ورد فى حيثياته «أن المحكمة قد ثبت لها من أقوال المتهمين المؤيدة بالتقارير الطبية أن أجهزة الأمن أعتدت على أغلبية المتهمين وعذبتهم وأحدثت ببعضهم أصابات خطيرة وطالبت المحكمة بسرعة اتخاذ الأجراءات الكفيلة بتحديد المسئولين عن هذا الإعتداء».

أيضا حكم محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة فى الجناية ٧٨ لسنة ٨٣ أمن دولة عليا (تنظيم الحركة الشعبية) الصادر فى ٨٥/١/١٠ الذى أهدر اعترافات بعض المتهمين وبرأ جميع المتهمين وسجلت حيثياته بأن المناخ الذى جرت فيه التحقيقات لم يكن مناخ حرية واختيار وإنما كان مناخ تعذيب واكراه.. وتركت للنيابة محاسبة المسئولين عنه.

كذلك حكم محكمة أمن الدولة العليا بالاسكندرية فى الجناية ٨١٧٦ سنة ٨٦ (نوادى الفيديو) الذى قضى ببراءة جميع المتهمين بعدااهدار أعترافاتهم التى وصفها الحكم بأنها صدرت عن أرادة مشوبة بالقهر جافتها الحرية المطلقة فى التعبير.

بالإضافة إلى الفضيحة التى كشف عنها التحقيق فى قضية محاولة اغتيال حسن أبو باشا.. بعد أن قدمت أجهزة الأمن للنيابة ثلاثة من المواطنين بتهمة ارتكاب الجريمة وبعد أعترافاتهم التفصيلية فى التحقيقات تحت تأثير ماتعرضوا له من تعذيب.. ثبتت براءتهم وأمر النائب العام باطلاق سراحهم ووجهت التهمة لمواطنين آخرين فيما عرف بأسم قضية الناجون من النار-

أما ملفات منظمة العفو الدولية فتجد بها الكثير من البيانات والتقارير والرسائل الموجهة إلى الحكومة المصرية عن إهدار حقوق الانسان فى مصر وبشكل خاص وقائع التعذيب فى السجون المصرية من بينها تقرير فى سبتمبر ١٩٨٩ عن تعذيب المعتقلين من عمال الحديد والصلب والقضية المعروفة وقتها باسم حزب العمال الشيوعى المصرى.. ورد فى التقرير أن المنظمة قد تلقت مئات من التقارير عن تعذيب سجناء الرأى فى السجون المصرية وقد جاء تعذيب عمال الحديد والصلب امتدادا لهذا الخط من الوحشية المتبع مع معتقلين سياسيين كثير منهم لم توجه إليه أية تهمة قط.

كما يستشهد التقرير بوقائع تعذيب محمد السيد سعيد وآخرين من قضية التنظيم الشيوعى وأيضا حالة محمد مصطفى عامل وعضو مجلس الإدارة المنتخب فى شركة الحديد والصلب وعضو مجلس الشعب الآن حيث قام ضباط الأمن بتعذيبه بالصدمات الكهربائية على المناطق الحساسه. وتهديده باغتصاب زوجته والإعتداء

عليه جنسيا.

أما تقرير منظمة العفو الدولية الأخير فى أكتوبر ١٩٩٠ فيرصد بمرارة أن عدد من أعتقلوا لأسباب سياسية ربما يكون قد تناقص عام ١٩٩٠ بالمقارنة بعام ١٩٨٩ الذى أعتقل خلاله اكثر من ٨٠٠ شخص إلا أن التقارير الواردة عن التعذيب وسوء استخدام نظام الإعتقال الإدارى كما هى وأن الحكومة قد تقاعست عن اتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على انتهاكات حقوق الانسان..رغم أن المنظمة قد أرسلت الى الحكومة المصرية وسائل وتقارير كثيرة. أعوام ٨١، ٨٢، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ٨٩.. كما أحتل موضوع تعذيب المعتقلين السياسيين مكانا بارزا فى المناقشات التى دارت بين منظمة العفو الدولية والحكومة المصرية فى ٨٧، ٨٨، ١٩٩٠.

أيضا نجد المنظمة المصرية لحقوق الانسان تشير فى تقريرها الصادر فى يناير ١٩٩٠ أن التعذيب قد أصبح على درجة من الشيوع تبرر القول بأنه يمثل سياسة منهجية من جانب الأمن فى مصر.. وأن ذلك يتم رغم أن مصر أحد ثلاث دول لعبت دورا هاما فى إصدار قرار الأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٧٧ بمساندة إعلانها الصادر ضد التعذيب فى عام ١٩٧٥.

كما صدقت مصر على العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسة عام ٨٢ وهو العهد الذى يحرم بشكل قاطع التعذيب (المادة ٧) ولايبيحه حتى فى حالات الحروب والطوارئ وغيرها من الظروف الاستثنائية.

وكانت مصر أول دولة عربية تصدق على الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب فى عام ١٩٨٦.

قضية المحجوب

وإذا كانت ملفات قضايا الثمانينيات وتقارير منظمات حقوق الإنسان الدولية والمصرية لم تعد تكفى لإثبات جرم أجهزة الأمن.. فإن قضية رفعت المحجوب سيكون لها شأن كما يؤكد أعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين.

التهم الموجهة للمعتقلين القتل عمدا لرفعت المحجوب وآخرين والتزوير فى أوراق رسمية وحيازة أسلحة نارية وذخائر ومفرقعات بدون ترخيص وأتلاف الممتلكات العامة والخاصة الخ...

لكن ذلك- والكلام لمصادر الدفاع- لايبيح مايحدث داخل السجون المصرية الآن من أجل انتزاع الاعترافات.

كسر العمود الفقرى لاحد المتهمين واصابة يده بالشلل.. واستخدام الصعق بالكهرباء لاجباره على الاعتراف

والقصة تبدأ عندما فوجىء المحامون بأن النيابة العامة تقوم بالتحقيق دون اخطارهم بميعاد الجلسات- ورغم اخطار النيابة لمخالفة ذلك للدستور وقانون الإجراءات الجنائية إلا أن الحال أستمر على ما هو عليه. مما أضطر المحامون إلى المرابطة أمام النيابة العامة للقاء المتهمين أثناء دخولهم كما تقدم المحامون ببلاغات فى ٤/١١/١٩٩٠ إلى النائب العام ووزير العدل والمحامى العام الأول لنيابة أمن الدولة..

وطلبوا التصريح بالاطلاع على محاضر التحقيقات والتحريات المقدمة من الشرطة قبل بدء التحقيقات.

لكن المحامى العام لنيابة أمن الدولة رفض الاستلام مما أضطرهم إلى إثبات ذلك فى نيابة مصر الجديدة التى قررت عرض الموضوع على قاضى التنفيذ وقرر الأخير بأن يتم الإعلان طبقا لنص المادة ١/١٣ من قانون الإجراءات... وحتى الآن لم ينفذ ماطلب به المحامون.

ونجد فى بلاغات المحامين أن المتهمين أثناء تواجدهم فى مباحث أمن الدولة قد جرى تعذيبهم مما أحدث أصابات جسيمة بهم ثبتت بتقارير طبية شرعية مرفقة بأوراق التحقيق.

كما ذكرت البلاغات أن التحقيقات تجرى ليلا وفى غيبة الدفاع بعد ممارسة التعذيب والاكراه البدنى على المتهمين مما أدى بهم إلى الإعتراف بوقائع لم يرتكبوها وقد طالب المحامون بوقف إجراءات التحقيق حتى ينتهى التحقيق فى بلاغات التعذيب وبطلان كل ماتم من إجراءات التحقيق وكل مانسب إلى المتهمين من اعترافات وليدة الاكراه.

وقد أثبت المحامون فى بلاغهم أن المتهمين الذين أصروا على عدم الكلام فى التحقيقات بحضور المحامين كان نصيبهم أكبر من التعذيب بل أن بعضهم- ونتيجة للتعذيب- رفض فى جلسات تالية حضور المحامين.

تجاوزات بالجملة.

فى التحقيقات التى حضرها المحامون أثبتوا الكثير من التجاوزات وعلى سبيل المثال نجد محضر تحقيق جلسة ١٤/١١/٩٠ مع المتهم «ضياء الدين فاروق» يقول على لسان المحقق «أبصرنا احمرار بالأنف وتورم بمعصم اليد اليسرى واليمنى وتورم بالركبة اليمنى واحمرار بأسفل الساق الأيمن وتورم بالركبة اليسرى وأصابة أعلى القدم اليسرى من الخلف وبداية الصدر وأصابة فى الجانب الأيسر من الظهر.. وآثار خدوش وأحمرار من الناحيتين والأمام ولم نلحظ ثمة آثار أخرى تفيد التحقيق!!»

أما «صفوت عبد الغنى» فيسجل المحقق فى محضر التحقيق «لاحظنا أنه يتألم وقرر لنا شفاهة أنه تعرض للإعتداء عليه بالضرب والتعليق من يديه وبعد سؤاله قمنا بمناظرة تبين لنا أن هناك آثار بالساق اليسرى وآثار أحمرار وخدوش بالساق أعلى القدم.

أما المتهم ممدوح على يوسف فيقول سعد حسب الله المحامى أنهم أحضروه دون اخطار المحامين بعد تعذيبه فى مباحث أمن الدولة وإجباره على الإعتراف على أشخاص لايمت لهم بصلة وقد ذكر أسماء لم يسمع بها مطلقا وان المتهم جاء محمولا على الأكتاف ولايستطيع الكلام إلا بصعوبة شديدة وقرر أنه أكره على الإدلاء بأقوله بعد ان قاموا بكسر عموده الفقرى وإصابة يده اليمنى بشلل مؤقت.

وقد تم التحقيق مع المتهم وهو راقد على الأرض ولسانه لايستطيع الكلام نتيجة للصعق الكهربائى وقرر أن الصعق كان بمنطقة الخصيتين والصدر بعد سحله على الأرض لمدة طويلة.. وقد أكره على رفض حضور المحامين والا سيحدث له أكثر من ذلك.. وطلب من المحامين الانصراف من غرفة التحقيق خشية على حياته.

أيضا تعرض المتهمون للاكراه المعنوى بعد القبض على بعض زوجاتهم مثل حالة زوجة المتهم عبد الناصر أحمد وابنتيهما (٩ أشهر، سنتين) وتقدم سعد حسب الله المحامى ببلاغ رقم ٧٤٤٦ للافراج عنها ولم يتركوها إلا بعد ذلك بعدة أيام.

كما تم القبض على زوجة ممدوح على يوسف وأكرهت على الإدلاء بأقوال تضر بمصلحة زوجها.

أيضا رغم استخدام معتقلين بسجن أبو زعبل كشهود مثل أحمد الشريف وابنه شريف واللذان أنكرا صلتهما بالمتهمين أو أى اشتراك بالعملية.

أما شهود الواقعة الحقيقيين فلم يتم سؤال أى منهم أو مواجهته بالمتهمين حتى الآن رغم سؤال ٥٠ شاهدا من الضباط وأهالى المتهمين.

وقد ظل المتهمون جميعا حتى الأسبوع الأول من ديسمبر فى مبانى مباحث أمن الدولة وخارج السجون العمومية.. وقد ثبت ذلك بعد أن قام المحامون بأستخدام تصاريح الزيارة من النيابة ولم يجدوهم فى السجون.

وقد تقدم المحامون ببلاغات ضد مأمورى السجون وطالبوا بضم دفاتر الأحوال التى توضح الدخول والخروج للمعتقلين بهذه السجون إلى ملف القضية وعلى أثر ذلك تم ترحيل المتهمين إلى السجون المقرر ايداعهم فيها.

ومن طرائف الداخلية أن أحد المتهمين ويدعى «عثمان محمود الظهرى» قاموا بعرضه على النيابة فأندفع يحكى عن وقائع التعذيب عليه وأنه لم يفعل أى شىء لكنه فوجىء بالضرب ينهال عليه من كل إتجاه فى حضور وكيل النيابة الذى ثبت أنه وهمى..

وفى المرة الثانية أضطر للاعتراف بكل ما أملوه عليه أعتقادا منه أنه أمام وكيل نيابة وهمى وبعد انصرافه تبين انه كان فى مبنى التحقيقات بنيابة أمن الدولة وأن التحقيق فى هذه المرة كان صحيحا.. ويرى المحامون أن أمثال تلك الوقائع سوف تطيح بالقضية خاصة وأن كل المتهمين قد أنكروا كل مانسب إليهم فى التحقيقات الأخيرة التى تمت بحضور المحامين.

الداخلية تنكر

وأتصلنا بوزارة الداخلية لتسجيل الرأى الأخر.. لكن التعليمات فى مباحث أمن الدولة منعت الضباط هناك من الإدلاء بأية أحاديث صحفية.. ونصحونا بالتوجه إلى اللواء/د. بهاء ابراهيم مساعد الوزير ومدير العلاقات العامة بالوزارة وكان هذا الحوار.

. . . .

-سياسة الوزارة الثابتة أنها ضد التعذيب وتدينه.. وكل المعتقلين أو المسجونين السياسيين يعاملوا معاملة حسنة داخل السجون.. ومن حق من وقع عليه التعذيب أن يتقدم إلى النيابة لتحيله إلى الطب الشرعى.. ونحن ننفى وقوع أى واقعة تعذيب وهى على أية حال جريمة لاتسقط بالتقادم ويستطيع المتهم الذى وقع تحت التعذيب أن يتقدم إلى القضاء فى أى وقت.. ونحن عندما كانت قضية تعذيب تنظيم الجهاد أمام المحكمة قمنا بوقف ٤١ ضابط لمدة سنتين حتى نالوا حكم البراءة.

. . . .

-الحقيقة أن كل متهم اعترف بارتكاب أى جريمة لابد وأن يقول أن أعترافه كان تحت إكراه.. وهذا يحدث فى كل العالم ولايوجد متهم يجد فرصة للتحايل على القضاء ويدعها تفلت منه.

. . . .

-قضية الناجون من النار تختلف عن قضية المحجوب.. والخطأ الذى وقعت فيه الشرطة بتقديم متهمين مختلفين هو خطأ وارد والشرطة والنيابة معرضين للخطأ وكذلك المحكمة بدليل وجود أحكام تلغى ويثبت أن الحكم على المتهم كان خاطئا..

هناك ظروف وملابسات أحاطت بالقضية الأولى.. أما تلك القضية فقد ضبطت لدى المتهمين أدلة قاطعة على قيامهم بقتل د/المحجوب وآخرين بالاضافة إلى اعترافهم.

وفى كل الأحوال نحن لانصدر أحكاما بل نجمع أدلة الاتهام لمصلحة التحقيق والقضاء والمتهمين وليس لدينا أى نية مبيتة ضد أحد..

كما أنه ليست لدينا أى مصلحة فى وضع أبرياء فى قفص الاتهام دون المتهمين الحقيقيين.

. . . .

-من الطبيعى أن تسأل الشرطة زوجات المتهمين.. والقبض عليهم أسلوب غير انسانى لايقبله أحد ونحن نرفضه.. ومن حقهم الشكوى إلى القضاء فلاتزر وازرة وزر أخرى.

. . . .

-لا أستطيع الجزم بصحة الوقائع التى تذكرها عن تعذيب هؤلاء المتهمين ودخولهم إلى مبنى النيابة بهذا الشكل المبالغ فيه.. فهل أنا من السذاجة كجهاز شرطة أن أقدم دليل إدانتى أمام النيابة إذا صح ماتقوله.. هذا كلام غير منطقى وأعتقد اذا حدث فقد تكون هناك أسباب أخرى مثل الأصابة بكريزة سكر أو غيرها.. أو مغص الخ.. ولماذا تفترض دائما التعذيب..

. . . .

-غير صحيح وقد سبق لنا الرد على منظمة حقوق الانسان المصرية والعربية وسبق لهم مقابلة الوزير.. لأننا لانخاف من إعلان أى شىء..

وليس هناك سبب مقنع لدخولهم أماكن مثل مباحث أمن الدولة أو غيرها وبدون وجود صفة رسمية لديهم.. فدخول السجون والمباحث وغيرها ليس من حق أحد غير المختصين مثل النيابة العمومية والقضاء..

وأنا لا أفهم من الذى أعطى هذه المنظمات الوصاية على كل أجهزة الدولة.

نريد أن نعرف مصدر هذه الوصاية.

. . . .

-لدينا رأى متحفظ على منظمة العفو الدولية ولايمكن الموافقة ببساطة على ماتذكره تقاريرها.. فهى تدين كل دول العالم بما فيهم مصر بما تسميه انتهاكات حقوق الأنسان.. ومن يقرأ تقاريرها يجد انتهاكات حتى فى امريكا وفرنسا.. إن هذه المنظمة تعيش فى عالم آخر.. وتريد عالم آخر يشبه الجنة.. هذه مثالية لاتطيقها الحياة الأنسانية.

. . . .

-إذن قل لى لماذا تنظر تلك المنظمة لحقوق الانسان على أنها حقوق المجرم فقط فى أن ينام على مرتبة وثيرة وغرفة مكيفة الخ..

وأين حق المجنى عليه الذى قتل ابنه وأخوه وأبيه..

لماذا تركز تلك المنظمة على المجرمين فقط والجناه.

وبعد.. نظن أن القضية لن تنتهى بكلام الداخلية والجراح مازالت تنزف فى الملفات.. ودستور الشعب ينتظر وضعه فى مكانه الصحيح لينتهى العمل نهائيا بدستور الخواجه الفرنسى.....

المباحث تنصب مسلخة للمتهمين باغتيال رفعت المحجوب

• إجبار الزوجات على الادلاء بأقوال تضر بأزواجهم

أيمن محمد حسن .. سليمان خاطر الجديد

"نوبة صحيان" للعرب والمصريين

محمود الحضري

بعد أيام قليلة من قيام الشاب المصرى البورسعيدى «السيد نصير» باغتيال المتطرف الاسرائيلى الحاخام «مائيركاهانا» وسط آلاف من أتباعه فى أمريكا.. وفى ساعة مبكرة وقبل السادسة من صباح يوم ٢٥ نوفمبر الماضى فتح الجندى المصرى «أيمن محمد حسن» نيران سلاحه «الآلى» على أربعة سيارات إسرائيلية، بالقرب من إيلات بفلسطين المحتلة.. ليسجل «الرقم المصرى الخامس»، فى سجل طوفان الغضب والثأر ضد الصهاينة المحتلين لأرض فلسطين

وقد بدأ هذا الطوفان عقب رفع علم إسرائيل بجوار كوبرى الجامعة. وسبق حادث «أيمن محمد حسن» أربعة حوادث أخرى نفذها أعضاء تنظيم ثورة مصر استهدفت إغتيال اسرائيليين بمواقع متعددة بالقاهرة.. ثم عاصر تلك الأحداث ماقام به الجندى المصرى الشهيد «سليمان خاطر».. ثم حادث أتوبيس السياحة الاسرائيلى وإغتيال عدد من ركابه على الطريق الصحراوى بين القاهرة والاسماعلية.

ويحتل حادث «أيمن محمد حسن» أهمية خاصة لدلالاته العميقة. فعلى حد تعبير أحد العسكريين المصريين يمثل حادث أيمن «المصرى» «نوبة صحيان» للعرب، والمصريين بشكل خاص بأن هناك عدو صهيونى يعربد على حدود مصر الشرقية.. ويسعى جاهداً لتنفيذ مخططه القديم /الحديث لاسرائيل الكبرى.

عملية انتحارية

طبقا للأوراق والأقوال والمعلومات المبدئية المتاحة عن قضية «أيمن محمد حسن» ابن منطقة النحال بالزقازيق محافظة الشرقية، وابن العامل البسيط بشركة أتوبيس الدلتا«محمد حسن مصطفى الشال» استخدم «أيمن» ثلاثة «خزن» ذخيرة حية، تحتوى الواحدة منها على أكثر من ٣٠ طلقة، فى عملية انتحارية ، على الحدود المصرية الاسرائيلية عند العلامة ٨١ بالقرب من إيلات. شاهد سيارتين اسرائيليتين تتحركان على بعد حوالى ٣٠٠ متر من موقعه على الحدود مع فلسطين المحتلة ... وبها بعض الاسرائيليين.. وبها راديو يصدر منه أصوات صاخبة.. تحرك الجندى من موقعه المرتفع قليلا على شبه هضبة عالية، نحو السيارتين، وعلى بعد ٥٠ مترا منهما يفتح نيران سلاحه ليقتل سائق السيارة الأولى، ويتحرك نحو الثانية ويفرغ فيها باقى الطلقات... يختبئ وراء تبة صغيرة ويغيّر مشط الذخيرة.. ليبدأ الضرب من جديد.. تأتى سيارتان أخريتان من الخلف.. يتعامل معها أيمن محمد حسن بماتبقى معه من ذخيرة..

يسفر الحادث عن أربعة قتلى و٢٧ مصاباً (ارتفع عدد القتلى بعد ذلك إلى خمسة).. بعد قيام الجندى المصرى بمهمته التى حددها لنفسه، يعود مسرعا بعد أقل من عشرة دقائق إلى مقر خدمته.. أثناء العودة يطلق عليه أحد الاسرائيلين من غير ركاب السيارات الأربعة النار.. تصيبه الطلقة بجرح غير نافذ بمؤخرة رأسه من الخلف بأحد جانبيها.. رغم النزيف الحاد يعود لمقر خدمته، ليجد زملائه فى إنتظاره والذين جاءوا عند سماعهم طلقات النار..

يشاهد الجنود المصريين عدد من الاسرائيليين يتجهون نحو مسار أيمن حسن.. إلا أنهم تراجعوا بعد أن هددوهم باطلاق النيران عليهم لو عبروا الحدود إلى الجانب المصرى..

الساعة السادسة والنصف صباحاً يصل عدد من قادة فرقة أيمن حسن المتابعة لقوات «الأمن المركزى».. يلف أحد زملاء أيمن رأسه المجروح بجاكت بدلته الميرى «الأفارول» ويتم نقله الى عيادة الوحدة لعمل الاسعافات الأولية للجندى المصرى..

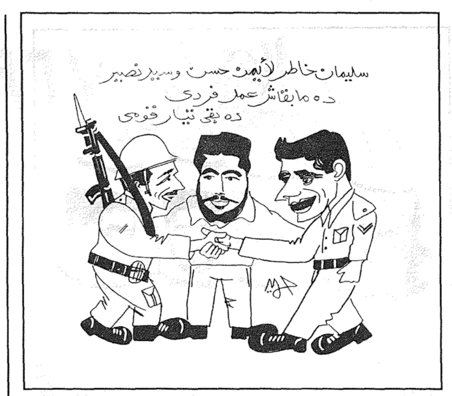
على الجانب الآخر يتم نقل القتلى والجرحى الاسرائيليين، وتتم إتصالات على مستوى وزارة الدفاع الاسرائيلية، وتبرق أجهزة الاتصال والإعلام نبأ الحادث.. ويذاع بالاذاعة والتلفزيون الاسرائيلى فى الثامنة صباحاً ويتكرر إذاعته..

لم أرتكب جرما

بمقر القوات المصرية للأمن المركزى بشمال سيناء، يجرى تحقيق سريع مع أيمن... يدلى فيه بأقواله.. والتى جاء من بينها أنه سمع طلقات من الجانب الاسرائيلى من كول سيارات متحرك.. فتعامل معها قبل أن يطلقوا النار عليه.. وأنه لم يرتكب جرماً، ولم يحرضه أحد على القيام بما فعله.. وأن ذلك جاء من تلقاء نفسه، ولاعلاقة لقادته بهذا الحادث.. ولم يتحدث مع أحد فيه.. وجاء بأقواله- طبقا لمصادر رسميه- ان «اليهود» يستحقون القتل لأنه عاملهم من خلال عمله بالأردن قبل تجنيده.. ولأنهم يقتلون الفلسطينين كل يوم.

يصدر أمر ظهر نفس يوم الحادث بنقل أيمن للنيابة العسكرية المركزية للمنطقة بالسويس للتحقيق معه تحت رئاسة اللواء محمد عبد الله المدعى العام العسكرى بالسويس.. تبدأ التحقيقات بالإستماع الى أقوال أيمن من جديد، ويؤكد أنه لاينتمى لأى تنظيم، وأن تحرك السيارات لفت نظره، ولهذا كان عليه أن يؤدى واجبه نحو العدو قبل أن يهجم عليه أحد أفراده.. وقال أننا نشاهد يومياً عمليات إستفزاز مستمرة من جانب الاسرائيليين، تتمثل فى إشارات وأفعال، خاصة من جانب المجندات والسياح خاصة النساء..

ويحكى أحد الجنود واقعة بالقرب من المنطقة، عندما قام جنديان إسرائيليان بالإعتداء على شاب فلسطينى بضربه على رأسه بمؤخرة بندقيه.. وتصدر ثانى يوم بيان- طبقا لما سمعناه- أن اسرائيل إتهمت الفلسطينى بمحاولة إغتيال جندى اسرائيلى..

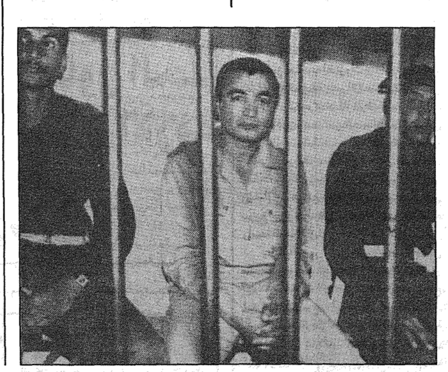


من أجل مصر

وعن مثل هذه الوقائع جاء استجواب أيمن حسن أنه قام بالعملية من منطلق وطنى بحت، ومن معتقده أن اسرائيل عدو مصر والعرب الأول، وأن مايفعله الأسرائيليون يوميا بالعرب والفلسطينين هو الدافع الأساسى له..

وعن علاقته ببعض العناصر الدينية والوطنية «بالاسم» قال أيمن أنه لايعرف هؤلاء على الاطلاق.. وقال صدقونى أنا لا أعرف أحد.. وأنا وحدى الذى كنت أنوى لهذا العمل ولم يدفعنى أحد لهذا العمل.

وعن سليمان خاطر إبن بلده.. قال أيمن أنه سمع الكثير عنه، وشارك فى المسيرات التى ناصرت قضيته مثل كل أهالى الشرقية.. رغم أنه لايعرفه وقالوا أنه مات أوقتل..



ويواصل أيمن استجوابه على مدى يومين، ليقول أنه كان يعرف أن مصيره الموت على يد الاسرائيليين، وربما يتعرض لعمليات تعذيب وحشية يسمع عنها، أن الفلسطينيين يتعرضون لها.. ولهذا صممت على العودة لمقر خدمتى بالأراضى المصرية، قبل أن يصل إلىّ الاسرائيليين.. فرغم إصابتى والنزيف الحاد من رأسى عدت لأجد زملائى، الذين نقلونى للعيادة حيث عالجوا جرحى، لم يتهم أيمن أى أحد بسوء معاملته، وقال إن الجميع يعاملونه بشكل طيب، ويقدمون له كل طلباته..

حققوا مع الاسرائيليين

وبخصوص الذخيرة التى استخدمها أيمن قال أنه إستخدم الخزائن التى يتسلمها عند بداية النوبتجية».. ولم يقدم له أحد أى ذخيرة ولم يستول على ذخيرة أحد... وطلب أيمن أن يتم التحقيق مع كل الاسرائيليين الذين يقتلون الفلسطينين يوميا.. وطلب أن يستمع المحققون إلى أقوال زملائه عن عمليات الاستفزاز الاسرائيلية يومياً.. ومدى الضغط النفسى والمضايقات التى يتعرضون لها يومياً من الاسرائيليين، وكلها كافية لأن أقوم بما فعلته..

ويقول مصدر مسئول أن الجندى أيمن محمد حسن أدلى بتفاصيل الحادث، ولم ينف أى علاقة له به.. وصمم على أقواله كاملة.. وأنه مستعد لأى حكم قضائى مصرى نزيه.. ولديه الثقة الكاملة فى كلمة حق تصدر عنه من مصرى سواء قاض أو ضابط..

كل مايشغل «أيمن حسن» على حسب الرسالة التى طلب من المحققين توصيلها لأهله.. أنه بخير، وأن يعتزوا به لأنه حقق ماكان يحلم به منذ عودته من الأردن، وماكان يقلقه يومياً.. وقال لأهله لاتستمعوا لأى وشاية عنى .. فأنا فعلت ماقمت به بمحض ارادتى وأديت واجب كان مفروضاً أن أقوم به..

بعد جلسات التحقيق فى النيابة العسكرية المركزية بالسويس، تم السماح لأسرة «أيمن حسن» بتوكيل محامى عنه.. وطلبت من نقابة المحامين محام عنه... وبعد إسناد المرافعة لأحد الضباط لحين وصول المحامى.. تصدر تعليمات بفرض سرية كاملة على التحقيقات وتقرر نقل الجندى لمكان غير

معلوم حتى الآن.. لاستكمال التحقيقات.. ولكن المعلومات تقول أن السرية مطلوبة لصالح التحقيقات ، ولصالح أيمن تحديداً.

الجانب الآخر

بعد ساعات من وقوع الحادث تتم إتصالات من جانب إسرائيل تطلب توضيح فحوى الواقعة.. يتم عقد اجتماع على مستوى عال واتصالات تتم بين الداخلية والخارجية ومؤسسة الرئاسة.. وجهات أخرى..

يصدر بيان أن الحادث فردي ومسئول عنه الجندى وحده طبقا للتحقيقات وأقوال أيمن حسن- ويتم إتصال مع السفارة الاسرائيلية، الموضوع لايسيء لأي علاقة رسمية بين إسرائيل والقاهرة.. مطلوب ضبط النفس..

في نفس يوم الحادث وبعد إتصالات تطلب إسرائيل أن تكون المحاكمة في تل أبيب.. وأن ترحيل الجندى المصرى لمحاكمته في قضية أغتيال أربعة اسرائيليين على أرض إسرائيلية وإصابة أخرين..

يتم اجتماع على مستوى عال.. يصدر عنه أن مصر ترفض هذا المطلب... خاصة وأن المتهم جندى مصرى مجند بقوات الأمن المصرية.. وأن القبض عليه تم في موقعه على الأرض المصرية.. وأنه ينطبق عليه القانون المصرى، وليس هناك إتفاقات تبادل بين مصر واسرائيل.. حتى لو كان هذا موجود.. فغير جائز بالنسبة للقضايا التى يتهم فيها عسكرين «قوات أمن».

ترفض مصر الطلب رسمياً.. وتتضمن الرسالة أن مصر ستخطر الجهات الاسرائيلية بنتائج التحقيق...

ويتم الاتفاق على إرسال لجنة من ثلاثة محققين إلى تل أبيب للاستماع الى أقوال المصابين الاسرائيليين.. وتغادر اللجنة القاهرة لتل أبيب يوم الثلاثاء ٢٧ نوفمبر وتعود بعد أربعة أيام، لتضع تقريراً على حد تعبير مسئول- في غاية الخطورة... رفض الافصاح عن محتوياته.. لكنه أشار إلى أنه في صالح التحقيق، وتم الاستماع الى أقوال ١٢ فقط من المصابين.

تصدر أوامر عليها بفرض السرية على التحقيقات أكثر وحظر النشر عنها.

وفى نفس الوقت مازال هناك طلب إسرائيلى معلق، وخاص بحضور هيئة دفاع اسرائيلية عن القتلة والمصابين، فهل تقبل مصر ذلك؟

يرد مصدر مسئول.. الأمر لم يحسم بعد.. وأعتقد أن الاستجابة لهذا الطلب في الغالب غير وارده..

المعلومات إلى هنا تضيق جداً

ومن جانب آخر وفور وقوع الحادث بساعات قليلة يعم الاتصال بمدير أمن الشرقية.. ليتحرك عميد شرطه بست سيارات أمن مركزى وعدد من الضباط لمحل سكن أسرة أيمن محمد حسن.. لتفرض حصاراً عليها... وحظر دخول أي شخص للمنزل إلا سكانه فقط.. بعد حصرهم.. يتم استدعاء والد أيمن لمقر مديرية الأمن ويجرى تحقيق سريع معه حول ظروف حياة أيمن وعلاقاته وأصدقائه، وأقاربه.. وصلاته بمن حوله.

يطلب مدير الأمن من «محمد حسن مصطفى» والد أيمن عدم الاتصال بأحد أو الادلاء بأحاديث لأي صحفى أو التحدث مع أحد حول الموضوع.. ليرجع ابنه له سالماً..

إستسلم الرجل للمطلب حفاظاً على حياة ابنه أملاً في عودته.. فمتى يعود أيمن هل قبل يوليو القادم موعد نهاية خدمته أم بعد ذلك لم يحسم الأمر بعد.....



الانفجار ١٩٦٧

• من المسئول عن الهزيمة.. القوات المسلحة وعبد الناصر.. أم الاتحاد السوفيتي؟..

• عبد الناصر يمشى إلى الفخ الذى نصبته له أمريكا ويقع فيه!!

د. عبد العظيم أنيس

يدهش المرء عندما يقرأ بعناية هذا الكتاب الهام الضخم (اكثر من ألف صفحة) والملئ بالمعلومات المثيرة، بطبيعة قرب هيكل أنذاك من القيادة السياسية، وبطبيعة الجهد الذى بذله المؤلف فى الحصول على وثائق من واشنطن فى سعيه من أجل مزيد من الفهم لما حدث خلال سنوات ١٩٦٥-١٩٦٧، ومع ذلك إذ القارئ يجد هيكل يقول فى مقدمة الكتاب إنه لايريد أن يقول شيئا أو ينفى شيئا ولايريد أن يقنع أحدا برأى أو يثنيه عن رأى آخر!!

هذا مع أنه من الواضح أن الكتاب قد صمم ليقول لنا ماذا حدث فى ٥ يونيو سنة ١٩٦٧، وكيف حدث ولماذا حدث. وقد أفهم أن يقول هيكل إنه ليس مؤرخا وأنه صحفى، وقد أفهم أن يقول إن كلمته ليست بالكلمة النهائية وإنما هى اجتهاده الخاص، بل قد أفهم حتى أن يقول إن كتابه محاولة لقراءة التاريخ وليس لتدوينه، ورغم عدم موافقتى على هذا لأننى على رأيى الذى يقول إن كل محاولة مكتوبة لقراءة التاريخ هى لون من ألوان كتابته. أما أن يقول إنه لايريد أن يقول شيئا أو ينفى شيئا فأمر غريب لا أجد له تفسيرا مقنعا.

ولقد بدأ هيكل فى كتابه هذا من أحداث جرت فى أعوام ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧ قبل كارثة الهزيمة العسكرية، وهو شئ معقول ومفهوم باعتبار أن تلك الاحداث هى المقدمة التى مهدت لانفجار يونيو ١٩٦٧. وفى هذه المقدمة الطويلة- وإن بدت أحيانا أطول من الضرورى وامتلأت باستطرادات لا داعى لها- اهتم هيكل بالاشارة الى الموقف الداخلى فى مصر، تلافيا للنقد الذى وجه لكتبه السابقة حول هذه النقطة بالذات، لكن رأيى أن الوضع الداخلى كان فى حاجة الى تفصيل أكبر حتى تكون صورة كارثة يونية سنة ١٩٦٧ أشد وضوحا واكثر منطقية.

أزمة النظام الناصرى

لقد بدأت أزمة النظام الناصرى فى الوضوح بنهاية الخطة الخمسية الاولى فى أواخر عام ١٩٦٤، عندما بدأ واضحا أنه لاتوجد مصادر داخلية حقيقية كافية لتمويل الخطة الخمسية الثانية الا باتخاذ اجراءات داخلية جديدة ضد الفئات والشرائح الاجتماعية التى استفادت فى ظل الثورة، خصوصا أغنياء الفلاحين. وقد عمق من هذه الأزمة تزيف الانفاق فى اليمن، ومن هنا حرص عبد الناصر بكل الطرق على أن يمد اتفاقيات القمح مع واشنطن لثلاث سنوات جديدة بعد أن انتهت الاتفاقية القديمة عام ١٩٦٤. بالطبع كانت الولايات المتحدة تدرك مأزق عبد الناصر تماما ونقاط ضعفه، فسوفت وأطالت المفاوضات والدراسة، وانتهزت الفرصة لإعطاء اسرائيل أسلحة جديدة من أحدث ماتنتجه ترسانة الاسلحة الامريكية، حتى اضطر عبد الناصر فى نهاية الأمر الى أن يقول للسفير الأمريكى فى مايو سنة ١٩٦٦ إنه يرجوه أن يبلغ الرئيس الامريكى أن مصر لم تعد تريد قمحا أمريكيا.

ومن المحقق أن عبد الناصر حاول جهده أن يتبع سياسة تهدئة مع الولايات المتحدة طوال عامى ١٩٦٥-١٩٦٦ لسببين... قضية القمح، ثم الأمل فى الوصول الى حل فى قضية اليمن، وتوجت هذه السياسة بتعيين زكريا محيى الدين رئيسا للوزارة فى اكتوبر سنة ١٩٦٥، باعتبار أنه وجه مقبول لدى واشنطن ولدى السعودية والخليج عموما، وربما يساعد ذلك على تمويل الخطة الخمسية الثانية.

وفى هذا الاطار يمكن أن نفهم سفر عبد الناصر الى جده فى أغسطس ١٩٦٥ وإبرامه اتفاقية جدة مع الملك فيصل، كما أبرمت واشنطن مع القاهرة صفقة قمح لمدة شهور قليلة فى بداية ١٩٦٦، إلا أنها لم تجدد الاتفاقية بعد ذلك أبدا.

لكن الرياح الدولية الاقليمية بل وحتى المحلية لم تجر بما تشتهى السفن. فتلك كانت أيضا مرحلة الاعلان عن التعويضات الالمانية لاسرائيل والتسليح الالمانى لاسرائيل. وهى أيضا مرحلة بداية نشاط المنظمات الفلسطينية المسلح ضداسرائيل وتوتر المناخ بين دمشق وتل أبيب، ومحاولات اسرائيل تحويل مجرى نهر الاردن، واجتماعات مؤتمرات القمة العربية وتشكيل القيادة العربية الموحدة لمقاومة المشروعات الاسرائيلية، وبداية تسليح الولايات المتحدة لاسرائيل علنا، واشتعال الثورة فى اليمن الجنوبى ثم فشل مؤتمر القوى اليمنية فى حرض فى نوفمبر سنة١٩٦٥ فى الوصول إلى اتفاق نتيجه تعنت الملك فيصل فى تفسير اتفاق جدة.

ولقد كانت واشنطن على علم بالمناقشات المحمومة التى تدور فى كواليس القيادة المصرية حول الاسلوب الامثل لمواجهة الازمة الاقتصادية التى كانت تعيش مصر أجوائها وكان هناك رأيان... رأى القيسونى وزكريا محيى الدين الذى كان ينادى بالانكماش

الاقتصادى ورفع الأسعار والذى وصل أيضا الى اقتراح وقف علاوات الموظفين السنوية، ثم هناك الرأى الاخر الذى مثله على صبرى ولبيب شقير والذى كان يعارض هذه الاجراءات بشدة، والغريب أن هيكل فى الكتاب ينظر الى هذا الخلاف وكأنه مسألة صراع أفراد وليس خلافا فى التوجهات الاجتماعية.

والحاصل أن واشنطن اعتبرت سياسة عبد الناصر فى التهدئة معها علامة من علامات أزمة النظام وضعفه، فاشتدت فى تصلبها فى قضية القمح باقتراح «دين راسك» إبرام اتفاق جديد مع مصر قصد منه مزيد من الضغط الاقتصادى على القاهرة وذلك باقتراح أن تدفع مصر جزءا من ثمن القمح بالدولار على أن يكون للولايات المتحدة حق شراء مائه ألف طن من الارز المصرى بالجنيه المصرى والحق فى سداد رسوم القناة أيضا بالجنيه، ثم بيع الجنيهات المصرية للسياح الامريكيين مع التزام القاهرة بتخفيض المساحة المزروعة قطنا!

وعندما وصل عبد الناصر الى قناعة بفشل سياسة التهدئه مع واشنطن كان من الطبيعى أن تنتهى الامور بسقوط وزارة زكريا محيى الدين، وتعيين سليمان صدقى رئيسا للوزراء فى اكتوبر سنة ١٩٦٦ وهى الوزارة التى جاءت بحل توفيقى لخطة خمسية ثانيه لمدة ثلاث سنوات فحسب، تقوم على أساس استكمال مشروعات الخطة الخمسية الاولى التى لم تستكمل، وبعد ذلك قد تتضح رؤية جديدة لتمويل خطة أخرى.

أمريكا تصطاد عبد الناصر

ولقد وصلت لعبد الناصر إشارات عديدة من شخصيات وأحداث كثيرة توحى كلها بأن واشنطن مصممة على تصفية حساباتها مع العديد من قادة العالم الثالث الذين يقفون على قمة النضال الوطنى ضد الامبريالية فى بلادهم. فتلك الفترة هى ذاتها فترة قتل لومومبا وإسقاط نكروما فى غانا وسوكارنو فى أندونسيا عن طريق انقلابات عسكرية دبرتها ومولتها المخابرات الامريكية.

ولقد جاء بوتو الى القاهرة فى يوليو سنة ١٩٦٦ ليحذر عبد الناصر بأن واشنطن تسعى لاصطياده ، ثم جاء «يوجين بلاك» فى ديسمبر ١٩٦٦ و نبّه عبد الناصر بأنهم سوف يطلقون اسرائيل وراءه كما تطلق كلاب الصيد. ثم توجت هذه التحذيرات برسالة الملك حسين التى أرسلها عبر عبد المنعم رياض فى أول مايو سنه ١٩٦٧ و أن هناك مؤامرة لاستدراج مصر وتوريطها بحيث يمكن ضربها وأن موعد التنفيذ قريب.

ومع ذلك فكما يقول هيكل- فقد مشى عبد الناصر الى الفخ الذى نصب له ووقع فيه بل إن عبد الناصر قال فى اجتماعه مع بعض الرؤساء العرب بعد الهزيمة «إنهم تمكنوا من اصطيادنا... الصورة كانت واضحة، ومع ذلك فاننا لم نستطع تجنب الفخ... كان تجنبه صعبا، فلو أننا لم نتحرك لتأييد سوريا لانفرط العالم العربى باليأس و تراجعت الفكرة كلها »

نعم... كان تجنب الفخ أمرا صعبا ، لكنه لم يكن مستحيلا، وما أصاب العالم العربى من يأس بسبب الهزيمة كان أقوى ألف مرة من أى سلبيات تترتب على سياسة مصرية نشيطة لتجنب هذا الفخ الذى نصب لمصر.

ومن زاوية من الزوايا يمكن القول إن هيكل يبحث عن تبرير لهذا الكلام بالاشارة الى أن علاقة عبد الناصر بالجماهير العربية كانت علاقة الآسر بالاسير. فالجماهير العربية هى أسيرة حب عبد الناصر، وعبد الناصر هو آسرها، لكن عبد الناصر تحول بسبب هذه العلاقة الى أسير لرغبات الجماهير العربية وتطلعاتها.

وبالتأكيد هناك قدر من الصحة فى هذا التشبيه لكنه لاينبغى أن يؤخذ على علاته، ولا ينبغى أن يفهم منه أن عبد الناصر لم يكن قادرا على أن يرى أبعد من الجماهير وأن يبصرها بما يدبره الاستعمار ولاتراه هى فى عفويتها.

فكيف إذن نفسر موقف عبد الناصر خلال الايام الدقيقة التى سبقت ٥ يونيو ١٩٦٧، وموافقته على سحب قوات الطوارئ وإغلاق خليج العقبة ومؤتمره الصحفى العالمى..... إلخ؟

اوضاع الجيش

إن من الصعب أن نتصور أن عبد الناصر دخل معمعة ٥ يونيو وليس لديه أى أمل فى تحقيق انتصار، ولذا يبدو أن التفسير الوحيد لهذه المعضلة هو أن عبد الناصر - كما أشار هيكل نفسه- تصور امكانية إدارة هذه الازمة على طريقة أزمة ١٩٥٦ ، حيث أمكن تأليب الشعوب العربية والرأى العام العالمى ودول المعسكر الاشتراكى بحيث حققت مصر نصرا سياسيا عالميا ضخما على الرغم من أن أداء قواتها المسلحة فى تلك المعركة لم يكن نموذجيا.

محمد حسنين هيكل

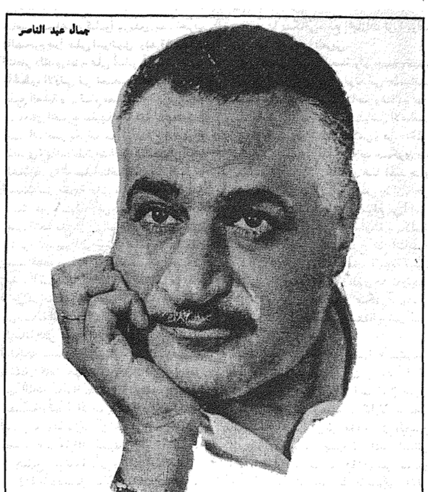
أن يقوم عامر بإجازه طويلة الى يوغسلافيا ثم عدل عن القرار لأسباب لاتبدو مقنعة.

ولقد ذكر هيكل فى الكتاب أن كثيرا من الذين وضعوا فى مراكز القيادة العليا فى الجيش كانوا أصلا من ضباط الحرس الملكى وأنهم نظروا الى الجيش كوظيفة لا رسالة بدليل أن معظم هؤلاء انخرط بعد خروجهم فى مكاتب الاستيراد والتصدير وفى تجارة السلاح بعد حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣. ولابد أن عبد الناصر كان يعلم أوضاعهم القديمة فى العهد الملكى كما يعلمه زملائهم، الامر الذى جعل اللواء حسن البدرى يقول فى تقريره بعد وقوع الكارثة «وان كثيرين ممن الذين وضعوا فى مراكز القيادة العليا بالجيش كانوا جنودا من الشيكولاته».

عنب.. عنب.

ومن ضمن الوقائع المذهلة التى يصادفها القارئ فى هذا الكتاب الهام هناك واقعتان دالتان على الحالة التى كان عليها الجيش عشية ٥ يونيو سنة ١٩٦٧... الواقعة الأولى ماتبين من أن الرسالة التى كتبها عبد المنعم رياض إلى جمال عبد الناصر يوم ٢ مايو سنة ١٩٦٧ والتى تتضمن نص تحذير الملك حسين له بأنه الحرب قادمة، ورفعها عن طريق على على عامر لم تكن قد وصلت عبد الناصر حتى يوم ١٣ مايو. ولولا أن رياض قابل هيكل إبان زيارة مونتجمرى للقاهرة ورجاه أن يتأكد أن الرسالة وصلت الرئيس، ولو لا أن هيكل اتصل بعبد الناصر مساء يوم ١٣ مايو وأنبأه بخبر الرسالة مما جعله يطلبها ويقرأها ظهر يوم ١٤ مايو، لو لا ذلك فربما لبقيت الرسالة فى أدراج المشير زمنا طويلا.

أما الواقعة الثانية فتتعلق بقضية الثغرة الرادارية التى لم تكن مغطاة فى خطة القيادة الجوية المصرية. إن من الثابت أن نائب قائد الدفاع الجوى السوفيتى قد قابل عبد الناصر قبل الأزمة وأنه قال له إن الخطة الجوية التى عرضت عليه معقولة لكنه لاحظ وجود ثغرات فيها لابد من تداركها. ويقول هيكل إن عبد الناصر قد أخطر صدقى محمود بذلك وتم الاتفاق على تداركها ولكن ذلك لم يحدث. ولعل الاشارة هنا إلى الثغرات تتعلق بالفجوة الرادارية التى لاتغطيها الدفاعات الجوية إذا طار طيران العدو على ارتفاع أقل من ٥٠٠ متر وهذا بالدقة هو ماصنعه الطيران الاسرائيلى فى هجماته الثلاث عندما دمر سلاح الطيران المصرى خلال ثلاث ساعات ونصف من الساعة الثامنة حتى الساعة الحادية عشر والنصف صباح يوم ٥ يونيو



جمال عبد الناصر

والفارق طبعا هو الفارق بين ظروف ١٩٥٦، وظروف ١٩٦٧. فبينما كان العدوان الثلاثى تقوده دولتان عظيمتان لهما مصالح فى المنطقة العربية- بالاضافة الى اسرائيل- وكانت مصر تقف شرعيتها فى تأميم قناتها واضحة لدى الرأى العام العالمى، كانت المعركة سنة ١٩٦٧ فى الظاهر هى معركة بين مصر ودولة «صغيرة»- هى اسرائيل- همها ضمان حرية ملاحة سفنها فى خليج العقبة. وبينما كانت الولايات المتحدة تعارض عدوان سنة ١٩٥٦، كانت واشنطن هى القوة الدولية الرئيسية التى تقف وراء اسرائيل. وبينما كانت العلاقات بين القاهرة وموسكو قد مرت بأزمات فى الفترة ١٩٥٨-١٩٦٤، كانت العلاقات بين العاصمتين عام ١٩٥٦ فى سنوات ازدهارها، وكانت موسكو قد اقتنعت أن العدوان الثلاثى على مصر كان أحد أهدافه التغطية على الثورة المضاده المسلحة فى بوادبست التى كانت ضد الوجود السوفييتى هناك. وكان الجيش المصرى فى بداية تسلحه من المعسكر الاشتراكى ولم يكن هناك عاقل يتوقع أداءا متميزا لجيش فى تلك الظروف وفى مواجهة ثلاث دول اثنتان منها دول عظمى.

والواقع أن عبد الناصر لم يكن يستطيع أن يقول إنه لم يكن على علم بالاوضاع المزرية التى كان عليها الجيش المصرى عشية ضربة يونيو سنة ١٩٦٧، فعلى رأس هذا الجيش رجل قال عنه عبد الناصر منذ الخمسينيات أنه يتصرف مثل شيخ الغفر وانه لايجيد الالمام بالتفاصيل وانه لو سئل عن قصة سيدنا يوسف لقال إنها قصة ولد تاه ووجدوه. ومنذ قال عنه ذلك أثبتت الاحداث أنه لايصلح كقائد للجيش، ثبت ذلك خلال سنوات الوحدة بين مصر وسوريا وفى أحداث الانفصال، ثم حدثت أزمة قرارات مجلس الرئاسة عام ١٩٦٢ حيث ذهب عامر الى برج العرب واستحكم هناك حتى عاد منتصرا بعد إلغاء القرار. ووفق رواية هيكل فقد حدثت مواجهة بينه وبين عبد الناصر عام ١٩٦٦ حول قصة زواجه من برلنتى عبد الحميد عن طريق رئيس المخابرات صلاح نصر، واتفق فى نهايتها على

وبهذا انتهت المعركة فى حقيقة الأمر.

ولأن عبد المنعم رياض كان يعلم بهذه الفجوة فقد اتفق عند ذهابه، إلى الاردن لقيادة الجيش الاردنى مع قائد الدفاع الجوى المصرى على أن يرسل له إشارة لاسلكية بشفرة «عنب، عنب» إذا شاهد الطائرات الاسرائيلية تقوم من المطارات الاسرائيلية. والحاصل أن محطة عجلون فى الاردن رصدت قيام أول موجه من الطائرات الاسرائيلية التى كانت ذاهبة لتوجيه الضربة الاولى وأنها أرسلت الاشارة المتفق عليها إلى القاهرة. لكن قيادة الدفاع الجوى فى مصر لم تلتقط الاشارة أصلا لأن صول محطة الارسال قام فى الصباح الباكر بتغيير تردد المحطة تنفيذا لتعليمات تقضى بتغييرها كل ثلاثة أيام دون أن ينتبه أحد إلى ماجرى!!

وعلى الرغم من أن عبد الناصر كان قد تكهن فى اجتماع القيادة بأن الحرب ستبدأ يوم ٥ يونيو، إلا أنه عندما سمع الطائرات الاسرائيلية وهى تضرب مطار القاهرة، اتصل بقائد الدفاع الجوى فلم يجده فى مكتبه إذ كان يودع المشير عامر وهو مسافر إلى سينا، ومنعه ازدحام طرق القاهرة من الوصول إلى مكتبه فى موعد مناسب!

دفعة «٤٨»

ولقد أثبتت حرب يونيو سنة ١٩٦٧ فضيحة أوضاع المخابرات العسكرية المصرية التى كانت مشغولة بالقبض على الاخوان المسلمين اكثر من انشغالها بمهماتها الحقيقية. فالثابت أن كل الشفرات المصرية كانت مكسورة ومفتوحة من جانب واشنطن وتل أبيب. وحتى فيما يتعلق بحجم الالوية المدرعة الاسرائيلية المتجمعة قرب الحدود المصرية الاسرائيلية، والتى لم يكن من الصعب بالمرة على مخابرات تتمتع بأية كفاءة أن تعرفها، كانت المخابرات العسكرية المصرية مصممة على أنها خمس لواءات بينما كان السوفييت قد أبلغوا عبد الناصر فى أول يونيو أنها تسعة لواءات. فلما سأل عبد الناصر عامر عن تفسير هذا التباين بين التقديرين رد عامر بأن «الروس يهولون لكن يخيفونا حتى لاندخل المعركة»

ولعل قصة ذهاب السفير السوفييتى إلى منزل عبد الناصر الساعة الثالثة صباحا وإصراره على إيقاظه لابلاغه رسالة عاجلة من القيادة السوفيتية خير دليل على الحال التى كان عليها وضع الاختراق للجيش المصرى عشية الكارثة. فالثابت من كتاب هيكل أن عامر وجماعته كانوا يريدون بدء الحرب بالهجوم جوا على اسرائيل، وقد قاوم عبد الناصر ذلك ورفضه على أساس أن مصر قامت بالخطوة الاولى فى تصعيد الازمة بإغلاق خليج العقبة وأن قيام مصر ببدء الحرب سوف يستعدى الجميع عليها هذا فضلا عما كان عبد الناصر يعرفه من أن سلاح الطيران المصرى لايملك الطائرات الكافية لضمان نجاح العملية. وقال عبد الناصر بصوت واضح إن الحديث عن ضربة أولى من جانب مصر هو حديث غير مسئول. لكن عبد الناصر عرف فى نفس الاجتماع أن هناك خطة أخرى سميت «فجر» للهجوم على ميناء إيلات الاسرائيلى بهدف قطعه عما وراءه. وقد طلب عبد الناصر إلغاء العملية لكن عامر ظل معاندا فى أول الامر ثم إضطر إلى تنفيذ الاوامر. وقد اتضح من رسالة السفير المصرى فى واشنطن ومن الرسالة التى حملها السفير السوفييتى الساعة الثالثة صباحا إلى منزل عبد الناصر أن واشنطن كانت على علم بهذه العملية مما جعل عبد الناصر بعد ئذ يشك فى أن المعلومات عن العملية «فجر» قد تسربت من داخل القيادة المصرية. ومما يؤكد أن الجيش المصرى كان مخترقا تماما ما قاله السوفيتى لمراد غالب من أن جميع الاسلحة التى وصلت مصر آنذاك معروفة بالتفصيل كما ونوعا لدى مخابرات الغرب.

كان الجيش المصرى إذن فى حال لم يكن يسمح لا بتحقيق نصر على اسرائيل، ولاحتى بالصمود عدة أسابيع فى المعارك. ولم تكن هناك تربية سياسية حقيقية لضباط الجيش وجنوده بما يتكافىء مع إنجازات ثورة يوليو وأهدافها، وموقفها العربى.

عبد الحكيم عامر



وكل من كان على صلة ولو بعيدة بضباط الجيش كان يعلم مايقولونه فى جلساتهم الخاصة عن سياسات عبد الناصر وعدائهم لها.

والمأساة ما اتضح من أن الشاغل الاساسى لقادة الجيش هو ضمان «الامن» فى داخله، بمعنى التحسب من قيام انقلاب عسكرى ضد النظام، وحتى فى ضمان هذا فقد جرى الاعتماد على ولاء دفعة شمس بدران، وهى عصبية كانت متناثرة فى كل موقع فى الجيش لضمان الابلاغ عن أي تحرك أو تفوه بكلمة.

لكن الاغرب حقا هو أن يقترح عبد الناصر- عندما فكر فى الاستقالة بعد الهزيمة تعيين شمس بدران بعد كل هذا الذى حدث رئيسا للجمهورية وأن يطلب من هيكل أن يضمن هذا فى مشروع خطاب بالاستقالة الذى أعده له!

تبقى كلمة أخيرة حول مسئولية السوفييت فيما حدث.. إن من يقرأ كتاب هيكل بإمعان- خصوصا فصوله الاخيرة- لابد أن يدرك أن ما حدث من كارثة إنما يعود فى المحل الأول إلى قيادة الجيش المصرى وأحوال ترهله، كما يعود فى المحل الثانى والثالث أيضا إلى قيادة الجيش المصرى واختراقه، وأنه بالتالى فإن المسئولية الاولى إنما يتحملها رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر، وهذا ما اعترف به جمال عبد الناصر كما اعترف به هيكل فى كتابه. وإذا كان اعتراف هيكل أكثر وضوحا. فعند هيكل لايوجد شك أن مصر لم تكن فى وضع يسمح لها بانتصار فى معركة سنة ١٩٦٧ وأن عبد الناصر وقع فى خطأ خوض حرب بأسلحة حرب ١٩٥٦ مع أن الظروف كانت مختلفة تماما، وليس من شك عند هيكل أن عبد الناصر مشى إلى الفخ مفتوح العينين، وأن الجيش المصرى لم يكن عام ١٩٦٧ مستعدا لصراع النيران ولا لإدارته بالذكاء الكافى والخبرة المكتسبة.

لكن هيكل مع ذلك يريد فى الكتاب أن يحمل السوفيت مسئولية غير قليلة فيما حدث، مع أنه يقول بوضوح إن علاقة مصر الناصرية بالاتحاد السوفيتى هى علاقة إضطرار وليست علاقة اختيار، وأن مصر لم تدق أبواب موسكو إلا بعد أن أعيتها محاولات الدق على أبواب واشنطن دون جدوى ولذلك فإن علاقات القاهرة بموسكو هى علاقات مختلفة كيفيا عن علاقات تل أبيب بواشنطن، والمأساة أن موسكو كانت تتعامل



صورة تضم جمال عبد الناصر وعلى يساره زكريا والشافعى وعلى يمينه عامر وحسن ابراهيم والسادات واقفاً

مع عدة دول عربية تباينت فى توجهاتها وقراراتها، وكانت علاقاتها بعواصم تلك الدول لاتقل حساسية عن علاقتها بمصر.

هل كان من المطلوب من الاتحاد السوفيتى أن يتدخل عسكريا بقواته فى صف مصر؟

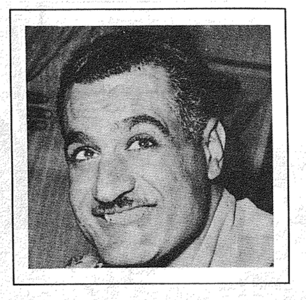
لا أعتقد أن هناك عاقل يمكنه أن يقول ذلك مع النتائج الدولية المترتبة على هذا العمل، فضلا عن أن الاتحاد السوفيتى يبعد عن مصر ألوف الاميال، وأسطوله فى البحر الابيض يسبح بلا قواعد على الاطلاق فى المنطقة.

فإذا قيل إن جريتشكو قال لشمس بدران «إذا دخلت أمريكا الحرب فسوف تدخل بجانبكم» فإن الرد على ذلك بسيط، وهو أن أمريكا ساندت اسرائيل ونسقت معها بالكامل وقدمت لها كل معونه ممكنه دون أن تدخل الحرب.

والثابت أن عبد الناصر اتخذ قراراته دون تنسيق أو مشورة مع السوفييت. فقرار إغلاق خليج العقبة اتخذ فى القاهرة دون تشاور مع السوفييت والسفير السوفيتى أبلغ بهذا القرار يوم ٢٢ مايو بعد اتخاذه. وهذا القرار هو الذى صعد الازمة تصعيدا خطيرا ورفع مخاطرة الحرب إلى درجة التأكيد فى رأى هيكل.، وقرار سحب قوات الطوارىء اتخذ أيضا فى القاهرة دون تشاور مع السوفييت، ومع ذلك تصور البعض فى سذاجه أن الاتحاد السوفيتى تحت التزام بدخول الحرب إلى جانب مصر. ولو كان قد جرى صمود فى المعركة مع اسرائيل ولو لأسابيع قليلة فربما كان هذا حافزا لكى تتحرك الشعوب العربية ويتحرك السوفييت بمساعدة أوسع. لكن المعركة كانت قد انتهت بعد ثلاث ساعات ونصف من قيام الحرب إثر تحطيم سلاح الطيران المصرى، وكان على السوفييت أن يشاهدوا تحطم أسلحتهم دون قتال فى حقيقة الامر وخلال فوضى كاملة كانت تسود أرض سيناء.

وربما كان النقد الذى يوجه للسوفييت حقا أنهم لم يبذلوا جهدا كافيا فى شرح الاوضاع كما يرونها لعبد الناصر نفسه وفى تحذيره من التصعيد وتبصيره بمخاطر المشى إلى هذا الفخ الذى نصبه الامريكيون مع اسرائيل فى طريقه، وفى أنهم لجأوا إلى أساليب التهويش بالبيان الذى أصدره كوسيجين وقال فيه «لايخامر أحد الشك فى أن كل من يغامر بشن عدوان فى الشرق الاوسط سيواجه مقاومة صلبة من جانب موسكو، وهو بيان صدر يوم ٢٢ مايو تحت الضغط بعد أن لاحظت مصر أنه لم يصدر أى تعليق رسمى من موسكو رغم تحرك الجيوش المصرية إلى سيناء يوم ١٧ مايو، مما جعل عبد الناصر يبرق إلى مراد غالب متسائلا عن سر هذا الصمت الرسمى. ولاشك أن التطورات السريعة فى الشرق الاوسط أخذت نقاشا واسعا فى أجهزة الحزب والدولة.

وعندما توثقت العلاقات بين موسكو والقاهرة بعد عام ١٩٦٧ وزال حاجز الشك لعب السوفييت دورا مشهودا لافى إعادة تسليح الجيش المصرى فحسب، بل فى إعادة تدريبه على الاسلحة الحديثة وفى التخطيط فى المعركة التالية، وهو الامر الذى وضحت آثاره تماما فى حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣.



كل هذا العداء للستينات

د. جلال أمين

دعيت فى الشهر الماضى للتعليق على أحد البحوث الاقتصادية فقبلت، وقرأت البحث فشعرت بالأسى ،فها هو ذا اقتصادى آخر يصب اللعنات على الستينات ويفسر كل متاعبنا الاقتصادية الراهنة باشيا ء حدثت منذ ربع قرن أو أكثر. كل مشاكلنا الاقتصادية: من عجز ميزان المدفوعات وعجز موازنة الدولة، إلى البطالة والتضخم والديون، وتباطؤ معدلات نمو الدخل والصناعة والزراعة... الخ كلها بسبب سياسة الستينات هاهى ذى النغمة السقيمة تسمع من جديد ليس هناك سبب وراء مشاكلنا الاقتصادية إلا القطاع العام ،و تدخل الحكومة، والتخطيط مع أننا منذ نحو عشرين عاما نطبق سياسات مناقضة تماما... القطاع العام نتخلى عن حمايته. والحكومة تخضع لأهواء القطاع الخاص، والتخطيط أصبح من ذكريات الماضى البعيد. ليس هذا فحسب، بل إن بعض مشاكلنا الكبرى الحالية لم نكن نعرفها أصلا فى الستينات، كالبطالة والتضخم، وبعضها كنا نعرفه ولكنه كان موجودا بدرجة متواضعة للغاية ، كالديون- فكيف تكون الستينات هى المسئولة؟ لابأس، لنطرح هذا الأمر جانبا ، فقد عهدناه وألفناه واشتركنا فى عراك بسببه أكثر من مرة. هذا الاقتصادى الشاب الذى صب لعناته على الستينات ،لم أكن قد رأيته من قبل، فلما قرأت بحثه تشوقت إلى رؤيته لأرى أى نوع من الشاب هذا الذى لايتردد فى أن يهاجم الستينات لهذه الدرجة؟ قابلته فوجدت شابا وديعا دمثا، يميل إلى القصر، حسن الهندام ويقرأ بحثه بطلاقة ويحسن نطق العربية. ولكن الذى استرعى انتباهى بوجه خاص أننى وجدت انه على الأرجح ليس ممن يمكن أن تصنفهم مع «الارستقراطيين» انه مثلا ليس بحجم أو أناقة الأستاذ ثروت أباظة ، وليس فى ملامحه آثار ارستقراطية عريقة، تركية أو غيرها، ويمكن أن توحى نبرات صوته وطريقة نطقه للكلمات ببعض الجذور الريفية كلنا بالطبع ذو جذور ريفية ، ولكن بعضنا أقرب عهدا بالريف من بعضنا الآخر وهو لايزيد عمرا عن الثلاثين ، وربما كان أصغر قليلا لماذا أذكر كل هذا مما لايبدو أن هناك أية علاقة بينه وبين الاقتصاد المصرى أو الستينات أو التسعينات؟ بل أن هناك علاقة، كما سأبين للقارئ بعد لحظة.

ذلك أنى ألقيت تعليقى على البحث، وقلت ماتمكنت من قوله دفاعا عن الستينات،وإذا بى أجد، بمجرد أن فتح باب المناقشة، أن شابا آخراً ، ضخم الجثة هذه المرة، وفى نحو الأربعين من عمره، يقف ليدافع عن الباحث بقوة، ويضيف صوته إلى صوت المهاجمين للستينيات، ويصر على أن كل مشاكلنا الاقتصادية الراهنة يجب أن ترد بلاتردد إلى الستينات. تأملت هذا الشاب أيضا فوجدت أنه بدوره، لايمكن تصنيفه مع الأرستقراطيين أو الاقطاعيين أو الرأسماليين الذين أضيروا من سياسة الستينيات، بل هو فيما بدا لى، كزميله صاحب البحث، ذو جذور ريفية واضحة أيضا ، وإن كان هو وزميله قد قطعا علاقتهما بالريف، على الأرجح، منذ أن انخرطا فى سلك التدريس بجامعات العاصمة.

قلت لنفسى: ألا يصح أن افترض أن هذين الشابين مدينان فى تكوين «لحم

أكتافهما» - على حد التعبير الشعبي - للستينات؟

ألا يصح أن أفترض أنهما لولا سياسات الستينات الاقتصادية والاجتماعية ماتعلما حتى حصلا على شهادة الدكتوراه ولما احتلا هذه المكانة الرفيعة في المجتمع؟

الأرجح أن الأمر كذلك، ولكن الذي حدث أنهما كانا أسعد حظا من غيرهما: فمع حلول الثمانينات كانت قد استقرت بهما الأمور أو كادت، وانتهيا أو كادا من حل مشاكلهما الاقتصادية الخاصة (وإن كانت مشاكل مصر الاقتصادية قد زادت تفاقما) ووجدا ان السبعينيات والثمانينيات أحلى طعما وأطيب مذاقا، وأن الستينيات بأعبائها وهمومها يحسن نسيانها نسياناً تاما، وأن التفكير في الستينيات لايأتي للمرء الا بذكريات قاسيه.

في هذا الإتجاه شرد ذهني وأنا أستمع لهجوم هذا او ذاك على الستينيات، ولفت نظري قول المعقب الذي وقف ينتصر لزميله صاحب البحث: «هل زار أحدكم مصانع الستينيات؟ هل رأيتم مايتراكم فيها من قاذورات؟ والقطط التي تجري بين الالات؟ وألا ترون التلوث الذي تطلعه مداخنها في الهواء؟»

تساءلت في داخل نفسي: هل هو يريد التبرؤ من سياسات الستينيات الاقتصادية أم من أشياء أخرى؟

نظرت إلى جمهور الحاضرين لأحاول أن أكتشف مع من يتعاطفون، فرأيت عشرات من الأفراد يبدو عليهم أنهم لم ينجحوا في حل مشاكلهم الاقتصادية مثلما نجح صاحب البحث وزميله، وربما كان كثيرون منهم من متبطلي خريجي الجامعات الذين هم على استعداد لقبول أية وظيفة تمكنهم من الحصول على الضرورات رأيت من بينهم خريجا من كلية الهندسة، أعرفه معرفة شخصية عرضت عليه في الأسبوع الماضي وظيفة سائق خصوصي لأحد الأجانب بمرتب ثلاثمائة جنيه في الشهر، بعد فشله في العثور على وظيفة تلائم مؤهلاته كمهندس، فكر فيها مليا ثم أشفق على نفسه ورفض الوظيفة متذرعا بالأمل في العثور على وظيفة أخرى توفر له قدرا من الاحترام لنفسه. رأيت هؤلاء يبدون أكثر تعاطفا مع دفاعي عن الستينات، رغم أنهم لم ينتفعوا بها على الأرجح، بقدر ما انتفع بها صاحب البحث وزميله، وإنما هم يسمعون عن الستينيات أشياء جميلة تتعلق بالعدالة واختفاء البطالة وانعدام التضخم وسهولة الزواج والعثور على شقة.. الخ

أما الباحث وزميله فقد ذكراني بزعماء نقابات العمال في الغرب وفي بلادنا على حد سواء، الذين بدأوا حياتهم بالإنتصار لقضايا الكادحين والمعذبين في الأرض، حتى تنجح السلطة في ضمهم إلى صفوفها ومنحتهم من الإمتيازات المادية والنفوذ، ماأنساهم ظروف نشأتهم وجعلهم يتنكرون لماضيهم ورفقاء الماضي.

***

قادني شرود ذهني إلى تذكر شئ آخر شديد الشبه بما أرويه الآن. فمنذ نحو عشرين عاما دعيت لإلقاء محاضرة في المؤتمر الذي تنظمه كل عام جماعة الإدارة العليا في الاسكندرية والذي أصبح تقليداً عريقا مشهورا بين المشتغلين بقضايا الإقتصاد والإدارة في مصر. كان هذا أول مؤتمر أحضره من مؤتمرات هذه الجماعة، وكان ينعقد قبل تدشين سياسة الإنفتاح في مصر. وقد فوجئت حينئذ برؤية هذا الحشد الكبير من رجال هم صفوة رجال الادارة في مصر، من مهندسين ومحاسبين واقتصاديين وقانونيين، كانوا وقتها هم المسئولين عن إدارة شركات القطاع العام في مصر. كانوا رجالاً يشرفون مصر حقا، كما يشرفون القطاع العام الذي كانوا يرأسونه ويسيرونه بذكائهم وتعليمهم وخبراتهم وارتفاعهم إلى مستوى مسئولياتهم الكبيرة، فضلا عما كانوا يفرضونه على الناس من احترام لشخصياتهم وقتها قلت لنفسي إن هؤلاء الرجال العظام، ماكانوا ليحتلون هذه المكانة ويتولون هذه المسئوليات التي هم قطعا جديرون بها لولا ثورة ١٩٥٢، وتمصيرات الخمسينيات وتأميمات الستينيات. هؤلاء أتموا تعليمهم الجامعي في الأربعينيات أو مطلع الخمسينيات ولم يكن النظام السياسي والاجتماعي الذي عرفته مصر حتى ١٩٥٢ ليسمح لهم باستخدام خبراتهم ومواهبهم فلم تكن الصناعة المصرية قبل ١٩٥٢ قادرة على استيعاب هذا العدد من المهندسين والمحاسبين والقانونيين.. الخ، وكانت معظم الصناعات القائمة حينئذ في يد الأجانب، فجاءت ثورة الخمسينيات ثم تأميمات الستينيات فتفتحت لهم الأبواب سلمتهم الأمانة والمسئولية فحملوها وقاموا بها خير قيام.

ثم مرت السنوات حتى دعيت بعد حوالي ١١ عاما (أي في حوالي ١٩٨٤) لإلقاء محاضرة في المؤتمر السنوي لنفس الجماعة فصعقت للتغير الذي لحق بالحاضرين، بل وأحيانا بنفس الأشخاص. كنت في كلمتي أدافع عن حماية الصناعة الوطنية، قطاعا عاما كانت أو خاصا، فاذا بي أجد أن الجميع، باستثناءات قليلة جدا، يهبون فيّ ويصرخون وهم يصبون اللعنات على سياسة الستينيات ويعبرون عن لهفتهم على مزيد ثم مزيد من الإنفتاح نظرت إليهم فوجدتهم أشخاصاً من نوع مختلف تماما عما رأيته في مطلع السبعينيات كثيرون منهم كانوا حاضرين في المؤتمر القديم، ولكنهم تبدلوا فأصبحوا أكثر ثراء وأناقة وقد بدت عليهم آثار نعيم الانفتاح، سألت عن المنصب الذي يشغله هذا المدير أوذاك، فكانت الإجابة تأتي دائما متضمنة لفظا أجنبيا: هذا مدير لشركة مشتركة بين قطاع عام وشركة أجنبية، وذاك ترك شركة القطاع العام وأصبح مديرا لفرع لشركة أجنبية في مصر وآخر يجمع بين خدمة القطاع العام وخدمة القطاع الأجنبي في نفس الوقت. هؤلاء أيضا يدينون بأفضل مافيهم لسياسة الستينيات ولكنهم هم أيضا تنكروا لها بمجرد أن لاحت لهم مغانم أكبر، إذا قاموا بخدمة الأجنبي بشكل أو آخر.

***

على أنني عندما أمعنت في التفكير في الأمر وجدت أن الأمر لايقتصر على شباب الاقتصاديين الجامعيين، ولا على مديري القطاع العام، بل يمتد إلى كثيرين من الوزراء ومن رؤساء الوزارات ورؤساء وأعضاء مجالس الشعب ومن المسئولين عن الصحف القومية.. الخ، الذين يدينون فيما حصلوا عليه من تعليم أو دكتوراهات بمجانية التعليم التي أدخلها طه حسين وعممتها الستينات للبعثات التعليمية التي أرسلتها الثورة في الخمسينيات والستينيات وسوت فيها بين الغني والفقير. فما أن عادوا حتى عضوا اليد التي أطعمتهم، وراحوا يقضون بقية عمرهم في سب الستينيات والانتصار لسياسة الانفتاح،

هذه الظاهرة التي أتكلم عنها، والتي تتعلق بانكار الجميل، لاتحسم بالطبع قضية ماذا كانت الستينيات أو السبعينيات هي التي على صواب ولكنها قد تلقي مع ذلك بعض الضوء على الدوافع النفسية التي تحرك بعض الساخطين على الستينيات والمنتصرين للإنفتاح، وقد تفسر إلى حد كبير الغلوّ الشديد الذي يبديه بعض أنصار الانفتاح في معاداة كل ماتعلق بالناصرية أو الاشتراكية أو القطاع العام (بما في ذلك، في رأيي، موقف السادات نفسه). إن العداء الحقيقي الذي يكنه هؤلاء في داخل أنفسهم، ليس هو للاشتراكية أو القطاع العام، بل لسنوات من عمرهم يتوقون بشدة إلى نسيانها ومحوها محواً تاما من ذاكرتهم.

وزارة المالية مسئولة عن فساد الحكم المحلى

سياسة شيلنى وأشيلك من المال العام!!

أعضاء المجالس المحلية لايعرفون شيئا عن خطط أو حسابات وحداتهم

عطية الصرفى

يقولون عن وزارة المالية انها سيدة الوزارات السيادية العتيدة، فقد تبوأها سيدنا يوسف فى مصر الفرعونيه ثم تبوأها العلامة والفقية يعقوب بن كلس فى العهد الفاطمى ثم «محمد توفيق باشا نسيم» و«على باشا ماهر» و«اسماعيل صدقى باشا» والدكتور «أحمد ماهر باشا» و«حسين سرى باشا» و«حسن صبرى باشا» و«مكرم عبيد باشا» و«كامل صدقى باشا» و «الدكتور عبد المجيد بدوى» و«القيسونى» و«حجازى» فى مصر الحديثة والمعاصره.

و هذه الوزارة التاريخية هى المسئولة دون غيرها عن فساد الحكم المحلى وانحرافه عن غاياته الخدمية ولهذا يطلق على الحكم المحلى بأنه بؤرة الفساد والانحراف فى مصر المعاصرة وذلك دون التنبيش العلمى والموضوعى عن أسباب تلك الظاهرة السلطوية التى باتت وباء قوميا يهدد الاقتصاد القومى كما يهدد مصالح الجماهير الخدمية والديمقراطية المحلية..

فالتسطيح فى تفسير الظواهر السلطوية والاجتماعية والمرضية أصبح هو الشكل الغالب فى الحياة والمجتمع نتيجة لبعد القيادات الوطنية عموما عن أحراش القاع الاجتماعى المصرى، مما جعلها تكتفى باصدار أحكام وفتاوى مكتبية لا صلة لها لا بواقع الجماهير ولا بحقيقة همومها ومشاكلها، وبالتالى فان القوى الاصلاحية قد تضل السبيل عندما تحاول الاصلاح الاجتماعى والديمقراطى

رقابة من حيث الشكل

فالحكم المحلى فى مصر من حيث الشكل فقط يمارس سلطاته الخدمية الواسعة فى ظل رقابة شعبية وحكومية قد حددها قانون الحكم المحلى. وقانون المحاسبة الحكومية ولائحته التنفيذية ونظام الجهاز المركزى للمحاسبات

تتجلى الرقابة الشعبية فى نشاط أعضاء المجالس المحلية على مستوى المحافظة والمركز والمدينة والحى والمجلس المحلى القروى.. وهؤلاء الاعضاء المنتخبون الذين يبلغون الالاف ينشطون طوال العام فى الاعمال الرقابية والاشرافية على كافة المصالح الحكومية ومؤسسات القطاع العام من خلال المجالس المحلية ولجانها النوعية والفنية مثل لجان النقل والمواصلات والاسكان والتموين والصحه والتعليم والزراعة والصناعة والصحة والقوى العاملة ولجان الخطة والموازنة وهذه أهم اللجان وأخطرها لدورها الرقابى على المال العام ايرادا ومصروفا

ولكن هذه الرقابة الشعبية فى مجملها رقابة شكلية ومظهرية لغياب أحزاب المعارضة عن المجالس المحلية وبسبب تعين رؤسائها وأبرز عناصرها فى مجالس المشروعات والحسابات الاستثمارية مقابل مكافآت سخية يحصلون عليها بغير حق وبغير قانون تنفيذا لسياسة «شيلنى وأشيلك» من المال العام والخزينة العامة...

ولقد ترتب على ذلك تفشى السكون الجبان فى عدم معرفة المجالس المحلية ولجانها المختصة بحسابات الخطة والموازنة العامة وبالتالى فلا يعرف أحد من أعضاء هذه المجالس تفاصيل حسابات الوحدة المحلية ومشاريعها وحساباتها الإستثمارية حيث يقدم اليه الحسابات الختامية مختزلة فى أرقام جافة وباردة..

نموذج صارخ

ففى المجالس المحلية بمدينة ميت غمر تقوم حسابات الوحدة المحلية للمدينة والمركز بتقديم بعض الحسابات الختامية دون البعض الاخر حيث لم تقدم مثلا الحسابات الأربعة لمدارس تعليم قيادة السيارات والغريب ان اعضاء المحليات فى مدينة ومركز ميت غمر لم يعرفوا شيئا عن هذه الحسابات الخاصة بمشاريع استثمارية مملوكة للوحدة المحلية ويشرف على حساباتها محاسب قطاع خاص..

وعندما تم عرض الحساب الختامى لمشروع بيع السلع المعمرة هذا العام لم يعرف المجلس المحلى غير أرقام اجماليه فالديون المعدومة أو المشكوك فيها عرضت كمجرد مبلغ تسعة الاف جنيه فقط مع أن علم المحاسبة يقضى بعرض أسماء المديونين ووظائفهم بالتفصيل ومعرفة

موقف كل دين هل هو جيد أم ردئ أم مشكوك فى تحصيلة أم معدوم ان هذا لم يحدث... بسبب مطالبة بعض الاعضاء الشبان فى المحليات فلم تعرض الحسابات الختامية للمشاريع الاستثمارية المملوكه لمجلس مدينة ومركز ميت غمر على المجلس المحلى الشعبى لبندر ميت غمر للعام الثانى حيث قفزت هذه الحسابات بقدرة قادر سلطوى الى مجلس محلى اعلى هو مجلس محلى مركز ميت غمر الذى وافق عليها أثناء الاجازة الصيفية بمعرفة اللجنة الدائمة للمجلس..

لقد صنع كل هذا المسئولون عن الرقابة الحكومية على المال العام فى الوحدة المحلية ومشاريعها الاستثماريه وهذا مايصنعونه فى جميع وحدات الحكم المحلى فالسادة مفتشى الجهاز المركزى للمحاسبات يفتشون على حسابات الوحدات المحلية ومشاريعها الاستثمارية بواسطة «الجشنة» أى بالمصارفه، ومن ثم فان تفتيشهم المالى محكوم بالهوى بالعلاقات ذات المصلحة مع زملائهم مندوبى المالية فى الوحدات المحلية..

المشرف الحقيقى

وبذلك تنفرد وزارة المالية ومندوبها بوظيفة الرقابة الرئيسية والاشراف العملى على الاموال العامة فى وحدات الحكم المحلى ومشاريعها الخاصة حيث يحدد قانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٢ فى المادة رقم ٣٥ مايلى- تشرف المراقبة المالية بمجالس المراكز والمدن والاحياء على جميع الاعمال المالية بالمجلس المجالس القروية فى دائرة المركز الادارى وذلك عن طريق وحدات معاونة تباشر نفس الاختصاصات السابق بيانها فى وحدات المدير فى المالية ويكون المراقب المالى لمجلس المركز والمدينة والحى بالمحافظة ممثلا لوزارة المالية وتابعا لمدير المديرية المالية..

وبنص ذلك القانون فالمديريات المالية التابعة لوزارة المالية ومندوبيها المنتشرين كالجراد المنتشر فى وحدات الحكم المحلى وغيرها من المصالح الحكومية تشرف وتراقب كل مليم يدخل او يخرج الى الوحدات المحلية ومشروعاتها الخاصة من حيث التحقيق المطلق من صحة الصرف والايراد

ورغم ذلك فان وزارة المالية وكافة المديريات المالية التابعة لها فى المحافظات تعلم ان مندوبيها انصرفوا عن العمل الرقابى والاشرافى على المال العام وذلك الى العمل التنفيذى فى الواحدات المحلية ومشاريعها الى حد أنهم قد غرقوا فى أو حاله حتى الذقون من أجل الحصول على غنائم المشروعات الاستثمارية مع علمهم أن اللائحة التنفيذية للمحاسبة الحكومية المشار اليها من قبل فى مادتها رقم ٣٦ و٣٧ قد حددت اختصاصات مديرى الحسابات ووكلائهم بأعمال الرقابة المالية والاشراف الحسابى دون الاقتراب من أى عمل تنفيذى..

هكذا باركت وزارة المالية المصرية خلط الحابل بالنابل والعمل الرقابى فى العمل التنفيذى فأوجدت شروخا فى جدار المال العام وثقوبا فى خزينة وأصبحت وظائفها مصدرا للثراء...

انعدام الاستقلال

ففى الوحده المحلية لمدينة ومركز ميت غمر استطاع مندوبو المالية أن يقيموا مشاريع استثمارية وحسابات خاصة تبدو فى مشروع المقابر والمدينة الصناعية وسوق الجمله واملاك المدينة والنقل الداخلى ومحطة التاكسيات وبيع السلع المعمرة وآلة التصوير ويتعلم السيارات الدرجة الأولى وتعليم السيارات الدرجة الثانية والثالثة وآلة تصوير المرور وميزان البسكول ولكل حساب ومشروع من هذه المشاريع الخاصة وضعت له لائحة بمعرفتهم تتضمن وجودهم التنفيذى فيها بجانب وجود بعض الحكام المحليين ورؤساء المجالس المحلية وأعضاء مجلس الشعب والشورى حتى تتوفر لهم الحماية الحكومية والشعبيه تنفيذا لشعار «اطعم الفم تستحى العين» وذلك مقابل المكافآت والاكراميات التى نصت عليها لوائح المشروعات...

ولذلك فان الكثير من رؤساء الحسابات فى الحكم المحلى يقاتلون فى سبيل استمرارهم فى وحدات الحكم المحلى ومشاريعها الخاصة على غير صحيح قانون المحاسبة الحكومية ولائحته التنفيذية التى تنص على اجراء تعديل فى اختصاص العاملين المنوط بهم مباشرة الاعمال المالية ومراعاة عدم استمرار أى منهم فى عمل واحد مدة تجاوز خمس سنوات..

والغريب أن بعض هؤلاء المقاتلين فى سبيل كروشهم يحصلون على موافقة وزير الماليه بفضل الوساطة التى تتعالى على القانون فيستمرون فى حسابات الوحدات المحلية ومشاريعها سنوات وسنوات تزيد على الخمس سنوات التى حددها القانون لجميع مندوبى وزارة المالية حتى لايتحولوا الى مراكز قوى تطفح بالفساد والانحراف على حد تعبير الاستاذ عادل جعفر وكيل وزارة المالية بقطاع المديريات المالية..

ومن جراء ذلك فقد انعدمت الشخصية الاستقلالية والرقابية والاشرافية والسيادية لمندوبى المالية فى المصالح الحكومية ووحدات الحكم المحلى حيث أصبحت تبعيتهم الوظيفية للحكام المحليين أقوى من تبعيتهم الوظيفية لوزارة المالية والمديريات التابعة لها . ولهذا فاذا وقع خلاف مالى بين مندوب شريف من مندوبى المالية وبين أحد الحكام المحليين فى المصالح والوحدات المحلية فأنه ينقل على الفور بذريعة عدم التعاون مع ذلك المسئول المحلى حتى ولوكان للمال العام..

ونخلص من هذا السرد إلى القول بضرورة عدم بقاء مندوب وزارة الماليه فى الوحدات الحسابية فى المصالح الحكومية والحكم المحلى اكثر من عامين ومنع تورطه فى أى عمل تنفيذى أو تقاضى أية مكافآت من خارج وزارة المالية وتحصينه من النقل بأمر من الجهة الحكومية التى يعمل فى وحدتها الحسابية وان يكون مستقلا فى عمله الحسابى استقلالا كاملا مع خضوعه للتفتيش الدورى الدائم والكامل من المديرية المالية والجهاز المركزى للمحاسبات

وأعضاء المجالس المحلية والنيابيه. هكذا يواجه الفساد والانحراف فى الحكم المحلى ووحداته وتسود الديمقراطية المحلية فى القاع الاجتماعى المصرى مما يؤدى الى توافر الخدمات العامة وضمان وصولها بغير رشوة وبغير وساطة للشعب المصرى الكادح والاجير.. أغسطس ١٩٩٠.

مفتشوا المالية

ينتشرون - كالجراد -

فى

وحدات

الحكم المحلى

إذا ما صبرنا وتأملنا الشوشرة التى تزحم هذه الصفحة والصفحات التالية ، سنكتشف – بعد وقت متناهى القصر – أن أغلب الأغلب منها ليس « ماركات » على الإطلاق ، بل هو « خيبة » كبيرة ، ذات دلالات من نفس الحجم !



◆ يعتبر شيوع العلامة البصرية الموفقة والذكية (ماركة تجارية او شعاراً بصريا) فى مجتمع ما ، دليلاً على وفرة القدرة على إنتاج الرمز وعلى استخلاص ما يرمز إليه ، وعلى امتلاك موهبة التجريد والتلخيص والتخاطب بهما . والمهمة الاصلية للعلامة البصرية (منذ إنسان الكهوف وحتى اليوم) هى : إحداث ومضة خاطفة تصل إلى العقل عن طريق العين ، وهناك (فى ارشيف الدماغ) ، يتطابق الرمز البصرى المجرد مع دلالته ، أو مع المعنى المرتبط بذلك الرمز : فيميز الرائى (خلال اجزاء متناهية القصر من الثانية ، وبيسر) إن كانت العلامة البصرية ترمز إلى « هيئة الأمم المتحدة » ، أم « شركة السعد لتوظيف الأموال » ، أم إلى أن « التدخين ممنوع » ، أم أن « وقوف السيارات مسموح به على هذا الجانب فقط » ، أم أن ذلك المرحاض « للسيدات » وليس « للرجال » !

وعلى هذا ، يكون التصميم غير المسبوق وغير المشابه لغيره هو الاكثر وضوحاً ، والاسهل نفاذاً ، والاقوى تميزاً بين الوف التصميمات الاخرى المتداولة فى نفس الوقت . وتكون العلامة البصرية الأكثر تجريداً واختزالاً ، والاقل « لكلكة » و « إطنابا » هى الاكثر توفيقاً ، والأسرع توصيلاً .

لكننا – فى بلادنا – اعتدنا على الحكم بصلاحية العلامة البصرية إذا ما كانت تشبه غيرها الاقدم ومن نفس السكة ، وإذا ما كانت ثرثارة مليئة بالإطناب والتفاصيل (ليفهم الناس كل مانريد قوله لهم !) . فإذا ما وقعت العلامة الجديدة فى يد واحد من هؤلاء المسئولين (الذين يعطون لانفسهم – دائماً – الحق فى الحكم بصلاحية اى تصميم جديد لعلامة بصرية جديدة) ، وإذا ما وجدها « غريبة » (اى لا تشبه غيرها من العلامات السابقة) ، او وجدها بليغة مختصرة موفقة التجريد ، فإنه يصوبها – بإحكام وبلا تردد – فى اتجاه حلق سلة المهملات !

ثم يعتدل ذلك المسئول فى جلسته ، ويشرع – بنفسه – فى تصميم العلامة البصرية المطلوبة ، ويبدا فى التفكير بصوتٍ عالٍ واصفاً ما يريده فى العلامة شفاهةً وبالالفاظ . ويتلقف بيروقراطيوه ذلك الوصف اللفظى العبقرى ، ويهرعون به إلى اقرب رسام موظف لديهم ، او لاقرب « رسام » او « خطاط » إلى ابوابهم . وهكذا تولد علامة بصرية جديدة مؤسفة . [انظر موضوع « البيروقراطية ترسم ! » – هذا الالبوم – صفحة ٨] .

وقد تشى مجموعة من العلامات البصرية المتداولة فى بلد ما بمعلومات كثيرة عن الاحوال فى ذلك البلد : فإذا ما طرحنا جانباً الجوانب الفنية والتقنية فى عملية التصميم ، يمكن ان نستنتج حقائق كثيرة اخرى اكثر اهمية ، بدءاً من الحالة « الذهنية » لأهل البلد (قدرتهم على إنتاج التجريد والتلخيص والاختزال ، وعلى فهم التجريد والتلخيص والاختزال ، وعلى التخاطب بهم) ، وانتهاءاً بالاوضاع العملية فيه (مثل : قوة البيروقراطية – نوعية الإعلام السائد – مدى الكفاءة فى الإنجاز وتحقيق الخطط – الوضع الاقتصادى – درجة الاستقلال والتبعية – وقدر الشعور بالعزة القومية او التهافت) .

فبتجميعنا لعدد معقول من العلامات البصرية للبنوك الخاصة والمشتركة (بين القطاع العام مع الخاص او الاجنبى) والتى قامت بعد الانفتاح ، نكون قد حصلنا على بانوراما ترسم لنا صورة دالة للاتجاه الاقتصادى فى بلادنا منذ تلك الفترة ، وتعطينا فكرة لا باس بها عن درجة استقلال اقتصادنا او تبعيته . إذ سنجد ان كل هذه العلامات هى عبارة عن الحروف اللاتينية الاولى من اسماء تلك البنوك . ويعبر هذا « الإجماع » عن الافكار



التى استقرت فى ادمغتنا مع الانفتاح ، ومن اهمها : « كن خواجة يقبلك

الجميع ويحترمونك » . تلك الأفكار التي ربطت في أذهاننا التقدم بكل ماهو خواجة ، والفقر والتخلف بكل ماهو محلي !

ولم تقف ظاهرة الحروف الأجنبية عند بنوك المرحلة ، بل شملت أغلب علامات الانفتاحيين (على اختلاف حجامهم) الذين يحرصون على إعلان أنهم ليسوا مجرد « منغلقين » من النوع « البلدي » . حتى المؤسسات التي تحمل أسماء ذات إيحاءات دينية ، وروحية، وتاريخية خاصة ، لم يفلت الكثير منها من موضة حروف اللغات الأجنبية . فقد نجد - مثلا - مؤسسة تحمل اسم « مكة المكرمة » ، وقد جعلت علامتها البصرية الحرف M !



« مكة المكرمة »

وبقراءتنا لإسم الشركة التي جعلت علامتها حرفي : « A . H » بين غصني غار ، نكتشف - ويا للأسف - ان هذين الحرفين ماهما إلا اختصار لكلمتي : « الأندلس » و « الحجاز » !



« الأندلس » و « الحجاز »

اما شركة توظيف الأموال « الإسلامية » اياها ، والتي يحمل اصحابها على وجوههم مظاهر واضحة للتمسك بالدين [انظر الصورة] ، فإن علامتها البصرية تحمل - ايضاً - الحرف الأجنبي الاول من اللقب العائلي لمؤسس الشركة . ولا تتوقف الفكاهة عند هذا الحد فقط ، بل نجد ان العلامة البصرية لتلك الشركة مسروقة بالكامل (وليست مقتبسة او مقلدة) من علامة الشركة الأجنبية « سوفيتيل » الدولية صاحبة سلسلة الفنادق المنتشرة في بلادنا !





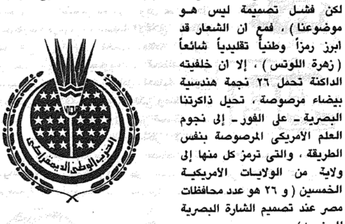
Hotel Sofitel Di

وإذا كنّا ما نزال « ندعبس » عن الاقتصاد والسياسة في العلامات البصرية المتداولة في بلادنا ، فستفاجئنا علامة لإحدى شركات التامين المشتركة تصور تمثال « نهضة مصر » الشهير الذي نحته مثالنا « مختار » استجابة لمطلب شعبي تزعمة الزعيم « سعد زغلول » ما بين ١٩٢٠ و ١٩٢٨ ، وباموال تبرع لها الشعب لإقامة هذا الرمز الوطني . ويمثل تمثال « مختار » أبو الهول وقد شرع في النهوض (بعد قعود طويل



استجابة لهزة إيقاظ من فلاحة عفية ترمز لمصر . وقد حوّر مصمم العلامة المذكورة ذلك التمثال الرمز ، فجعل « تمثال الحرية » (الرمز الشائع لامريكا) يقف - بوقاحة - مكان فلاحة « مختار » ! - ياعيني عليكم يا « مختار » ويا « سعد » ويا « ابو الهول » !

وتطل عينا لخبطة اخرى مقلقة ، إذا ما طالعنا الشعار البصري لـ « الحزب الوطني الديمقراطي » الحاكم (وهو شعار مقلد وبايخ وثرثار ، لكن فشل تصميمة ليس هو موضوعنا) ، فمع ان الشعار قد ابرز رمزاً وطنياً تقليدياً شائعاً (زهرة اللوتس) ، إلا ان خلفيته الداكنة تحمل ٢٦ نجمة هندسية بيضاء مرصوصة ، تحيل ذاكرتنا البصرية - على الفور - إلى نجوم العلم الأمريكي المرصوصة بنفس الطريقة ، والتي ترمز كل منها إلى ولاية من الولايات الامريكية الخمسين (و ٢٦ هو عدد محافظات مصر عند تصميم الشارة البصرية للحزب !) .



الم تكن هناك طريقة اخرى ترمز إلى التقسيم الإداري لبلدنا ، إذا كان التعبير عن هذا التقسيم مطلوباً ؟ ام ان الغرض هو التعبير عن وصف الحزب لنفسه بـ « الديمقراطي » ، بتقليد علم « مثال الديمقراطية في العالم » ؟

كانت تلك نماذج مما تدل عليه علاماتنا البصرية في نواحي السياسة والاقتصاد وما اشبه : استقلال ضعيف - تبعية متنامية - ولاء للأجنبي - حلم الالتحاق بالخواجة - والتماهي معه .. إلخ . اما إذا بدانا التفتيش في تلك العلامات عما يعكس حالتنا الذهنية والوجدانية ، فسنجد الكثير الذي يقول الكثير ايضاً .

سنجد ان اهم ما تقوله علاماتنا البصرية - في هذه الجوانب - ان قدرتنا على التعبير البليغ الموجز ضعيفة ، وثقتنا في قدرتنا وقدرة اهلنا على « فك » الرمز المجرد منعدمة ، وان إمكاناتنا في التعامل بالتجريد (تعبيراً واستقبالا) شديدة الضعف . كما اننا سنعلم من هذه العلامات اننا : ثرثارون - لفظيون - اصحاب خيال مقموع - إنشائيون (نحب موضوعات الإنشاء اللفظي الخطابية المسهبة) - مقلدون لا نحب تجاوز السائد القديم - نفضل تكرار النموذج السابق « المضمون » الذي سبق اعتماده .

وإليك مجموعة من علاماتنا البصرية ، والتي ليست - في الحقيقة - علامات ولا إشارات بليغة ، بل هي « خطب مطنبة » او « مناظر طبيعية » او « مشاهد وصفية » .



[١]

فها هي السكك الحديدية تجعل علامتها رسماً طبيعيا مدرسيا مجسماً ومفصلاً لقاطرة سكة حديد ! [رقم ١] - وها هي هيئة التليفونات ترسم علامتها على شكل قرص تليفون بكامله ، بثقوبه العشرة ، وبالأرقام واضحة في تلك الثقوب ! [رقم ٢] - وها هي شركة صناعة القطارات تصمم علامتها البصرية من رسم تفصيلي عجيب ملء بالقاطرات وعربات الركوب وعجلات العربات المفكوكة ! [رقم ٣] - وتركب شركة ابو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية علامتها من عدة « مناظر طبيعية » تمثل مصانعها ، بالإضافة إلى منارة ابى قير تحتل خلفية « المنظر الأمامي » الذي يمثل بدوره حقولاً شاسعة ممتدة ! [رقم ٤] - اما الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق (إيجوث)



[٢]



[٣]

[٤]

التابعة لوزارة السياحة ، فقد حشرت في علامتها كل عناصر إنجاح السياحة والفندقة : فنادق (بالجمع وليس بالمفرد) ، وآثار فرعونية ، وإسلامية ، وطائرات محلقة ، واحد مراكب الشمس ، ثم الشمس نفسها ـ وكل هذا داخل « خرطوشة فرعونية » محكمة الإغلاق ! [انظر رقم ٥] . اما إذا طالعت علامة « شركة الإسكندرية لتداول الحاويات » . فستتفرج على مشهد توثيقي تعليمي كامل لعملية تفريغ الأوناش العملاقة للحاويات التي وصلت على سفينة عملاقة ، ونقلها إلى ظهر شاحنة (او سفينة نقل اصغر) رابضة تنتظر !

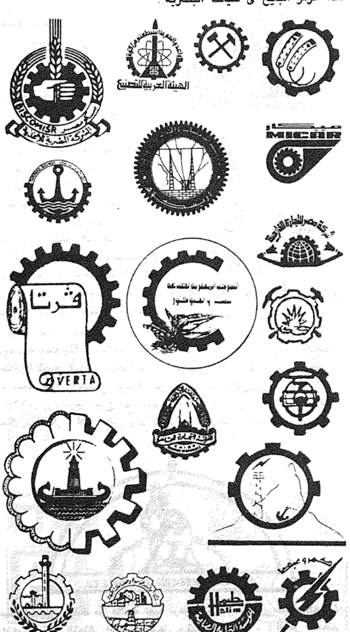
وكي لا نبدو ثرثارين (مثل العلامات البصرية التي نتحدث عنها) ، نتركك للتفرج بنفسك وعلى مهل ، وللاستمتاع بباقي « المناظر الطبيعية » الوصفية والتشبيهية التي تضمها العلامات التالية :



اما مجموعة العلامات القادمة ، فلا نقدر (لا نحن ولا انتم) على فهم « المناظر » داخلها ، مهما بذلنا من جهد مخلص وأمين . وذلك لسبب بسيط بديهي : وهو أن التركيبات والتفاصيل المجهدة في هذه العلامات ، لا يبقى منها شيء بعد طباعتها مصغرة إلى مقاس الاستعمال الواقعي ، الذي قد يحتم موقع العلامات الا يتجاوز ملليمترات خمسة ـ فانظر وتأمل :



وعن النفاق والرياء الكاذب الواضح في علاماتنا ، فلا تسل ـ وعن التثبيت المرضي البليد لبعض الرموز والمفاهيم فيها ؛ فحدث ولا حرج ! فقد اصبح « ترس » الآلة الشهير قاسماً مشتركاً اعظم في اغلب العلامات البصرية وعلى اختلاف اصحابها ، بعد أن ثبت في ادمغتنا أن استعماله (الترس) سيكون مدعاة لانبساط القادة الكبار الذين قالوا ـ في شعاراتهم الإعلامية ـ اننا لم نعد بلداً زراعياً (تاخر وقعود) ، بل اصبحنا بلداً صناعياً (تقدم ونهضة) . ورغم اننا لا صنعنا فاغتنينا فاشترينا طعامنا ، ولا بقينا نزرع فاطعمنا انفسنا ، فها هو الترس « النفاقي » يكاد يصبح بديهة ثابتة . وإليك مجموعة مختارة (وليست حصرية) تبين مدى حضور هذا الرمز البايخ في حياتنا البصرية :





وليس «الترس» هو المثل الوحيد للنفاق والرياء والادعاء الكاذب والتهافت والتثبيت المرضى للمفاهيم، فعندنا ايضا رمز آخر قد احتل البديهة، الا وهو «الكرة الأرضية»: مستديرةً، وبيضاوية، ومفلطحة، ومضغوطةً بالطول أو بالعرض، أو مضلعةً. إنها «العالم»، نقصد بها رمزاً لـ «العالمية» التى لا نكف عن «التمحك» فيها، نفياً لأننا مجرد «محليين». وإذا كان من السهل ان يتفق اغلبنا على استسخاف كل هذا الادعاء والنفاق والتهافت، فماذ نرى فى تلك الحصانة العجيبة ضد الملل والزهق والتكرار، والتى يتمتع بها أصحاب تلك العلامات «البايتة» ومصمموها ومشاهدوها؟



وإذا كنا قد مررنا – فى سطور سابقة – على ماساة قيام المسئولين البيروقراطيين الكبار بتصميم العلامات البصرية لمؤسساتهم أو هيئاتهم او منظماتهم (باختصار: إقطاعياتهم)، فعلينا الا نغفل قيام «سيادتهم» بانفسهم – فى كثير من الاحيان – بتعديل او استبدال علامات مؤسساتهم، بمجرد جلوسهم على مقعد المسئولية فيها. وقد يكون التغيير او الاستبدال – من وجهة نظر «سيادتهم» – إعلاناً عن «العهد الجديد» الذى بدأ بولايتهم، او لأنهم يجدون العلامة القديمة «غير لائقة ولا مشرّفة» امام المسئولين الأكبر.

ونجد مثالاً لهذه الحالة المتكررة فى علامة «الهيئة القومية للبريد»، التى صممها فى الستينات الأولى الفنان «نبيل راشد». وكانت تمثل حمامة تحمل رسالة بمنقارها، لحظة الهبوط لتسليمها إلى من ينتظرها: لحظة الارتياح بعد قلق، والارتواء بعد ظما، والتواصل بعد قطيعة. وكانت العلامة هكذا:



١

لكننا – فجأة – وجدناها قد تغيرت، واصبحت الحمامة منطلقة إلى الاعلى «تشق اجواز الفضاء»، ولعلها إشارة لى «الصعود إلى المجد والعلا» وما اشبة ذلك من شعارات. ولعل المسئول البيروقراطى تطلع إلى علامة هيئته – فى يوم ما – وهتف: «لماذا نجعل شعارنا مجرد حمامة منكسة الراس، مقلوبة مهمومة، هابطة وليست صاعدة؟. لنجعلها متمشية مع شعارات المرحلة: منطلقة إلى العلا بقوة، مثل طائرة نفاثة مقلعة!».



٢

لكننا – ايضاً – لا نستبعد ان يكون مسئولنا البيروقراطى بريئاً من ذنب هذا «الانقلاب» المنافق فى العلامة البصرية لمؤسسته. إذ ربما يعود التغيير إلى «توجيه» قد صدر إليه من مسئول اكبر، خلال واحدة من «الزيارات التفقدية المفاجئة» لذلك المسئول الاكبر: تلك الزيارات التى يسرف المسئولون الأكبرون خلالها فى توجيه «التوجيهات» واقتراح «التعديلات»، والتى يشيرون اثناء «توجيهها» باصابعهم السبابة إلى وجوه المسئولين الاقل كبراً (كما نرى فى نشرات التليفزيون).

ويتبدى هذا التدخل البيروقراطى الفظ فى تصميم العلامات البصرية إذا نظرنا إلى نوع من العلامات يغطى كل بلادنا من اقصاها إلى اقصاها، وهو العلامات البصرية لمحافظات مصر السبعة والعشرين. ولهذا قصة مؤسفة اخرى.

فقد قامت الدولة – للمرة الأولى – فى مطلع الستينيات، بتكليف الفنان المصمم الراحل «رشاد منسى» بتصميم علامة بصرية مميزة لكل محافظة من محافظاتنا. وانجز الرجل شارات ناجحة، بليغة ومختزلة، سهلة الوصول إلى العين والعقل والقلب، تمكّن الناس من تمييزها كل واحدة منها عن الاخريات بيسر شديد ومن الوهلة الأولى. واختار المصمم لكل محافظة رمزاً بسيطاً حميماً خالياً من الخطابة والنفاق والزعيق الإعلامى. وعلى سبيل المثال، كانت بعض موضوعات الرموز كالآتى:

القاهرة: بوابة الفتوح
الجيزة: الأهرام
المنوفية: برج الحمام (إحالة إلى واقعة دنشواى)
الشرقية: حصان عربى
البحر الاحمر: سمكة القرش
مرسى مطروح: غزال

وكانت كل هذه الاشكال رموزاً مجردة مختصرة، لا تخطىء العين فى التعرف عليها. وكانت كل منها مرسومة كبقع بيضاء كريمة، موضوعة فى بقعة سوداء مستديرة.

وعلى حين غرّة، اختفت تصميمات «رشاد منسى» البليغة واللطيفة من جميع المحافظات (ما عدا محافظة الشرقية فقط). وبدا ان المحافظين قد تبرموا وضاقوا بتلك التفاهات من شاكلة الأسماك والخيول والغزلان وابراج الحمام. ولعل هؤلاء قد اعتبروها عيباً وهزاراً وقلة قيمة ووقار. فاين معالم

الفخر والعزة والنهضة والمجد التليد ؟: اي [illegible]روس التصنيع ، واغصان الغار ، وآبار البترول ، والإنشاءات ، والآثار الشامخة .. إلخ ؟

.. وهجم « الترس » الخالد (رمز التصنيع والتقدم ونبذ التخلف الزراعى) ، واحتل شعارات محافظات : الغربية ، والقليوبية ، والمنوفية ، والبحيرة ، وشمال سيناء ، والدقهلية ، والسويس ، وأسوان (٨ محافظات !) . وكلل الغار واغصان نباتات اخرى غير واضحة شعارات محافظات كثيرة (هل الامم المتحدة اجدع منّا ؟) : الجيزة ، والقليوبية ، والمنوفية ، والبحيرة ، وبورسعيد ، والاسماعيلية ، واسيوط ، وسوهاج ، ومرسى مطروح (٩ محافظات !) . واضافت ٣ محافظات اخرى شعار الرسمى للدولة الأم (النسر) إلى علاماتها ، وكان هذا خلطاً غريباً عجيباً !

وازدحمت اغلب العلامات الجديدة للمحافظات برسوم تفصيلية لابراج البترول ، ومعامل تكريره ، والسدود ، والمصانع ، والمساجد . وتبدت ظاهرة « المناظر الطبيعية » بقوة فى هذه العلامات : فجعلت محافظة قنا شارة لها تحتوى على منظر تفصيلى لواجهة معبد مصرى قديم ، تشغى بنقوش من النحت البارز لإثنى عشر شخصاً (!) ، بينما يملأ مدخل المعبد تمثال لفرعون ضخم واقف ، وعلى اعلى واجهة المعبد يفرد نسر عظيم جناحيه ، وقد تم رسمهما بالتفصيل : ريشة ريشة !

وترسم الاقصر ـ ايضاً ـ شارة محافظتها على هيئة منظر واقعى تسجيلى محكم المنظور لصفين من اعمدة معبد الكرنك بكل تفاصيلها . وصممت المنيا شعاراً معقداً يتركب من صورتين منفصلتين (رسمت كل منهما باسلوب مختلف) . الأولى : رسم فوتوغرافى لتمثال الملكة نفرتيتى (بالنور والظل) ، والثانى : رسم زخرفى لشمس الإله « آتون » العظيمة تمد اذرعتها ناحية وجه الملكة . اما محافظة جنوب سيناء ، فقد قدمت فى شارتها منظراً طبيعياً وصناعياً حافلاً ، يمكن ان يفوز بالجائزة الاولى فى مسابقة للرسم بين تلاميذ المرحلة الاعدادية إذا كان الموضوع هو : النهضة الصناعية فى بلادنا !

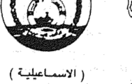


(القاهرة) (الأسكندرية) (الجيـزة) (القليوبية)









(المنوفية) (الشرقية) (الاسماعيلية)







(بورسعيد) (السويس) (البحر الأحمر) (شمال سيناء)

(جنوب سيناء) (الدقهلية) (الغربية) (كفر الشيخ)

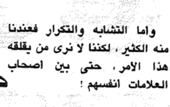
(مرسى مطروح) (دمياط) (البحيرة) (الوادى الجديد)

(الفيوم) (بنى سويف) (المنيا)

(اسيوط) (سوهاج) (قنا)

(الأقصر) (أسوان)

اما عن الركاكة والابتذال وسوء التصميم والاستهانة به ، فيمكننا ان نعرض الكثير من العلامات النموذجية التى توضح ذلك ، لولا ان الصفحات المتاحة لهذا الموضوع محدودة العدد . فاليك بعض الامثلة للتامل :



واما التشابه والتكرار فعندنا منه الكثير ، لكننا لا نرى من يقلقه هذا الأمر ، حتى بين اصحاب العلامات انفسهم !

جريدة « مايو » شركة مصر للألومنيوم

وإذا ما عدنا لباب تصميمنا لعلاماتنا البصرية بالسنتنا وليس بعيوننا وبخيالنا البصرى ؛ فإننا نجد الكثير من الادلة التى توضح ذلك . ومنها اهتمام صاحب العلامة ـ فى الأساس ـ بالجانب الوصفى لعلامته ، وليس

بتصميمها البصرى . حتى انه لا يهتم كثيراً بثبات ذلك التصميم ، ولا يجد غضاضة إذا ما حدث تغيير فى فكرته الجرافيكية او فى نسبه ، وإذا ما طبع بخلفية سوداء او بدونها ، وإذا ما وضع الشكل الرئيسى فى دائرة او فى مربع او مثلث ، طليقاً او ببرواز ، او إذا ما أعيد رسمه بشكل مخالف فى كل مرة يستعمل فيها . هذا رغم الضرورة البديهية والمطلقة لثبات تصميم العلامة ، الذى يقوى درجة ثبات العلامة فى الذاكرة البصرية للمشاهد ، ويؤكد ارتباطها بما ترمز إليه ، ويزيد من تمايزها عن العلامات الأخرى . لكننا نسمح ـ بدون غضاضة ـ بالتبديل والتعديل والتحوير ، ألسنا نتعامل مع العلامة البصرية على انها « منظر طبيعى » يمكن أن نرسمه من أية زاوية ؟



ومن « المناظر » التى نسمح لأنفسنا برسمها من أية زاوية الشارات البصرية لمحافظات بلادنا [انظر مجموعة شارات المحافظات فى فقرة سابقة ، ولاحظ التغييرات الفادحة التى تحدث فى تصميمها !] . لكن اغرب الحالات هى حالة اهم « ماركة » فى البلاد ، اى الشعار البصرى الرسمى لجمهورية



مصر العربية (النسر) ، الذى كثيراً ما يتغير ويتبدل اداء تصميمه ويتحور حتى فى الاستخدامات الرسمية العليا . والمتابعة البسيطة لهذا النسر مرسوماً ـ مثلاً ـ على سيارات الحكومة والقطاع العام ، قد تسبب للمشاهد المتابع نوبة حادة من الضحك الهستيرى . إذ نجده « نسراً تقريبياً ! » ، او ربما مجرد طائر من فصيلة الطيور وليس نسر علامة الدولة بالتحديد . نراه قد رُسم بطريقة فطرية ساذجة بريئة تنال ـ بشدة ـ من هيبة الدولة صاحبة الماركة (ولكن ـ بالطبع ـ كل دولة حرة فى هيبتها !) .

يقود سائق الواحدة من السيارات المذكورة سيارته إلى احد دكاكين الخطاطين القريبة من مقر العمل ، ويطلب السائق من الخطاط طلباً بسيطاً : [ارسم لنا على السيارة « نسراً » ياأسطى !] . ولا يندهش احد ، ولا يضحك ، ولا يغضب عندما تعود السيارة بسائقها (الذى يحمل فاتورة من الخطاط بمبلغ ١٢ جنيهاً !) ، وعليها ـ والحمد لله ـ « نسر » رسمه الخطاط من ذاكرته !

ويحدث ـ فى احيان كثيرة ـ ان يكون « نسراً » بالفعل (وليس ارنباً او فيلاً او قرموطاً !) لكنه ـ قطعاً ـ ليس شعار الدولة . ولا يجد المتابع ذلك « النسر التقريبى » على سيارات الشركات ومؤسسات القطاع والإدارات الحكومية الصغيرة فقط ، بل نراه ايضاً على سيارات وزارات الخارجية والإعلام والاقتصاد والمالية والثقافة ، وهيئة الاستعلامات .. إلخ !

.. وهكذا ...

وكما رأينا ، لم تكن المسألة مجرد تأمل وتفلسف فى فنية « الماركات المسجلة » ، بل هاهى قد تحولت لتصبح عدة مسائل متشابكة : العقل ـ الوعى ـ الذوق ـ السياسة ـ الاقتصاد ـ البيروقراطية ـ طرق التفكير والمخاطبة والتلقى .. والحياة ! ◆

شعار النسر
تصوير الفنان :
صلاح أحمد

البطالة ولعبة تشغيل النساء

أمينة شفيق

عندما يتعاظم عدد المتعطلين والمتعطلات فى أى مجتمع، ترتبك سوق العمل كنتيجة مباشرة لزيادة العرض على الطلب. بمعنى أن هذا الارتباك ينتج عن تفوق أعداد طالبى العمل على أعداد فرص العمل المتاحه للاستخدام.

فى هذه الحالة تصبح الارض الاجتماعية خصبة و ممهدة لكافه أنواع وأشكال الانتهاكات الصريحه والخفيه التى يمارسها أصحاب الاعمال سعيا وراء الارباح الجمه، فوجود «جيش» من المتعطلين والمتعطلات يغرى أصحاب العمل باستخدام السطوة والقوة. بينما يضعف وجود هذا الجيش من قدره وإمكانيات قوة العمل على مواجهة هذه السطوة وتلك القوة.

تتبلور قوة وسطوة أصحاب الاعمال عادة فى ممارسات عدة... إنتهاك القانون، ضرب الحركة النقابية، فرض شروط وظروف عمل ظالمه، ويندرج كل ذلك تحت عنوان أو تعريف الانتهاكات الصريحة للقانون وللحقوق المكتسبة للقوى العامله.

لكن، ولان أصحاب الاعمال شطار وأذكياء، فهم فى هذه الحالة الاجتماعية الخطيرة يلجأون الى ماهو أبشع من كل ذلك، وهوما يمكن أن يندرج تحت عنوان أو تعريف «الانتهاكات الخفية» أى التركيز على توظيف النساء عن عمد ومع سبق الاصرار. أى إتباع السياسه المعروف ب «تأنيث العمل» وتتكون نتيجه لذلك حالة تتفوق فيها اعداد النساء والعاملات على أعداد الذكور العاملين.. سواء فى صناعة ما أو فى منطقة صناعية ما.

وقد يعتبر البعض أن نشوء هذه الحالة، والتى يلجأ فيها أصحاب الاعمال الى توظيف او تفضيل النساء أو تغليب أعداد النساء على أعداد الرجال فى العمل، انتصارا لقضيه المرأة.. وقد يكون ذلك صحيحا اذا جاءت هذه الزيادة فى اعداد النساء العاملات فى الصناعة والتجارة والزراعة فى إطار من ظروف طبيعيه تتساوى فيها فرص العرض مع أعداد الطلب. لكن اذا حدث ذلك فى إطار من سوق عمل مرتبكه، بسبب وجود جيش من المتعطلين والمتعطلات، فان اعطاء الاولوية لتشغيل النساء والاصرار عليهما من قبل أصحاب الاعمال تتحول الى مشكله اجتماعية ذات تأثيرات خطيرة على علاقات العمل وشروطه وظروفه... وكذلك على علاقات الاسرة التى نجد المرأة فيها عملا بينما يبقى الذكر سواء كان الزوج او الاب او الاخ متعطلا.

تجربه من المغرب

وقد أتيحت لى فى عام ١٩٨٧ فرصة المشاركة فى ندوة فى مدينة الجزائر، ناقشت الندوة موضوع «المتغيرات المتوقعه على سوق العمل العربية بعد انتهاء حقبه النفط» وشارك فى الندوة وفد مغربى ينتمى الى القوى الوطنية والديمقراطية فى القطر العربى الشقيق.

فى جلسات تبادل الخبرات، شرح الوفد المغربى كيف أدى «تحرير» بعض قطاعات الاقتصاد المغربى، والتى كانت مملوكه ملكيه عامه، وعددها محدود الى زيادة عدد المتعطلين والمتعطلات. ثم كيف تعاظم عدد المتعطلين والمتعطلات بعد بداية عودة العمالة المغربية من فرنسا. ثم قدم الوفد بعض الظواهر التى صاحبت ثم لحقت بحركة التحرير وبحركة العودة... ما يخصنا هنا هو ماذكروه عن التركيز على تشغيل الاناث بأعداد كبيره.. أويما يعنى «تأنيث العمل» ومحاولة اغلاقه على النساء دون الذكور.

أوضح أعضاء الوفد المغربى أن تعاظم أعداد المتعطلين فى البلاد قاد أصحاب الاعمال وخاصة فى قطاعى الغزل والنسيج وحفظ المأكولات وتعبئتها الى توجيه فرص الاستخدام الى الاناث والتركيز على تشغيلهن بحيث تبلورت ظاهرة «تأنيث العمل» وهى عبارة كانت حينذاك جديدة على العديد من المشاركين فى الندوة.

كما ذكر أعضاء الوفد أن هذه الظاهره تبلورت اكثر فى المناطق الصناعية الملاصقه للريف المغربى فى الصناعتين وفرضت هذه الظاهرة، التى خلقتها سياسه أصحاب الاعمال نفسها على الاعلام وعلى الباحثين. فلم يستطع أحد تجاهلها او عدم الالتفات اليها للدراسة أو التعليق او البحث.

ثم طرح اعضاء الوفد المخاطر التى قادت اليها تنفيذ هذه السياسة وحصروها فى عدة نقاط..

- تعمد أصحاب الاعمال عند توظيف النساء، تحديد مستويات أجور لايقبلها الذكور وانما قبلتها الاناث بسبب ضغط ظروف المعيشة وبحجة عدم امتلاكهن لخبرات صناعية قديمة. وبذلك فرض أصحاب الاعمال نظاما منخفضا للاجور فى تلك الصناعات وفى هذه المناطق بات مع استمرار الوقت، الاساس العام للتشغيل والاستخدام سواء كان التشغيل للاناث او الذكور.
- اعتمد أصحاب الاعمال على حداثه انخراط النساء فى العمل الصناعى وعلى عدم امتلاكهن لخبرات النضال الجماعى المشترك وفرضوا شروط وظروف عمل لم يكن يقبلها الذكور أصحاب الخبرات النقابية.. فزادت ساعات العمل وانخفضت أوقات الراحه وتراجعت قيمة الوجبات المحددة قانونا وخفضوا الاجازات سواء كانت أجازات سنويه او أجازات الوضع والرضاعة.
- استغل أصحاب الأعمال عدم معرفه النساء المنخرطات حديثا فى العمل الطرق القانونية لتشكيل نقابه.. وبذلك استقرت الشروط والظروف التى فرضها اصحاب الاعمال وباتت القانون المطبق على الكل.

- نتيجة لذلك تفككت الاسرة المغربية فى هذه المناطق..فالمرأة التى هى الزوجه او الابنه او الشقيقة باتت عائل الاسره الوحيده فى حين استمر الذكور... الاب او الزوج او الاخ فى حالة تعطل.. يجلسون فى المنزل طوال النهار بينما تقضى الاناث أطول ساعات عمل خارجه.

معنى ذلك أن أصحاب الاعمال المغاربه استطاعوا استخدام واستغلال هذه الازمة الاجتماعية والتى تمثلت فى وجود جيش المتعطلين فى هذه المناطق واخترقوا الصفوف والتقطوا اكثر عناصر قوة العمل ضعفا وهى المرأة المغربية ثم وظفوها تبعا لكافة الشروط والظروف التى وضعوها ومع الوقت تحولت هذه الظروف وتلك الشروط التى وضعت للمرأة الى قاعدة عامة للتشغيل فى هذه الصناعات او فى هذه المناطق.

فى هذه الحالة، لم تعتبر القوى الديمقراطية الزيادة فى عدد النساء العاملات ثورة لصالح قضية المرأة، وانما اعتبرتها انتكاسة لحقوق كل الشغيلة فى البلاد وكذلك نوعا من تضييق الخناق على جيش المتعطلين دون المتعطلات.

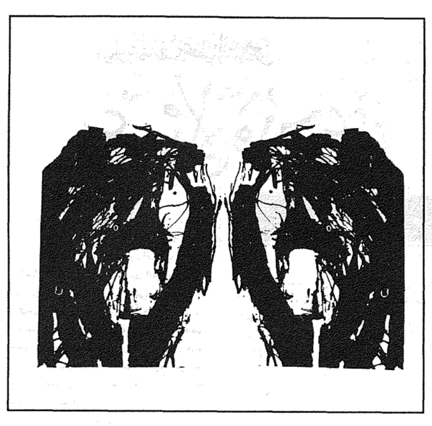
ولابد من التأكيد أن اصحاب الاعمال يلجأون عادة الى كافة الأساليب انتهاكا للقانون والحقوق المكتسبة.. كذلك الى أساليب خفيه أخرى يستغلون بها الظرف الاجتماعى المتاح لهم...

وتجربة أخرى فى مصر

ففى الوقت الذى تجاوزت فيه أعداد المتعطلين فى البلاد الثلاثة ملايين متعطل ومتعطله، نجد العديد من الشركات الاستثمارية وكذلك من وحدات القطاع الخاص العامله فى الصناعة تتبع نفس أسلوب التعامل مع شريحه النساء الباحثات عن العمل.

وعلى سبيل المثال: أقيمت منطقة صناعية جديدة فى محافظة الاسماعيلية. تقع المنطقة فى الكوردون الخارجى لمدينة الاسماعيلية وتضم عددا من وحدات الصناعة المملوكة للقطاع الخاص والقطاع العام. وبدراسة طبيعة العمالة الموظفه فى وحدات القطاع الخاص نجد غالبيتها العظمى من النساء العاملات معظمهن من الشابات اللاتى يتروح عمرهن من ١٨ الى ٢٤ سنه.

فى هذه المنطقة الصناعية الجديدة فرضت الادارات علاقات عمل جديدة تذكرنا بتلك العلاقات القديمة التى كانت سارية فى الصناعة



المصرية إبان وجود الرأسمالية الاجنبية فى وحدات الدخان أو النسيج. من هذه العلاقات:

- سياده العقود اليومية على العلاقة بين الادارة والعاملات بمعنى أن الادارة لا توقع عقودا مؤقته طويله الامد وانما تكتفى بعقد يومى.. اذا جاءت العاملة الى الوحدة صباحا دخلت الى الورشة واذا تأخرت اغلقت الادارة الباب فى وجهها وردتها الى بيتها وبذلك لاتملك العاملات حق الاجازات المدفوعة الاجر او أيا من الحقوق الاخرى التى ينص عليها القانون.

- يستمر العمل فى بعض هذه الوحدات من السابعة والنصف صباحا الى الرابعة بعد الظهر.. ولمدة سبعه أيام فى الاسبوع. وبذلك تتجاوز ساعات العمل الاسبوعية الـ ٤٢ ساعه التى ينص عليها القانون.

- فى بعض هذه الوحدات لايسمح للعاملة بالاستمرار فى العمل بعد الزواج.. تماما كما كان يحدث فى الشركات الانجليزية العامله فى مصر قديما.

- فى وحدات أخرى لا تحتسب الخمس دقائق التى تتأخرها العامله فى الصباح كفترة تأخير وانما تحتسب غياب يوم كامل.

- وفى شركات أخرى لاتذهب العاملة الى دورة المياه الابعد استئذان رئيسها فى العمل.. وبذلك يحدد الرئيس المباشر فترة بقائها فى الدورة تماما كما كان يحدث فى شركات الدخان التى كانت مملوكة للرأسمالية الانجليزية.

- يحظر على العاملات فى هذه الوحدات التحرك لعمل نقابة

- لذلك تزداد حركة العمالة ودورتها ففى خلال عامين اثنين استقالت مائه عامله من العمل فى إحدى الوحدات.. مما لايساعد على تحويل العمالة النسائية الى عمالة فنية مدربه ذات خبرة..

ان تسجيل ممارسات الرأسمالية فى تشغيل والتركيز على تشغيل النساء فى إطار أزمة اجتماعية تتعاظم فيها أعداد المتعطلين والمتعطلات فى البلاد يشير الى أن هذا الجيش من غير العاملين لايواجه البطالة فحسب وانما يواجه وفى نفس الوقت قهر الاستغلال له باختراق صفوفه والتقاط المرأة وإعطائها فرصا غير حقيقية للعمل والانتاج ويفرض شروط عمل قهرية تخرج هؤلاء المحظوظين الذين يجدون أيه فرص للعمل من إطار علاقات التعاقد القانونية والحديثة الى إطار علاقات هى أقرب الى علاقات القنانه

وفى مواجهة هذه الاوضاع تقف الحركة النقابية أمام مسئوليات عدة.. تأتى فى مقدمتها محاصرة هذه العلاقات والقضاء عليها حتى لاتنمو وتصبح هى العلاقات السائدة فى كل المجتمع.

إغتيال شهدي عطية الشافعي

عرس الأوردي

١٧

صلاح عيسى

فى الثالثة من فجر يوم السبت ٨ نوفمبر ١٩٥٩، فوجىء المسجونون الشيوعيون فى سجن مصر، بالباب الرئيسى لعنبر ج- الذى كانوا يقيمون فى دوره الأرضى- يفتح فى ضجة هائلة، واستيقظوا على إيقاع خطوات عسكرية ثقيلة تدق أرض العنبر وأصوات تأمر وتصيح وتفتح أبواب الزنازين فى جلبة، لتأمرهم فى لهجة صارمة، بأن يجمعوا أمتعتهم استعداداً للرحيل..

تكفلت الملامح المتجهمة التى طالعهم بها ضباط السجن، باحباط الآمال التى ناوشت بعضهم، بأنهم سيرحلون إلى سجن آخر، يعاملون فيه معاملة أفضل من تلك التى عوملوا بها خلال الأسبوع الوحيد الذى قضوه فى هذا السجن، بعد أن انتهت محاكمتهم أمام المجلس العسكرى فى ٢٩ اكتوبر ١٩٥٩، وغادروا الاسكندرية، ليجدوا أنفسهم فى أقذر عنابر سجن القاهرة، «قرميدان» وليعاملوا معاملة مختلفة تماماً عن تلك التى كانوا يعاملون بها، حين كانوا يقيمون فى السجن نفسه، قبل ترحيلهم إلى الاسكندرية، فتغلق عليهم الزنازين طوال ساعات اليوم، ويحرمون من الزيارات والفسح، والكتب والصحف، والاستماع إلى الاذاعة، ويحشرون فى زنازين مظلمة، رطبة، تزدحم بأسراب البق والقمل والصراصير..

وقضت الطريقة الفظة التى فتش بها السجّانة أمتعتهم، على الأمال التى ناوشت آخرين، بأن «الحكومة الوطنية الحليفة» لم تتحمل الاساءة إليهم، ولم يطاوعها قلبها على معاملتهم بخشونه فخضعت لضغوطهم، وأن إضرابهم عن الطعام لتحسين معاملتهم- الذى لم يكن قد استكمل بعد يومه الأول- قد أتى بثماره، وحقق مطالبه، بتلك السرعة غير المعهودة.

فى فناء السجن قسّم المحبوسون- وكان عددهم ٦٢- على ثلاث «حجلات»، أو جنازير، تضم كل «حجلة» عشرين منهم، يقفون فى صفين وتتوسطهم سلسلة حديدية طويلة، تتوزع على جانبيها عشرة قيود حديدية مزدوجة، تقيد يمنى أحدهم إلى يسرى الآخر، وتقيدهما معا إلى السلسلة ذاتها..

وقبل أن يصعدوا إلى ثلاث من السيارات المجهزة على شكل زنازين، لتقودهم إلى المجهول تلقوا أول إشارة إلى أنهم ذاهبون إلى العاصفه.. إذ اقترب «يوسف القشطه»- مأمور سجن مصر- من أولى «الحجلآت»، وتظاهر بأنه يفحص القيد الحديدى، الذى كان يجمع بين «إلهام سيف النصر» و «أحمد نبيل الهلالى»، وبعد لحظة همس:

- الشاطر اللى يطاطى راسه.. لما الريح تكون شديدة!.

ودون أن يقول كلمة أخرى، تركهما وتراجع هو وضباطه، لتكتشف ترحليه الفجر، أن الذى سيصاحبهم إلى المجهول، هم ثلاثة من الضباط، الذين لايعرفونهم..

كان الضباط الثلاثة يحملون رتبة «نقيب»، وتدور أعمارهم حول الثلاثين، وقد بدأ أولهم، وهو النقيب «يونس مرعى»- ٣٤ سنه آنذاك- نحيلاً طويلاً، يبتسم ويضحك، ويقهقه ويصرخ، فى وقت واحد، وبصوت هيستيرى وكلمات نابيه.. أما الثانى، فكان طويلاً كذلك، ولكنه- على عكس «يونس»- كان ضخم الجثه. بارد النظرات، تصدر الأوامر من يده اكثر مما تصدر عن فمه، فيدفع ويلوح.. ويشد.. ويجذب.. وفيما بعد عرفوا أن اسمه هو «النقيب عبد اللطيف رشدى»، أما الثالث- النقيب مرجان اسحاق مرجان- فقد كان أسمر الوجه، ناعم الصوت والملامح والحركات، من النوع المعجباني.. التياه بنفسه..

وقبل أن تتحرك الترحيلة، تلقوا إشارة أخرى إلى العاصفة القادمة، فقد رفض قائدها النقيب يونس مرعى باصرار، رجاءهم بأن يسمحوا للدكتور فؤاد مرسى، المتهم الأول فى القضية، بأن يجلس إلى جوار السائق، لأصابته بانفصام فى الشبكية، يتطلب عدم تعرضه لاهتزازات عنيفه، حرصا على صحته، وأطلق لسانه بشتائم بذيئة، أكدت أن الريح القادمة هى ريح السموم.

لم يستطع أحد الضحايا المحشورين فى زنزانة السيارة الضيقة، المصفدين فى سلسلة واحدة، أن يتكهن- بدقة- بالمكان الذى وقفت فيه السيارات الثلاث، وماسبقها وماتلاها من سيارات الحراسة، لكن المؤكد أنها وصلت إلى مكان ما من ضواحي القاهرة، لأن الرحلة بجملها لم تستغرق أكثر من ساعة، ومعنى هذا أن المكان لن يخرج عن واحدة عن مناطق السجون الثلاثة المحيطة بالعاصمة، - وهى «أبوزعبل» و «طره» و «القناطر الخيرية»- ومع أن هذه المناطق الثلاث، كانت مخصصة أساساً للمذنبين المحكوم عليهم، إلاّ أن أقساما منها كانت تخصص للمحبوسين احتياطيا على ذمة قضايا لم تصدر فيها أحكام، لتخفف الضغط عن سجن «قره ميدان»، الذى كان مخصصا- أساساً- للمحبوسين احتياطيا الذين هم فى نظر القانون- ابرياء، حتى تثبت ادانتهم..

ومع أن ذلك أحيا آمالهم، فى أنهم فى طريقهم إلى أحد السجون العمومية، التى تضم الألآفا غيرهم من المساجين، وتخضع لنظم، قانونية، وتشرف عليها مصلحة السجون، وليس إلى معتقل تشرف عليه المباحث العامة- وهى الشرطة المتخصصة فى التعامل مع «الجرائم» السياسية، وقد تغير اسمها فيما بعد إلى «مباحث أمن الدولة»- ويفتقد لاى شكل من أشكال المحاسبة القانونية، الا أن قلقهم مالبث أن تزايد بسبب تلك الوقفة الطويلة فى ميناء الوصول، التى استغرقت ثلاث ساعات، عانوا خلالها من ضيق زنزانه السيارة التى حشروا فيها، ومن آلام الجنزير الذى قيدوا اليه جميعا، بشكل فرض عليهم أن يرفعوه، كلما عن لواحد منهم أن يرفع يده، ليهرش، أو يجفف عرقه، أو يريح كفه من آلام ضغط القيد على رسغه..

أما الذى لم يعرفوه- الا فيما بعد- فهو أنهم كانوا يقفون فى منطقة تبعد ثلاثة كيلو مترات عن مبنى «ليمان أبو زعبل»، وتبعد ٣٠٠ متر عن مبنى «أوردى أبو زعبل»، وأن الاستعدادات تجرى خارج السيارة، لاستقبالهم كما يليق بمعزتهم لدى الحليف الوطنى وأن «اللواء اسماعيل راغب همت»- وكيل مصلحة

السجون– كان قد وصل ليقود بنفسه وأن «تشريفة» الحليف الوطنى، التى يكرمون فيها، ويزفون بها «الأوردى» الى المكان الذى سيقيمون فيه على امتداد الشهور التسعة التالية..

وكانت شمس «الأوردى» الدامية تسطع فى الأفق حين انتهت أخيراً– ساعات الانتظار الثلاث الطويلة، وفتح «مسعود» السجان، باب زنزانة السيارة الاولى، وفك قيد أول اثنين فى «الحجلة»، وكانا الدكتور «اسماعيل صبرى عبد الله»– المستشار الاقتصادى لرئيس الوزراء– والعامل «أمين شرف»، ثم أشار اليهما بالنزول من السيارة وفى عينيه نظرة رثاء توشك أن تنسكب معها دموعه، وهو يقول هامساً: –الله يعينكم..

١٨

.... وهم يخرجون من ظلام زنزانة السيارة، الى وهج الشمس، كان لابد وأن يتوقف كل واحد منهم لحظة، لتتعود عيونه على ضيائها المبهر.. ولان ذلك التوقف لم يكن من طقوس «التشريفة»، فقد كان أول مايسمعه «العريس» فى موكب دخوله الى دنيا «الاوردى»، بمجرد نزوله من السيارة هو صيحة عسكرية آمرة، تصرخ:

– اجرى يا ابن الكلب!

وكان لابد وأن تجرى بكل طاقتك، وقبل أن تستطيع رؤية شيئ أو أحد، فالأمر مصحوب بضربات سوط ينهال به فارس مغوار على مايصادفه من جسدك، والحصان الذى يركبه فارس السوارى يطاردك، فاذا لم تجر هربا من السياط، فستجرى هربا من أن تدهسك سنابك الحصان. لذلك ستجرى بقوة الغريزة، وبقوة الرغبة فى الهرب من العذاب، والطريق ترابى يتصاعد منه غبار أقدامك، وغبار سنابك الخيل وبين سحب الغبار تكتشف أنك تمرين صفين طويلين من حرس الشرف، جنود يرتدون ملابسهم العسكرية، لكنك لاتهنأ لحظة بهذا الاستقبال الذى لايعد إلا لرؤساء الدول، لأن طريقتهم فى تحيتك، هى أن ينهالوا عليك من الجانبين بعصى غليظة، يطاردك الحصان بالسياط، ويحاصرك الحليف الوطنى بالشوم وأسوأ مايمكن أن تتعرض له، هو أن تخونك سيقانك، كما خانك الحليف الوطنى، فتسقط على الارض، لتصبح هدفا ثابتا، بعد أن كنت هدفا متحركاً، آنذاك يحيطون بك إذ انت كومة من اللحم لاتعرف لك كيانا، ولاتدرى لك مكانا، أما الذى ستضحك له– فيما بعد– حتى تطفر الدموع من عينيك، فهو أن ذراعيك تقومان بشيئ غريب وسط هذا الهول الذى تمر بين صفيه، فتحيطان بالحقيبة أو الخرج القماشى الذى تحمل فيه أمتعتك، كأنك تحتمى فيها، أو تخشى أن تقع منك فتعاقب بمزيد من العذاب مع أنه لايبدو أن هناك مزيدا، ولابد أنك قلت شيئا مثل: مش معقول؟.... أو ايه ده؟... أو: حرام عليكم!! ولعلك لم تجد لسانا لتتكلم، أو لعابا ليحركه فيقول شيئا.. كما لاتجد عينا لترى، أو تتوقف لكى تتفحص، اذ المهم الآن أن تجرى .. وتجرى.. اما من أين أتت سيقانك بتلك القوة لكى تحمل جسدك فتهرب به من الجحيم المحيط بك، فذلك هو سر الغريزة التى تتيقظ وتحتد لتواجه الخطر الداهم، والسياط تتوالى، والشوم يرتفع ليدق الظهر والأكتاف والسيقان والبطن. وجنون مطبق أحال فريقا من البشر ينتمون الى هيئة نظامية، الى وحوش من ذوات الظفر والناب، لاهم لها– فى تلك اللحظة– الا أن تتبارى فى اثبات قدرتها على أن تمتهن جسدك وروحك، وتتسابق فى احكام تصويب ضربات شومها وسياطها وصفعاتها، لتطول منك مالم يطله الأخرون، أو ماطالوه بشكل أقل تعذيبا مما يريدون، وكل الأوامر مصحوبه بشتائم. والعجيب أن عقلك يبدو عاجزا عن أن يستجيب لما يأمرونك به، لكنك مع ذلك تنفذه، كأن لك عقلا... أو كأن شيئا آخر غير العقل هو الذى يقود أعضاءك. يضن الهواء فتضيق أنفاسك ويتحشرج صدرك. تتعالى دقات قلبك فتسمعها أذناك، ويتداخل ايقاعها مع أصوات السياط ودقّات ضربات الشوم، وأنت لاتدرى هل الصرخات التى تسمعها هى صرخاتك أنت أم صرخات صديق سبقك، أو لحقك.. وهذا الالم الذى لايحتمل هو ألم الشومة التى وقعت على الكتف، وهذا الذى انشق وتمزع هو لحم ظهرك، والا ماتصاعدت منه النيران تشوى لحمك الحى، ثم تسمع صوتا يأمرك بالوقوف، وينهال عليك صفعا، لتوجهك صفعاته الى كاتب يجلس الى منضده مستندا الى جدار أصفر، يتوالى الضرب، والصافع يسأل لتجيب فيكتب الكاتب فى دفتر أمامه، فمن قال انك تحلم، أو أن مايجرى كابوس نقلك الى العصر الحجرى. وهناك، كاتب، وقلم، وورق، ويسألك سوط:

– اسمك يا ابن الكلب..

فتدهش لان لك اسما، وتدهش لانك تتذكره فتمليه لهم..

– علّى صوتك يا ابن القحبة..

يعلو صوتك...

– إعلى كمان ياخول... وقول ياأفندم...

تُعلى صوتك...

– قول ياأفندم تانى.. وعلّى صوتك ياابن الشرموطة...

تقول...

صوتك مبحوح... والكلمات مخنوقه لاتريد أن تخرج من الانهاك وجفاف الحلق... والصفعات تتولى، والعصى والكرابيج لاتقل فحشا عما يلصق بك من فواحش الصفات، تتدافع من أفواه لاتقول الا الدنية، ومايقودك الآن، هو ايقاع العذاب..

– اقلع هدومك..يا (...) أمك... قلعه يا «عبد السلام»

لاوقت للحياء.. ولازمن للخجل.. وها انت تعود عاريا كما ولدتك أمك، تناثر ماكنت ترتديه من قطع الملابس حولك، وتقف عاريا امام جندى حلاق، يمر بماكينة تقص شعر رأسك، ثم على شعر عانتك، وتلمح بطرف العين على مقربه منك، شرفة واسعة، يجلس عليها رجال يرتدون ملابس أنيقة، وبينهم عسكريون تبرق فى وهج الشمس علامات رتبهم العسكرية النحاسية الزاهية الاصفرار، فتزحم اكتافهم، وهم يبتسمون لك كما يليق بمدعوين إلى حفلة عرس، فمن قال اننا قد ارتددنا الى العصر الحجرى، وهناك أشجار وزهور على يمينهم تحتل الجانب الشرقى من ساحة المعركة... ويصرخ صارخ من الشرفة:

– مش سامع صوت الواد ده يايونس؟!

يعود الجنون لتعربد فى دوامته السياط والصفعات والركلات والعصى، وتراه رغم الهول، فتعرفه لكنك لن تتذكر اسمه الا فيما بعد: اللواء اسماعيل همت... ويصرخ النقيب «يونس مرعى»:

– قول (.....) أم الشيوعيه!

تقول..... أو يقول الذى امامك.... أو الذى خلفك، فالضرب يتوالى، والصياح يتوالى، والركلات تتوالى «قول يعيش جمال عبد الناصر»...«قول أنا مَرَة».. وتكتشف الآن أنك تركت حقيبتك أو خرجك فى مكان ما، ويدس أحدهم فى يدك شيئا تشعر بخشونته وهو يلتصق بصدرك العارى، لعله «البرش والبطانية ورداء السجن» ، وتقودك الكرابيج والعصى والشتائم والركلات نحو باب مفتوح، تدخله عدوا هاربا من القسوة المجردة، والشر المصفى.. والوحشية المجنونه.. عاريا من الملابس والكرامة، والرحمة ومن الأمن وشعر الرأس وشعر العانة. وأينما تكونون يدرككم «عرس عبد الناصر»



حسين منير قائد اوردى ليمان أبوزعبل أشرف على التعذيب

ولو كنتم فى بروج من حماية المحكمة وظلال القانون، وتنزل شومة على كليتك أو ركبتك أو قصبة ساقك، وتنغرس قطعة زجاج فى قدمك الحافية، وانت تجرى.. وينهال عليك «النقيب عبد اللطيف رشدى» بشومته، وهو يكرر فى جنون كامل

– «قول أنا مره» .

تقول ، أو لاتقول، يقول الذى خلفك، يقول الذى أمامك، لكن العذاب لايتوقف، تصرخ أو يصرخ غيرك «أنا فى عرض عبد الناصر» ، فلا يتوقف العذاب.. وتجرى..

وتتقطع انفاسك، ويأمرك صوت– وسوط– بأن تنحنى لتلتقط إناء من الالمونيوم هو الأروانه– أو الصحن– الذى ستأكل فيه، فتلتقطه مع شلوت تدفعه إلى مؤخرتك العارية قدم النقيب «يونس مرعى» التى تتوشح حذاء عسكريا ، لكنه– ككل لاعب كره اعتزل ليدمن– يخطئ التصويب، فتشعر بآلام تفرى خصيتك، وتجرى ولابد أن تجرى، فلا جبل يأويك من العذاب، وقد سدّت كل الطرق، وأبواب الرحمة موصدة،أما الباب المفتوح أمامك الآن، فهو باب العنبر، وأمامه يقف «الصول مطاوع» ، فينهال عليك بشومته فتصيبك رغم محاولتك توقيها، التى لاتفيد الا فى أن تندفع لينزلق جسدك العارى فتنكب واقعا على وجهك، ليرتطم جسدك بأرض العنبر الاسمنتية وترفع يدك المحطمة لتحمى رأسك من ضربات الشوم التى تتوقع أن تنهال عليك ..وتمر لحظات تتلاحق خلالها انفاسك تسمع صوت اصطفاق الباب، وتكتشف لدهشتك أن التشريفه قد انتهت، وترفع بصرك لتتأمل ماحولك، فتجد أشخاصا ينطرحون مثلك أرضا، ويلهثون بصوت مسموع ، وتدقق النظر اليهم، فتتخيل أنك تعرفهم، لولا تلك الكدمات الزرقاء التى انتشرت فى كل خليه من أجسادهم العارية، أو المكسوة بملابس السجن البيضاء، وتلك الدماء التى تسيل من أنحاء مختلفة فى أجسادهم، ويمضى وقت قبل أن تكتشف أنهم زملاؤك الذين سبقوك الى التشريفه، فتتبادلون النظرات، وقبل أن يفتح أحدكم فمه بكلمة عزاء، يفتح باب العنبر، ليندفع قادم جديد، ينطرح أرضا هو الاخر..

يقول شاهد عيان، هو «الهام سيف النصر»:

– لعدة ساعات.. امتهن شرف وكرامة واجساد رجال من خيرة أبناء هذا البلد... رجال لم تسرق ولم تقتل ولم تستفد ولم تمالئ الاستعمار– ولم تتاجر بالسوق السوداء، ولم تختلس أو ترتشى.. رجال فيهم خلاصة فكر وعلم ونضال طويل، وحب متصل لوطنهم.. رجال يؤمنون بحق الانسان فى حياة كريمة ومجتمع نظيف عادل... ودنيا حرة ديمقراطية»

وبعد قليل من انتهاء التشريفة، صاح «الصول مطاوع» الذى كان يقف على باب العنبر

– انتباه!

وقف الجميع، أداروا وجوههم الى الحائط... سمعوا دقات اقدام عسكرية تعبر الممر، ثم تتوقف لتتفحص ظهورهم.. ثم قطع الصمت صوت ناعم يقول:

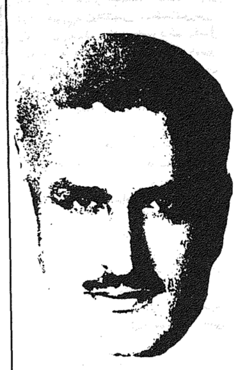
– كويس قوى ياحسن.. لازم تعلموهم عسكرية مضبوط...

فقال صوت آخر:

– أن شاء الله ياباشا.. ح أخلص لك عليهم..

كان الأول هو صوت «اللواء اسماعيل راغب همت» وكيل مصلحة السجون

وكان الصوت الثانى هو صوت «الرائد حسن محمود منير» مأمور سجن الأوردى...



١٩

لابد أن اللواء «اسماعيل همت»، قد استعار هذا التقليد العجيب فى استقبال المسجونين الشيوعيين، من التقاليد العسكرية، التى تشربها خلال الفترة التى عمل بها ضابطا فى الجيش، قبل أن ينتقل فى الشهور القليلة التى تلت انتصار ثورة ٢٣ يوليو الى مصلحة السجون، ليكون وكيلا- ثم مأمورا- لسجن مصر «قره ميدان» ، وبعد عودة قصيرة الى الجيش، استأنف عمله بمصلحة السجون، ليصبح وكيلا لها، ثم مسئولا عن بعض المهام الخاصة، كان من بينها معامله المعتقلين الشيوعيين، فى أعقاب حملة يناير ١٩٥٩.

ولاشك أنه ومعاونوه من ضباط «سجن الأوردى»، كانوا عصبة من الشياطين الصغيرة، التى تملك درجة عالية من بلادة المشاعر والاستهتار بكل القيم الخلقية والاجتماعية، دفعتهم لتلك السخرية المريضة، وأوحت لهم بأن يستعيروا لسلوكهم الوحشى ذاك ، لافتات تتناقض مع جوهره، ليكون من هذا التناقض موضوعا لسخريتهم المريضة، التى تتخذ من الام الاخرين وسيلة للترفيه عن نفسها... فالتشريفة التى ترتب- فى مصطلح التقاليد العسكرية- لاستقبال زائر عالى المقام، بشكل يهدف الى توقيره وتكريمه بالمبالغة فى الاحتفاء به، قد احتفظت- على يد هؤلاء السفاحين المرضى- بنفس ترتيباتها من حيث الشكل الخارجى، فالضيف- عالى المقام- يهبط ،فيجد فى انتظاره حرس الشرف، الذى يتكون من صفين من الجنود، يصطفون على امتداد المسافة بين موقع وصوله، وبين باب السجن، وكانت تصل الى حوالى ٣٠٠ متر... وقد اتخذ خمسة من ضباط السوارى على خيولهم المطهمة أماكنهم المحددة بين صفوف حرس الشرف، بينما احتل كبار المستقبلين- يتوسطهم اللواء «همت» اماكنهم على «المنصة» فى شرفه أرضية واسعة، تمتد بحذاء مكتب الرائد «حسن منير»، مأمور سجن الأوردى، الذى يقع خارج سور السجن، وعلى مقربة من بابه الرئيسى، فى الطرف المواجه لموقع وصول الضيف المقرر تشريفه..

أما من حيث المضمون، فان الضيف يكرم بضربه بالسياط والشوم، وصفعه بالكف على أصداغه وقفاه، ويحتفى به بتعريته وركله فى مؤخرته، وحلق شعر رأسه ، واجباره على الجرى عاريا، ويوقر، بسبه بأقذع الألفاظ ونعته بأبشع الصفات واكثرها اسفافا وابتذالا وسوقيه، واكراهه على أن يسب معتقداته، أو يستنكر رجولته، أو يهتف بحياة جلاديه.

ولم تكن التشريفة- التى ستتكرر- بعد ذلك مع كل قادم جديد الى دنيا الاوردى الى أن يموت شهدى عطية الشافعى فى آخر هذه التشريفات- سوى واحدة من طقوس عديدة، تدور جميعها فى السياق ذاته، وتخدم الهدف نفسه، ويطلق عليها «همت» وعصابته من الجلادين، نفس الأسماء الجليلة، ساخرا من المصطلح السياسى والاجتماعى، ومن البشر، مرضيا بذلك نزعته السادية التى تتلذذ بتعذيب الآخرين، وتنتشى بمظاهر القسوة، وتفرح برؤية الدماء.

على أننا نظلم «اللواء همت» وفرقة الجلادين التى كان يقودها، لو اعتبرنا أنهم كانوا يفعلون ذلك لحسابهم، أو ينفذونه دون علم «عبد الناصر»، وأركان حكمه، الذين كانوا قد انغمسوا فى معركة هيستيرية ضد الشيوعيين المصريين والعرب، هدفها هو اقتلاعهم من الارض العربية، ليتحقق ذلك الحلم الذى سرعان ماتحول الى كابوس، بأن يندمج الكل فى واحد، اذ لم يكن «همت» سوى أداة صغيرة فى ماكينة شر مستطير، أنيط بها تنفيذ جانب من هذه السياسة، يقضى فى ماكينة شر مستطير يقضى بتصفية الشيوعيين من الداخل مع الحرص على ابقائهم- من الناحية الفسيولوجية- أحياء لتظل «العهدة» سليمة ظاهريا، وهو مايعنى بالمصطلح الديوانى «تكهين العهدة... دون إعدامها».

بل ان فى تاريخ «همت» العملى المبكر، ماقد يدعو لدهشة شديدة ، لسلوكه اللاحق، اذ كان فى السنوات الأولى لانتقاله إلى مصلحة السجون، من رجال الآفاق الجديدة، الذين دفع بهم ضباط الثورة الى المرافق العامة، ومنها مصلحة السجون، لتحطيم تقاليدها الموروثه عن سنوات الاحتلال العثمانى والبريطانى، واصلاح أوضاعها، واليه يعود الفضل فى اقتراح عدد من الاصلاحات التقدمية، التى أدخلت آنذاك على أسلوب معاملة المسجونين بشكل جعله اكثر انسانية.

ولعل التطور الذى اعتراه، كان مؤشرا على التطور الذى اعترى الضباط الأحرار أنفسهم، وخاصة بعد استيلائهم على السلطة ببساطة متناهية، ثم بعد انتصار السويس السهل، الذى رسخ لديهم اليقين بأنهم ينتصرون بأنفسهم، وأنهم ليسوا فى حاجة الى حلفاء أو أصدقاء، سواء كانوا احزابا او تيارات، بل ليسوا فى حاجة الى الشعب نفسه، لكى يحكموا وينتصروا، وهكذا تركزت فى نفوسهم مشاعر عالية من النرجسية الثورية، والغرور السياسى، قادتهم وقادت الوطن والشعب الى مآزق ومهالك، وكان من أبرز مظاهرها ذلك التخطيط المتواصل لتصفية الخصوم السياسيين، حتى لو كانوا حلفاء والقضاء على كل تشكيل سياسى يريد أن يحتفظ لنفسه بذاتيته حتى لوكان يؤيدهم ويتطرف فى تأييدهم انطلاقا من مبالغة شديدة، صورت لهم، أنهم هم الوطن، وهم الشعب، وأن الحفاظ على أمنهم، وأمن الاخطار الحقيقية أو المتوهمة، هدف يعلو على كل الأهداف، فالمهم أن يبقوا، لأن فى بقائهم حماية لحضارة عمرها سبعة آلاف سنه، ولأن معظم النار من مستصغر الشرر، فإن استخدام أقصى درجة من العنف، أمر مشروع تجاه أى «شرارة» تختلف معهم فى

الرأى أو الاتجاه أو الاجتهاد، حتى لو كان اجتهادا لصالح الوطن والشعب، وتدريجيا حدث الانفصال الذى كان لابد وأن يحدث بين الوسائل والأهداف، بحيث أصبح تأمين الوضع هو الهدف واضطهاد الخصوم هو الاساس، واسقاط الكل هو الانجاز. ذلك الاتجاه يصعب في ضوء شواهد أخرى عديده، تكذيب الادعاء بأن الذين اقنعوا به الضباط الأحرار، وخاصة عبد الناصر، كانوا من خبراء المخابرات المركزية الأمريكية الذين نظّروا لسياسة تصفية الخصوم السياسيين ، وخاصة الاخوان المسلمين والشيوعيين كما يصعب فى ضوء هذه الشواهد ذاتها تكذيب الادعاء بأن الذين وضعوا خططه التنفيذية ، كانوا من الضباط النازيين الذين عملوا فى «الجستابو» وهربوا الى مصر بعد هزيمة النازية، واستعانت بهم أجهزة الأمن الناصرية فى تدريب كوادرها بل وعملوا فيها تحت اسماء مصرية.

ثم أننا نظلم «همت» اذا ما اعتبرنا سخريته المريضة، تعبيرا عن مجرد عيب خلقى فى تكوينه، ذلك أن التناقض بين شكل الأشياء ومضمونها، كان هو الطابع الغالب على تلك الحملة المجنونة ضد الشيوعية والشيوعيين، اذ كان إعلان الاعلام الناصرى بأن التناقض مع الاستعمار قد انتهى ليبدأ التناقض مع الشيوعيين، يتناقض مع واقع الأمة العربية، التى كانت أقسام منها ماتزال تحت الاحتلال الاستعمارى المباشر، وكان تنديده بأن الشيوعيين صهاينة لايؤمنون بعروبة فلسطين، يتناقض مع الأوامر الصريحة التى صدرت الى جنود الجيش السورى على الحدود مع اسرائيل، بتقييد اطلاق النار وتهدئة الجبهة بشكل مطلق، وكان اتهامه للاتحاد السوفيتى بالتدخل فى الشئون الداخلية للبلاد العربية، عبر الشيوعيين العرب، يتناقض مع موافقته على اقتراحات عبد الحميد السراج، بالتدخل فى شئون العراق، وتدبير تمرد «عبد الوهاب الشواف» ضد «قاسم» بل إن الوحدة العربية التى كانت قميص عثمان الذى رفعه متهما الشيوعيين بأنهم قتلته، قد قتلت على يده هو ذاته، ومن داخل اجهزته، وبسبب ممارساته، فلم تقم لها قائمة منذ ذلك التاريخ.

وكان مالقيه «الاخوان المسلمون» و«الشيوعيون» وآخرون من عذاب فى سجونه الوطنية الثورية أقسى مما لقوه فى سجون ومعتقلات العهد الرجعى الاستعمارى، وفيما بعد، وعندما انهى اغتيال «شهدى عطيه» كابوس الأوردى، قال «عبد العزيز صالح



رشوان»- أحد خريجى الاوردى- فى الدفاع السياسى الذى ألقاه أمام المحكمة، بسخرية مريرة:

– إنه لمن الغريب، أن تتحدث الحكومة عن المعتقلين الجزائريين فى سجون فرنسا، وأن تندد بمن يعاملونهم معاملة سيئة، منافية للعرف والتقاليد الدولية، التى نصت عليها قوانين حقوق الانسان، وقد خرجت جريدة الأخبار، لتقول للقراء كيف يعامل المعتقلون الجزائريون، وبالغرابة مارأينا، رأينا فى الصورة حرم الزعيم الجزائرى «محمد خيضر»، وهى تزور زوجها فى القصر الذى يقيم فيه، وقد قرأت التحقيق الصحفى عن الجرائم التى ترتكب فى حق هؤلاء المعتقلين، حتى إننى- وإن كنت استنكرتها- تمنيت أن تعاملنى حكومة عبد الناصر كما تعامل حكومة الاستعمار الفرنسى القادة الجزائريين المعتقلين!!

كان الزمن، زمان المتناقضات التى تربك العقل، وتضنى القلب: مستعمرون ديمقراطيون، ووطنيون ديكتاتوريون، وثوريون يقتلون ثوريين، وحكم يقتل حلفاءه، وينقلب على إعدائه لأنهم أهدروا حقوق الانسان، فاذا بالايام تدور، فيترحم الناس على عهد ديكتاتورية صدقى، ويتمنون أن يعاملوا كما كانوا يعاملون فى سجونه!

لذلك لم يكن غريبا أن يبدأ اللواء همت حياته فى مصلحة السجون، بالدعوة لاصلاحها، ومعاملة المقيمين فيها معاملة انسانية، ثم – بعد سنوات قليلة- يتبختر فى انحائها، وفى يده سوط، وحوله كلاب مدربة، وتحيط به فرقة من الجنود الذين يحملون مدافع جاهزة لاطلاق الرصاص، وفى عيونه وقلبه نظرة ومشاعر وحش فقد كان ذلك هو التطور الذى لحق الثورة، وأصاب الذين صنعوها، ولم يكن هذا الوحش المجنون، سوى صامولة صغيرة فى ما كينة الشر المطلق الذى اجتاح الامة أيامها

أما «شهدى عطية الشافعى» ، فقد كان آنذاك يمثل أمام المحكمة العسكرية، برئاسة اللواء «هلال عبد الله هلال»، وفى اليوم الأول من المحاكمة، دخل المتهمون جميعا الى القاعة، والضمادات تحيط بوجوههم، اذ كان مأمور سجن الحضرة العقيد الحلوانى قد شن عليهم حملة تأديبية عنيفة، قبل بدء المحاكمة بأيام قليلة، ضربهم الجنود خلالها بأحزمتهم الجلدية المزودة بالحديد، وبدلاء البول والماء، وبالشوم وبكل ماوصلت اليه ايديهم، بسبب مشادة صغيرة، وقعت بين أحدهم، وبين ضابط بالسجن.

ومن القفص، تحدث «شهدى» عن سوء المعاملة التى لقيها هو وزملاءه ، وناشد المحكمة أن تطبق القانون وتضعهم تحت حمايتها، مشيراً الى أن ماحدث لن يقلل من حماسهم للدفاع عن الحكم الوطنى، للرئيس عبد الناصر...

وبنفس السخرية المريضة، قال اللواء «هلال عبد الله هلال» مشيرا باصبعه الى أعلى:

– كله ح يوصل... ماانتوا عارفين آنه عارف...!

وكان قدر شهدى عطية، ينتظره آنذاك على أبواب الأوردى.

الحلقة القادمة

عدل لابس طرابيش

* الموت فى تشريفه الحليف الوطنى !

* قتل شهدى... فاقتلوا التحقيق فى مقتله!



سينا للنشر
مدينا للنشر
تدعوكم لزيارة جناحها بمعرض القاهرة الدولي للكتاب (سراى كندا)
احدث اصداراتنا
*يوميات موسكو — مصطفى الحسينى
* الصراع على الكويت — رضا هلال
* صناعة القهر — د. طلعت عبد الحميد
* نيتشه عدو المسيح — د. يسرى ابراهيم
* يوميات أرباب السيوف والاقلام — كمال النجمى
* حياة المرأة وصحتها — د. نادية فرح
* حرب اكتوبر والمفاجئة الاستراتيجية — عبد القادر ياسين
* الجغرافيا السياسية للنفط — تقرير الكونجرس الامريكى/ترجمة د. على فهمى
* العلاقات السعودية الامريكية — تأليف /الان جيريسون/ ترجمة/ سعد هجرس
* امريكا تغزو الخليج — تقرير الكونجرس الامريكى/ترجمة/ وجيه راضى
* الطلبة والسياسة فى مصر — د. احمد عبد الله/ ترجمة/ اكرام يوسف
* حماس ..حركة المقاومة الاسلامية فى فلسطين — عبد القادر ياسين
* المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات — د. برهان غليون
* الخلافة الاسلامية — المستشار سعيد العشماوى
* معالم الاسلام — المستشار سعيد العشماوى
* الاسلام السياسى — المستشار سعيد العشماوى
* الربا والفائدة فى الاسلام — المستشار سعيد العشماوى
* الحزب الهاشمى وتأسيس الدولة الاسلامية — د. سيد محمود القمنى
* النبى ابراهيم والتاريخ المجهول — د. سيد محمود القيمنى
* الحركة الشيوعية المصرية ١٩٤٥-١٩٦٥ — مصطفى طيبه
* الارهاب الدولى الاسطورة والواقع — ناعوم شومسكى ترجمه: لبنى صبرى/ تقديم: مصطفى الحسينى
* الهدف الشرق الاوسط — بوب وودوارد/ دراسة :سامى الرزاز
* الاحتجاج الدين والصراع الطبقى فى مصر — د. رفيق صمويل حبيب
سلسلة اسرائيليون وعرب
* ضباط الجيش فى السياسة والمجتمع العربى — تأليف: اليعازر يعبرى / ترجمة: بدر الرفاعى
تحت الطبع
* الاسطورة والتراث — د. سيد القمنى
* مستقبل الخليج — تأليف فيليب روبنز / ترجمة: لبنى صبرى
* السياسة الخارجية المصرية من تأميم القناة الى الصلح الاسرائيلى — عمر عز الرجال
* السعودية وظلال القدس — حسن ابو طالب
* امريكا والسعودية تكامل الحاضر... تنافر المستقبل — تقرير الكونجرس الامريكى / ترجمة: سعد هجرس
* المسألة اليهودية — تأليف/اسحق دوتيشر / ترجمة: مصطفى الحسينى
* الحرب فى المسرح العربى — سامح مهران
سيناء للنشر: ١٨ ضريح سعد- القصر العينى- القاهرة ج.م.ع ت ٣٥٤٧١٧٨

رسالة القدس

البطاقات الخضراء حسب الأمر ١٢٦٩

محاولات لتصفية حسابات سياسية مع شعب الإنتفاضة

حنا عميرة

مع دخول الإنتفاضة عامها الرابع، وهي أكثر شبابا وقوة وعزما: تتعزز الثقة لدى الجماهير الفلسطينية بقدرتها على مواصلة طريقها النضالي وبامكانياتها الكاملة لأجبار المحتلين على الإنكفاء والتراجع مهما اشتدت الإجراءات القمعية التي يلجأون إليها.

وفي الوقت الذي تحدثت أوساط رسمية وغير رسمية اسرائيلية عن توقعاتها بأن تشهد السنة الرابعة تصعيدا كبيرا في الأحداث، إنشغلت السلطات العسكرية الاسرائيلية باستحداث تطوير إجراءات ردع جديدة!!

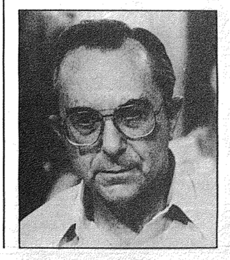
وفي هذا السياق أعلن وزير الدفاع الاسرائيلي «موشيه ارنس» بأن اسرائيل ستعتمد وتنفذ وسائل جديدة لاتخضع لأي قيد أو شرط لمواجهة الأنتفاضة من بينها تنشيط وحدات القنص الخاصة والمخولة بإطلاق النار على الملثمين!!

بالإضافة إلى إجراءات القمع التقليدية أو التي باتت تقليدية بالنسبة لشعبنا في المناطق المحتلة، مثل إطلاق الرصاص والإعتقال وهدم البيوت وقطع الأشجار وفرض حظر التجول والإغلاق وغيرها، فإنهم يهددون مجددا بالعودة إلى سياسة الإبعاد وقد ابتدأوا بها فعلا بإعلان الإبعاد الأخير من القطاع وذلك بعد أن توقفت هذه السياسة منذ حوالي ١٦ شهرا تحت ضغط الرأي العام الداخلي والخارجي، وتتحدث الصحف الاسرائيلية حاليا عن قائمة من عشرة أشخاص آخرين مرشحون للإبعاد، وذلك ضمن مايسمى بسياسة الرد الحازم والشامل على الجماهير الفلسطينية، والتي اتخذت طابعا جديدا مع البدء بحملة توزيع البطاقات الخضراء بشكل كثيف.

ويعني توزيع هذه البطاقات ذات اللون الأخضر حسب الإعلام الرسمي تحديد مواقع «المشبوهين» من المواطنين العرب ومنعهم من الدخول إلى اسرائيل أي حرمانهم من العمل على أقل تقدير. ويمكن تشبيه هذا الإجراء الذي من المقرر ان يطول أكثر من ١٠ آلاف مواطن فلسطيني بنوع من أنواع «الإعتقال الخارجي» أو الإقامة الإجبارية، وهذا الرقم يضاف إلى رقم مماثل تقريبا من المعتقلين الذين يرزحون داخل المعتقلات العسكرية الاسرائيلية مما يرفع العدد إلى ٤٠ ألف مواطن أي ما يعادل ٢.٦٪ من نسبة السكان، وهذه نسبة كبيرة وستزداد أيضا إذا ما أضيف إليها عدد الشهداء والجرحى، ولإدراك مدى الكثافة والإتساع في إجراءات القمع الاسرائيلية فإن تطبيق النسبة السابقة على الشعب المصري على سبيل المثال يعني أن أكثر من ١.٣ مليون مواطن مصري يجب أن يزجوا في المعتقلات وأن تحدد إقامتهم في أماكن محددة. وهذا بالطبع رقم كبير ويعادل تقريبا مجمل عدد الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة.

الأمر العسكري ١٢٦٩

يجرى توزيع البطاقات الخضراء بموجب أمر عسكري خاص يحمل رقم ١٢٦٩، وقد صدر هذا الأمر في شهر شباط لعام ١٩٨٦، أي في مطلع السنة الثالثة للإنتفاضة وأصدره قائد



المنطقة الوسطى في ذلك الوقت الميجور جنرال «عميرام متصناع». وينص الأمر العسكري المذكور– بأن للسلطة المختصة حق إصدار بطاقة هوية من نوع خاص لأي مقيم، ولايحق له مغادرة المنطقة لاسرائيل.

ويكمل هذا الأمر العسكري أوامر عسكرية أخرى كانت قد صدرت بعد الإحتلال الاسرائيلي للأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ وهو الأمر العسكري رقم «٤» الذي يفرض القادة العسكريين بتحديد مكان تأدية فترة الإعتقال، والأمر العسكري رقم «٥» الذي يعلن عن الضفة الغربية منطقة عسكرية مغلقة ولايجوز الدخول إليها إلا بإذن خاص. في البداية لم يجر العمل بالأمر ١٢٦٩ بصورة واسعة واكتفى بتوزيع البطاقات الخضراء على عدد محدد من المعتقلين السابقين الذين ينهون فترة اعتقالهم الإداري، ومع مرور الوقت ابتدأت تتسع عملية توزيع البطاقات الخضراء إلى أن تحولت في الوقت الحاضر إلى سياسة متكاملة تستهدف آلاف المواطنين.

أهداف متعددة!!

تدعى السلطات العسكرية الاسرائيلية بأن توزيع البطاقات الخضراء هو لإسباب أمنية ويستهدف ضمان سير الحياة الطبيعية داخل اسرائيل ومنع أحداث الطعن بالسكاكين التي قد يتعرض إليها اليهود.

ويصطدم هذا الإدعاء بوقائع يرددها الاسرائيليون أنفسهم ومنهم المعلق العسكري المعروف «زنيف شيف» الذي كتب تعليقا قال فيه بأن جميع الذين قاموا بأعمال الطعن ليسوا من ذوي السوابق الأمنية، هذا يعني أن أحدا لن يستطيع أن يتوقع سلفا مثل هذه الأعمال. كما قالت صحيفة «هارتس» حول نفس الموضوع بأن البطاقات الخضراء لاتضمن سلامة الاسرائيليين، وأضافت أن الفلسطينيين الذين قاموا بذلك غير معروفين للشرطة، واسماؤهم لاتظهر في قوائم حملة البطاقات الخضراء ولذلك فإن اضافة آلاف آخرين لحملة هذه البطاقات لن يقلل حوادث الطعن، على حد تعبير الصحيفة.

وبالمقابل تنظر الأوساط الفلسطينية إلى هذا الإجراء كإجراء قمعي يستهدف تحقيق مجموعة أهداف.

ففي الكثير من الأحيان فإن توزيع البطاقة الخضراء يعني فرض الإقامة الإجبارية على حاملها ولاسيما في المناطق والقرى

المجاورة لمدينة القدس وتعد اكثر من ٢٠ قرية وضاحية يزيد عدد سكانها على المئة ألف نسمة وهي جميعها تعتمد بشكل كامل على مدينة القدس. وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن قرية حزما التي تقع إلى الشمال من القدس تعتبر وفق الترتيبات الاسرائيلية ضمن الضفة الغربية، بينما هي محاطة من جميع الجهات بمناطق خاضعة للقانون الاسرائيلي، أي أن حامل البطاقة الخضرآء في هذه القرية لن يسمح له بمغادرة هذه القرية الصغيرة بتاتا. ومثل هذا الوضع ينطبق على مدينة أريحا أيضا والقرى المجاورة لها .. ألخ.

إن التقسيمات الإدارية الاسرائيلية وإجراءات الضم التي تعتبر مدينة القدس ضمن حدود اسرائيل، بما في ذلك طبعا القدس الشرقية، تعني من الناحية الفعلية عزل شمال الضفة عن جنوبها باعتبار القدس هي القلب الموصل بين الرئتين الشمالية والجنوبية للمناطق المحتلة، وبالنسبة لحامل الهوية الخضراء فإنه وفق هذه الحالة سيمنع من الانتقال حتى ضمن المناطق التي يجيزها له الأمر العسكرى نفسه وذلك التقسيمات المذكورة. ويضاف إلى ذلك قضية هامة أخرى من جهة النظر الاسرائيلية الرسمية وهي التأكيد على ضم القدس أو مايسمى بوحدتها المزعومة.

وتشير المصادر الفلسطينية بهذا الخصوص إلى أن أكثر من ٣٠ الف عامل يأتون للعمل في القدس من القرى والمواقع المجاورة وهم جميعهم سيواجهون تهديدا مباشرا بلقمة تحت طائلة الامر العسكرى ١٢٦٩.

ومن النتائج الأخرى المترتبة على هذا الأمر العسكرى حرمان حملة الهويات الخضراء من العلاج لأن أكبر المراكز الطبية مثل مستشفى المقاصد الخيرية موجودة في القدس.

وأيضا سيترتب على هذا الأمر حرمان العديدين من تلقي تعليمهم الجامعي والمهني، لأنه سيمنع الإنتقال لحاملي الهويات الخضراء عبر مدينة القدس.

ليس ذلك فحسب، فإن حامل البطاقة الخضراء لن يمنع فقط من دخول اسرائيل وإنما أيضا سيتعرض لسلسلة طويلة من الإجراءات مثل منعه من السفر أو الحصول على رخصة سواقه أو تجديد هذه الرخصة، وسيمنع أيضا من الحصول على هاتف أو رخصة بناء أو رخصة استيراد وتصدير وحتى من الحصول على تصريح لزراعة بعض الأصناف الزراعية أو تصريح لنقل خضار أو فواكه للسوق الداخلي هذا بالإضافة إلى الإهانات وإجراءات التنكيل التي سيتعرض إليها حال إبرازه لبطاقته الخضراء على الحواجز العسكرية المنتشرة في كل المناطق المحتلة.

وبقيت الإشارة أيضا إلى أن عددا من الذين حصلوا على بطاقات خضراء هم من القادة المهنيين والنقابيين الذين لم يعملوا اطلاقا في السابق داخل اسرائيل، وقد أعطيت لهم هذه البطاقات لأغراض الإنتقام السياسى مثل المتوكل طه رئيس إتحاد الكتاب الفلسطينيين في الضفة والقطاع وجمال بنورة عضو الهيئة الإدارية للاتحاد وشاهر سعد الأمين العام لاتحاد نقابات العمال في الضفة ونبيل عديلة امين سر نقابة الصيادلة والدكتور سعيد درس، أحد نشطاء لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية وغيرهم.

وعلى هذا الأساس فإن الهدف من إصدار البطاقات الخضراء وبهذه الكثافة والإتساع يعتبر «إبداعا اسرائيليا جديدا للرد على الإنتفاضة كما أنه يستهدف تصفية حسابات سياسية مع شعب الإنتفاضة الذى لن يردعه هذا الإجراء، ولعل المعلق العسكرى الاسرائيلي زنيف أصاب بقوله بأن هذا الإجراء يعبر عن الغباء لان أصحابه لايدركون أن الحديث يدور عن ظاهرة لاتستطيع اسرائيل حلها بالوسائل العسكرية.

عمالنا خلف الخط الاخضر

يعمل في اسرائيل أكثر من ٣٨٪ من مجموع الأيدى العاملة الفلسطينية التي تزيد عن ٢٦٠ الف عامل- حسب الإحصائيات الاسرائيلية- أي مايقارب ١٠٥ ألف عامل يعمل معظمهم في البناء والزراعة والخدمات العامة.

حملة جديدة من الإبعادات

طالت حملة الإبعادات الجديدة أربعة مواطنين، أعلنت السلطات الاسرائيلية بأنهم من قادة حركة حماس في المناطق المحتلة وهم: فضل خالد زهير الزعبوط من غزة (مواليد ١٩٥٦) ويعمل مدرسا في الجامعة الإسلامية والمهندس عماد خالد نامق العلمي من غزة- مواليد ١٩٥٦ ومصطفى يوسف عبد الله اللداوى من مخيم جباليا- مواليد ١٩٦٤ ومصطفى أحمد محمود قفوع من مخيم جباليا- مواليد ١٩٥٤.

وقد جاءت هذه الإبعادات بعد حملة إعتقالات واسعة شملت العديد من القادة الوطنيين والدينيين.

هذا وكان رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير قد صرح بعد عودته من واشنطن بأن المسئولين الأمريكين لم يطلبوا منه التوقف عن سياسة الإبعاد لكنهم أبدوا حساسية معينة تجاه هذا الموضوع.

احصائية اسرائيلية لحصيلة ٣ سنوات من الإنتفاضة:

سقوط ٧٤٧ شهيدا و١٤ ألف في المعتقلات

هدم واغلاق ٦٠٤ بيتا في الضفة والقطاع

أصدر مركز بتسيلم الاسرائيلي تقريرا اجماليا عن عدد الشهداء والمعتقلين بمناسبة انتهاء السنة الثالثة للإنتفاضة وجاء في التقرير أن عدد الشهداء في الضفة والقطاع قد وصل إلى ٧١٢ شهيدا حتى نهاية شهر تشرين ثاني الماضى هذا بالإضافة إلى ٣٥ شهيدا سقطوا نتيجة لاعتداءات مدنيين اسرائيلين وتحدث التقرير أيضا عن قيام قوات الجيش الاسرائيلي بهدم ٢٧١ بيتا في الضفة والقطاع لأسباب أمنية وسد ٢٣٣ بيتا اخر لنفس الأسباب.

وعن عدد المعتقلين، أشار التقرير إلى وجود أكثر من ١٤ ألف معتقل فلسطيني في المعتقلات الاسرائيلية، منهم حوالي ٩٩٧٢ معتقلا في المعتقلات العسكرية الاسرائيلية والباقون في المعتقلات التابعة لمصلحة السجون الاسرائيلية وأضاف التقرير أن حوالي ١٠٤٤ من المعتقلين جرى تقديمهم للمحاكمة وأن ١٣٣٢ منهم يحاكمون حاليا وأن ٣٤٧٧ قد جرى توقيفهم لحين المحاكمة، ويضاف إلى هذا العدد ٧٦٢ معتقلا إداريا. وصنف التقرير المذكور المعتقلات حسب الحجم على الشكل التالي، معتقل النقب ويضم ٥٩١٥ شخصا، معتقل مجيدو ويضم ١٥٢٣ شخصا، معتقل الشاطئ في القطاع ويضم ١٢٠٥ شخصا ومعتقل الفارعة ويضم ٥٩٥ شخصا ومعتقل الظاهرية ويضم ٤٩٣ شخصا.

نقلاً عن الطليعة ٦/١٢/٩٠

رسالة حيفا

اسرائيل تبيع وهم السلام للقاهرة

نظير مجلي

* تقول الأنباء أن رسول سلام جديد وصل من اسرائيل إلى مصر، مبعوثا من «الرابى شاخ»، الذى يقيم الحكومات الاسرائيلية ويطيح بها. والرسالة تقول أن شاخ سيعمل، بعد انتهاء أزمة الخليج، من أجل تسوية القضية الفلسطينية.

والرابى شاخ عمره تسعون سنة، ولا أحد يدرى أين وكيف سيكون حاله بعد انتهاء أزمة الخليج لكن مبارك رد عليه جوابا ايجابيا..!! فهل يجرى الحديث حقا عن نهج سلمى أم أنه مطب جديد يوقعون فيه القادة العرب، خصوصا فى مصر؟! ألا يخسر العرب، اليوم، كل لحظة انتظار؟!

***

فى مطلع شهر ديسمبر (كانون الأول) الماضى وصل إلى القاهرة الحاخام ابراهام رابتس، عضو الكنست من حزب «علم التوراة» الاسرائيلى، وهو حزب صغير له عضوا كنيست (من مجموع ١٢٠ عضوا فى البرلمان الاسرائيلى).

لم تكن تلك زيارة عادية. وقد استقبله فى القاهرة المستشار السياسى لرئيس الجمهورية، «أسامة الباز»، ووزير الخارجية، «عصمت عبد المجيد»، ووزير الدولة للشئون الخارجية، «بطرس غالى». وحضر اللقاء السفير الاسرائيلى الجديد فى القاهرة، «افرايم دوبك». فالحاخام رابتس حضر كمبعوث للحاخام الكبير اليعزر شاخ، وقد حمل رسالة مكتوبة من شاخ إلى الرئيس مبارك قرأها أمام مستقبليه ورد على تساؤلاتهم واستيضاحاتهم بشأنها.

والرسالة هى عبارة عن «مشروع سلام» وتعهد من الحاخام الكبير شاخ بأن يسعى لتنفيذه حتى فى حالة اعتراض حكومة شمير المعروفة بعدائها للسلام مع الشعب الفلسطينى. والحاخام شاخ، ذاع صيته فى اسرائيل والعالم، على أنه الرجل القوى الذى يطيح بالحكومات ويؤلفها على هواه، لما يتمتع به من نفوذ وتأثير فى الأحزاب الدينية الاسرائيلية. ولذلك فقد حظى مبعوثه بالاستقبال الحار فى مصر.

يقول الحاخام رابتس فى رسالته: «إن (الحاخام شاخ وحزب «علم التوراة») إذا اقتنعا بأن هناك احتمالا واقعيا للتوصل إلى تسوية (سلمية) فإنهما مستعدان لإعطاء الضمانات لدعم فكرة «أرض مقابل سلام». وأضاف– «صحيح أن هذه البلاد (فلسطين) أو «أرض اسرائيل الكاملة»، كما تسمى فى اسرائيل) هى أرض الميعاد، إلا أن حياة الانسان هى أهم من كمال الأرض. وفى أوضاع كهذه (أى الاقتناع بأن هناك احتمال للتسوية..) فلن يكون مانع لدى شاخ «وعلم التوراة» فى أن يكون للجانب الفلسطينى علم ونشيد قومى وجواز سفر وغير ذلك. وفى إطار التسوية المنشودة سنؤيد إقامة حدود مفتوحة وعلاقات اقتصادية بين الدولتين (اسرائيل وفلسطين). وأما قضية المستوطنين، فيمكن حلها بواسطة السماح لمواطنى كل من الدولتين بالسكن فى تخوم الدولة الأخرى، على أن يتم تحديد الكمية والنسبة المئوية باتفاق الطرفين. ولكن يجب أن يتم التركيز الآن على المحادثات. وعندما تبدأ، لايمكن لجمها. وأما تركيبة وفد المفاوضات (الفلسطينى) فتتم وفقا لمشروع بيكر آرينس المقبول علينا، أى من المبعدين الفلسطينيين ومواطنين مقدسيين أيضا (إضافة إلى ممثلى الضفة والقطاع المنتخبين).

وقد سئل الحاخام رابتس خلال اللقاء: متى سيقوم الرابى شاخ بالطلب من يتسحاق شمير أن ينفذ هذه الأمور. فأجاب: «إننا ننوى مطالبته بذلك عندما تهدأ مسألة الخليج. فإذا تبين لنا أن السيد شمير سيمنع هذا التطور فإننا سنستخلص النتائج المناسبة. صحيح أننا حزب صغير، ولكن للرابى شاخ تأثيرا أيضا على حزب آخر (هو «شاسى»، حزب اليهود المتدينين الشرقيين، وله خمسة أعضاء كنيست). وهو لن يقبل وضعا تكون فيه المسيرة السلمية معطلة».

وأضاف: إن الرابى شاخ يعلق أهمية كبرى على التعاون، فى بلورة المسيرة السلمية، مع الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها اليوم القائدة الوحيدة للعالم».

عندما عاد رابتس من القاهرة تحدثوا فى اسرائيل عن نجاح فائق لمهمته. وانتظرنا أسبوعين حتى تلقينا التأكيد على ذلك، وهذه المرة من سيادة الرئيس حسنى مبارك نفسه. فعلى ذمة الصحافة الاسرائيلية استغل الرئيس مبارك فرصة قيام السفير الاسرائيلى الجديد، افرايم دوبك، بتسليم أوراق اعتماده (يوم الاربعاء ١٩/١٢/٩٠) فحمّله رسالة إلى رئيس الوزراء، يتسحاق شمير، هذا مفادها (حسب «يديعوت أحرونوت»-٢٠/١٢/٩٠): «حالما تنتهى أزمة الخليج ستعمل مصر على تجديد المسيرة السلمية. ومن الآن وحتى ذلك الوقت فإننى ادعو اسرائيل إلى التصرف بضبط النفس فى أفعالها وأقوالها».

وقد توافقت رسالة مبارك مع وصول رسول سلام اسرائيلى آخر إلى القاهرة هو عضو الكنيست يوسى بيلين، المعروف بتقربه من رئيس حزب العمل المعارض، شمعون بيرس. وحين كان الحزب فى الحكم (حتى أيار



الماضى) كان بيلين نائباً لبيرس فى وزارة المالية.

وقد حمل بيلين هو أيضا مشروع سلام جديد يتضمن النقاط التالية انسحاب اسرائيلى كامل من قطاع غزة وإقامة دولة فلسطينية فى المنطقة التى ستنسحب منها. تكون هذه الدولة تجريبية، فإذا نجحت التجربة، تبدأ مفاوضات بين الطرفين لتوسيع نطاق هذه الدولة، حسبما تمليه التجربة.

وقد اجتمع بيلين أيضا مع الدكتور أسامة الباز وغيره من المسئولين. لكن فى حين مرت زيارة «رسول السلام» الأول (الحاخام إبراهام رابتس) بسلام وهدوء فى اسرائيل فلم يعترض عليها أحد ولم يهاجمها أحد مع أن صاحبها يتحدث عن تأييد فكرة إقامة دولة فلسطينية، فإن زيارة «رسول السلام» الثانى (يوسى بيلين) أثارت زوبعة سياسية فى البلاد، وبشكل خاص داخل حزبه، وقال سكرتير عام حزب العمل ميخا حريش، أن بيلين بمشروعه هذا وزيارته إلى القاهرة، إنما يهدد مستقبله السياسى («معريف» - ١٨/١٢/٩٠).

ولماذا هذه الزحمة؟

إن هذه «الزحمة فى مشاريع ومساعى السلام»، وتوقيتها، ليس صدفة أبدا. إنما تأتى على خلفية التحرك السياسى الاوروبى ونشاط دول العالم الثالث فى مجلس الأمن الدولى وفى المشروع العراقى، الذى يلقى آذانا صاغية فى أوربا والعالم العربى لربط أزمة الخليج مع تسوية بقية القضايا فى الشرق الأوسط.

فكما هو معروف، ومنذ انفجار أزمة الخليج باحتلال العراق للكويت والرد المتمادى للولايات المتحدة وحلفائها وما رافقه من عنف وعدوانية وانجرار عربى وسوفيتى وعالمى وراء الهيمنة الامريكية على مجلس الأمن، يطرح على بساط البحث الدولى السؤال الحازم: لماذا يتحركون بهذه القوة ضد الاحتلال العراقى للكويت بينما يقفون منذ ٢٣ عاما ساكتين عاجزين لا يفعلون شيئا ضد الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية؟! وقد طرح هذا السؤال كثيرون، بمن فيهم أولئك الذين يرفضون الاحتلال العراقى رفضا قاطعا ومبدئيا وليس فقط وفقا للمصالح الضيقة وتوازن القوى.

وقد جاء المشروع العراقى لربط حل المسألتين صحيحا وحكيما فى آن. ووجدنا السوفييت والفرنسيين يخرجون باقتراح مشروع مشترك مبنى على أساس المشروع العراقى. ثم خرجت المجموعة الاوروبية بمشروع ينادى بعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط. واضطر الرئيس الامريكى، بوش، إلى الإعلان بأنه بعد انتهاء أزمة الخليج يجب البدء فورا فى تسوية للقضية الفلسطينية.

والحقيقة هى أن إلحاح الرأى العام العربى، حتى لو لم يستطع اختراق أسوار وسائل الإعلام الرسمية، ليس أقل شدة ووحدة على الأنظمة العربية الحاكمة، ولذلك، فإنها مضطرة هى أيضا إلى التعامل مع هذا الموضوع، خصوصا وأنها راحت تتخذ مواقف معادية من م.ت.ف. وتتهمها مثلما تتهمها اسرائيل ظلما وافتراء، بأنها مع صدام حسين. مما يوحى وكأنها تؤيد احتلال العراق للكويت. وهذا أمر غير صحيح ونفته م.ت.ف. وبكل فصائلها بدون تردد.

إذن. كيف سيتعاملون مع قضية الربط هذه. وكيف سيتصرف العرب. عندما يكون الاوروبيون متحمسين للبدء بتسوية للقضية الفلسطينية. فالموقف الاوروبى يقول: ارتباطا بأزمة الخليج أو بدون الإرتباط بها، يجب البدء فورا بمفاوضات لتسوية القضية الفلسطينية!! إزاء هذا الوضع، جاء التحرك الاسرائيلى، وهدفه الأساسى فرقعة بعض البالونات فى الهواء.. على أمل إثارة الأوهام لدى الأنظمة العربية الحليفة (فى أزمة الخليج على الأقل..) إن هناك احتمالا لتسوية القضية الفلسطينية وتغيير الموقف الاسرائيلى المتعنت.. ولكن فقط بعد تسوية أزمة الخليج.

ولنلاحظ كيف فعلت اسرائيل ذلك:

أولا: إن اختيار الحاخام ابراهام رابتس، لم يأت صدفة. فهو تلميذ ومبعوث الرابى شاخ. والرابى شاخ هذا له وزنه وتأثيره فى الأحزاب الدينية وقد نجح فى رفع اسمه وشأنه عندما دفع باتجاه إسقاط حكومة التكتل القوى فى مطلع السنة. وكان الكل يتوقع أن تقوم حكومة بزعامة حزب العمل ودعم المتدينين. لكن الرابى شاخ بعثر تلك الأوهام فقرر دعم الليكود بالذات قائلا: «صحيح أننا قريبون من حزب العمل فى البرنامج السياسى. ولكننا قريبون أكثر من الليكود فى المواقف الدينية. وهى الأهم» وهكذا قامت حكومة ليكود بدون حزب العمل. فأصبحوا يسمونه ب.. «رب الحكومات». يقيمها ويطيح بها على هواه.

وفى هذه التسمية نفخ كبير ومبالغة فى غير مكانها. والحقيقة أن اختيار الرابى شاخ هذا، أخذ بالاعتبار هذا النفخ من أجل الإيهام بأنه قادر فعلا على الإطاحة بحكومة شمير فى حالة رفضها الإنخراط فى المسيرة السلمية. وهذا وهم لا يوجد أى ضمان لتحقيقه. فالحاخام شاخ قرر فى حينه دعم الليكود بالذات لأنه لم يصمد أمام ضغط اليمين داخل ساحته الدينية. فحتى فى القضية الدينية كان حزب العمل قد أعلن أنه سيتجاوب مع الاحزاب الدينية فى كل طلباتها وحتى أكثر من الليكود. لكن عناصر اليمين اقنعته، بأن تأييد حزب العمل سيكون بمثابة انتحار سياسى للأحزاب الدينية الشرقية ويؤكد هذه الحقيقة كون حزب «اغودات يسرائيل»، اليمينى المتطرف، وافق على تأييد حزب العمل وليس الليكود لأن الثانى معروف بخرقه للاتفاقيات معه فى المواضيع الدينية.

وفضلا عن هذا فإن الحاخام شاخ أصبح فى التسعين من العمر ولا أحد يضمن أن يظل حيا حتى انتهاء أزمة الخليج خصوصا وأن نهاية هذه الأزمة لا تبدو اليوم فى الأفق ولا يعرف أحد كيف ستكون. من هنا فإن من يتعلق بمشروع الحاخام شاخ لن يكون سوى كالمتعلق بحبال الهواء.

ولكن.. لنقرأ المشروع نفسه. ففيه أيضا أكثر من دليل على أنه مشروع غير مضمون.

فمن البند الأول يقول: «إذا اقتنعنا (شاخ وحزب علم التوراة) بأن هناك احتمالا واقعيا للتوصل إلى تسوية..» وهذا يعنى أنه اذا اقتنعنا بأن الاحتمال غير واقعى فيسقط المشروع وكما هو معروف يكفى أن يكون شمير رافضا حتى يكون الاحتمال للتسوية غير واقعى. ويمكن إيجاد ألف سبب وسبب لتبرير انعدام وجود مثل هذا الاحتمال. وحتى لو افترضنا جدلا أن الحكومة أصبحت باشتراك أو زعامة حزب العمل فالاحتمال لن يكون واقعيا.. لأن هذه الزعامة أيضا تخفض الحديث عن دولة فلسطينية. ولعل أكبر اثبات على ذلك الضجة التى قامت ضد مشروع بيلين وسفره إلى القاهرة (وسنأتى إلى هذا الموضوع لاحقا..).

ثانيا: إن حضور السفير الاسرائيلى فى القاهرة اللقاء مع المسؤولين المصريين يؤكد أن الحكومة الاسرائيلية ليست خارج الصورة. إنما لها علاقة فى المشروع وتوقيته. وهذه الحكومة هى ليست فقط الأشد يمينية فى كل تاريخ اسرائيل بل هى معادية للسلام. وترفض أى تعامل مع قيادة الشعب الفلسطينى. وترفض الإنسحاب من أى شبر من الأراضى المحتلة. وهى نفسها التى أجهضت المسيرة السلمية التى بادرت إليها مصر. فكيف تتحول فجأة إلى حكومة حمائم تسكت على مشروع يتحدث عن دولة فلسطينية!!

ثالثا: بعد زيارة رابتس إلى القاهرة بإسبوع إلتقى زعيما حزب العمل، شمعون بيرس ويتسحاق رابين، مع عدد من سفراء الدول الأجنبية. وأعلنا موقف حزبهما من أزمة الخليج وضرورة عدم إضاعة الوقت والسير فى مسيرة سلمية للقضية الفلسطينية. ومع أن بيرس ورابين، أكدا بكل وضوح وصراحة رفضهما القاطع لإقامة دولة فلسطينية وللتفاوض مع م.ت.ف.. فقد أثار الليكود حولهما زوبعة إعلامية مرعبة واتهما بالطعن فى الظهر. وكذلك الأمر حين توجه يوسى بيلين إلى القاهرة. فاتهم الليكود بالخيانة. ولقى من يساعده فى الهجوم على بيلين من حزب العمل أيضا.

وهكذا فإن المسألة لاتتعدى إثارة الأوهام.

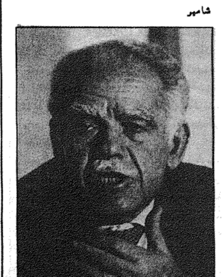
وحتى التحرك الذى قام به يوسى بيلين من حزب العمل أراد ذلك أو لم يرد، فإنه يصب فى إثارة الأوهام حول إمكانيات السلام المستقبلية.- بعد انهاء أزمة الخليج. فحزب العمل موجود اليوم فى المعارضة ويوسع رقعة المعادين له بسبب خموله وتقاعسه وتمزقه الداخلى ولا يسمع له صوت سوى فى هجوم كل طرف على الآخر. وقعت مجزرة الاقصى ولم نسمع صوته. اندلعت أزمة الخيج وهددت حكومة شمير بإعلان الحرب على العراق وحزب العمل يغط فى نوم عميق كأن الأمر لايعنيه. قامت القيامة فى البلاد على الضربات الاقتصادية الحكومية وحزب العمل، المفروض أن يمثل العمال وفقراء الشعب، يقف جانبا.

القضية الوحيدة التى عدنا نسمع فيها عن هذا الحزب هى زيارة بيلين إلى القاهرة. هنا قامت القيامة فى الحزب ضد بيلين. هددوا أيضا بطرده من الحزب. فكيف يمكن أن نتخيل هذا الحزب يتسلم الحكم فى هذه الظروف ليقود البلاد نحو السلام. خصوصا وأنه الآن حزب أقلية. وحتى لو أعلن الرابى شاخ تأييده لحزب العمل، وهذا ليس واقعيا اليوم، فإن حزب العمل يحتاج إلى تأييد حزب دينى اخر على الأقل هو «اغودت يسرآئيل»، بالإضافة إلى كل أحزاب اليسار بما فيها الحزب الشيوعى وأعضاء الكنيست العرب. وقد سبق وأعلن اثنان من «اغودات يسرآئيل» أنهما لن يصوتا إلى جانب حكومة تستند إلى الشيوعيين والعرب. لذلك، فحتى لو كانت نوايا بيلين طيبة فان أهدافه لا تضرب إلا الأوهام.

والسؤال هو: هل راحت هذه الأوهام على القيادة المصرية وغيرها من القيادات العربية؟!

إذا اعتمدنا على رسالة الرئيس مبارك إلى شمير فالجواب يكون، للأسف، نعم والخوف هو أن تكون حكومة شمير، التى تدرك حماس الحكومة المصرية لضرورة انهاء أزمة الخليج، تحاول بشكل متعمد تنفيس الضغط العالى

شامير



لتسوية القضية الفلسطينية جنبا إلى جنب مع تسوية أزمة الخليج. وتجد فى هذا الموضوع تجاوبا مصريا كاملا.

ونقول: الخوف.. لأن فى هذا التنفيس يجرى تضييع فرصة نفيسة لإيجاد تسوية حقيقية وعادلة لكل القضايا التى تواجه الشرق الأوسط وبذلك يفتح المجال ليس فقط لتعقيد هذه القضايا بل توجيه ضربة قاصمة لدول الشرق الأوسط وشعوبها. إن ما يجرى على الساحة الشرق أوسطية والعالمية اليوم يؤكد ليس فقط الحاجة إلى التسوية السلمية لكل القضايا، بل يؤكد أيضا أن هذه التسوية ممكنة. وما طرحه الرابى شاخ من جهة وبيلين من الجهة الأخرى يمكن تحويله إلى ورقة رهان وامتحان حقيقى إذا اتبع منهج عربى صحيح يربط بين حل الأزمتين. ويمكن توسيعه ليشمل المزيد من القوى الاسرائيلية.

فالرأى العام العالمى مهيأ اليوم لمثل هذه التسوية وإذا كان هناك ما يمكن أن «يحرج» القيادة العراقية مثلا «ويحشرها فى الزاوية»، كما يرغب معسكر بوش، حتى تنسحب من الكويت، فإن الحديث عن تسوية شاملة هو العنوان. ومن يريد أن يجند كل العالم العربى، مثلا، ضد صدام حسين (فى حالة كونه رافضا فعلا للتسوية السلمية) فإن موضوع التسوية الشاملة سيجند العالم العربى كله ضده وخصوصا منظمة التحرير الفلسطينية، فإذا رفضت منظمة التحرير هذه التسوية.. تعالوا نحرجها مثلا؟!

إن هذا هوالوقت الذى ينبغى استغلاله بشكل جدى للرفع من مكانة القضية الفلسطينية، على سلم الأبحاث الدولية، ومن مكانة منظمة التحرير الفلسطينية بالذات فهى التى يجب أن تكون شريكا لمصر وغيرها... فى كل الجهود لتحقيق التسوية السلمية لأزمة الخليج وبقية أزمات الشرق الأوسط. وعندما يصل رسول سلام إلى القاهرة من طرف الرابى شاخ ينبغى سؤاله: لماذا الانتظار لتسوية أزمة الخليج؟ وينبغي توجيهه إلى العنوان الصحيح للتفاهم على تسوية: منظمة التحرير والشعب الفلسطينى.

أما اختيار حكام اسرائيل حلفاء.. يرجونهم أن «يضبطوا النفس..» فذلك لايعنى سوى الوقوع فى المطب الذى يريده هؤلاء الحكام: مطب زيادة الخلافات العربية العربية. وزيادة تعقيد أزمة الخليج وإبعاد التسوية عن القضية الفلسطينية. وربما مطب حرب مدمرة فى منطقتنا.



اليسار الأمريكي يقود من جديد حركة مقاومة الحرب

سمير كرم

الثوابت والمتغيرات بين حركة مقاومة الحرب الاميركية فى فيتنام قبل ٢٠ عاماً وحركة مقاومة الحرب الاميركية المرتقبة فى الخليج

خلال أربعة أشهر من بداية الأزمة كون اليسار الاميركى ٥٦ منظمة مناهضة للحرب فى انحاء الولايات المتحدة

وسط الغموض الذى يحيط بأزمة الخليج... وماإذا كانت ستنتهى بوقوع الحرب أو الإحتكام إلى العقل والتسوية السلمية، فان إحدى الحقائق القليلة التى تزداد وضوحا وتبلوراً هى نمو واتساع معكسر السلام.. والأحرى أن نسميه معسكر مناهضة الحرب.

ومعسكر السلام داخل الولايات المتحدة بالذات ليس مجرد نقيض لمعسكر الحرب. فاعتراضاته على خوض حرب أميركية ضد العراق نابعة من قناعة أكيدة بأن أهداف مثل هذه الحرب وبغض النظر عن مقدار الزيف فى تصوير المؤسسة الحاكمة الاميركية لهذه الاهداف– لاتستحق التضحية بالشبان الذين يضمهم جيش قوامه المتطوعين وليس المجندين. واعتراضاته على الحرب تنصب أيضا على خطر خوضها من أجل المصالح المالية البحتة لشركات البترول. ولهذا ظهر بوضوح شعار «لاتسفكوا الدم من أجل النفط».

ويدرك مناهضوا الحرب فى أميركا أيضا أن أعباءها الاقتصادية مهما كانت وعود المؤسسة الحاكمة عن الحرب الخلاقة لفرص العمل والحرب من أجل كسر الإنكماش الاقتصادى ستقع على عاتق الاغلبية الساحقة من «دافعى الضرائب»... أى على الفقراء، وعلى الطبقة المتوسطة المرهقة بأعباء تفوق طاقتها.

والملاحظ أن صفوف معسكر السلام إزدادت طولا وعرضا فى أنحاء الولايات المتحدة بسرعة غير عادية.. إذا قيست بصفوف الذين ناهضوا من قبل الحرب الفيتنامية... وقبلها الحرب الكورية وقبلهما الحرب العالمية الأولى والثانية.

لقد ظلت الولايات المتحدة تحارب فى فيتنام ست أو سبع سنوات قبل أن يطلق معسكر المناهضة لهذه الحرب فى الجبهة الداخلية الأميركية أول رصاصة مسموعة فى شوارع واشنطن أو نيويورك أوأيا. من المدن الأميركية الكبرى أو الرئيسية. فقط عندما أصبح واضحا أن إلحاق الهزيمة بفيتنام هدف يستعصى تحقيقه... وأن أمريكا تدفع ثمنا باهظا بشريا وماديا بدأت مظاهرات حركة المقاومة الاميركية ضد حرب فيتنام.

مع ذلك لابد هنا من التنبه إلى أنه فى حالة فيتنام لم يكن تصاعد الحشود العسكرية الاميركية يسير بالسرعة نفسها التى تصاعدت بها أعداد القوات التى نشرتها الولايات المتحدة فى السعودية والخليج. فى حين استغرقت أميركا أكثر من سبع سنوات قبل أن يصبح عدد قواتها فى فيتنام ثلاثمائة ألف جندى... فإنها لم تستغرق–وبدون أى قتال– سوى خمسة أشهر لتصعيد أرقام قواتها فى الخليج إلى هذا الرقم... فضلا عن أن عدد هذه القوات سيصل قبل نهاية شهر يناير الحالى إلى نحو نصف مليون.

إذن فإن سرعة إنتشار ونمو حركة مقاومة الحرب فى أميركا واكبت سرعة إنتشار القوات الاميركية فى الخليج... وقبل أن يسقط أول قتيل أميركى فى العمليات العسكرية وعلى الرغم من أنه ليست لدى الرأى العام الاميركى. بمافى ذلك المناهضون لحرب أميركية ضد العراق– شكوك جدية فى قدرة القوات الاميركية على إلحاق هزيمة قاسية بالقوات العراقية... بصرف النظر عما اذا كانت ثقة الأميركيين فى اختلال ميزان القوة العسكرى بين أميركا والعراق لصالح القوات الاميركية هى ثقة فى محلها أو فى غير محلها، أو على الأقل مبالغ فيها.

ومعنى هذا أيضا أن المعسكر الأميركى المناهض للحرب لايبنى هذه المرة معارضة على حسابات النصر والهزيمة، قدر ما يبنيها على حسابات الضحايا والتضحيات والنتائج والأهداف حتى مع افتراض أن انتصار أميركا نتيجة مضمونة .. مفروغ منها.

فماذا عن الإعتبارات الإنسانية أو الأخلاقية أو العقائدية؟ أليس لها نصيب فى تشكيل مواقف حركة المقاومة الاميركية ضد الحرب؟

هنا أيضا يكمن اختلاف كبير بين دوافع هذه الحركة الآن... ودوافع حركة المقاومة الأميركية ضد حرب أميركا فى فيتنام.

فى زمن فيتنام كان هناك إستقطاب واضح وأكيد بين مؤيدى الحرب ومعارضيها. اليمين الأميركى كان- بكل منظماته وقياداته و«جماهيره» -فى صف الحرب. فكان التعبير الحسى العنيف عن عدائه للشيوعية - الحقيقى منها والزائف- من خطر الشيوعية على مصالح أميركا فى العالم. وعلى النقيض كان اليسار الأميركى على اختلاف اتجاهاته وتنظيماته وقياداته وبمختلف ألوان الطيف التى كانت تحت فصائله يتبنى موقفا مناهضا لتلك الحرب بكل قوة وإقتناع كامل بأنها حرب غير أخلاقية.. وضد التقدم .. وهو تيار التاريخ.

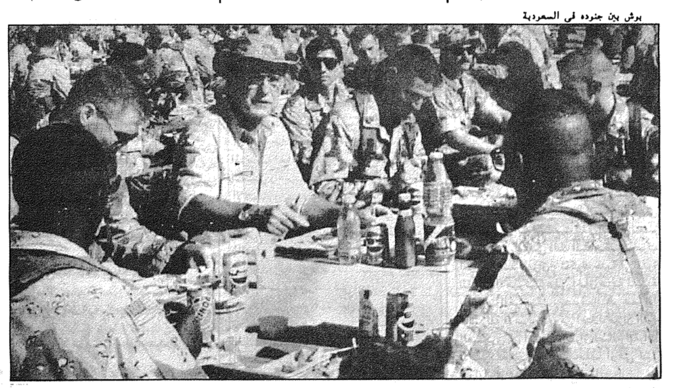
عندما نضجت سياسيا وجماهيريا حركة المقاومة ضد الحرب الاميركية فى فيتنام فى الستينات وأوائل السبعينات كان تعاطف التقدميين الاميركيين مع قضية ثوار فيتنام واضحا. كانت أعلام جبهة التحرير الوطنى الفيتنامية ترفع فى مظاهرات مناهضى الحرب.. بل كانت ترفع صور «هوشى منه» زعيم فيتنام القومى بلامنازع كان قادة الحركة المناهضة للحرب ونجومها البارزون فى أميركا يعلنون تأييدهم لأهداف الشعب الفيتنامى فى الحرية والوحدة والتخلص من التبعية والتجزئة. كانوا يزورون «هانوى» ويعرضون أنفسهم لكافة أشكال الاتهامات والمضايقات وأحيانا للاضطهاد ومتاعب لاحصر لها.

الموقف بالنسبة لصدام حسين والعراق مختلف تماما. ليس هناك رهان على خط صدام حسين السياسى. وليس خافيا أن خطه السياسى- الداخلى والخارجى على السواء- قد أضر بغيره فى أعين كثيرين من الاميركيين. والنقاش دائر على أشده فى أكثر الدوائر تقدمية فى الولايات المتحدة عن «الأسباب التى يمكن أن تجعل منظمة التحرير الفلسطينية تقف على جانب صدام حسين فى غزوه للكويت».

وبالتالى فليس لصدام حسين قضية عادلة فى رأى الاميركيين- كل الامريكيين، بمن فيهم الآلاف الذين خرجوا فى مظاهرات طوال الأشهر منذ بداية الأزمة يعلنون معارضتهم للحرب مطالبين باعادة القوات الاميركية من السعودية لقد برهنت مظاهرات آلاف الاميركيين فى عشرات من المدن الكبرى على أن مناهضة الحرب الاميركية التى لم تبدأ بعد فى الخليج قد تحولت من احتجاجات فردية إلى حركة.. ومن الوهم الإعتقاد بأن هذه حركة مؤيدة للعراق أو معجبة بصدام حسين، فالحقيقة أن هذه الحركة -بحساب المواقف السياسية- مناهضة له ومناهضة للغزو العراقى للكويت... مناهضة فى الوقت نفسه لما تصفه بأنه تحول القوات المسلحة الاميركية إلى جيش مرتزقة لحماية أنظمة الملاك والأمراء وشيوخ النفط... بالأجر.

ومن المؤكد أن الواقع الدولى الراهن له دخل كبير بطبيعة المواقف الأميركية من أزمة الخليج.. بما فى ذلك مواقف هذه الحركة المناهضة لحرب أميركية تشن ضد العراق. فهذا الواقع الدولى مختلف فى طبيعته وتكوينه عن الواقع الدولى كما كان سائدا إبان سنوات الحرب الاميركية فى فيتنام. وعلى أقل تقدير فليس هناك خوف من «كارثة صدام نووى مروع» يمكن أن يؤدى اليها خلاف بين «الدولتين الأعظم» بشأن هذا الصراع الإقليمى أو ذاك والذين يناهضون الحرب فى الخليج الآن يناهضون استمرار عملية الحرب الباردة فى عصر انتهاء الحرب الباردة يعارضون الزج بالشباب الاميركى فى قتال فى وقت تعد فيه التطورات الدولية بالسلام. ويعارضون الخروج بالقوات المسلحة الاميركية على صحارى السعودية للدفاع عن نظام أبعد

بوش بين جنوده فى السعودية



مايكون عن الديمقراطية فى وقت تزعم فيه الولايات المتحدة أنها المنتصر فى صراع السنوات الماضية بفضل وقوفها إلى جانب الديمقراطية ومعارضتها «للنظم الشمولية والدكتاتورية».

ورأى المعارضة الاميركية فى الحرب الآن هو أن مايجرى فى الخليج لاعلاقة له بالديمقراطية.. إنما له علاقة وثيقة برغبة كبار الرأسمالية الاميركية فى حل أزمة نظامها المتفاقمة بالحرب ولذلك أطلقوا عليها وصف الحرب من أجل تكساكو».. وتكساكو هى أحدى أكبر شركات النفط الأميركية.. والتعبير فى هذا الشعار هو عن حقيقة أن المصالح النفطية هى المستفيد الأكبر- إن لم يكن الأوحد- من وراء الأزمة ومن وراء تصعيد الأزمة نحو الحرب.

لهذا فان حركة مناهضة الحرب الاميركية فى الخليج- على الرغم من كل الاختلافات مع حركة مناهضة الحرب الاميركية فى فيتنام قبلها بنحو عشرين عاما- موجهة مثلها كحركة احتجاج ضد النظام الاميركى، بسلبياته الاقتصادية التى تقع بوطأتها على كاهل الطبقة العاملة الاميركية والطبقة المتوسطة... مع أن اليمين الاميركى- بدوره- يقف فى صفوف المعارضة للحرب. بالأخص أكثر قطاعات اليمين الاميركى تطرفا، كما يمثلها التيار المحافظ فى الحزب الجمهورى، حزب الرئيس بوش. وقد انقلب عدد كبير من زعماء هذا التيار على سياسة بوش ويهاجمونه فى الصحافة بضراوة.. وبعضهم يدعو الآن إلى الاستعداد لانتخابات الرئاسة القادمة (فى نوفمبر ١٩٩٢) بمرشح جمهورى غير بوش... وإلا فإن البيت الابيض سيعود للديمقراطيين بعد طول غياب.

وعندما نتابع عن كثب المظاهرات العديدة- التى لايكاد يمر أسبوع واحد بدونها ولاتكاد تخلو منها مدينة أميركية رئيسية- نتبين أن حركة مقاومة الحرب- من خلال لافتاتها وشعاراتها وبيانات منظميها- تتحدث عن أزمة أميركا أكثر ما تتحدث عن أزمة الخليج. إنما فى الواقع لاتكاد تقول شيئا عن هذه الأزمة فى حد ذاتها.

تقول شعارات المظاهرات الاميركية «لا للدم من أجل النفط»- «بوش ابن الوحش ريجان»- «لا للحرب من أجل تكساكو»- «إملأوا بطوننا بدلا من أن تملأوا الاكياس بجثث الشبان». «أعيدوا الجنود إلى الوطن»- «حاربوا من أجل العدالة الاجتماعية لامن أجل أرباح البترول»- «حاربوا من أجل الاحتياجات البشرية لامن أجل الحرب»

وتركز بيانات الحركة على حقيقة أن المؤسسة الحاكمة التى تعد الشعب الاميركى لحرب ضد العراق «هى نفسها التى سلحت العراق وساعدته حينما كان صدام حسين يحارب إيران نيابه عنها..» «هى نفسها التى خلقت منه هذا الوحش الذى تخيفنا منه».

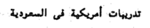
والواقع أن حركة مقاومة الحرب إمتدت إلى داخل القوات المسلحة... بين القوات المرابطة فى السعودية والخليج.. وبين الشبان الامريكيين الذين ثم استدعاؤهم باطراد للخدمة العسكرية هناك. لقد كان أول ماسمعه الجنرال «كوليد باول» رئيس هيئة الأركان المشتركة الاميركية - وهو أعلى منصب عسكرى فى الولايات المتحدة- فى كل زياراته للقوات المرابطة فى السعودية- هو سؤال الجنود: متى نعود إلى الوطن؟ وقالت صحيفة «لوس انجيلوس تايمز»- وهى صحيفة لايمكن إتهامها باليسارية أو العداء لبوش- فى تحقيق على صفحتها الأولى يوم ٥ ديسمبر الماضى أن حالة من الإنزعاج تسود داخل المؤسسة العسكرية الاميركية بسبب الحشد العسكرى الهائل فى منطقة الخليج. «ثمة شعور عميق بعدم الإرتياح بين العسكريين الإميركيين إزاء معدل وحجم الإحتشاد الاميركى فى الخليج (الفارسى) حيث يعبر المزيد من الضباط عن مخاوفهم من أن التعبئة الضخمة قد خلقت قوة إندفاع لايمكن وقفها نحو حرب دامية، وربما لاضرورة لها».

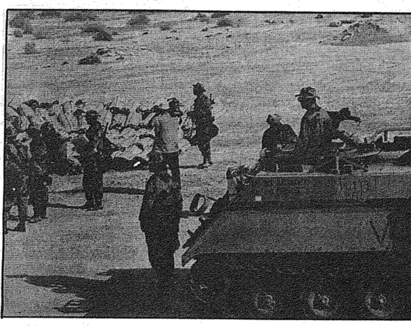
وقد أجرت الصحيفة فى هذا التحقيق عدة أحاديث مع عشرات من الضباط من الرتب العالية والمتوسطة «كثيرون منهم يرتبط عملهم إرتباطا مباشرا بعملية «درع الصحراء» وتكشف هذه الاحاديث- كتعبير الصحيفة نفسها- عن «شعور واسع الإنتشار بعدم الإرتياح إزاء الاتجاه الذى تسير فيه التطورات».

وقد جاء تعبير هؤلاء الضباط فى الخدمة العسكرية الاميركية فى خط واحد مع ماعبر عنه اثنان من رؤساء هيئة الأركان المشتركة فى شهادة أمام الكونجرس الاميركى قبل ذلك بأيام.. حيث أكد الجنرالان المتقاعدان إقتناعهما بان إدارة الرئيس بوش تندفع نحو صراع عسكرى دون أن تعطى للعقوبات الاقتصادية وقتا كافيأ لتحدث مفعولها على العراق..

فى الوقت نفسه فإن المشاعر المناهضة للحرب تصاعدت بصورة خاصة بين رجال الإحتياطى.. وزدادت أعداد الذين يدفعون منهم برفض الانصياع للخدمة فى الخليج على أساس ما يمليه عليهم ضميرهم ضد الحرب». وقد زادت هذه الحالات على الرغم من أن هؤلاء الرافضين» يقدمون لمحاكمات عسكرية تأديبية.

على أى الأحوال فان المظاهرات العديدة والمتكررة فى المدن الاميركية ضد حرب فى الخليج ليست مؤلفة من رافضى تنفيذ


تدريبات أمريكية فى السعودية



إستدعاء الاحتياطى للخدمة فى عملية «درع الصحراء».. إنما هى مظاهرات «جماهيرية» بالمعنى الواسع للكلمة وإن لم تتخذ الأبعاد نفسها التى اتخذتها مظاهرات حركة مقاومة الحرب الاميريكية فى فيتنام فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات. ولاشك أن حجمها وغياب طابع العنف عنها يرجع إلى أن الحرب الاميركية فى الخليج لم تبدأ بعد.

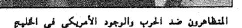
وربما تكشف كل الأشكال التى تتخذها حركة مقاومة الحرب الأميركية فى الخليج- من المظاهرات العامة على رفض تنفيذ قرارات الاستدعاء إلى المنشورات السياسية والمؤتمرات الشعبية والندوات، فضلا عن الكتابات والتعليقات المناهضة للحرب- إن أهم العناصر المشتركة بين هذه الحركة وحركة مقاومة الحرب فى فيتنام يتمثل فى دور اليسار الاميركى فى قيادة الحركتين.. فعلى الرغم من أن بين مناهضى الحرب فى الخليج- كما أشرنا من قبل- ينتمون إلى اليمين وخاصة إلى التيار المحافظ فى الحزب الجمهورى، فإن اليمين الاميركى بمنظماته أو أفراده لم ينظم مظاهرة واحدة ضد الحرب... أكتفى بإقدام النخبة اليمينية على كتابة المقالات فى صحافتها ضد الحرب.. أو بيانات بعض ممثليها من زعماء الكونجرس من الشيوخ والنواب. أما الحركة الجماهيرية فقد حمل عبئها اليسار، ولايزال.

ويلفت النظر هنا أن بعد المسافة الزمنية بين حرب فيتنام والحرب المرتقبة فى الخليج فرض حتمية ظهور وجوه شابة جديدة فى حركة مقاومة الحرب هذا العام.. غير الوجوه اليسارية المألوفة التى فى حركة مقاومة الحرب فى فيتنام. الأمر الذى يستدل منه على أن اليسار الاميركى يجدد دمائه.. وأنه لم يأفل كقوة على ساحة العمل السياسى الجماهيرى كما هو الانطباع السائد.

وربما يدفع هذا بعض المحللين السياسيين إلى الاستنتاج بأن حركة اليسار الأميركى هى فى الواقع ذات طابع موسمى.. أو أن اليسار لايتحرك إلا فى الأزمات. وقد يكون هذا صحيحا إلى حد كبير لكن مسئوليته لاتقع على عاتق اليسار بقدر ما ترجع إلى طبيعة هيمنة الحزبين الكبيرين الجمهورى والديمقراطى على العملية السياسية. فضلا عن الفارق الشاسع فى امكانيات الحزبين وإمكانيات اليسار من الناحية المادية والإعلامية.

على أى الأحوال هذه قضية أخرى.

وبسبب قيادة اليسار الاميركى لحركة مقاومة الحرب فمن الواضح أن المظاهرات الشعبية اتخذت طابعاً واضحا كمظاهرات للفقراء..للطبقة العاملة، المحتجين على



المتظاهرون ضد الحرب والوجود الأمريكى فى الخليج

الاوضاع العامة السائدة السياسية والاقتصادية على السواء،. والذين يشعرون أنه لافرصة لهم للتأثير فى القرار السياسى من خلال العملية السياسية التقليدية- الانتخابات مثلا- إلا بالخروج إلى الشارع لإسماع أصواتهم.

ولم تستطع الصحافة الامريكية التقليدية- الصحافة التجارية التى يطلق عليها الاميركيون أنفسهم «صحافة المؤسسة» أن تتجاهل حركة مقاومة الحرب لكنها استطاعت أن تتجاهل، بالأحرى أن تخفى قدر الإمكان صحيفة قيادة اليسار . مع ذلك فان أصوات اليسار الاميركى وأفكاره بشأن الحرب المرتقبة وجدت طريقها بشكل أو بآخر إلى اختراق حاجز الإعلام شبه الرسمى. وتركزت الأضواء فى بعض الاوقات على بعض الشخصيات التى أبرزتها وأبرزت أدوارها هذه المظاهرات.

وعلى سبيل المثال كان أحد أبرز المتحدثين فى هذه المظاهرات شاب رفض تنفيذ الإستدعاء العسكرى- وكان قد سبق أن أدى الخدمة العسكرية فى سلاح المارينز، وصفته الصحافة- وخاصة التليفزيون بأنه من أكثر المتحدثين بين زعماء المظاهرات وأجرت معه أحاديث متعددة ولم تشر من قريب أو من بعيد الى أن «ايريك لارسين»

- وهذا اسمه- عضو فى حزب العمال العالمى» الأميركى، وهو حزب شيوعى ذو ميول تروتسكيه انشق عام ١٩٦٠ عن حزب العمال الاشتراكى الاميركى، واكتسب قوة فى الستينيات من خلال نشاط إحدى منظماته التى تحمل اسم «الشباب المناهضون للحرب والفاشية».

وفى تلك الأحاديث قال «لارسين» انه كان فى الثامنة عشرة عندما إنخرط فى سلاح المارينز تحت تأثير التليفزيون الذى صور هذا السلاح بأنه يحقق كل ماهو خير لأميركا.... ولكن بعد جولات خدمة فيما وراء البحار فى القواعد الاميركية فى الفيلبين واليابان وكوريا.. تفتحت عيناى على الحقيقة. شعرت بأننى أصبحت جزءا من قوة احتلال لا جزءا من وحدة دفاعية تخدم مصالح تلك البلاد، رأيت كيف أن غالبية السكان فى تلك البلاد لاتريد أن ترى القوات الاميركية فى آراضيها.

ويتضح من أحاديث لارسين- وأهم من ذلك من خطبه فى المظاهرات أنه لايكن مشاعر إيجابية تجاه النظام الحاكم فى العراق، ولايؤيد غزو العراق للكويت.. فضلا عن الصورة السلبية الكاملة عن الرئيس العراقى صدام حسين وهذه صورة تختلف عن صورة شباب المقاومة ضد الحرب الاميركية فى فيتنام .و الذين كانوا يحرقون بطاقات الخدمة العسكرية وهم يرفعون لافتات التأييد لحركة التحرر الوطنى الفيتنامية ويرددون شعارات الثورة الفيتنامية يرفعون صور «هوشى منه».

ولابد من الإشارة هنا إلى أنه كان- ولايزال- موضوع معارضة الحرب الاميركية المرتقبة فى الخليج من جانب جماهير أميركية واسعة موضوعا هامشيا، يعالج فى الصفحات الداخلية للصحف الأميركية الموالية «صحف المؤسسة» والمقصود هنا هو المؤسسة الحاكمة- مثل «نيويورك» تايمز» و«واشنطن بوست» و«لوس انجيلوس تايمز»، فإن هذا

الموضوع هو الأول والأبرز على كل صفحات «الصحف البديلة» أى صحف اليسار ما ينطق منها باسم تنظيمات يسارية حزبية أو جماهيرية.. وغالبيتها صحف أسبوعية قليلة الإمكانيات المادية والفنية، لاتكاد تختلف كثيرا عن الصحف اليسارية كما نعرفها في بلدان العالم الثالث سواء من حيث المحتوى من حيث الشكل. من حيث المحتوى الفكرى المتميز.. والشكل البسيط.. الفقير اذا جاز التعبير. وفى هذا تتساوى صحيفة الحزب الشيوعى الأميركى- «العالم اليومية» تكاد تكون اليومية الوحيدة بين صحف اليسار الاميركى وصحيفة «الجارديان» التى تصف نفسها بأنها «مستقلة» لأنها ليست لسان حال أى من أحزاب اليسار أو منظماته ولكنها يسارية التوجه بشكل لاتخطئه عين (وهى بالطبع صحيفة «الجارديان» البريطانية).. وحتى صحف المنظمات الطلابية اليسارية التى تصور بأضئل الامكانيات.

أسبوع وراء أسبوع تحتل قضية مناهضة الحرب التى تريدها المؤسسة الحاكمة الاميركية فى الخليج الصفحات الأولى والقسم الأكبر من الصفحات الداخلية للصحف البديلة.. صحف اليسار ولاتكاد مقالاتها الافتتاحية ومقالات الرأى فيها تعالج موضوعا آخر غير هذا الموضوع فاذا عالجت موضوعا آخر ملحا -مثل الانتخابات التى جرت فى الاسبوع الأول من نوفمبر الماضى للكونجرس ومناصب حكام الولايات وعمد المدن ومجالس البلديات.. الخ- احتل هذا الموضوع مرتبة ثانوية.

ومن الناحية التنظيمية فإن اليسار الأميركى تمكن من تكوين ٥٦ منظمة وجمعية فى أنحاء الولايات المتحدة لتنظيم نشاطات مقاومة الحرب فى الخليج تم ذلك خلال الأشهر الأربعة الأولى من بداية الأزمة وتبرز من بين هذه المنظمات والجمعيات بصفة خاصة: اللجنة الطارئة من أجل السلام والعدل وعدم التدخل فى الشرق الاوسط- ائتلاف السلام فى الشرق الأوسط- الإئتلاف من أجل منع التدخل الأمريكى فى الشرق الأوسط- تعبئة المواطنين لمنع وقوع الحرب- الائتلاف الطارئ لمنع حرب من أجل النفط- اللجنة المناهضة للحرب الاميركية فى الخليج.

وقد تكونت لهذه المنظمات واللجان فروع فى أنحاء مختلفة من الولايات المتحدة للإشراف على تنظيم المظاهرات والمسيرات والمؤتمرات الشعبية ووضعت برامج عمل ترمى إلى «شن حملة قومية واسعة النطاق ضد الحرب فى الخليج خلال أقل من ٢٤ ساعة من بدء اطلاق النار».

وبينما تجد البيانات السياسية التى تصورها المنظمات المناهضة للحرب طريقها إلى الاميركيين فى شوارع المدن- فى حدود الإمكانيات البشرية والمادية القليلة المتاحة لها- وإلى النشر فى الصحف اليسارية التى أشرنا اليها.. لكنها لاتكاد تجد مساحة مهما كانت ضئيلة فى الصحافة التجارية.. الأكثر انتشارا فى الوقت الذى تنشر فيه هذه الصحافة نتائج إستطلاعات الرأى العام الاميركى التى تدل على اتساع رقعة نسبة المناهضين للحرب التى يدفع الرئيس بوش والرئيس صدام الخليج باتجاهها.

ولا تكتمل صورة المفاهيم السياسية لحركة مقاومة الحرب فى المجتمع الاميركى دون أن نقدم مثلا لأحد بياناتها السياسية.

ولعل الانسب أن نختار بيانا أصدرته أكبر منظمات هذه المراكز وهى «جمعية مقاومى الحرب» وتضم هذه الجمعية اكثر من ثمانين ألف عضو فى فروعها المنتشرة فى جميع أنحاء الولايات. الاميركية وبيانها يعد أهم بيان سياسى لحركة المقاومة الجديدة وفى هذا البيان المطول شرحت تفصيلات موقفها السياسى من أزمة الخليج ومن قرار إدارة بوش إرسال القوات الاميركية إلى المنطقة واحتمالات نشوب الحرب. وقد وصف بيانها الغزو العراقى للكويت بأنه «خطأ فادح» وبأنه «إنتهاك لكل مبادئ عدم التدخل وحق تقرير المصير» وقالت إننا ندعو العراق إلى إنهاء احتلاله الكويت ووقف انتاج الإسلحة النووية والكيماوية والتوقف عن تخويف جيرانه الأضعف.

وقال بيان «جمعية مناهضى الحرب» الأميركية «أننا مع ذلك لابد أن نتحدى زعم الحكومة الاميركية بأنها تدعم الاستقرار والديمقراطية فى المنطقة، وأنها حامية خطوط

القوات الأمريكية تعبر عن شكوكها فى التدخل الأمريكى فى الخليج

من موللى مور السعودية

يتزايد عدد أفراد القوات الأمريكية الذين يعبرون عن تحفظهم إزاء تدخل الولايات المتحدة فيما يرونه نزاعاً عربياً داخلياً. ويقول الملازم الاسكندر ديماس القادم إلى السعودية من فورتراِلى فى كانساس «هذه مشكلة لاتستحق أن يفقد من أجلها جندى أمريكى واحد حياته. ولوكان العراقيون يهددوننا حقاً فسأكون مستعداً للتضحية بحياتى فى دقيقة. لكن هذا الأمر مختلف» وخلال زيارة الرئيس بوش الأخيرة للسعودية مرت سيارة عسكرية محمله بالجنود أمام كاميرات التليفزيون والصحافة وهم يصيحون «ليس من المفروض أن نكون هنا. هذه ليست حربنا. لماذا نحن هنا؟

وينسب بعض القادة العسكريين المحللين هذه الشكوك إلى نفاذ صبر الشباب بعد انتظار ممل فى الصحراء لمدة أربعة أشهر وإلى ضغوط الحياة الأسبرطية فى أراضى تبعد عن بلادهم ألوف الأميال وإلى الإحباط المتزايد نتيجة القيود السعودية الموضوعة على وقت فراغهم.

ومع ذلك فالحوار مستمر بين أفراد القوات الاميركية كل مساء فوق دبابات الجيش فى الخطوط الأمامية، وبين البحارة الذين يجوبون البحر الأحمر وبين سائق السيارات العسكرية فى القواعد الخلفية. ويقول الضابط الشاب أريك ميللر المتخصص فى الحروب الإلكترونية والموجود على المدمرة «شامشوين» فى البحر الأحمر «لقد فاض بى الكيل بسبب الاحساس بالخوف من الموت» ومن الانتظار لأرى إن كنت سأعود لبيتى لم لا. أريد أن ينتهى هذا الوضع لأعرف إن كنت سأعيش أم لا»

ويقول ضابط بحرى أمريكى كبير« أننى أجلس هنا أفكر فى أولادى الثلاثة بالولايات المتحدة وأتساءل: هل هذا يستحق أن أموت من أجله؟ وبالطبع فأن إجابتى على هذا السؤال هى لا. لكننى من رجال البحرية وأتقاضى مرتبى من أجل هذا العمل».

الملاحة الدولية. إن الولايات المتحدة لاتحترم كثيرا حقوق الانسان أو حق تقرير المصير فى تلك المنطقة. إن التأييد الأميركى لشاه ايران فى الماضى والآن لاسرائيل وملوك السعودية وشبه الجزيرة العربية والتى تعد الكويت واحدة منها.. إن الغزو العراقى للكويت ليس سوى معركة واحدة فى حرب أوسع كثيرا من أجل السيطرة على بترول الشرق الأوسط وأمواله وسلطته.

إن الولايات المتحدة بنشرها قواتها فى المنطقة لم تفعل شيئا لإنهاء الأزمة كما حدث فى بيروت قبل ٧ سنوات حينما قتل ٢٤١ من جنود المارينز الاميركية يخاطر هذا الانتشار بأرواح الشبان الأمريكيين ويرفع من حدة المشاعر المعادية للاميركيين فى العالم العربى، ويخلق عقبات جديدة بوجه السلام والوئام فى المنطقة. إن محاولة الولايات المتحدة للسيطرة على الشرق الأوسط ينبغى أن تنتهى. وقدمت «جمعية مقاومى الحرب برنامجا من ست نقاط يدعو إلى:-

* انسحاب كافة القوات الأجنبية من المنطقة ووقف كل شحنات الأسلحة إلى حكومات الشرق الاوسط.
* انسحاب كافة القوات العراقية من الكويت ، وكل القوات الأميركية من الخليج.
* تسوية الصراعات بمايتفق مع مبادئ عدم التدخل وحق تقرير المصير واللاعنف
* فرض عقوبات اقتصادية صارمة من جانب الأمم المتحدة على الدول التى تتجاهل هذه المبادئ
* إنتهاج سياسات تزيل إعتماد الولايات المتحدة على النفط.
* معارضة أى محاولة من جانب المجمع العسكرى الصناعى (الاميركى) لاستخدام هذه الأزمة ذريعة لوقف التخفيضات اللازمة فى المؤسسة العسكرية. وكما هو واضح فإن البيان وهو ليس أكثر من مثال- يعكس كما يعكس غيره من البيانات حقائق وضع دولى عام تقع فى إطاره أزمة الخليج... وماينطوى عليه هذا الوضع من اختلافات عن الوضع الدولى الذى كان سائدا إبان الحرب الاميركية فى فيتنام.

مع ذلك فإن قيادة اليسار لحركة مقاومة الحرب توكد أن اليسار الاميركى يفقد روحه بسبب الظروف الدولية الخانقة ولم يفقد دوره على الرغم من كل مايوجه إلى الحركة اليسارية من إتهامات نتيجة لماجرى فى أوروبا الشرقية وفى الاتحاد السوفيتى.

... حتى وإن قيل ان اليسار لايظهر ولايؤدى دوراً واضحا إلا فى أوقات الأزمات.

رسالة جينيف

انهيار مباحثات "الجات" فى بروكسل بين صمت الفقراء وخلاف اللصوص الأغنياء

جميل عطية

انهارت المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة العالمية من القيود التى جرت فى بروكسل فى بداية هذا الشهر، ولن يستطيع أحد إتهام الدول النامية بأنها كانت السبب فى فشل تلك المفاوضات التى عرفت «بالجات» لتعديل الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة.

وعلى الرغم من أن الأعداد لتعديل هذه الاتفاقية قد استغرق أربع سنوات وجرت مفاوضات مكثفة بشأنها فقد انهارت المباحثات على صخرة الخلافات بين الولايات المتحدة الامريكية «السيد الجديد لهذا العالم» فى جانب ومجموعة دول السوق الأوربية المشتركة فى جانب ومجموعة أخرى صغيرة مكونة من ٦ دول غنية بزعامة سويسرا وتعرف بدول مجموعة منطقة التجارة الحرة أو «الإفتا» EFTTA وقد تركزت الخلافات حول موضوع واحد: هو موضوع المسألة الزراعية، وقضية الدعم الذى تقدمه هذه- الدول لمزارعيها والحماية الجمركية والقيود التى تعرضها على إستيراد الحاصلات الزراعية فى الولايات المتحدة الامريكية.

لقد تشاجر الأغنياء. الأقوياء. فانهارت المفاوضات غير مأسوف عليها.

ومن المشاهد أن وكالات الأنباء العالمية، قد لعبت دورها أيضا فى التعتيم على هذه المفاوضات، حتى أصبح المتابع لها لايعرف عنها سوى أنها مفاوضات تتعلق بالمسألة الزراعية والحقيقية غير ذلك، فإلى جانب المسألة الزراعية توجد ١٣ مسألة أخرى شائكة تمس اقتصاديات الدول النامية فى الصميم، وتعرضت الدول النامية فيها إلى ضغوط مكثفة وشديدة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ودول السوق الأوربية ودول مجموعة منطقة التجارة الحرة أيضا.

وحاولت الدول النامية طوال أربع سنوات مقاومة الضغوط دون فائدة فلاذت بالصمت، وراهنت على انهيار المباحثات، بسبب الشجار بين الأغنياء. أو الخلافات بين اللصوص الكبار إذا صح هذا التعبير.

وقد بلغت الوقاحة والعلانية، إلى الحد الذى أعلن فيه مسئول كبير فى السوق الأوربية على الملأ : ماذا يريد الامريكيون منا؟! لقد تركناهم يسيطرون على العالم الثالث فى القرن القادم.

وهكذا سارت الأمور.

وتكشفت المفاوضات التى جرت طوال أربع أعوام لدراسة التعديلات المطلوب ادخالها على الاتفاقية، ان الدول المتقدمة ظلت طوال تلك السنوات تطالب الدول النامية بتقديم تنازلات وإلزام نفسها بالتزامات جديدة تجاه النظام التجارى الدولى دون أن تلزم بشىء فى المبادىء العامة التى تم الاتفاق عليها فى مدينة «بونتادى ليستا» بأورجواى سنة ١٩٨٦ والتى أطلق اسمها على جولة المفاوضات وعرفت بعدها بجولة أورجواى الثامنة لتحرير التجارة العالمية.

وتبسيط الأمر، فمثلا، فى الموضوعات المتعلقة بدخول الأسواق والتى كانت الدول النامية تطمع من ورائها على مزايا لزيادة صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة نجد أن الدول النامية طلب منها تخفيض تعريفاتها الجمركية على أن تظل الدول المتقدمة محافظة على تعريفات جمركية عالية على صادرات الدول النامية الواردة إليها، بدعوى المحافظة على الأمن والسلام الاجتماعى للمزارعين فى الدول المتقدمة، أو الحفاظ على البيئة ضد الكوارث الطبيعية فى تلك البلدان.

وبالنسبة للموضوعات الرئيسية فى الاتفاقية، مثل إصلاح نظام عمل «الجات» ونظام حل المنازعات، فقد طلبت الدول المتقدمة إدخال تعديلات تزيد من الربط بين الجات وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، فتربط بذلك بين السياسات التجارية والسياسات المالية النقدية مما يحقق للدول المتقدمة السيطرة على التجارة العالمية إلى جانب السيطرة على السياسات المالية العالية من خلال صندوق النقد الدولى والبنك الدولى

للتعمير، بذلك تستمر عملية النهب المستمر لموارد الدول النامية، من خلال الانخفاض المستمر لصادرات تلك الدول من مواد أولية وخامات إلى جانب نهب الموارد المالية من خلال الديون المتراكمة وارتفاع الفائدة.

وقد سعت الدول المتقدمة بزعامة الولايات المتحدة إلى فرض المشروطية على السياسات التجارية للدول النامية وربطها بسياسات صندوق النقد الدولى.

أما أكبر عملية نهب لموارد الدول النامية فى القرن القادمة، فقد رتبت لها الولايات المتحدة الامريكية باتباع سياسة المدفع كما يقول أحد المعلقين وذلك منذ ثمانى سنوات، واتبعت فيها الترغيب والترهيب.

ومحور عملية النهب الجديدة ينصب على تجارة الخدمات هذه المرة وليس نهب المواد الأولية والخامات والصادرات الزراعية وغيرها. فقد سعت الولايات المتحدة إلى فتح أسواق الدول النامية أمام تجارة الخدمات التى تتمثل فى البنوك والتأمين والمواصلات السلكية والفاكس وغيرها.

وعلى الرغم أن الاتفاقية تتعلق بالسلع فقط، فقد أصرت الولايات المتحدة لاضافة الخدمات اليها، خطوة، خطوة، طوال ثمانى سنوات حتى تحقق لها ما أرادت، وفى هذا الاطار أيضا طالبت بادخال البراءات وحقوق الاختراع إلى الاتفاقية وهذا موضوع يتعلق بنقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول النامية.

والحق يقال، فقد قاومت الدول النامية طويلا فى هذا المجال، وأدبيات «الجات» تشهد بافكار رائدة بذلها رجال الدول النامية للتملص من الضغط الامريكى، وعرضهم لخطوط دفاع عبقرية، ولكن سياسة المدفع تمكنت من دحر جهود الدول النامية أمام الدول المتقدمة- ولم يعد أمامها سوى التسليم بالأمر الواقع، وانتظار القدر المحتوم.

وفضّل الفقراء الصمت فى بروكسل، حتى يختلف اللصوص، فتسود الفرقة وينفض السامر ويعلن انهيار المباحثات لتعود مرة ثانية إلى جنيف دون إتفاقية جديدة.

ومن المحزن حقا، أن يسمع وزراء الدول النامية فى بروكسل بآذانهم، المساومات الجارية بين الأغنياء، على مصالحهم الخاصة، دون تحريك ساكن، ولعل صيحة المسئول الأوربى الكبير فيها الكفاية: ماذا تريد منا الولايات المتحدة وقد تركناهم يسيطرون على العالم الثالث فى القرن القادم.

ويقصد المسئول تركناهم ينهبون العالم الثالث- خاصة فى مجال الخدمات الذى هو عصب الحياة فى القرن القادم.

رسالة موسكو

تبديل مناهج التعليم والأجيال الجديدة

أحمد الخميسى

فى مايو ٩١- بعد أن تتم البيريسترويكا عامها السادس بشهر- ستحتفل الجامعات والمعاهد السوفيتية بتخريج الشباب الذين التحقوا بها عند بداية البيريسترويكا ٨٥، وهو جيل من الشباب يعوزه روائى عبقرى وصادق ليصف حالته وبنيانه الفكرى والنفسى، جيل التحول والانسلاخ الذى تمزقت ملامحه بين ثمانية عشر عاما من المسلمات الراسخة وخمسة أعوام التهمت كل شىء. جيل قيل له: كل ماوراؤك ضلال..و أمامك مجهول، فزلزله شعور غامر بالحرية ويقين من الضياع. فالهزات الفكرية والسياسية العاصفة لم تقتصر على مجتمع وحياة أولئك الشباب، لكنها إمتدت الى الكتب التى يدرسونها، والبرامج التعليمية، ومناهج التدريس، وماكانت تلتزم به الدولة من تعيين الخريجين وحمايتهم. والأخطر من هذا أن عصا البيروسترويكا السحرية قد مست بالتبديل والتغيير حجر الزاوية فى حياة ذلك الجيل أى الفلسفة التربوية والتعليمية التى قام على أساسها التعليم فى الدول الاشتراكية.

وقد تضافرت مهمة التربية والتعليم فى كل المجتمعات الحديثة، فالتعليم يربى، والتربية تعلم. لم تفلت التربية- منذ أن عرف الانسان الدولة والمدرسة والجامعة- من الإطار العام للتوجهات السياسية والطبقية لهذا المجتمع أوذاك، أى انها لم تفلت من ايديولوجية ذلك المجتمع. وقد قامت التربية فى المجتمعات الرأسمالية والطبقية على ثنائية التعليم: تعليم للصفوة، وتعليم للعامة، وقامت على أساس القطيعة بين المعارف النظرية والتطبيق العملى، وكان على المتعلمين فى ظل تلك القطيعة أن يعرفوا مايشاؤن، وأن يخدموا الدولة كما تشاء هى. وقامت التربية على التبرير بمختلف الوسائل والبراهين لعمليات التفاوت الاجتماعى. كما أشاعت تلك التربية أن المفاهيم الأخلاقية هى مفاهيم خارج إطار المجتمعات والمصالح، وأنها مفاهيم أبدية. وقد ضربت التجربة الاشتراكية ثنائية التعليم، فوحدت البرامج الدراسية، وجعلت العلم مجانا للجميع، وربطت المعرفة النظرية بمهمة السعى المتصل لانشاء مجتمع عادل، واستهدفت بالتعليم والتربية الاشتراكية مهمة تطوير الوعى والسلوك الاشتراكى. ولذلك كله كان التعليم والتربية مهمة ايديولوجية تنمى فى الانسان قيما معينة وموقفا من الحياة والمجتمع. وقد تخلل ذلك المفهوم التربوى الاشتراكى كافة مراحل التعليم والتدريس فى الاتحاد السوفيتى بدءا من دور الحضانة وانتهاءا بالجامعات. ولذلك نصت وثائق وزارة التربية والتعليم السوفيتية على أن الهدف من التعليم هو: «تشكيل وتربية الرؤية الاشتراكية للتلاميذ والدارسين».

ومع إشاعة موجة الاستقلالية المالية، ونظام الحساب الاقتصادى الذاتى، أدخلت تعديلات كثيرة على علاقة الدولة بالتعليم. فحصلت الجامعات والمعاهد العليا على «استقلالية مالية»، فأصبحت الوزارة تمنحها نفس الميزانية السابقة على أن تتصرف فيها الجامعة بمعرفتها، فتقلص عدد المدرسين أو تزيده، وتفصل من تشاء أو تستبقيه. وأصبح هذا السلاح مسلطا فوق رؤوس المدرسين الذين تخصصوا فى تدريس «الفلسفة الماركسية»، و«الشيوعية العلمية»، «الاقتصاد السياسى»، وأخيرا «تاريخ الحزب». كما أصبحت هذه الاستقلالية المالية سيفا على رقاب الشيوعيين وأعضاء الكومسومول. وفى مجلة «أبناء الحزب الشيوعى» -عدد ١٢) يقول سيليزنييف «رئيس تحرير مجلة «المعلمين»، وعضو اللجنة المركزية: «يستغل الكثيرون الظروف التى نمر بها لتحويل التعليم العام الى رأس جسر لإعلان الحرب على الشيوعيين، فيقومون بالتضييق على المنظمات الحزبية فى المدارس والجامعات، ويرفعون شعار: لاتسييس للتعليم، بينما يقومون بتسييس التلاميذ بطريقة أخرى، وتحويل الطلبة إلى قوة ضاربة

ضد الحزب والدولة ويصرون على منع أي نشاط للحزبيين ويحاصرون تدريس المواد السياسية، ويطردون اللجان الحزبية من المعاهد، وإذا شرع مدرس في شرح موقفه فإنهم يصرخون فيه: لاتفتح فمك بهذه العادات الشيوعية».

ولم يفقد المدرسون وحدهم حماية الدولة وضماناتها، بل وفقدها الطلبة أيضا، فلم تعد الدولة- كما كان في الماضي- ملزمة بتعيين الخريجين بعد حصولهم على شهاداتهم. ويتجه التعليم تدريجيا ليصبح للقادرين وحدهم وليس لكافة أبناء الشعب. وسيكون على الطلبة السوفييت ان يتقدموا لاجتياز امتحان قبول وفقا لنظام الدرجات، فمن لايحصل على أعلى الدرجات يصبح عليه ان يعثر على مؤسسة خاصة تنفق على تعليمه مقابل أن يشتغل عندها فيما بعد. فإن لم يجد مثل هذه المؤسسة دفع من جيبه مصاريف التعليم إن كان قادرا. وعادة مايتزاحم على المقعد الدراسي الواحد مابين ١٥ إلى ٢٠ طالبا سوفيتيا. وسيتعين على الطالب الأجنبي أن يدفع ٤ آلاف دولار، وطالب الدراسات العليا ٨ الآف دولار، مع التقليص المستمر لعدد المنح التعليمية المجانية وعدم قصرها على «الأحزاب الصديقة». وربما لذلك كله يكتب «جيرنيوف» في كمسومولسكايا برافدا (١١/٢٩) عن قضية التعليم فيقول: «يبدو أننا مازلنا نعيش كما كنا نعيش سابقا.. أما الدولة فقد هاجرت وتركتنا».

وكان طلبة الجامعات والمعاهد العليا يدرسون أربع مواد أساسية تصوغ الرؤية الاشتراكية لدى الطلبة وهي: الفلسفة (المادية الجدلية والمادية التاريخية)، الاقتصاد الاشتراكي، الحزب واخيرا الشيوعية العلمية. وكانت هناك أقسام بكل الكليات لكل مادة من تلك المواد وكان المألوف أن توجه وزارة التربية والتعليم تعميما مع مطلع العام الدراسي على الجامعات والمعاهد بإضافة مايجب إضافته، أو حذف ماتقادم من المادة، أو مواصلة التدريس وفقا للكتب والبرامج السابقة كما هي. ولكن الوزارة منذ عام ١٩٨٦ لم تصدر تعميما رسميا للجامعات، ولم تطالب بتبديل الكتب، مكتفية بإرشادات عامة تنطلق من: «الاستعانة بالصحافة ووسائل الإعلام وماتنشره»، و«قيام المدرسين باختيار المواد التي يرونها مناسبة» مع التركيز على «البيرسترويكا والقيم الانسانية والتوجه للسوق الحرة، ودخول العلاقات الدولية مرحلة التعاون والوفاق».

ولكن عمداء الجامعات والمعاهد الذين يدركون تماما اتجاه الرياح، قد قاموا بإلغاء الأقسام التي كانت تدرس المواد الاربع المذكورة (الفلسفة والاقتصاد والحزب والشيوعية)، وتبدلت أسماء تلك المواد واختلف مضمونها.

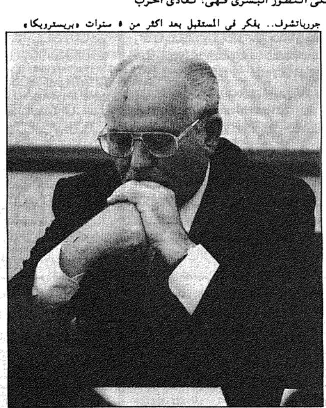
وقد تخلص التعليم العالي من مادة «الشيوعية العلمية» وكانت خلطا من مبادىء الفلسفة الماركسية وتاريخ حركات التحرر الوطني المعاصرة ومقتطفات من تصورات عن قيام المجتمع الشيوعي. وبدلا من هذه المادة حلت مادة أخرى هي «النظريات الاجتماعية والسياسية» وسميت في كليات أخرى «علم الاجتماع السياسي»، وفي حالات أخرى سميت «نظريات الاشتراكية». وينطلق الكتاب الذي صدر العام الماضي من دراسة النظريات الاشتراكية الماركسية وغيرها دون التحيز لفكرة محددة، أو تبني موقف معين، معتبرا أن النظام الرأسمالي العالمي لم يستنفد بعد قدراته، وأن الشيوعية هي احتمال من احتمالات التطور إلى جانب الاحتمالات الأخرى المطروحة مثل المجتمع الصناعي المتقدم الذي يتجاوز النظامين الاجتماعيين بالتطور التكنولوجي. ويشير الكتاب إلى ضرورة التعاون مع الدول الرأسمالية الوثيق، والكف عن التمسك بالايديولوجية، والاتجاه للاندماج في الاقتصاد العالمي. أما القضايا المطروحة على التطور البشري فهي: تفادي الحرب النووية، المشاكل البيئية تقليص التسلح، والإرتقاء بطابع التقدم التكنولوجي في العالم، حل مشكلات العلاقة بين الشرق والغرب والجنوب، وأيضا: مكافحة الإرهاب الدولي. ويشير الكتاب ص ٣٦٣ إلى أن تحقيق هذه الأهداف يشكل منعطفا ثوريا هائلا في التطور التاريخي، وأن هذه هي الصيغة الأساسية للتطورات الثورية في العالم المعاصر!

وإذا كان على مادة «الشيوعية العلمية» التي لم تعد لاشيوعية ولاعلمية أن تستعين بما تكتبه الصحافة ووسائل الإعلام، فإن بعضا مما تكتبه هذه الصحافة الرسمية- مثلا في مجال العلاقة مع العالم الثالث- هو الدعوة المتصلة لتمزيق لحم هذه العلاقات، والقول بأن مراكز الخطر على النظام العالمي هو بلدان العالم الثالث وتحديدا كوبا، وليبيا ومنظمة التحرير والعراق، وأن تلك هي بؤر الإرهاب الدولي.

الفلسفة..

قامت أغلب الجامعات والمعاهد العليا بإلغاء أقسام الفلسفة الماركسية اللينينية، وإحلال اقسام: تاريخ الفلسفات. واختفى المدخل الفلسفي الطبقي ليحل محله عرض تاريخي لتطور مختلف المدارس الفلسفية: الوجودية، والبنيوية، ونظريات المجتمع

جورباتشوف.. يفكر في المستقبل بعد اكثر من ٥ سنوات «بيريسترويكا»



الصناعى الذى تشكل التكنولوجيا فيه القوة الأساسية للتطور، وتروج بالذات نظرية «فوكو ياما» (اميركى من أصل يابانى) المعروفة باسم «نهاية التاريخ» والتى يقول فيها إن التطور التاريخى قد وصل إلى نهايته، لأنه عثر على الصيغة المثلى للتطور وهى الديمقراطية الغربية القائمة على السوق الحرة، وأن هذه الصيغة هى الطريق الذى ستمضى عليه كافة المجتمعات البشرية الآن. وبينما يستمر التدريس فى مجال «المادية الجدلية» يختفى التدريس تماما فى مجال «المادية التاريخية» التى تعتبر انجاز الماركسية فى الإنتقال بقوانين الجدل من الطبيعة إلى المجتمع. وقد راجت أيضا الفرويدية، والانثروبولوجيا الانسانية التى ترد التطور الاجتماعى إلى العلاقات الشخصية بين الأفراد المحكومين بطبائعهم البيولوجية، ويتم وضع هذه البرامج والمناهج- بما فى ذلك الإستعانة بالكتب- بالإشتراك مع علماء الجامعات الأميركية فى مؤتمرات علمية، ينصح فيها الأميركان بما يجب تدريسه وما لاداعى له. وقد صدر هذا العام كتاب جديد يفترض ان يكون المرجع للجامعات عنوانه مدخل للفلسفة، ويقع فى جزئين، وتزيد صفحاته عن الألف صفحة، كان نصيب الماركسية منها هو ستين صفحة فحسب، ويقدم الماركسية باعتبارها إحدى الفلسفات الحديثة، وباعتبارها «نظرة للعالم» وليست نظرة طبقة معينة ودليل للحركة الثورية، فيغيب منها أنها موقف طبقى، ويشير ص ٢٧٥ إلى أن: «الدجمائية التى سادت طويلا فى فلسفة وايديولوجية بلادنا قد لقنت الرأى العام ان الفلسفة الماركسية هى الفلسفة الوحيدة الصائبة، على حين أن هناك أشكالا واحتمالات متعددة للفلسفة الماركسية مثل «البنيوية» و«المادية الاجتماعية التكنولوجية» ، والماركسية الهولندية الخ، ويطرح الكتاب ضرورة السعى لإنشاء اشتراكية جديدة انسانية تسعى لحل الخلافات (لم يقل أية خلافات والأغلب انه يقصد الطبقية) فى تلك الحدود التى تليق بالانسان المتحضر. وبما إن التوجيه الوحيد من وزارة التعليم هو الإستعانة بما تنشره الصحافة فإن الكثيرين يركزون على الفلسفات المعادية للماركسية اللينينية. فإذا أردنا التعرف على نموذج مما تنشره الصحف، وهو قطرة من بحر، فإن مجلة «أجنيوك» الأسبوعية تنشر فى العدد ٤٧ مقالة للسيد: «تسيبكو» عنوانها: احذروا البلشفية». يقول فيها: «إن البلشفية هى حالة خاصة من انانية المثقفين، وهى لاتمثل مجرد شهوة الإستيلاء على السلطة والشهرة، ولكنها علاوة على ذلك تدعى أنها تحتكر معرفة طريق التطور الصحيح، كما أن البلاشفة لايتعففون عن استغلال كافة نقاط الضعف فى البشر وأولها: الحقد والكراهية والحسد، ولهذا فإن الماركسية كفلسفة لم تجلب على البشرية إلا الكوارث والمعاناة».

أيضا فقد أدخلت أغلب الكليات الفلسفية والمعاهد مادة جديدة يدرسها الطلبة وهى «تاريخ الديانات» أو باسم آخر «مكانة الديانات فى الثقافة الانسانية».

الاقتصاد السياسى..

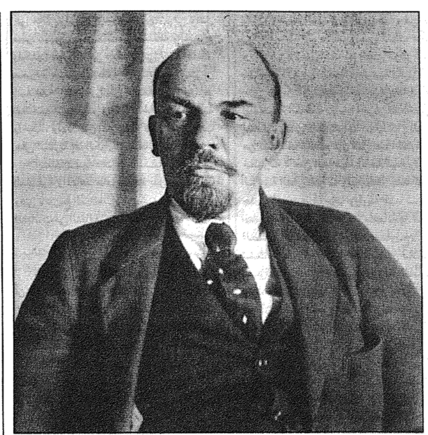
ظلت هذه المادة تحمل اسمها القديم باعتبار أن هناك مادة مماثلة بنفس الاسم فى الجامعات الاوروبية ولكن مضمونها اختلف نهائيا، فلم تعد معنية بدراسة الاقتصاد الاشتراكى والاقتصاد الرأسمالى، ولكن بدراسة البرامج الاقتصادية المطروحة على المجتمع السوفيتى للخروج به من أزمته. ويتم التركيز على قوانين السوق الحرة، البورصة السندات المالية، قوانين العرض والطلب، واراء العلماء الاميركيين فى كيفية الانتقال للسوق الحرة، والتجربة البولندية فى التغلب على المصاعب الاقتصادية، وتجربة المجتمع السويدى، وفى كل هذا يتم الانطلاق صراحة من فشل التجربة الاقتصادية الاشتراكية، ويجرى تدريس نظريات علماء الاقتصاد الاميركيين ومنهم «كيسى انستوفا»، و«جيلبرت» وغيرهما. وتتم الاستعانة بكافة المفكرين الذين اختلفوا مع لينين مثل «بوخارين» و«تروتسكى» وغيرهما.

تاريخ الحزب..

ألغيت أيضا كافة الاقسام التى كانت تتخصص فى دراسة وتدريس هذه المادة، كما ألغيت المادة نفسها وتبدل اسمها إلى «التاريخ السياسى» للبلاد، وأحيانا «التاريخ السياسى» فقط. ولم يعد موضوعها الأساسى هو تاريخ الثورة ودور الحزب الشيوعى فيها، ولكن تاريخ الحركات والتنظيمات السياسية كافة بدءا من أوائل القرن التاسع عشر. وللمدرسين الحق فى التركيز على مايرونه جديرا بالتركيز عليه. وقد قلصت أغلب الجامعات ساعات تدريس هذه المادة من مائة وسبعين ساعة فى العام الدراسى إلى ثلاثين ساعة. ويستعين المدرسون بالحرية المتاحة لهم، وبما تنشره الصحافة. وعلى سبيل المثال فقد نشرت «المجلة العسكرية التاريخية» فى عدد نوفمبر مقاطع مختارة من كتاب هتلر «كفاحى» وهى المقاطع التى تركز على مهاجمة الاشتراكية والشيوعية وغير ذلك حتى إن جريدة النجم الأحمر (١٢/٥) وهى الصحيفة الناطقة بلسان الجيش قد اضطرت للتعليق على ذلك بقولها: «وأيا كان الهدف من نشر تلك المقاطع فإن مثل هذه الخطوة غير مقبولة لا من الناحية الأخلاقية ولا من الناحية التاريخية». ولم يصدر بعد كتاب جديد ليصبح مرجعا وزاريا عند تدريس التاريخ. ولكن الشائع هو الاستعانة بما تسميه الصحف هنا «إعادة قراءة التاريخ»، وبما تنشره عن التاريخ الحقيقى للاتحاد السوفيتى. ومن العجيب أن تلك الصحف لاتجد من يؤدى لها ذلك التاريخ الحقيقى إلا مجموعة الجواسيس التى سافرت من الاتحاد السوفيتى للتعامل مع المخابرات الاميركية فى الخارج، مثل مذكرات «باجانوف» وكان رئيس سكرتارية اللجنة المركزية ثم هرب إلى الخارج عام ٢٧، ونشرت مجلة «اجنيوك» مذكراته بعنوان: «الكرملين فى العشرينات» وفيها لم يترك احدا من رجال الثورة إلا وانهال عليه بالتشويه والتلويث. وهناك حوار مع سكرتير بريجنيف الذى كان يكتب المقالات نيابة عنه، ثم هرب خارج البلاد. وقد نشرت صحيفة «الثقافة السوفيتية» ذلك الحوار بعنوان: «لست يهوذا.. ولكنى ضحية» وكله دفاع حار عن اضطراره للتعامل مع المخابرات الاميركية. كما نشرت الصحف مذكرات «ارليوف» سكرتير ستالين الذى هرب أيضا إلى الخارج. وتعد كل تلك المراجع مادة أساسية الآن لمعرفة ودراسة التاريخ، علاوة على كتب رخيصة تهاجم لينين هجوما مبتذلا مثل كتيب صغير أصدره الروائى «فلاديمير سالوخين». وتؤكد كل تلك المراجع العلمية (!) أن الثورة الاشتراكية كانت عملا ارهابيا لايغتفر.

التعليم فى المدارس..

كانت هناك ثلاث مواد تدرس فى المدارس السوفيتية وهى «التاريخ، «القانون»، و«المجتمع»، وهى المواد المشبعة بالرؤية الاشتراكية السوفيتية، وكانت هناك ثلاثة تنظيمات على مستوى التلاميذ أولها (اطفال اكتوبر) ويلتحقون به من سن سبع سنوات حتى عشر سنوات، وثانيها (تنظيم الرواد) من سن عشر سنوات حتى الرابعة عشرة، وثالثها هو الكومسومول. ولقد الغيت تلك



لينين

التنظيمات فعليا، بدعوى وقف تسييس التعليم العام. وفى جريدة «الحقيقة للرواد +«يكتب:» س. اكسيموف» (١١/٢٩): انهم فى مدينة ساتكى قد لجأوا ببساطة إلى تقليص عدد الموجهين السياسيين الذين كانوا يشرفون على تربية الأولاد، وبذلك كفت منظمة «الرواد» عن التواجد فعليا، وهو ماينطبق على أغلب المدن السوفيتية الأخرى واغلبية المدارس». وبدلا من المواد الثلاث السابقة تقترح المجلة المتخصصة «تعليم التاريخ» فى عدد يناير تبديل الاسس التى قامت عليها تلك المواد. ويقول كاتب تلك المقالة «بروخروف»: «كان المألوف أن الاشتراكية تزدهر بفضل تعميم ملكية وسائل الانتاج، ولكن الواقع يبثت ان ذلك غير صحيح، فتعميم ملكية وسائل الانتاج هو الذى أدى بنا إلى حافة الهاوية الاقتصادية».

ويقول: «كان المتعارف عليه أن التاريخ هو تعاقب التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية، وهذا أيضا غير صحيح، فالتاريخ هو حركة مستمرة لاستكمال الجوانب الانسانية فى الشخصية الاجتماعية». يقول: «كان المألوف ان إرادة الشعب قانون تخضع له الأقلية، وهذا أيضا غير صحيح، فحملة مشاعل التقدم كانوا دائما أقلية»!. وتقترح المجلة على المعلمين كتابا امريكيا لتدريس التاريخ الروسى اسمه: «من روسيا الى الاتحاد السوفيتى» المؤلف يدعى «جورج فايلنت» وتنشر المجلة فصوله مترجمة إلى الروسية، ومن ضمن ماجاء فيه: «لقد تحددت بشكل ساطع طبيعة النظام الجديد (ثورة اكتوبر) التسلطية الظالمة والمتعسفة، نتيجة لاستهانة البلاشفة الوقحة واحتقارهم لنتائج الانتخابات الديمقراطية وسعيهم لاغتصاب السلطة»!. وهذا ما يدرس للأولاد. وبدأ من العام الدراسى القادم ستدرس فى المدارس مادة «تاريخ الأديان» وذلك بطلب من «فسيولوف» وزير التعليم وسيقوم بتدريسها رجال الكنيسة أو مدرسو مادة التاريخ. وتشير ندوة لرجال التربية والتعليم فى عدد من مجلة «تعليم التاريخ» الى المحاور التى ستنطلق منها المادة الجديدة هى: موقف الدين من نظرية النشوء والارتقاء لداروين، لماذا يعد اليهود شعب الله المختار، وأخيرا لماذا لم يغفر الله لآدم وحواء رغم أنهما قد أعلنا التوبة.

يقول «سيلزنييف» رئيس تحرير مجلة «المعلمين»: «حينما أرى تماثيل لينين وهى ملقاة على الارض فى المدارس ودور الحضانة، وأرى كيف يجرى الأطفال قربها وفوقها، فإن خوفا فظيعا يتملكنى من مصير اولئك الاطفال.. ترى ألسنا نغامر بأن ينشأ لدينا جيل هو أكثر الأجيال ضياعا وتمزقا على امتداد تاريخنا كله؟».

ويقول «الكسى الثانى» بطريرك روسيا: «إن عزائى الوحيد الآن هو أن كثيرا من الأطفال صاروا يترددون على مدارس «الآحاد» المسيحية، وكل أملى أننا لن نفقد هذا الجيل»!

ولكن كيف تتم الآن صياغة ملامح ذلك الجيل الذى يتصارع عليه «سيلزنييف» عضو اللجنة المركزية، والبطريرك «الكسى الثانى»؟..

تقول نينا تشوجونوفا فى مقالة لها بعدد نوفمبر من مجلة «أجنيوك» أنها قد حاورت صبيا لايزيد عمره عن احدى عشرة سنة، وانها بنشرها لذلك الحوار لاتسعى لتقديم صورة الطفل الجديد، ولكنها ببساطة تحاول تقديم طفل أعجبها لذكائه وبساطته. وتسأل السيدة نينا الصبى: «ما هى الدولة التى يفضلها؟ «فيجيب: «الدولة الرأسمالية»، وتسأله: «هل كنت تثق فى الاشتراكية؟ «فيجيب»: أبدا عمرى ما وثقت بها «وتسأله»: هل تحب لينين؟ «فيجيب:» لادرى.. ولكن أليس هو الذى اخترع نظام تسليم المحاصيل الزراعية بالقوة للحكومة؟». وتسأله: «قل لى ما الذى أفسد ثورة أكتوبر؟» ويجيب: «إن لينين قد سحق حركة الاشتراكيين الثوريين، تلك كانت غلطته الفظيعة، بل إنها لم تكن غلطة ولكن جريمة.. انظرى إلى أمريكا ونظامها الديمقراطى.. هذا لانهم لايسحقون الاحزاب الاخرى «ويمضى الصبى المعجزة:» ثم لماذا اصدر لينين أمره بقتل القيصر؟ لماذا قام بهذه الحماقة المخجلة؟». وتسأله: «هل تفكر فى المستقبل؟» فيجيب: «نعم.. علينا أولا ان نقيم الرأسمالية فى بلادنا»!. وبالمناسبة فإن الاشتراكيين الثوريين هم ممثلى تيار إرهابى، وكانت منهم السيدة «كابلان» التى حاولت اغتيال لينين باطلاق النار عليه عام ١٩١٨.

هذه هى صورة الولد التى يروج لها الآن.

بعد تبديل الأسس الفلسفية والسياسية والإدارية لنظم ومناهج وبرامج التعليم الاشتراكى. وتوضع الآن الأسس الجديدة لصياغة ملامح الجيل القادم، وهو جيل سينشأ منذ نعومة أظافره على قيم أخرى، وسيكون مصيره– أيا كان– أهون من مصير جيل البيريسترويكا الذى تشكل من دخان الذكريات المحرمة وهزات الصدمات العنيفة.

فكر

الموقف الحضاري من النزعات الدينية

حسين احمد امين

كان أعظم فضل لحضارة الآشوريين فى القرنين الثامن والسابع قبل الميلاد على منطقة الشرق الأوسط، هو التقريب بين الشعوب فى أقطار المنطقة، ومزج ثقافاتها وأديانها وتقاليدها فى نتاج جديد، عم أرجاءها، وخدم قضية الإخاء والسلام بين الأمم.

وقد ساعد الآشوريين على تحقيق هذه المهمة عدة اعتبارات:

* تطبيق قوانين واحدة على كافة أراضى الامبراطورية، استلهموا فى سنها قوانين حامورابى الشهيرة فى بابل، وهو ما أرسى أساسا قانونيا مشتركا فى مساحة واسعة من الشرق الأوسط، تمتد من حدود مصر إلى إيران، ومن هضبة الأناضول إلى الخليج الفارسى،

* تشجيع التبادل التجارى بين إقطار المنطقة، وهو تبادل هيمن الأراميون فيه على التجارة البرية، والفينيقيون على التجارة البحرية. فإن كانت الشبكة الواسعة من الطرق الممهدة قد أقامها الاشوريون أصلا لتسهيل تنقل الجيوش من بلد الى بلد، فقد خدمت وقت السلام تنقل السلع وقوافل التجارة بين الأقطار،

* غلبة اللغة الأرامية وأبجديتها على لغات أقطار المنطقة، واستخدام مختلف الشعوب لها فى اسفارهم ومعاملاتهم بعضهم مع بعض، بحيث باتت أساسا ثقافيا مشتركا فى الشرق الأوسط.

* مكافحة التعصب الدينى المحلى، وتشجيع النظرة الأوسع الى الدين والآلهة، بحيث ينكمش الجفاء والعداوة الناجمان عن اختلاف أديان شعوب المنطقة. وقد استلزمت مكافحة هذا التعصب الدينى قضاء الآشوريين على دولة اسرائيل عام ٧٢٢ قبل الميلاد.

وقد سبق إخناتون الآشوريين فى إدراكه أهمية هذه النقطة الأخيرة الخاصة بالدين، اذ ارتأى أن إحلال عبادة الشمس التى يمكن أن تفهمها شعوب الامبراطورية المصرية محل عبادة آلهة محليه، لايمكن أن تستهوى أفئدة غير المصريين، من شأنه أن يعزز من الروابط التى تربط بين أنحاء هذه الامبراطورية. فإن كانت تطلعات اخناتون قدباءت بالفشل ،فان الفشل لم يكن راجعا الى قصور فى فكرته ، وإنما كان بسبب قوة الرجعيين من كهنة آمون والنبلاء فى مصر الذين قاوموه وحاربوه وأسقطوه.

موقف الفرس من المؤسسات الدينية

وقد استفادت دولة الفرس التى قامت على أنقاض الحضارة الأشورية من وسائل الأشوريين فى ارساء أسس حضارة عالمية. غير أن هذه الاستفادة لم تبدأ الا فى عهد داريوس الأكبر (٥٢٢-٤٨٦ ق.م). فأما قورش وقمبيز قبله فقد شغلا بالحرب وتوسيع حدود الامبراطورية، دون العناية بخلق ادارة موحدة وسن قوانين واحدة للأقطار المفتوحة. بل إن قورش خلخل من دعائم الحضارة الواحدة فى الشرق الأوسط بأن سمح بعودة الشعوب المختلفة الى نظمها الدينية المحلية القديمة التى حاربها الآشوريون، وشجع هذه العودة، حتى يظهر جنوده بمظهر محررى الشعوب من ربقة الاستعمار، ويسهل عليهم النصر فى ميادين القتال.. لم يفعل ذلك مع اليهود وحدهم، (وهو الذى أطلقهم من الأسر البابلى، وسمح لهم بالعودة الى ديارهم بفلسطين) ، بل ومع سائر الشعوب الأخرى.. غير أن مقتضيات الزمن والتطور والحضارة سرعان ما ألزمت الفرس بالعودة الى نهج الآشوريين. فسياسة قورش المتمثلة فى منح حق الادارة الذاتية واسعة النطاق لكهنة المعابد، فى المؤسسات الدينية المحلية، نجم عنها فى وقت قصير خلق بؤر للتمرد والثورة بقيادة زعماء محليين ذوى مطامع سياسية، مما أقنع الفرس بضرورة النكوص عنها، وإذ قامت الثورة فى بابل، انتقم الفرس من أهلها بتدمير معبد الإله ماردوك . كذلك فانه حين اشتعلت الثورة فى مصر عام ٣٤٣ ق. م ، هاجمت القوات الفارسية المعابد الرئيسية ونهبتها، وشردت كهنتها.

وقد كان لإخماد الفرس لهذه الثورات، واقتناعهم فى النهاية بضرورة محاربة التنظيمات الدينية فى أمصار الدولة، اثرهما فى القضاء على النزعات الانفصالية، وإفقاد رجال الدين وقارهم المستمد من عراقة قدم دينهم. وكانت نتيجة كل ذلك أن بدأت شعوب أقطار الامبراطورية الفارسية تعيد النظر فى ماضيها الحضارى كله، وتعيد تقييمه، وتقتنع بضرورة الانصهار فى بوتقه الواقع الجديد، والتأقلم والتكيف له، بل وبمزايا امتزاج الثقافات والأديان والتقاليد. وكلها أمور سهلت على الاسكندر الاكبر (٣٣٤-٣٢٣ق.م) وعلى الدولة الرومانية بعده، مهمة خلق امبراطورية متجانسة، ذات حضارة واحدة، عرفت من التسامح الدينى مالم يعرفه العالم القديم قبلها.

إخناتون وكهنة آمون

نعود بعد هذا الى اخناتون فقد شهدت مصر فى عهده صراعابين القوى الداعية الى التجديد والابتداع والعالمية والاستفادة من ثمار الحضارات المجاورة وبين القوى المحافظة المتمثلة فى الكهنة وأشياعهم ممن كانوا يرون فى أى تجديد أو بدعه خطرا على مصالحهم ونفوذهم، ولايرون فى الحضارات الأخرى وفنونها مايفوق او يعادل ماقدمه الأسلاف من قدماء المصريين، ويفسرون أى انحطاط فى السلطة السياسية، أو أية هزيمة عسكرية، بأنه مظهر لغضب الآلهة على المصريين لهجرهم سنة الأوائل، وتبنيهم لعادات أجنبية.

غير أن هذه الروح المحافظة فى ذلك العهد كانت وراءها فى واقع الأمر قلقا عميقا وتآكلا ملموسا فى الثقة بالنفس.. لقد كان بوسع المصريين فى الماضى- وقت المملكتين القديمة والوسطى، حين كانت الحواجز الجغرافية تحميهم من الصلات والغزوات الاجنبية- أن يعيشوا فى اكتفاء ذاتى قائم على الايمان

بأنهم أرقى بكثير من سائر الأمم . غير أن غزو الهكسوس لبلادهم زعزع من هذا الايمان، كما زعزع منه- حتى بعد تمكنهم من طرد الهكسوس- مانجم عن غزوهم الأقطار آسيوية، واتساع حجم مبادلاتهم التجارية مع هذه الاقطار، وكثرة المترددين المصريين على الخارج من الجنود والموظفين والتجار، وتدفق الأجانب على مصر إما للاستيطان أو للانخراط فى صفوف الجيش المصرى، من اطلاع على حضارات أخرى مغايرة، ليست بعض مظاهرها بدون حضارة الفراعنة.

وقد كان أعظم أمجاد أمنحوتب الرابع إدراكه أن العبادة القديمة السائدة فى مصر، لا مكان لها فى ظل هذه الظروف الجديدة وأحوال العالم المتغيرة حوله، وأن من شأن استمرارها أن تقضى على مصر بالتحجر. لهذا قام هذا الفرعون الثائر (الذى غير حتى من اسمه وجعله أخناتون). باغلاق المعابد القديمة، ومحو اسم الاله آمون، واتباع عبادة قرص الشمس الذى تتعدى أفضاله وأياديه حدود مصر لتشمل الانسانية بأسرها، والذى يمكن للمصريين أن يجدوه فى كل مكان يرحلون اليه فى هذا العالم الواسع، ويمكن لغيرهم ان يجدوه متى قدموا الى مصر، بمجرد تطلع هولاء وأولئك الى السماء فوقهم، وقد كانت هذه النظرة العالمية الثورية رد فعل منطقى للواقع الجديد.. فهؤلاء المصريون المنغلقون على أنفسهم لأمد طويل، أدهشهم حين خرجوا من جحورهم ، وحين شرعوا فى الانفتاح على العالم، أن يجدوا الشمس تسطع وتبعث الضوء والدفء فى كل مكان يرحلون اليه خارج مصر شأنها فى بلادهم، وأدركوا أن هذا الاله العالمى الخير الذى يسبغ نعمته على البشر أجمعين، من شأنه متى اشترك البشر فى عبادته أن يخلق بينهم صلات من التفاهم والتآخى والسلام هى فى صالح الكافة، لا كتلك الآلهة المحلية التى هى من صنع الانسان، والتى من شأنها أن تفرق لا أن توحد.

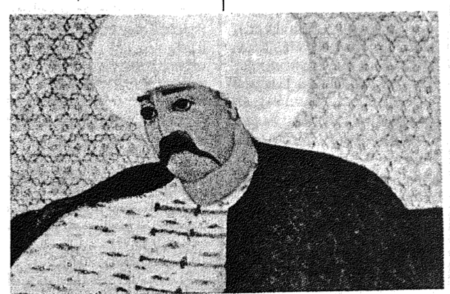
هزيمة اخناتون على يد الرجعية

كان اخناتون إذن هو أول الموحدين، وأول داع فى التاريخ الى النظرة العالمية الشمولية. غير ان اتباعه- للأسف- كانوا قلة قليلة وسط بحر زاخر. فقد ناصره الجند والتجار والاداريون ممن طوفوا وجابوا أنحاء الامبراطورية، واطلعوا على احوال الغير وحضارات الغير وديانات الغير، وخبروا تنوع الحياة وتنوع العقائد خارج حدود مصر. وقاومه رجال الدين ممن كانوا يمقتون التأثيرات الاجنبية، وأسر النبلاء الذين ارتبطت مصالحهم وامتيازاتهم بعبادة امون وحشود من الغوغاء المذعنين لدجل رجال الدين ولهيمنة النبلاء. وكانت قوة الرجعيين هى السبب فى فشل أول محاولة لتعديل مسار مصر حتى تجارى النزعات العالمية الناهضة فى منطقة الشرق الاوسط.. وقد حاول توت عنخ آمون (زوج ابنة اخناتون وخليفته فى الحكم)، ورغم عودته الى عبادة آمون، أن يدخل بعض المفاهيم الجديدة فى العبادة القديمة.. غير أن الكهنة والنبلاء ماكانوا ليطيقون بقاء أى أثر للمارق الفاسد اخناتون، الذى خرج عن معتقدات شعبه، وفتح الباب على مصراعيه أمام التأثيرات الاجنبية، فأجهضوا محاولات توت عنخ آمون، وهدموا قصور اخناتون ومعابده، ومحو اسم آتون حيثما وجد.. وسرعان ماتصالح الجيش بعد ذلك مع الرجعية، فكرس قائدة حور محب (الذى اغتصب السلطة عام ١٣٤٩ ق.م) كل جهوده، واهتمامه للغزو، تاركاشؤون البلاد كلها فى أيدى كهنة آمون وحلفائهم، وهم الذين تمكنوا من القضاء على كل بدعة، وقمع كل تأثير أجنبى، حكموا البلاد باسم شرع آمون، وادعوا لأنفسهم وحدهم سلطة تفسير هذا الشرع وتطبيقة ، وتأويل نوايا الاله ورغباته

دولة الاسلام وحضارة البيزنطيين

ثم نقفز فى التاريخ قفزة كبيرة الى زمن الدولة الاسلامية ، حتى نواجه ظاهرة غريبة محيرة... لقد أتيح لحضارتى الاغريق والرومان مثلا مجالاً واسعاً من التأثير فى الشعوب الأخرى ، دانيها وقاصيها، ممن خضع لحكمهم أو احتفظ باستقلاله عنهم، وبدا هذا التأثير جليا فى أفكار هذه الشعوب وفنونها وعاداتها وأساليب عيشها، بل وحتى فى لغاتها... فما الذى أعجز دولة الاسلام وهى فى أوجها (ونعنى بأوجها القرون الأربعة الأولى بعد الهجرة) عن التأثير فى الحضارة البيزنطية المتاخمة، أو التأثر بها، لدرجة أن أبى كل من هاتين الحضارتين حتى أن ينتقى من الحضارة الأخرى بعض العناصر والمظاهر التى قد تكون نافعه له، وجديرة بالاقتباس، مع تكييفها وفق الظروف المحلية؟

السبب فى رأينا يرجع الى ارتباط الحضارة فى تلك الحقبة التاريخية، وفى كل من دولتى الاسلام والبيزنطيين ، ارتباطا وثيقا بالدين، أدى الى اتخاذ كل من الطرفين موقف التصلب والنفور والعداوة من الطرف الاخر فبناء الحضارة على أساس من الدين يقتضى التشدد فى المحافظة، على العقيدة. والتشدد فى حماية العقيدة يقتضى قبول نمط حضارى واحد ، ورفض ماعداه باعتباره كفرا محضا أو مؤديا الى الكفر... فاما تأثر الحضارة العربية تأثرا عظيما بحضارة الفرس، فقد سهله قضاء العرب منذ البداية قضاء مبرما على الدولة الفارسية ودياناتها بحيث لم يعد ثمة حرج فى التوسع من الاقتباس من الحضارة الغابرة، ولاداع الى تلك المشاعر من النفور والعداوة تجاه أبنائها.. اما حضارة البيزنطيين التى ظلت قائمة لثمانية قرون بعد ظهور الاسلام، فما تأثر بها غير أمويى الشام الذين كان الدين لدى غالبيتهم هامشيا ، لذلك



فقد ظلت العلاقات بين حضارة الاسلام وحضارة البزنطيين الى وقت الحروب الصليبية (وحتى فى زمن السلم الذى سمح بقيام بعض العلاقات التجارية بينهما)، علاقات متصلبة غير ودية، وظل أبناء كل منهما موقنين بتفوق دينهم وأساليب عيشتهم على دين الاخرين وأساليب عيشهم، فلم يسعوا الى تقليد أو اقتباس، مؤمنين بأن اقتباس أصحاب الدين الحق لأى مظهر من مظاهر حضارة الكفار قد يدفع فيما بعد الى اقتباس مظاهر أخرى، وهو ما من شأنه أن يودى فى النهاية بالمؤمنين الى التهلكة.

بين الاسكندر ونابليون

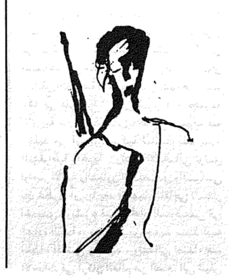
مثل هذا الوضع لم يكن معروفا فى زمن حضارتى الاغريق والرومان، وهما حضارتان لم يكن أهلهما وقت انتشار تأثيرهما فى مختلف بقاع العالم يشد يدى الايمان أو التمسك بدياناتهم، وكان الشك فى آلهتهم قد بدأ يتطرق الى نفوسهم لهذا فانهم لم يحاولوا أبدا أن يقتلعوا ديانات الشعوب الأخرى وأن يفرضوا عليهم دينهم. وهو بالضبط ماسهل على تلك الشعوب تبنى مظاهر الحضارة الهيلينية، خاصة وهى ترى الاسكندر وجنده مثلا يقدمون القرابين لآلهة كل قطر يفتحونه. فان كان بعض أباطرة الرومان قد اصروا على ان تحل تماثيلهم فى معابد أقطار الامبراطورية، وأن تنال تلك التماثيل من العبادة والشعائر ماتنال الهتها هى، فقد كان الدافع لهذا الاصرار منهم هو ضمان الولاء السياسى للرعية، لا الرغبة فى نشر الدين الحق.

وقد تكرر الامر نفسه فى العصر الحديث حين شرع الأوروبيون فى استعمار أقطار آسيوية وافريقية فقد أغفل المستعمرون بدءا ببونابرت- اعتبار الدين، بحيث لم يبد الأمر فى صورة استعباد أهل ملة معينة لأهل ملة أخرى، وأكدوا أن مدنية الغرب الحديثة تقوم على أساس من العلم والتجربة ومبادئ الحرية والديمقراطية، لاعلى الدين، وأنه لامانع بالتالى يحول دون تبنى شعوب الاقطار المستعمرة لمختلف مظاهر الحضارة الغربية ،بل ولا بأس حتى من أن تصبغ تلك المظاهر عند تبنيها صبغة روحانية نابعة عن دياناتها. وقد كان المستعمرون- فى بعض الحالات على الأقل- صادقين فى زعمهم، إذ لم يعد الدين عند غالبيتهم- كما عند غالبية الاغريق والرومان- يعنى الكثير أو القليل. وهو بالضبط مايسر على شعوب المستعمرات تقبل حضارتهم .. كل ماكان يهم المستعمرين فى هذا الصدد هو أن «يهدهدوا التعصب الدينى» على حد تعبير الأشوريين فى أواخر القرن الثامن قبل الميلاد، وتعبير بونابرت فى آخر سنى القرن الثامن عشر بعد الميلاد.

اضمحلال حضارة الاسلام

وننتقل الآن الى العصر الحديث الذى يقال بصدده- وبحق- إن حضارة أوربا الغربية قد فرضت فيه أو كادت أن تفرض، نفسها على الكرة الأرضية بأسرها، بعد أن ظل العالم لآلاف السنين (وحتى حوالى عام ١٥٠٠م) موزعا بين أربع حضارات تكاد تكون متكافئة، هى حضارات الصين، والهند والشرق الأوسط، أوروبا.

غير أن مانسميه بحضارة اوربا الغربية انما بزغت نتيجه ثورة عظيمة فى العلاقات الدولية، كانت بدورها ثمرة التحسينات التقنية فى الملاحة البحرية التى يسرت على كولومبوس الوصول الى أمريكا عام ١٤٩٢، وعلى فاسكو داجاما الوصول الى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٨، وعلى ماجلان الطواف حول الارض فى الأعوام مابين ١٥١٩ و ١٥٢٢ فربطوا برحلاتهم بين الوجه الأطلسى لأوروبا وبين معظم أنحاء العالم. وقد كانت أوربا الغربية أكثر بقاع الأرض استفادة من هذه الثورة، إذ أصبحت منذ ذلك الحين ملتقى ثمار الحضارات المختلفة، وملتقى البدع من كل صنف، مما سمح للأوروبين بتبنى كل مايروقهم ويرونه مفيدا مما وجدوه لدى غيرهم، ودفعهم هذا التبنى لزيدة وخيرة ماعند الحضارة الأخرى الى إعادة النظر فى حضارتهم هم، وإعادة التنسيق والتركيب ،بل وإعادة



البناء على أسس من هذا التراث الحضارى الموسع، ومن الأفكار والنظم والتطلعات والابتكارات والبدع التى لاتعرف حدا.

إذن فقد كانت بدايات القرن السادس عشر إيذانا ببدء تفوق حضارة أوروبا الغربية على غيرها، وإيذانا ببدء اضمحلال الحضارة الاسلامية. وقد عزا بعض المؤرخين عندنا وعندهم بداية هذا الاضمحلال الى أسباب أهمها تأثير الحصار البحرى الأوروبى فى أحوال تجارة المسلمين، وفقدان هؤلاء لما كان يعود عليهم من ربح وفير نتيجة التوسط بين أوربا والشرق الأقصى فى تجارة التوابل بالأخص غير أن السبب الحقيقى لهذا التدهور فى الواقع- وهو ماقد يدهش البعض له- هو استمرار الانتصارات العسكرية للعثمانيين على أعدائهم فى أوربا وغيرها لأمد طويل بعد بدء هذا الحصار البحرى الأوربى، وحتى هزمت جيوشهم عند أبواب فيينا عام ١٦٨٣م. فلو أن قطع الاوربيين لطريق تجارة المسلمين مع الشرق الأقصى فى عهد السلطان الغورى نجم عنه على الفور ماكان ينبغى أن ينجم عنه من إحساس المجتمع الاسلامى بالخطر الخارجى الذى يتهدده وبضرورة تعديل الأوضاع الداخلية تعديلا يكفل التصدى لهذا الخطر، والتكيف تكيفا ايجابيا وفق الظروف الجديدة، لكان حال المسلمين اليوم غير ما هو عليه من ضعف، غير أن المؤسف فى الأمر هو أن جيوش العثمانيين (السادة الجدد للشطر الأعظم من العالم الاسلامى) ظلت تحرز نصرا بعد نصر، وتوسع حدود الدولة شرقا وغربا وشمالا وجنوبا على مدى مايقرب من قرنين، وهى انتصارات أوهمت المسلمين الغافلين أنهم بها قد صدوا الأخطار الخارجية والداخلية وطمأنتهم طمأنه غريبة قائلة على استمرار مجد دولة الاسلام وتفوقها على عالم الكفرة الكلاب، مما أسفر عن روح محافظة مبالغة فى المحافظة، ورفض عن استعلاء لكافة البدع، واستخفاف بضرورة النظر فى حضارة الأعداء بغرض اقتباس العناصر النافعة منها.

ثم عامل آخر ذو تأثير حاسم فى الرجعية والجمود اللذين أصابا عالم الاسلام فى ذلك العصر. فمنذ بداية القرن السادس عشر أصبح النزاع بين ايران الشيعية والدولة العثمانية السنية سمة رئيسية للتاريخ الاسلامى لمدة ثلاثة قرون، وكان من الحدة والعنف بحيث بدا صراع الدولتين مع اوروبا بالمقارنة به صراعا هامشيا وكانت نتيجة هذا الصراع بين السنيين والشيعة ان زاد حرص القائمين على الدين هنا وهناك على التمسك بأهداب عقيدة محافظة

متصلبة جامدة لاتسمح بأى تجديد أو بدعة أو تأثر بمؤثرات خارجية، زاد تمسكهم بطابع التطلع الى الماضى لا المستقبل الذى يميز الشريعة الاسلامية وهو طابع شجع المسلمين على التعلق بالقديم، وعلى أغفال عنصر كان قائما فى التراث الثقافى فى دولة الاسلام إبان عصور ازدهارها ونهضتها، وساهم مساهمة جليلة فى تفوقها زمنا طويلا على الأوربيين وغيرهم.. وقد كان هذا سببا رئيسيا فى أن عصر النهضة الأوربية لم يكن له صدى قوى أو خافت فى العالم الاسلامى فبعد بداية طيبة ونزعة الى الاستفادة من هذه النهضة لدى محمد الفاتح فى الدولة العثمانية، والامبراطور أكبر فى الهند، اذا بالسلطانين سليم وسليمان القانونى فى استنبول، «وأورانجزيب» فى دلهى، يريان خطرا فى كل فكرة جديدة، وكل دعوة الى إصلاح، وكل نزعة الى ابتداع، وكل اتجاه الى التساؤل وإعادة النظر، واذا تلك النهضة فى الفنون والآداب والعلوم التى شهدتها أوربا فى ذلك العصر، لاتواكبها من بعيد أو قريب نهضة مماثلة فى العالم الاسلامى، لا فى الدولة العثمانية، ولا فى دولة الفرس ، ولا فى دول المغول بالهند.

والأدهى من ذلك أن سياسة القهر التى انتهجها حكام المسلمين ورجال الدين على سواء تجاه كل مبادرة فكرية حرة ، كان لها من الآثار الوخيمة على الاسلام مالاتزال نعانى منه الى يومنا هذا. فقد بات التصدى لتلك المبادرات الفكرية الحرة تصديا اداريا من السلطة، لاتصديا فكريا من أصحاب الرأى المخالف وقد شل هذا القمع العنيف كل محاولة من أجل التجاوب مع المتغيرات فى العالم المحيط بدولة الاسلام، ومن أجل مجابهة التحديات الجديدة. فكان أن وجد المثقفون السلامة إما فى التزام الصمت، أو الالتزام بما يمليه علماء الدين ثم كانت ثمرة أخرى لهذا الافتقار الى الحوار الفكرى بين أصحاب الآراء المختلفة: وهى أن علماء الدين الرجعيين، وقد أطمأنوا الى مناصرة الحكام الغاشمين لهم ومؤازرة السلطة السياسية والعسكرية، والى فقدان المفكرين للجراة على التحدى والنقاش، لم يجدوا ضرورة للتسلح بالمزيد من العلم والمعرفة من أجل ضمان النصر فى أى جدل أو حوار مع المخالفين. وبالتالى فقد أهملوا الدروس والتحصيل ، وقلت بضاعتهم من العلم، وانصرفوا عن تراثهم الفكرى الرائع، مكتفين بالاستناد الى الحكومة فى حماية العقيدة ومحاربة البدعة. وهو بالضبط مالايزال يحدث الى اليوم، اذ نرى رجال الدين الرسميين كلما ظهر كتاب أو مقال يخالف فكرهم يهرعون فى جزع الى السلطة يضرعون اليها ان تصادر.. هذا الكتاب أو تقمع فكر هذا الكاتب، واذ نرى عددا من المسمين بالمفكرين الاسلاميين- فى مصر مثلا- كلما ظهر صوت واحد ينادى بربط الاسلام بالعالم المعاصر هبوا يصرخون مطالبين باخماد هذا الصوت، ويتعجبون كيف تسمح الحكومة به فى قلب العالم الاسلامى ومدينة الألف مئذنة!

فى كل هذا ،لا فى فقدان تجارة التوابل، تكمن المحنة الحقيقية للاسلام فى العصر الحديث، ويكمن سر الفشل.

عالم اليوم

وحال العالم الاسلامى اليوم عظيم الشبه بحاله فى ظل دولة العثمانين: هى العزلة ذاتها، وهو التحجر الفكرى ذاته، والاستغراق فى التفاهات والترهات، والانشغال بمشاكل الساعة الراهنة عن التيارات الكبرى والتطورات بالغة الأهمية التى يشهدها العالم الخارجى ففى الوقت الذى تقترب فيه المجموعة الأوربية من ساعة إعلان وحدتها، ويذوب فيه الجليد فى أوروبا الشرقية ليسمح ببذر بذور الديمقراطية والحرية ، وتتجه الآمال الى توثيق اواصر الالفة والتعاون الاقتصادى والسياسى بين شطرى أوروبا بعد الانهيار المفاجئ للستار الحديدى، ويشرع فيه الاتحاد السوفييتى فى إعادة البناء، وشق طريق جديد ينبذ فيه أخطاء الماضى ومآسيه ، وتتعالى أصداء هذه الأحداث فى أركان العالم من الصين الى شيلى مرورا بجنوب أفريقيا بل وحتى بنين، نرى رد فعل الغالبية العظمى فى عالمنا الاسلامى تجاه هذه التطورات الأوربية لايختلف ذرة واحدة عن رد الفعل عند محمد بن عبد الوهاب زعيم الحركة الوهابية فى القرن الثامن عشر وهو أن السبيل الوحيد الى مقاومة التحدى هو العودة الى ما كان عليه السلف الصالح والى جلابيبهم ولحاهم، وقمع كل بدعة مستحدثه.

وفى رأيى أنه فى استمرار نمو التيارات الدينية الرجعية فى عالمنا الاسلامى، ونمو هيمنتها على مجريات الأمور فيه، ما سيضمن قطعا أنه لن يكون لنا موقع فى ذلك النظام الذى يخطط له من الآن ابناء البيت الغربى الموحد الا موقع التبعية الحضارية والاقتصادية فإن أردنا انقاذ الاسلام، والابقاء على دور حيوى ايجابى له فى الحضارة الجديدة التى بدأنا نلمح بواكيرها ، فلابد من ايجاد رابطة بينه وبين النظام العالمى الجديد، بأن ننمى من عناصره التى من شأنها ان تثرى هذه الحضارة، وأن نقمع ماشابه على مدى القرون من عناصر تفرق ولاتوحد بين البشر.

خاتمة

إن مايصنعه المتطرفون الدينيون فى العالم الاسلامى اليوم أشبه شئ بما كان يصنعه نابونيدوس آخر ملوك بابل (٥٥٥-٥٣٩ ق.م) قبل سقوط دولته على أيدى الفرس. فقد كان قد شاع بين شعب بابل فى زمنه مشاعر الاحباط والتشاؤم واليأس، والاحتجاج على المظالم ومجريات الأمور فى مجتمعهم، والاعتقاد بأن الدولة آخذه فى التحلل والانهيار وكان من رأى نابونيدس أنه لاسبيل الى التصدى للوضع وانقاذ الموقف الا بالعودة الى ماكان عليه السلف الصالح، وإحياء أمجاد الماضى، وإعادة بعض مظاهر حضارة بابل إبان ازدهارها... فاذا هو يشرع، ضمن ماشرع فيه، فى تنظيم حملة واسعة النطاق للبحث عن مواقع المعابد القديمة بهدف اكتشاف تصميماتها المعمارية حتى يبنى فى تلك المواقع بعينها معابد هى نسخ مطابقة تماما للأصل . وقد كان فى جهوده هذه مايوحى ايحاء قويا بنفاد جعبته من الثقة بالنفس، ومن القدرة على الابتداع من أجل مواجهة المشكلات المعاصرة لمجتمعة، بحيث توهم أن بمقدوره استعادة الثقة لو أنه تطلع خلفه الى أمجاد عصر كان يزخر بسمات قوة لم تعد لديه.

د. عبد الفتاح القاضى

طبيب ثورى يبحث عن دواء لأطفاله

د. رفعت السعيد

... واحد من أبناء الاسر المتوسطه.. أنجز دراسته الثانوية وسافرإلى المانيا عام ١٩١٩ ليدرس الطب، وعندما كان عبد الفتاح القاضى طالبا بالمدرسة الثانوية كان وطنيا متطرفا، وكان عضوا بالحزب الوطنى يتمسك بشعار «لامفاوضة الا بعد الجلاء» ومن ثم فقد رفض حزب الوفد وهاجمه بشدة «لأنه يسعى للمفاوضة، والمفاوضة تؤدى فى إعتقادى إلى التسليم»

وفى برلين قرر أن يقلل من اتصاله بالمصريين حتى يجبر نفسه على تعلم اللغة الألمانية بسرعة.. ويحكى لنا القاضى قصة إلتقائه بأول شعاع يسارى «جاء حظى أثناء دراستى لكورس اللغة الالمانية قبل بدء الدراسة الجامعية فى يناير ١٩٢٠ مع عدد من البلغار منهم الرفيقة بوبوفا* وكنا نذاكر سويا، واثناء دراستى للطب كانت تذاكر معى أيضا، وعن طريق بوبوفا تعرفت على رفيق روسى هو لاديفسكى» ونشبت مناقشات حادة بين مصرى وطنى متطرف، وبين ماركسيين أمميين.. لكنهم لم ينجحوا فى إقناعه وظل على موقفه..

لكن من لايقتنع عبر السياسة يمكنه ان يصل إلى الاقتناع عبر طريق آخر... الأدب مثلا.

ونمضى مع رواية القاضى لمسيرته «فى شتاء ١٩٢١ انتقلت إلى جامعة فرايبورج وهناك تعرفت بممثلة عجوز اسمها «فراو هيلدا بوانداكا» كانت تقيم صالونا أدبيا تعرفت فيه ولأول مرة على أدب ابسن، وجوركى وأناتول فرانس وجيرك هرفمان... وعن طريق القصص الاشتراكى بدأت الاشتراكية تتسلل إلى عقلى»

«... واصبحت اشتراكيا فكراً دون أن أمارس أى عمل اشتراكى، ورغم ذلك ظللت عضوا فى الحزب الوطنى» ويعود عبد الفتاح القاضى إلى الوطن عام ١٩٢٥.

وقبلها بعام كان الحزب الشيوعى المصرى قد صدر قراراً بحله ومصادرة أمواله... ومحاكمة قادته، ولكن القاضى يعود ليجد الحزب وهو يحاول أن يتنفس من جديد، ويصدر مجلة «الحساب»، ويؤسس «لجنة الدفاع عن حقوق العمال والفلاحين» لكن ذلك كله لم يدفعه إلى التلامس مع الحزب.

ويعمل القاضى كطبيب أطفال..

ومن عمله كطبيب أطفال تعلم كيف يتعين عليه أن يناضل من أجل الاشتراكية.. ويحكى لنا كيف كان ذلك «أحسست بحقيقة الفقر وبشاعته، كنت أقول للأم اشترى دواء أو غذاء لطفلك وأشعر فى نفس الوقت أنها لاتملك قرشا واحدا، واقتنعت أنه لافائدة من الطب ولافائدة من أى مجهود يبذل إلا إذا تغير المجتمع وهنا فقط يمكن أن يكون هناك جدوى من أى عمل، وأدركت ان واجبى الأساسى كانسان وكطبيب أن أعمل لبناء الاشتراكية»

... وكما أتى الاشتراكية من باب الأدب، فإنه يطرق أبوابها عن طريق الأدب أضا... وينشر عبد الفتاح القاضى دراسة عميقة وممتعة عن تولوستوى وعن منهجه الاجتماعى، وموقفه الفكرى، ويعرض لأهم كتاباته ثم يركز بشكل خاص على رواية «النور يضئ فى الظلام» وتنشر هذه الدراسة فى خمس حلقات فى مجلة كوكب الشرق (٢٥-٣-١٩٢٦.. والأعداد التالية)

... ولكى ندرك قيمة هذه الدراسة من الناحية السياسية يتعين أن نطالع دراسات أخرى معاصره كانت تنشر فى مجلة «السياسة» وكانت تؤكد «البلاشفة يعدون تولستوى قديسهم العظيم، كما أن المحافظين الروس ينظرون إلى البلشفية والتولسترية بمنظار واحد» (السياسة ٣٠، ١٢-٢-١٩٢٧)

..لكن تولستوى كان مجرد بدايه... وفى ١٤ فبراير ١٩٣٠ يصدر عبد الفتاح القاضى مع عصام الدين حفنى ناصف، ومحمود حسنى العرابى. مجلة «روح العصر» وكان زميلاه معروفان تماما بميولهما الشيوعية... ولهذا تقدم هو للحصول على

ترخيص الجريدة وحصل عليه... وجعل من عيادته بشارع محمد علي مقرأ للجريدة، وبهذا وكما يقول هو انتقل من «اشتراكي قولا» إلى «اشتراكي فعلا»

وصدرت روح العصر لتعلن انها «جريدة اشتراكية، سياسية، إسبوعية» وعلى صفحاتها يتألق عبد الفتاح كمفكر وكاتب مبدع، وبالإضافة إلى ذلك ترجم القاضي عن الألمانية كتاب ماركس «رأس المال والعمل المأجور» وفصولا عديدة عن المادية التاريخية ونشرها جميعا في روح العصر... وكتب كذلك عديدا من الدراسات عن قادة الاشتراكية بدأها بحياة لينين... ووقعها «مؤرخ اشتراكي».

وفي ٢ مايو ١٩٣٠ يصدر العدد ١٢ من «روح العصر» وفي صدر الصفحة الأولى شعار ضخم «ياعمال العالم اتحدوا ليحيا أول مايو» ثم صورة كبيرة لكارل ماركس وتحتها العبارة التالية «رأينا ان نحلى صدر هذا العدد في هذا اليوم العظيم بصوره أبي الاشتراكية العلمية كارل ماركس، وهي اول صورة تنشر لمعلمنا الأكبر في مصر».. ثم رسالة موجهة إلى عمال اوربا تقول «تتوجه طليعة الطبقة العاملة المصرية إلى رفاقها الاوربيين بمناسبة أول مايو بهذا البيان» والتوقيع «عن العمال المصريين- الكتلة الاشتراكية»

... وهكذا يخطو الرجل الخطوة الثانية كي يصبح «اشتراكيا فعلا».

وتمضي «روح العصر» في مواجهة عاصفة، ويتآمر عليها موزع الصحف بناء على تعليمات من البوليس، فينخفض توزيعها ولاتجد سبيل إلا أن توزع عن طريق الأصدقاء، ويطارد البوليس هؤلاء الأصدقاء.. ومن ثم يصبح توقف المجلة ضرورة تفرض نفسها.. بعد أن أفلس أصحابها تماما، ولكن كيف تتوقف؟

يقول القاضي «أفلسنا جميعا.. حتى أنني اضطررت للاقتراض» واتفق أصحاب الجريدة على اغلاقها بالانتحار على طريقة «الهاري كاري».. فأصدروا العدد ٢٤ (٨-٨-١٩٣٠) ساخنا بل ملتهبا بمقال افتتاحي عنوانه «الوزارة الطاغية» ويتهم المقال صدقي بأن يمهد لحكم فاش ويطالب الجماهير للانقضاض عليه» ذلك أن مسايرة الوزارة في خطتها اجرام مابعده اجرام»

وصح ماتوقعه وقع صدقي في الفخ وأصدر قرارا بإغلاق المجله... فأراح واستراح.

ويمضي القاضي في رحلتة ومعه ومن حوله هو وعصام الدين حفني ناصف مجموعة اشتراكية بدأت تتكون وضمت في صفوفها عبد الفتاح الشرقاوي، وكمال الحناوي، وعبد المغني سعيد، والشيخ سعاد جلال، وانضم إليهم بعض العائدين من الاتحاد السوفيتي... مثل عبد الرحمن فضل... واستمرت هذه المجموعة في العمل

ثم.... يقول القاضي «ذات يوم عند عودتي إلى منزلي ناداني احمد اسماعيل وكان جالسا في مطعم يونيون ومعه عسكري انجليزي وقدمه لي، اسمه سام باردل ضابط انجليزي شيوعي ومتزوج من هنريت آربيه التي كانت تعمل مع هنري كوريل في مكتبة الميدان، سألني باردل بمرارة لماذا تعملون متفرقين، وأبلغني أن هناك مجموعة أخرى وعرفني بهنري كورييل، وانضما إلى منظمة الحركة المصرية للتحرر الوطني» (الاحاديث المنسوبه إلى د. عبد الفتاح القاضي مقتبسة من محضر نقاش أجريته معه في ٢١-٩-١٩٦٨)

واصبح عبد الفتاح القاضي عضوا في اللجنة المركزية للحركة المصرية للتحرر الوطني .. مسئولا عن قسم المثقفين

...والآن...

هل سمعتم عن سلسلة «الكتب الخضراء» تلك المحاولة الجيدة لنقل أهم الادبيات الماركسية الى اللغة العربية بترجمة متقنة، ثم طباعتها سرأ بالمطبعة وتغليفها بغلاف اخضر موحد... ومحاولة الإيهام- من أجل الحفاظ على أمان القارئ- إنها مطبوعة في بغداد وتحديد الثمن بخمسون فلسأ.

هل سمعتم عن «الكتب الخضراء» التي كانت الأساس النظري الذي نهل منه شيوعيو الاربعينيات والخمسينيات والتي قدمت لهم مجموعة من أهم الدراسات النظرية مثل «البيان الشيوعي- تعاليم كارل ماركس (لينين) .إالى الريف الفقير (لينين)- عن التنظيم (ستالين) أسس اللينينية (ستالين)- الاشتراكية العلمية والاشتراكية الطوباوية (انجلز)- العمل المأجور ورأس المال (ماركس)- المادية الجدلية والمادية التاريخية (ستالين) القيمة والثمن والربح (ماركس) المسألة الوطنية والمستعمرات (ستالين)- الاقتصاد محرك التاريخ (روجيه جارودي)

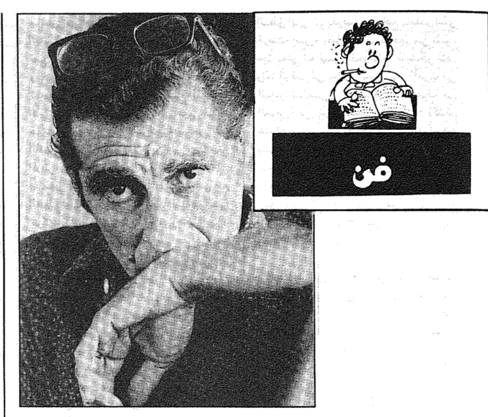
.. هذه الكتب جميعا ترجمها وطبعها.. قسم المثقفين في الحركة المصرية للتحرر الوطني بإشراف ومسئولية د. عبد الفتاح القاضي.

ولأن الشيوعيين المصريين قد عانوا كثيرا من الترجمات الشامية المتعجلة فقد حرصوا على تدقيق هذه الترجمات بصورة ربما كان مبالغا فيها.. فالكتاب يترجم اما عن النص الألماني (بواسطة د. عبد الفتاح القاضي) أو النص الانجليزي (بواسطة فوزي جرجس أو آخرين) ثم تراجع الترجمة على الاصل الانجليزي ثم على الأصل الألماني .. ثم يراجع النص بواسطه متخصصين في اللغة العربية..

ويقول فوزي جرجس «كنا ندقق الترجمة وقد إستعنا في ذلك ببعض الأصدقاء من أعضاء مجمع اللغه العربية»

.. بهذا الجهد البارز والمضني معا، قدم د. عبد الفتاح القاضي تحية الصباح إلى الشيوعيين المصريين ومنحهم الفرصة والقدرة على التعرف الكافي على الفكر الماركسي.. وأسهم بذلك في أن يمنح الحركة الشيوعية «حمام تمصير» ويقترب بها من جمهور المثقفين المصريين والعمال والفلاحين المصريين...

* بالبحث في ارشيف الحزب الشيوعي البلغاري، عثر على اسم الرفيق بوبوف كأحد معاوني ديمتروف أثناء اقامته في المانيا، وربما كانت بوبوفا قريبه لبوبوف هذا ورجع القائمون على الارشيف أنها شقيقته لوجود معلومات بوجود شقيقته معه.



جلاسنوست يوسف شاهين "١"
من عبادة الذات الى نقدها

احمد يوسف

كمافي معظم أفلام يوسف شاهين، يبدو البطل في «إسكندرية كمان وكمان» (١٩٩٠) وحيداً نبيلاً في تيار الحياة المتلاطم الأمواج، لامنتمياً إلا إلى واقعه الخاص الذي يتسامى على الواقع اليومي الضحل، خارجاً على المألوف والعادي والسوقي، يسعى إلى تحقيق وجوده في شجاعة وأمل يائس ، فيجد نفسه متهماً بالضعف والجنون والنزق، وربما الشذوذ عن القطيع. هذا هو البطل الذي يكاد أن يتوحد معه يوسف شاهين، حتى بات بدوره متهماً بصنع هالة أسطورية حول ذاته، يخلط فيها بين الحقيقة والخيال، ويخفي بها يوسف شاهين الحقيقي، بكل ميزاته ونقائصه، وراء صورته المثالية كما يقدمها على الشاشة.

واذا كان لك أن ترى أن أفلامه الأخيرة ليست إلاسيرة ذاتية، وهي كذلك بالفعل في جانب منها ، فسوف تكتشف -بسهولة شديدة- أنها لم تقل سوى نصف الواقع، أو وقعت في حكايات متناقضة عنه، أما النصف الآخر فليس في أفضل الأحوال إلاحلماً بواقع لم يتحقق، أو أنه- في أسوأها- تحريف متعمد للوقائع التي يسردها الفنان عن حياته. لن تستطيع أن تتأكد اذا ماكانت الأم حقا في «اسكندرية ليه» (١٩٧٩) تتمتع بقدر هائل من البراءة والتفاني، او أنها في «حدوته مصريه» (١٩٨٣) تميل إلى الأنانية التي تدفعها إلى التفكير في خيانة الأب أو ممارسة القمع على الابن، ولن تستطيع أن تجد مبرراً مقنعاً ، في الفيلم ذاته، لأن يجعل يوسف شاهين فيلمه «ابن النيل» (١٩٥١) يعرض في مهرجان كان عام ١٩٥٥ بديلا عن «صراع في الوادي» (١٩٥٤)، أو أن يتجاهل أفلام «صراع في الميناء» و«ودعت حبك» (١٩٥٦)، و«أنت حبيبي» (١٩٥٧)، ليقفز مباشر الى «باب الحديد» (١٩٥٨). لكن هل كان يوسف شاهين يسعى في تلك الأفلام الى أن (يسجل) حياته على شريط سينمائي؟

إن نصف الحقيقة تكمن في أن تلك الأفلام (من) حياة يوسف شاهين، لكن نصف الحقيقة الآخر هو أنها (عن) حياة الفتى يحيى قدري في «اسكندرية ليه»، والكهل يحيى مراد في «حدوته مصرية»، والعجوز يحيى الاسكندراني في «اسكندرية كمان»، أو أن شخصيات وأحداث هذه الافلام- كما يكتب يوسف شاهين في عناوين «اسكندرية ليه» (ليست نسخة طبق الأصل لواقعها التاريخي، ولكنها رؤية شخصية). إنها (الرؤية) الذاتية للواقع التي ظل يوسف شاهين يكتبها في تيترات أفلامه بدءا من«العصفور»(١٩٧٣) وإن امتدت إلى بعض أفلامه السابقة.

دون كيشوت وطواحين الهواء: نماذج مصرية

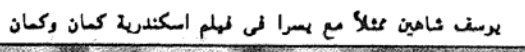
تلك هي الرؤية التي تقدم- حتى فيما أطلق عليه النقاد أفلام السيرة الذاتية- عالما فنيا قائما بذاته في كل فيلم، بالقدر الذي تعكس- حتى في بعض أفلامه التي لاعلاقة مباشرة بينها والحياة الخاصة لصانعها- رحلة طويلة لبطل يوسف شاهين، اللذين خاضا، يوسف شاهين وبطله معاً، تجربة قاسية من الصراع مع العالم، تبدأ دائما بالسعي الى تحقيق الوجود ، وتنتهي إلى الضياع، قبل أن يبدأ في «اسكندرية كمان» مرحلة جديدة من المكاشفة مع النفس.

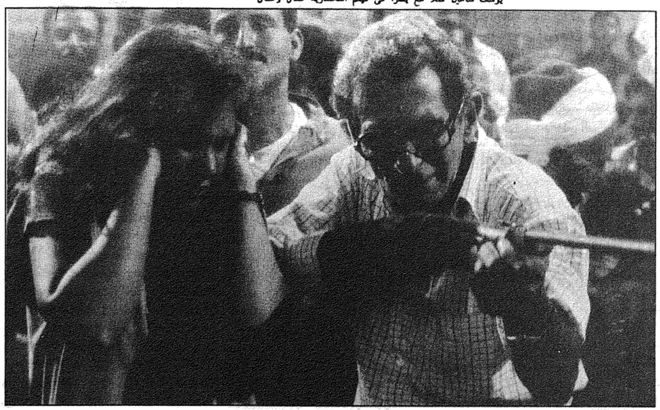
فلم يكن محض مصادفه أو تغييراً لوقائع تاريخية أن يختار يوسف شاهين في «حدوته مصريه» أن يكون «ابن النيل» فيلمه الأثير الذي تقدم به ليكون البداية الحقيقية له، أو أن يقفز منه الى «باب الحديد» فالفيلمان كلاهما يقدمان بطلا واحدا، وإن تغيرت ملامحه، تتجسد في أزمته أزمة يحيى مراد بطل «حدوته مصريه» احساس مرير بالقمع الذي يمارسه العالم ضد الذات، فحميده، «ابن النيل»، متمرد على حياته الفقيرة، يسمع صفير القطار في قريته النائية بالصعيد كأنه نداء غامض يدعوه للرحيل إلى عالم سحري، يتسامى في خياله فوق الحياة العادية. أنه

يترك القرية الى القاهرة هاربا من أسر علاقته بالمرأة التى أحبته، ومن كل القيود التى تشده بأغلالها الى الواقع اليومى الذى اعتاده الآخرون، يفر بجلده الى القاهرة ليضيع فى زحامها، ويفشل مرة أخرى والى الأبد فى أن يحقق ذاته، ليكتشف أنه لامفر من النكوص.
واذا كان «قناوى» كسلفه «حميده» يهرب من بلدته بالصعيد ليستقر فى «باب الحديد» فإن أزمته أيضا لاتجد حلاً فى يوتوبيا القاهرة كما تصورها، بل تأخذ شكلاً أكثر حدة، فاغترابه عن المجتمع من حوله يزداد عمقاً بسبب ساقه العرجاء. ووسط زحام «باب الحديد» وحركته الدائبة التى لا تعرف السكون، يتوقف «قناوى» عند ذاته، يصنع لنفسه عالماً خاصاً، يخلقه من قصاصات صور لنجمات السينما الفاتنات، يعيش معها حياته، حتى تظهر «هنومه» التى تجسد أمامه الواقع بشحمه ولحمه. ولأنه يعجز عن عبور الجسر من الذات إلى العالم، يحاول قناوى أن يبتلع «هنومه» فى عالمه، حتى بسعيه إلى قتلها، ليجد نفسه فى النهاية محاصراً، مقيداً فى قميص المجانين، مساقاً إلى عروس وهمية.
إن كلا من «حميده» و«قناوى»، كما قدمهما يوسف شاهين، ليس شخصا تافها ضيع الحياة فأضاعته الحياة. بل هو بطل مأساوى، يتعاطف معه صانعه فى محاولته اليائسة لتحقيق ذاته، فى (حياة كلها قمع فى قمع) كما يقول يحيى مراد عن نفسه أيضا.
ومع يحيى مراد يصل يوسف شاهين- وربما توحده- مع بطله الى الذروة. فمع اللقطات الأولى فى الفيلم تدرك أن يحيى فنان حقيقى، يتمزق من الألم لكنه يسعى إلى الكمال بينما يتقاعس الاخرون وفى رحلته مع المرض، وخلال عملية جراحية يغوص فيها الى أعماق اللاوعى، يدور صراعه، ليس مع العالم الحقيقى، بل مع تلك الندوب التى تركها له العالم على روحه. وهكذا يبدو الفيلم- فى معظم أجزائه- سباحة فى تيار اللاشعور، وكشفاً لعلاقة التناقض الصارخ بين الذات النبيلة المتعالية على الواقع، والعالم المبتذل الذى يمارس قمعه على الذات، لاتبحث إذن فى «حدوته مصريه» عن أى حل جدلى لهذا التناقض الذى قدمته (رؤية) يوسف شاهين، فليس هناك من طريق إلا مزيد من الاحتماء بجدران الذات، حين ينتهى الفيلم بالتصالح، ليس بين يحيى مراد وواقعه، وانما بين يحيى كهلاً، ويحيى طفلاً.
لقد كان هذا التصالح- الذى حمل عنوان (البداية) بدلا من النهاية)- تعبيراً عن العودة لنقطة البداية من جديد، لتبقى أزمة البطل التى لم يفرضها الواقع بالقدر الذى فرضته صورة بطل يوسف شاهين عن نفسه حين يعلن أنه ليس القمع فقط مايشكو منه، وإنما الرغبة فى تدليل الناس له: (أموت فى الناس تدلعنى)، ويصنع لنفسه هالة من العبقرية فى الوقت الذى يصرخ فيه: (كلكم عاملين منى أسطوره ومعلقين عليها). إنه ببساطة يطلب من الآخرين أن يحترموا ذاته المتعالية التى تختفى وراء قناع جنون الابداع: (سبق نبهتك إن مخى زى العيال وتفكيرى أعرج... كل واحد فينا أعرج بطريقته، وكأنه يدافع عن «قناوى»، وربما ينتقم له أيضا.

البطل: من الموت الى بعث جديد

سوف يظهر يحيى مرة أخرى خاطفة، قبل أن يعود فى «اسكندرية كمان» مخرجاً يقف على أعتاب الشيخوخة. ففى «الوداع يابونابرت» (١٩٨٥) تجده فى الصبى الصغير يحيى، الذى نزح مع أسرته من الاسكندرية الى القاهرة هرباً من الغزو العسكرى للحملة الفرنسية، ليجد نفسه محاصراً بغزو ثقافى، ونفسى، بل جنسى أيضا. أن يحيى يراقب علاقة أخيه الكبير -على- بالضابط الفرنسى والعالم


يوسف شاهين ممثلاً مع يسرا فى فيلم اسكندرية كمان وكمان



كافاريللى. انها علاقة تفاعل من ناحية، وابتلاع من ناحية أخرى. وعلى الرغم من أن الفيلم يقع فى شرك الإنزلاق إلى مغازلة أطراف لايمكن التوفيق بينها الا من خلال علاقة جدلية واعية، حين يصطنع حواراً زائفا بين الغرب والشرق، والتقدم والتخلف ، ومن يمارسون الاحتلال ومن يقعون تحت نيره، فان الفيلم يجعل يحيى- فى دوره الصغير- أكثر من بطله على اقترابا من شخصية البطل عند يوسف شاهين، فتجده ضائعا فى ظل أخيه، حائرا، لامنتمياً يبحث عن ذاته فى قلب أتون المعركة، تارة بعشق فتاة تنجذب الى أخيه الأكثر نضجا، وتارة بترديد رباعيات صلاح جاهين (حيث يمكنك أن تتأكد من انتقائية رؤية يوسف شاهين التى تعطيه الحق فى أن يعود بهذه الرباعيات إلى نهاية القرن الثامن عشر!). إن يحيى يفتنه جمال النجوم عندما يراها من خلال تليسكوب كافاريللى، وتشده الألعاب النارية ببهائها، لكنه يلقى مصرعه فى لهيبها.

لقد كان مصرع يحيى فى «بونابرت» مزيجاً من المأساوية النبيلة والعبث، وهو تأكيد جديد فى أفلام يوسف شاهين على صورة متسامية للذات فى وحدتها القاسية فى عالم تتلاطم فيه تيارات السياسة والفن والجنس. (إنه الثالوث الذى يعبر دائما عن جوهر واحد فى أفلام شاهين، تمتزج عناصره لتشكل وعى أبطاله). ولعل المصير الذى انتهى اليه يحيى هذه المرة كان للمرة الأولى إعترافا ضمنياً خفيا على عجز البطل عن فهم الواقع والتعامل معه، وهو العجز الذى سوف يصبح الفكرة المحورية، الصريحة والمباشرة، فى «اسكندرية كمان».

لقد تقدم العمر بيحيى الاسكندرانى، ليكتشف كأسلافه أن رحلة الذات قد أفضت الى الضياع. فمثلا هذه المرة فى ممثله الشاب- عمرو- الذى اختار أن يستقل عن أستاذه بعد التصاق حميم به. لقد وجد يحيى فى عمرو صورة شبابه، ليس فقط كما كان: (لما شفت «أسكندرية ليه» حسيت إنك أنت أنا بالضبط، نظرة العين واحدة)، وإنما أيضا صورة شبابه كما يجب أن يكون: (انت بتشبه لى أكتر ماباشبه نفسى.. كنت بالحلم انى أكون أحسن ممثل فى العالم. وبما إنك أنا على أحسن، شوف مسئوليتك دى بقت قد إيه؟!). ولأن الفتى لايمكن أن يظل صورة وظلا للشيخ، فانه يبحث بطريقته عن تحقيق ذاته، بأن يكون مخرجا متميزا كاستاذه، فيسأله: (هابقى أحسن مخرج فى العالم؟)، يجيبه يحيى بشكل قاطع: (هاتبقى أحسن ممثل فى العالم). إن يحيى يسعى الى أن يظل عمرو صورة لذاته، لا انسانا من لحم ودم.

لهذا يضيع عمرو من يحيى، ليصبح مخرجا لأعمال فنية تافهة، ويبقى يحيى وحيدا فى مرارته، ينظر إلى تمثاله الجميل وقد دبت فيه الروح ليعيش حياة دنيوية عادية: (بنى آدم حى قدامك ولازم تعتبره ميت.. الابن الضال... مش دا اللى أنا اعرفه..).

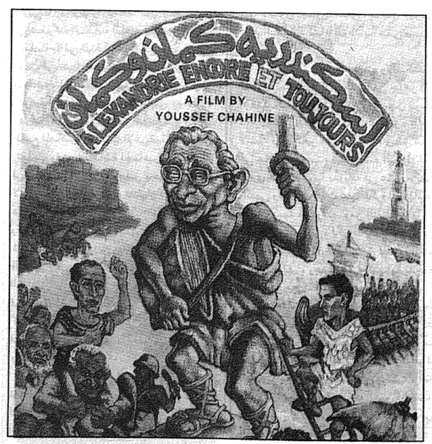
لقد انتهت محاولته المأساوية النبيلة لتحقيق ذاته المتسامية إلى الفشل الكامل: (مره واحده وبأستيكه وكأن مفيش حاجة حصلت).

مرة أخرى، وربما ليست الأخيرة ،تجد فى «اسكندرية كمان» بعضا من شخصيات وأحداث حياة يوسف شاهين الخاصة، قد توحى للوهلة الأولى- كما فى أفلامه السابقة- أنه يقدم دفاعا يائسا عن بطله بالقدر الذى يدين فيه الأخرين. لقد كان البطل- ومايزال- يسعى إلى أن يصور نفسه دائما على أنه ضحية قهر العالم ، كل العالم، كما يسعى الى أن يتحدث عن أفلامه على أنها نتاج (المعجزة) التى يناضل مع كل فيلم لتحقيقها، ثم يثور فى تناقض مع نفسه على الهالة التى يصنعها له الآخرون: (كلكم نازلين عنى حواديت وأساطير، وتقولو لى معجزات)، فى كلمات تكاد تطابق ماتحدث به يحيى مراد من قبل فى «حدوته مصريه».

أنا أو الآخرين، أم أنا مع الآخرين؟

لكن يحيى فى «أسكندرية كمان»، وللمرة الأولى، يعيش لحظة صادقة من (المكاشفة) و(المصارحة) مع الذات، مكاشفة يدفعه اليها العمر الذى ولى، كما تدفعه اليها مرآة الواقع التى يستخدمها، كما لم يستخدمها من قبل، لتنعكس عليها صورة ذاته الحقيقية، وليس الصورة التى صنعها عن نفسه. فالفيلم يوحى، بل يصرح، بأن تحت قناع النبل والعبقرية الذى يرتديه بطله تعاليا على الجميع: (أنا أرقص واتنطط وأفكر وامثل أحسن من أى واحد فيكم). إن يحيى يمسك بخناق عمرو حتى يعترف بأنه- يحيى- أحسن راقص فى العالم!! بل إنه التعالى الذى يصل درجة القمع: (اذا عمرو رفض يمثل دور هاملت هاكسر له ضهره).

أما المرآة والمرأة الصادقة التى واجهته بعجزه عن التفاعل مع الواقع، فهى نادية، الممثلة الشابة التى صادفها خلال اشتراكه- المتعالى فى البداية- فى معركة الفنانين



لانشاء نقابة تتحرر من ديكتاتورية السلطة. إن نادية توجه له اتهاما صريحا بعلاقته العرجاء مع العالم: (عايز تمثل هاملت ليه تحط حدتانى فى بوز المدفع؟.. عامل زى واحد ميت من الغرام ومفوض حدتانى يحب بداله)! بل انها تحكم عليه بالإدانة فيما تصوره نضالاً سياسيا: (انت اعتصمت مع الفنانين عشان تنتقم من اللى فرقوك من عمرو) .لكن الأكثر أهمية أن تقدم له صياغة صحيحة للعلاقة الديمقراطية بين الذات والآخرين: (عمرو مش هاملت، وهو مش انت، وهوهو)، كما أنها لن تعطيه الفرصة لكى يكرر معها هواجس ذاته : (عايزنى ألغى مخى وابقى مراية للاستاذ ؟! ولو عايز أفكر واحس على كيفى؟.. كل واحد بشخصيته وذاتيته).



أخيراً، يدرك بطل يوسف شاهين أن ذاته تتحقق بسحق ذوات الآخرين، بل سوف تتحقق من خلال الآخرين. كما يدرك أنه قد مارس القمع طويلا بينما كان يتوهم أنه يعانيه، لقد تحطمت الأسطورة عندما اكتشف أنه لم يكن ضحية، وانما كان جلاداً. فى أحد المشاهد المتخيلة التى يكتبها يحيى الاسكندرانى كمشروع لفيلم عن الاسكندر الأكبر، يتوحد عمرو فى خياله مع الاسكندرية، ويصبح يحيى نفسه داعية لألوهية الديكتاتور الغازى، يسير فى ركب الكهنة ورئيسهم (يقوم بدوره فى خيال المخرج ذلك اليونانى المجنون بعشق الاسكندر، الباحث عن قبره تحت بيوت الاسكندرية: استيليو)، كما يصبح يحيى بوقا لسلطة الاسكندر وجنوده (الذى يقودهم نقيب الفنانين الذى تفرضه السلطة). إن يحيى يمشى فى الأسواق، بثياب اغريقية، يدعو للاسكندر لأنه مايزال يدافع عن الصورة المثالية لذاته. هكذا تكون البداية، لكن المأساة الحقيقية فى أن يحيى ينتهى- من حيث لايدرى- الى الدفاع عن كل السلطات الديكتاتورية، فالفنان الذى يغوص فى أعماق الذات، ويحاول أن يفرضها على الآخرين، لايمكن أن يرى الواقع كما تعيشه الجموع، ولايستطيع الا أن يكون قاهراً للواقع وللجموع معاً. إن يحيى يغنى للناس أن يروا الحقيقة المؤلمة من خلال عينيه، عندها سوف تبدولهم جميلة: (خدعينى وشوفه بيها، هاتلاقيه جراك جميل، هاتلاقيه أجمل وأجمل، طول ماحبك له دليل). إنه يدافع عن عينيه، عن رؤيته وحده، بينما يرضى أن تلقى السلطة- داخل المشهد الاغريقى- الغلالات المادية والمعنوية على عيون الجماهير . وبينما ينخرط رفاقه الفنانون (المشتركون فى معركة النقابة الذين يرتدون ثياب العلماء) فى الدفاع عن الحرية، ويلاقون العنت فى سبيل قضيتهم العادلة، فان يحيى يمسك بخناق الفلاحين ليرغمهم على الزعم بألوهية الاسكندر، متجاهلا مايقوم به جنوده (قوات الأمن المركزى فى مزيج من أدوات القمع المعاصرة والثياب الاغريقية) من قتل وتعذيب وقمع لانتفاضة الجماهير. وفى لقطة قريبة شديدة الايحاء، يجلس يحيى متأملاً، لايرى ساقى رجل مشنوق تتدليان مباشرة أمام عينيه، بل ينظر الى بعيد، الى الاسكندر وكأنه ينظر الى داخل ذاته فى وله وولع شديدين انه الوله الذى دافع عنه فى المشهد السابق، عندما يلتقى بفتاة فى المتحف اليونانى الرومانى وهو يتأمل تمثال الاسكندر فيقول لها: (حب استيليو للأسكندر جاى كده، بجنون، ووله، زى كل الاسكندرانية)، فتجيبه الفتاة فى حسم :(برضه غير علمى)، وكأنها تفضح أوهامه.

تلك هى نزعة المكاشفة مع الذات التى تتخلل عالم البطل فى «اسكندرية كمان»، لتنتهى إلى (رؤية) لاتنتمى إلى رؤية الأفلام السابقة ،رؤية نقدية للقمع فى كل مستوياته، الذى يختفى عند الفنان المنعزل عن الواقع وراء دعاوى الجنون الفنى الجامح، ويرتدى عند السلطة قناع الوصاية على مصائر الجموع.

وبين عالمى «باب الحديد» و«اسكندرية كمان» تستطيع أن تعثر على جوهر ذلك الاكتشاف الذى يمثل الخلاص لبطل يوسف شاهين. ففى الفيلمين معاً هناك جموع تناضل لانشاء نقابة تعبر عن مصالحهم، وبطل سجين فى عالمه الذى صنع فيه لنفسه أسواراً. لكن قناوى ظل محسوساً بذوبانه فى عشق مريض، وانتهى وقد استحوذت عليه فكرة الانتقام من خيانة وهمية لمعشوقته. ومن النقطة ذاتها بدأ يحيى الاسكندراني، لكن المكاشفة وحدها هى التى خلصته من أوهام العشق لصورة الذات والانتقام لها، وجعلته فى النهاية ينخرط بصدق فى معركة النقابة مع جموع الفنانين.

لقد حققت المكاشفة لبطلنا هدفا مزدوجا، حين تعرف على ذاته الحقيقية، لكن الأكثر أهمية أنه لم يعد يرغمنا أن نرى الواقع من خلال رؤيته الذاتية (المثالية)، بل ترك الواقع (المادى) يعلن عن نفسه، ويتكشف أمام عينيه وأعيننا. ومع تلك الصورة الجديدة للواقع فى أفلام يوسف شاهين سوف يكون لقاؤنا، ولقاء البطل بالجماهير.



حاشية على ندوة "رؤية اليسار" لموقع الأصوليين الإسلاميين

خليل عبد الكريم

-١-

تابعت ندوة جريدة الأهالى التى دار فيها الحوار بين الاشتراكيين والاسلاميين حول الأحداث التى جرت فى الاتحاد السوفيتى وبلاد المنظومة الاشتراكية، وهالنى ماصرح به أحد زعماء الأخيرين من أنه لم يقرأ لـ«كارل ماركس» شيئا، ولكننى عندما فرغت من مطالعة القسم الثانى والأخير من الندوة التى عقدتها مجلة اليسار تحت عنون «رؤية اليسار لمواقع الأصوليين الإسلاميين» ودعت إليها أحد عشر كوكبا من رموز اليسار فى مصر قلت فى نفسى:إن (الحال من بعضه)، فكل فريق يتجاهل ثقافة الآخر، ولعل هذا هو أحد أهم أسباب أن الحوار بينهما يبدو وكأنه نوع من «حوار الطرشان» بتعبير اخوتنا الشوام. فرغم براعة التحليلات التى طرحت فى الندوة عن الجماعات السياسية الإسلامية العنفوية- وهذا فى نظرى هو الوصف الدقيق لها- فأنها لم تخرج عن (التفسير الاقتصادى للعنف) حسبما نظرة علماء الاجتماع خاصة أصحاب النظرة الماركسية (١)، ولكن أين هو (التفسير الدينى) لعنف أولئك الفتية؟ لتكن جذورهم الاجتماعية كما ورد على ألسنة المتحاورين: البرجوازية الصغيرة الدنيا أو العمالة الرثة أو أعماق الريف أو قاع المدينة... إلخ إنما الذى نسيه رموز اليسار الأماثل أن أولئك الشبان ينطلقون من قاعدة دينية لها دورها فى بروز العنف الذى يتفجر من حين لآخر على أيديهم، ولايكفى أن يقال عرضا: أنهم يجنحون إلى تفسير (النصوص المقدسة) تفسيرا يتفق وأوضاعهم الاجتماعية وظروفهم الاقتصادية ويبررلهم العنف، بل كان الواجب يحتم عرض ولو أمثلة سريعة من تلك النصوص المقدسة ونماذج من تلك التفاسير حتى يثبت أن المتحاورين قدموا الدليل على ما ادعوه، وهذا للأسف مالاتملكه الغالبية العظمى من كبار مثقفى اليسار- مع تقديرى البالغ لهم الذين لمسوه منى طوال سنوات زمالتنا- وهذه نقيصة آمل أن يعملوا على تلافيها لأن الثقافة العربية الإسلامية «موروث» وطنى أو قومى يتعين على كل أن مثقف يلم بها مهما كانت «إيديولوجيته» فأنا لا أتصور مثقفا انجليزيا يجهل شكسبير أو برنارد شو أو مثقفا فرنسيا لم يقرأ موليير أو جى دى موبلسان..الخ

-٢-

دار الحديث من أكثر من قطب من المتحاورين حول فشل الأحزاب الشيوعية رغم قدمها نسبيا فى مصر (أعتقد أنها نشأت حوالى ١٩٢٠ م أى بعد ثورة اكتوبر بثلاث سنوات) فى اجتذاب قاعدة جماهيرية عريضة على الرغم من أنها تملك فكرا تقدميا وبرامج ممتازة يبشر بها دعاة على أعلى درجة من الثقافة والوعى معا قدموا تضحيات جسيمه بلغت حد الاستشهاد (شهدى عطية) ومع ذلك لم يسألوا السؤال الذى كان يتوجب طرحه ثم يقدمون إجابتهم عليه ونعنى به:

ماهى أسباب ذلك الاخفاق؟؟؟؟

وليسمحوا لى أن أقدم رأيى، وهو ليس سرا فقد سبق أن همست به فى آذان عدد كبير من أصدقائى الأعزاء الرفاق الكرام زعماء الحركة الشيوعية فى مصر، العلة فى ذلك هو موقف المنظمات الماركسية أو الشيوعية من الدين.

حقيقة أنها لاتهاجمه بل وتفصل العضو الذى يجاهر بذلك، ولقد كان لى شرف الدفاع عن بعض المتهمين فى انتفاضة ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ وسمعت بأذنى ضابطا كبيرا من مباحث أمن الدولة (قسم مكافحة الشيوعية) يشهد أمام المحكمة أنه يعمل فى هذا النشاط منذ أن كان يسمى بـ (البوليس السياسى) فلم يضبط منشورا صادرا من أى منظمة شيوعية يهاجم الدين وأنه سمع ذلك أيضا من رؤسائه الذين سبقوه، ولكن الوجه الآخر لذات العملة هو أن تلك المنظمات تجاهلت الدين وغضت الطرف عنه كأنها من (غمير) واعتبرته كما مهملا وأمرا لايؤبه له ولايستحق الالتفات.

د. رفعت المحجوب



كانت تلك فى تقديري وآخرين كثيرين غلطة قاتلة أحدثت «انفصام النكر» حسب تعبير سيد قطب- بينها وبين القاعدة الجماهيرية العريضة التى لم تر فى تاريخها الحديث جماعات ناضلت فى سبيلها وضحت من أجلها مثل المنظمات الشيوعية فى مصر. ولكنها لسوء الطالع- طالعها وطالع الجماهير معا- نظرت إلى الدين باعتباره مجموعة من الغيبيات والأساطير مع أن له أوجها مضيئة أشد ماتكون الاضاءة ومشرقة غاية مايكون الاشراق كان من الميسور أن تكون عوامل فعالة وروافع ناهضة للمبادئ والأفكار والايديولوجية التى تنادى بها (تلك المنظمات) لو أن منظريها رزقوا حسن البصيرة واتجهوا لدراسة الدين حتى ولو من منظور أنه «تراث شعبى»، يقول أوكتافيوباث «الذى حصل على جائزة نوبل فى الأدب» (لقد قضى الأسبان على الطبقات الرائدة فى أمريكا الوسطى وبالأخص رجال الدين أى أنهم قضوا على ذاكرة المغلوبين وعلى عقلهم)(٢)

لقد استوعبت الأحزاب الماركسية فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى هذا الدرس جيدا وصححت أو غيرت نظرتها إلى الدين وتعرفت على الآيات النضالية والاصحاحات الكفاحية فى «الكتب المقدسة» لدى جماهيرها فخاطبتها من خلالها وبذلك عرفت أقرب طريق إلى قلوبها، مع أن فى الاسلام من أمثال تلك النصوص الصدامية أضعاف ماهو فى المسيحية بعامة والكاثوليكية بخاصة عقيدة مواطنى تلك البلاد.

ولعل هذا المعنى هو الذى رمى اليه الأستاذ كريم مروة فى الحوار والمقالات التى كتبها فى صفحة الحوار القومى بجريدة الأهرام منذ شهور.

لا أظن أن الوقت قد فات أوان الفرصة أفلتت من أيدى الأحزاب اليسارية فى مصر وأرجو لا أكون مخطئا إذا قلت: إن المؤهل للاضطلاع بهذه المهمة هو (اليسار الإسلامى)، ولكنه للأسف مهمش ومحاصر ومنظور إليه بعين الإهمال إن لم يكن الازدراء أو على أحسن الفروض بعين (الديكوريشن) كماهو الحال فى حزب التجمع.

-٣-

أغفل المتحاورون «الجذور التاريخية» لجماعات العنف السياسية الاسلامية ونعنى بذلك أسلاف تلك الجماعات فى التاريخ الإسلامى:

الخوارج، القرامطة، الحشاشون (أتباع حسن الصباح). فمثلما يثير ثائرة أفراد الجماعات الحالية استئثار طبقة معينة بالثروة والسلطة معا وتنعمها بكل شئ بينما هم محرومون من كل شئ خاصة عقب التطورات التى شهدتها مصر بعد الردة الساداتية والانفتاح الاقتصادى الاستهلاكى، فقد أشعل النار فى صدر الخوارج وغالبيتهم من القبائل البدوية الجافية الفقيرة انفراد الارستوقراطية القرشية بالسلطة والثروة أيضا وأبلغ تعبير عن ذلك هو ماصرح به والى الكوفة سعيد بن العاص القرشى (إنما هذا السواد بستان قريش)(٣) إذ ذاك لم يجد الخوارج بدا من الثورة (الخروج) واللجوء الى العنف تحت شعارات دينية منها الحاكمية لله تبارك وتعالى.

وكما جاء فى تضاعيف الحوار الذى دار فى الندوة من أن الجماعات السياسية الاسلامية (العنفوية) استطاعت ان تجذب أعدادا وفيرة من أبناء الريف والمدينة خاصة فى الأحياء الهامشية والعزب العشوائية فقد دخل فى دعوة الداعى القرمطى «زكرويه بن مهرويه» طوائف من القبائل العربية المتوطنة فى سواد الكوفه وحوافها (فلم يتخلف عنه رفاعى ولاضيمى ولم يبق من البطون المتصلة بسواد الكوفة بطن إلا دخل فى الدعوة منه ناس كثير أو قليل:

من بنى عابس وذهل وعترة وتيم الله وبنى ثقل وغيرهم من بن شيبان فقوى قرمط)(٤)

نلاحظ هنا أن القبائل التى اعتنقت دعوة القرامطة هى القبائل المهمشة المحرومة التى لم تنل حقها من غنائم الفتوحات العربية الإسلامية والتى سكنت فى أطراف الكوفه وغيرها من المدن. والقرامطة مثل خلفائهم يطعنون فى السلاطين ويقدحون فى علماء الأمة ويزعمون أنهم وحدهم يملكون التأويل السليم ل «النصوص المقدسة» (وتكلم داعيهم ووعظ وقدح فى السلاطين وعلماء الزمان وجهال العامة ويقول: الفرج منتظر ببركة آل الرسول عليه الصلاة والسلام. وربما قال أن لله عز وجل فى كلماته أسرارا لايطلع عليها إلا من اجتباه) (٥)

أما أتباع شيخ الجبل حسن الصباح الذين عرفهم التاريخ الاسلامى ب (الحشاشين) فقد لجأوا إلى تصفية خصومهم جسديا فاغتالوا: الوزير نظام الملك، والأفضل قائد الجيوش فى مصر، وجناح الدولة حاكم حمص وغيرهم.

(وكان ضحايا الحشاشين ينتمون الى جماعتين رئيسيتين:

الأولى: تضم الأمراء والقواد والوزراء.

والثانية: تضم القضاء وغيرهم من «الشخصيات الدينية». وهناك مجموعة ثالثة متوسطة: تضم ولاة المدن وقد نالت اهتمامهم بين حين وآخر)(٦).

-٤-

ليس الحديث عن «العمق التاريخى» لجماعات «العنف» السياسية الاسلامية «القديمة» من قبيل الترف الثقافى بل إنه ضرورى لعدة أسباب: المعرفة الأكيدة الموثقة للجماعات الحالية لأن تاريخ أسلافها يلقى الضوء على كثير من ممارساتها: فأنت عندما تقرأ أن «الحشاشين» كانوا يعمدون لاغتيال الأمراء والوزراء والقواد تتذكر على الفور مصرع السادات والمحجوب ومحاولة أو الشروع فى قتل حسن أبو باشا. أو إنهم (الحشاشون) كانوا يستهدفون القضاة ستتعرف على سر حرص «الجهاز السرى» أو «النظام الخاص» لجماعة الاخوان المسلمين على اغتيال المستشار الخاز ندار. أو أن الشخصيات الدينية سوف تنالها خناجرهم المسمومة ستدرك لماذا أزهقت «جماعة التكفير والهجرة» روح وزير الأوقاف الأسبق فضيلة الشيخ محمد حسين الذهبى.

كذلك تنبؤ صفحات ذلك التاريخ الدامى أن دور «المعالجة الأمني» تكلف الكثير من الأرواح والاموال دون طائل اذ سوف تذهب أدراج الرياح وأن «العنف الرسمى» يقابل من جانب الجماعات بعنف مماثل لايقل شراسة.

وأخيرا ليقتنع من يريد أولديه استعداد لذلك أن كثيرا من المسلمات التى نتبناها وتبلغ فى نظرنا حد البديهيات هى مجرد أوهام مثل تلك التى تدعى أنه مادامت جماعات العنف ليس لديها برامج وتفتقر الى الفكر الناضج فانها تسير فى طريق مسدود ومن ثم فهى لن تستطيع أن تستولى على الحكم أو تقيم دولة، فتاريخ الجماعات القديمة يؤكد النقيض تماما فهى كانت مثل خليفتها تفتقر إيضا إلى الفكر الواعى وتسير عكس

عجلة التاريخ وتحلم بماض لن يعود... إلخ،
ومع ذلك كله شكلت حكومات وكونت دولا:
فالقرامطة أقاموا دولا فى العراق والشام واليمن دامت عشرات السنين، والخوارج أنشأوا دولا فى المشرق والمغرب استمرت آمادا متطاولة بل إن إحداها مازالت تحكم حتى الآن، إذن دراسة (الجذور التاريخية) سوف تنير أمامنا الطريق وتساعدنا على التقييم الصحيح وتزيل من أذهاننا كثيرا من الأوهام التى نعتبرها من قبيل المسلمات بل البديهيات. وبذلك يبين أن المتحاورين فى الندوة– مع تقديرى البالغ لهم جميعا– أغفلوا بحث عنصر هام لو أنهم التفتوا إليه لازدادت الندوة ثراء وعمقا.

-٥-

هنا سنضطر للتوقف حتى لاتطول (الحاشية) وتتجاوز الحيز المسموح به، إنما بقيت بعض «التعقيبات» الموجزة على عدد من المداخلات:

أ- قال د. رفعت السعيد(.... وهكذا وضع الأساس لفكرتين الاستقواء فى صمت أى الانتقال من النزعة السنية الى النزعة الشيعية التى تأخذ «التقية» أى حق المسلم فى قتل المسلم وحق المسلم فى أن يكذب إذا كان فى ذلك مصلحة).

ومع احترامى للدكتور رفعت فان فكرة الاستقواء أو التمكن لاتحتاج إلى الانتقال من النزعة السنية إلى النزعة الشعيية كما انه خلط بين فكرة الاستقواء أو التمكن وبين فكرة التقية.

وليس صحيحا أن فكرة «التقية» مقصورة على الشيعة وهو يقصد الإمامية الاثنى عشرية «الجعفرية» لانهم أشهر من قال بها من بين فرق الشيعة بل إن بعض الفرق غير الشيعية كانت تأخذبها مثل بعض فرق الخوارج وقال بها أيضا شيخ الحنابلة ورأس مذهبهم أحمد بن حنبل إمام أهل السنة والجماعة، ولم يقل أحد قبل د. السعيد أن «التقية» ترى أن من (حق المسلم أن يكذب اذا كان فى ذلك مصلحة) ولكن الذى قال به فقهاء الشيعة أن «التقية رخصة تبيح الكذب إذا كان هناك خطر محقق يهدد النفس» ولعل الفرق واضح بين إنقاذ النفس وتحقيق مصلحة هكذا باطلاق.

أما أن التقية تجيز (للمسلم الحق فى قتل المسلم) فهذا مالم أجد له أصلا فى كتب الفقه لاعند الشيعة الامامية الاثنى عشرية «الجعفرية» ولاعند غيرهم من الشيعة مثل الاسماعيلية ومعلوم أن الإسلام يحرم تحريما قاطعا على المسلم أن يقتل أخاه المسلم، ومن يفعل ذلك فجزاؤه فى الدنيا والآخرة معلوم واذا كان بعض الفرق الغالية قديما أو حديثا استحل ذلك فهذا خروج عن الاسلام باجماع.

ب- ولا أزيد فى علم د. رفعت السعيد الذى أعرف أنه غزير وعميق شيئا اذا قلت أن منظرى الشيعة المحدثين وأعنى الامامية الاثنى عشرية مثل آية الله الطالقانى وأبى الحسن بنى صدر ومهدى بازركان وعلى شريعتى قد عدلوا كثيرا من قواعد «التشيع» مثل: الامامة والولاية والعصمة والغيبة والانتظار والاجتهاد والدعاء والتقية (مع ملاحظة أن التقية من الفروع وليست من الأصول أو القواعد)... الخ، وطوروها وجعلوها فى خدمة الجماهير المسحوقة وروافع للتقدم والمستقبلية بعد أن كانت عوائق وقيود ومكبلات (٧) ولكن مما يؤسف أن الثورة الايرانية لم تتبن هذا الفكر المستنير.

ج- ذكر د. عبد العظيم أنيس أن (منظمة الجهاد انشقاق عن الاخوان) وكرر ذلك فى أكثر من موضع، وعلى حد علمى وهو ضئيل اذا قيس بعلم د. أنيس وفضله فان الأمر على خلاف ودليلى على ذلك أمران:

الأول: أنه لم يقبل به (برأى د. عبد العظيم) أحد من الذين أرخوا لمنظمة الجهاد لامن العرب ولامن الفرنجة(٨)

الآخر: أن الأفكار التى حملها كتاب «الفريضة الغائبة» الذى ألفه المهندس محمد عبد السلام فرج والذى يعتبر دستور المنظمة تختلف إختلافا كبيرا عن أفكار الاخوان المسلمين، حقيقة أن هناك توافقا بين الجماعتين فى بعض العموميات مثل الحكم بالقرآن وعودة الخلافة ولكن مثل هذه العموميات تتفق مع تنظيم الجهاد فيها كافة الجماعات الاسلامية حتى غير السياسية مثل جماعة أنصار السنة المحمدية والجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية والعشيرة المحمدية..الخ وفى تقديرى أن الدقة فى تصنيف جماعات العنف السياسية الاسلامية وفى توصيف مبادئها وطروحاتها مسألة على درجة بالغة من الأهمية وذلك لمعرفة (دور هذه الجماعات من الترتيب الذى يعتمده اليسار لقوى الحلفاء والخصوم) وهو أحد المحاور الذى انعقدت من أجلها الندوة.

د- جاء على لسان الاستاذ أبو سيف يوسف (إذن فنحن لا نستبعد نظريا أن يكون هناك يسار اسلامى) والحق أن هذه العبارة قد حيرتنى كثيرا ولم أستطع أن أقطع برأى فيما يقصده الرفيق العزيز منها:

هل هو ينفى وجود يسار إسلامى على الإطلاق؟

أم أنه يقصره على المستوى النظرى وعن طريق عدم الاستبعاد؟

فلنستمع الى رأى باحث جاد هو د. محمود اسماعيل عن اليسار الاسلامى (... معذرة اذ تجدون الصورة قاتمة..لامناص من التفاؤل... الذى يمكن التماسه فى مجال الفكر الدينى بين ثلة واعية ومخلصة... على الأقل أرى ارهاصاتها فى كتابات د. عبد المنعم النمر ود. أحمد كمال أبو المجد فى الاتجاه السلفى.. أما عن التيار الليبرالى فعمدته– دون مدافع– د. فؤاد زكريا.. وعن التيار الماركسى لا أجد الا اسم الاستاذ خليل عبد الكريم) (٩)

هـ - قدم أ. صلاح عيسى تحليلا طيبا عن جماعة الإخوان المسلمين ضمن استعراضه لتاريخ بدايات حركة الإسلام السياسى ورغم ثراء التحليل وعمقة فاننى اتفق مع أ. أبو سيف فى انه كان (خروجا عن النص) أى عن موضوع الندوة، وفوق ذلك أضيف أن الاستاذ عيسى أغفل جانبا هاما أثر على موقف الاخوان، وتوجههم وحركتهم إزاء الجماهير وهو عنصر تركيبة قيادة الاخوان ،ففى أيام مؤسسها ومرشدها الأول الشيخ حسن البنا (بهذه المناسبة أختلف مع د. السعيد فى تقييمه إياه خاصة الزعم بأنه كان عميلا للقصر والاستعمار) كانت القيادة تتكون من البرجوازية المتوسطة والصغيرة (للاستدلال على ذلك رجاء الرجوع الى كشف أسماء القادة والأعضاء الذين ضمهم «المؤتمر الخامس») ثم تغيرت القيادة فى عهد المرشد الثانى حسن الهضيبى وأصبحت تتألف من البرجوازية الكبيرة والمتوسطة العليا (مستشارين قضاء،، أساتذة جامعة، مهنيين كبار صيادلة، محامين ،مهندسين، تجار ،مقاولين).

أما الآن فبغض النظر عن (القيادة الواجهة) فان الذى يمسك بزمام الأمور فى الجماعة هم الرأسماليون الكبار (المليونيرات) من الذين كونوا ثروات أسطورية فى المملكة السعودية ودويلات الخليج وأوربا ولعل من نافلة القول أن نذكر أن تركيبة القيادة لها أثرها الفعال فى تحديد مسار الجماعة وصلتها بدوائر الحكم والمال ثم الجماهير، وأ. صلاح عيسى اذ أغفل هذا العنصر الفعال انقص من قيمة التحليل الجيد الذى طرحه.

خليل عبد الكريم
من اليسار الاسلامى
الدقى يوم الثلاثاء
١٨ من ربيع الآخر ١٤١١

٦ من نوفمبر ١٩٩٠

الهوامش

١- انظر «التحليل الماركسي» ص١٠٦ من الفصل الخامس وعنوانه «التفسير الاقتصادي للعنف» في كتاب (المجتمع والعنف) تأليف فريق من الاختصاصيين ترجمة الأب الياس زحلاوي مراجعة أ. انطون مقدس- الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر- بيروت /لبنان.

٢- اوكتافيوبات «زمن الغيوم» ص١٥٥ ترجمة د. حامدابو احمد- مختارات الحرية- العدد الاول الطبعة الاولى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م

٣- الامام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري «تاريخ الرسل والملوك» تحقيق أ. محمد أبو الفضل ابراهيم ص٣١٨ الجزء الرابع طبعة ١٩٦٩ دار المعارف.

٤- د. سهيل زكار «أخبار القرامطة» ص٣٢٩- الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م- دار إحسان للطباعة والنشر/ بيروت.

٥- المرجع السابق ص٢٦٢.

٦- برنارد لويس «الحشاشون فرقة ثورية في الاسلام» تعريب أ. محمد العزب موسى ص٢٤٢ الطبعة الثانية ١٩٨٦م- مكتبة مدبولي- القاهرة

٧- انظر على سبيل المثال (هكذا تكلم على شريعتي) بقلم د. فاضل رسول- الطبعة الثالثة ١٩٨٧م -دار الكلمة للنشر- بيروت-لبنان

٨- انظر على سبيل المثال:

أ- «قنابل ومصاحف» قصة تنظيم الجهاد- تأليف أ. عادل حمودة- الطبعة الثانية ١٩٨٦- سينا للنشر - القاهرة.

ب- «تنظيم الجهاد هل هو البديل الاسلامي في مصر؟» تأليف أ. نعمة الله جنينة- تقديم د. سعد الدين ابراهيم- كتاب الحرية/١٨- الطبعة الاولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م- القاهرة

ج- الاصولية في العالم العربي» (منظمة الجهاد من ص١٤٣ الى ص١٤٩) تأليف ريتشارد هرير كجميان- ترجمة وتعليق أ. عبد الوارث سعيد- الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م. دار الوفا للطباعة والنشر والتوزيع/ المنصورة/ج م ع

٩- د. محمود اسماعيل «مفارقات في الخطاب الديني المعاصر» مجلة الموقف العربي- العدد/ ٨٠ السنة العاشرة- ربيع الثاني ١٤٠٧ هـ/ ديسمبر ١٩٨٩م.

صفعة من اليسار المصري

في الثاني من أغسطس قام النظام العراقي بالاعتداء على دولة الكويت وهو اعتداء لامثيل له من قبل.. فلم يحدث أن اعتدت دولة عربيه على دولة عربية أخرى بمثل هذا الغدر المباغت.. وهو احتلال لكامل أراضي دولة الكويت.. كما أن الدولتين عضوتان في جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، وبالكثير من الهيئات الدولية.

ونتيجة لتوقيت الاعتداء في أغسطس فقد تصادف تواجد عدد كبير من المواطنين خارج البلاد. أما بقية السكان فقد تعرضوا لممارسات السلطة العراقية الفاشمة، والتي يبدو أن اساليبها قد نافست أعتى الانظمة الفاشية والقمعية.. فقد قامت السلطات العراقية باعتقال أعداد كبيرة من الشباب الكويتي وكثير منهم دون ١٨ سنه، كما قامت بالتنكيل بالمواطنين العزل والتمثيل بجثثهم، ولجأت الى نشر الفزع والارهاب بين المواطنين عن طريق قتل الشباب أمام أعين ذويهم، والاعتداء على النساء وهتك أعراضهن، وهناك العديد من القصص والشهادات المروعة التي يرويها شهود عيان.. والتي ينقبض لها القلب من شدة الألم والحسرة عما يفعل الانسان بالانسان، حتى ليخيل للمرء أن بعض هؤلاء. إنما رضعوا حليب التتر والمغول حين غزوا بغداد في فترة من التاريخ. هذا جانب من جوانب الغزو العراقي الغاشم وهي كثيرة، والجانب الآخر الذي يعرفه الجميع هو قضية السلب والتدمير .. فقد سرق بعض الجنود العراقيين كل ماوقعت عليه أعينهم وطالته أيديهم الآثمة.. سواء الممتلكات العامة أو الخاصة، ومالم يستطيعوا سرقته دمروه واضرموا فيه النار حتى غدت البلاد وكأنها بلد مهجور مخيف.. فما رأى البعض بعروبة كهذه؟

أما بالنسبة للمواطنين الكويتيين الذين كانوا متواجدين خارج الكويت فقد فضل الكثير منهم الانتقال من بعض العواصم الاوربية الى الدول العربية، يدفعهم احساسهم بالحنين للوطن العربي وتفضيلا له عن الدول الغربية الموحشه. ونحن هنا في مصر لم نفاجىء بحسن الترحيب والضيافة الشعبية التي لقيناها فهذا شيئ غير غريب على الشعب المصري الكريم، ولكن المفاجأة كانت من الصفعة التي تلقيناها من اليسار المصري... من منشوراتهم سواء اكانت صحفا أو مجلات وحتى الندوات فقد نشرت الكثير من المقالات التي صورت الكويتي على أنه مجرد بدوي متخلف.. يمتلك الكثير من النقود بينما هو لايعرف رأسه من رجليه، كما صورتهم كمترفين جهلاء، وهامشيين في مجتمعهم يقوم بخدمتهم عدد كبير من الاجانب «المأجورين» هذا فضلا عن الرسوم الكاريكاتورية التي تسخف المواطن الكويتي وتهزأ بمأساته.. وكأن المبادئ الانسانية العظيمة قد فصلت بمقاييس extra large lorge اما الدول قليلة السكان كالكويت فلامبادئ ترحمها ولا اخلاق تترحم عليها... وهذا الموقف برز كاتجاه مناصر للنظام العراقي ولفعلته النكراء في الكويت.. كما حدث في ندوة أزمة الخليج والمثقف والتي أفضت الى عنوان آخر وهو «الخليج وازمة المثقف». فنتيجة لمواقف بعض المثقفين والذين بدلا من مناصرة البلد المعتدى عليها والشعب المضطهد والمحتل، فأنهم خشوا على شعب العراق وجيش العراق... فالمسألة اذن مسألة كم «لامبادئ فيها ولا أخلاق.. هذه المواقف الغريبه والمريبة لبعض المثقفين العرب وحتى لبعض الأحزاب السياسية أدت الى تزييف النضال وتخريب مفهوم التضامن العربي حتى أن بعض الجماهير العربية في بعض الدول خرجت في مظاهرات صاخبة مؤيدة لصدام حسين! ومن غرائب الأمور أن هذه التيارات السياسية التي تدعي التقدمية أصبحت تنافس الانظمة العربية في تزييف وعي المواطن العربي!

أما الحجج التي يتحجج بها هؤلاء المدعون المناصرون للمظالم فهي أن النظام العراقي يناصر الحق الفلسطيني، ويقف بوجه النفوذ الامريكي الطامع في المنطقة العربية..

وهذه الحجة الاكذوبه كشفت وارتدت حين أعلن النظام العراقى مؤخرا فى ١١/٥ بأنه لن ينسحب من الكويت وانه مستعد لتزويد الدول الغربية بمافيها امريكا بالنفط بالايقلقوا على مصالحهم فى المنطقة!

اشتهرت بعض المجلات العربية فى طرحها السياسى المتميز وفى تناولها للموضوعات الجادة وقد كنا نحرص فى الكويت على متابعة تلك المجلات ومساندتها و مجلة «اليسار» كانت احدى تلك المجلات، وزاد حرصنا فى هذه الايام الصعبة على قراءة تلك المجلة لاسيما وأنها تحمل راية المستضعفين ولكن للأسف انها لم تشذ عن مجلات أخرى.. فطالعنا غلافها فى العدد التاسع بصورة كاريكاتورية تهزأ من الانسان الكويتى وهو فى محنته هذه.. ورأينا علمنا.. علم الكويت فى صورة هزيلة مخجلة.. فاذا كانت مجلة اليسار تنظر لمأساة ومحنة الكويت بهذه الصورة فماذا أبقت اذن لصحف النظام العراقى العدوانى.

ويحق لنا أن نتساءل لم لم تستحق مجزرة المسجد الاقص عنوانا عريضا فى بدايه صفحة الغلاف بينما يتم التشهير بنا نحن؟ ولم لايتم التحدث عن أربعة الآف مواطن كويتى استشهدوا منذ بداية الغزو العراقى حتى الآن.. ومئات من الأسرى من المدنيين والعسكريين قام النظام العراقى بأسرهم ولازالوا قيد الأسر؟ لم لم يتحدث عن الجرائم البشعة التى ارتكبها ولايزال حتى هذه اللحظة يرتكب المزيد فى حق السكان الكويتيين العزل فى الكويت؟

إن الهجمة العراقية الشرسة على الكويتيين تجعلنا نتمنى فى بعض الاوقات لوأن ذلك حصل على ايد غير عربية لكنا على الأقل حصلنا على بعض التأييد.. وشيئا من العطف والرحمه...

صحيح أن هناك بعض التصرفات غير المسؤولة من قبل بعض الشباب ولكن تلك حالات فردية ولايجوز أن أعممها على كل الكويتيين. ويكفينا فخرا أن أحدا من المواطنين الكويتيين لم يتعاون مع المحتل العراقى فى مختلف درجات التعامل أن كانت سياسية أو أدارية او مالية..

إن الصحافة التقدمية هى صحافة ملتزمة بقضايا الانسان وبالمبادئ الانسانية العامة وهى صحافة مسؤولة. فمن غير المعقول أن يصدر غلاف المجلة بطريقة الخطأ وعدم تحمل المسؤولية. لذا فنحن نطالب مجلة اليسار بتقديم اعتذار صريح للقارئ مما سبب له ذلك من أذى وانزعاج وما مثله ذلك من اعوجاج فى تناول قضية الكويت..

وبعد.. فكيف يكون لذلك المواطن العربى شعور بالانفة والاحترام ان كانت مجلاتنا والتى يفترض بها الالتزام تتعامل مع قضايانا الانسانية بذلك المستوى من العبثية».

آمال بدر السيد

تعليق

ننشر هذه الرسالة القاسية الظالمة كما وصلتنا دون أى حذف أو تدخل. ونكتفى ببعض ملاحظات هادئة..

* من الخطأ عندما يكون هناك خلاف فى الرأى، وأظن أن هناك خلافات واسعة فى الوطن العربى كله ، وداخل كل تيار سياسى حول الآثار المترتبة على الغزو العراقى للكويت، واستدعاء القوات الامريكية والاطلسية للمنطقة.. من الخطأ ان نصدر أحكاما بالادانة ، ونتهم «اليسار» المصرى كله.. ونقول ان المسألة «كم لامبادىء فيه ولا أخلاق» وأظن أن اليسار المصرى بتاريخه وحاضره، ليس فى حاجة الى شهادة من أحد.

*مرة أخرى ان موقف «اليسار» من أزمة الخليج بشقيها واضح لالبس فيه، وقد نشرنا فى العدد (٨) اكتوبر ١٩٩٠ رسالة من الاردن تتهمنا وتهاجم اليسار المصرى (أيضا) وقيادات ومفكرين بارزين فيه وتقول لنا «دمتم حلفاء أجلاء للأمريكيين والاسرائيليين والسعوديين والكويتيين ومن لف لفهم».

واليوم ننشر رسالة تحمل اتهاما معاكسا تماما!! والسبب فى الحالتين أن الكاتب لم يجد موقفنا متفقا تماما مع موقفه.

ولا أظننا فى حاجة الى شرح موقفنا، فالاعداد الثلاثة التى صدرت من اليسار منذ جريمة الغزو العراقى للكويت ، وهذا العدد يحمل رؤيتنا الواضحة المتكاملة

* واليسار المصرى، ونحن فى القلب منه، يملك شجاعة الاعتراف بالخطأ وقبل أن تصلنا هذه الرسالة ، كنا قد قررنا أن نكتب فى هذا العدد كلمة حول الكاريكاتير الذى نشر للفنان «حجازى» على غلاف العدد الماضى ، وأثار غضب كثيرين. وليس عيبا أن نعترف بأن تقديرنا لم يكن صائبا فقد فهم الكاريكاتير من الكافة أنه موجه لشعب الكويت وهو مالارضاء لانفسنا وكنا قد فسرناه على أنه موجه الى القلة التى تمارس هذه الافعال، وهى موجودة وتسيئ للجميع، قبل وبعد الغزو. ولانملك ازاء ماحدث الا الاعتراف بالخطأ والاعتذار عنه.

اليسار

حول شهدى عطية: إضافة.. وتدقيق صفحة مجهولة من تاريخ شهدى

«سررنا جدا بنشر جزء من المؤامرة التى استشهد فيها الرفيق المناضل شهدى عطية الشافعى الجبيلى. ولى معلومة صغيرة ياليت تجد لها مكانا فى نشر السلسلة المكملة للموضوع. أن الشهيد قد حكم عليه فى سنة ١٩٤٩ بسبعة سنوات أشغال شاقة ولما صدق على الحكم رحل من سجن مصر الى ليمان طره عام ١٩٤٩ وكان فى ذلك الوقت أول مسجون شيوعى يدخل ليمان طره للتنفيذ. وتمكن هذا الرفيق ببعد النظر والوعى السياسى أن يجند عناصر من المسجونين داخل الليمان وبالصبر لأن الأيام والأشهر والسنين غير محددة كالمزولة تمكن من تجنيد قواعد فى كل عنبر من عنابر الليمان الأربعة ومع طول النفس والصبر، والجلد خلق منهم الشهيد شهدى عطية كوادر سياسية لها شأن وأيضا ربط العنابر بمجلة صوت السجين التى كان يحررها وينشرها فى داخل الليمان وحينما جهزت الأفكار وتوحدت الأيادى نشر مطالب حيوية فى داخل المجلة ومع عمل الكوادر داخل العنابر تمكن من توحيد الأيادى والقلوب حول هذه المطالب التى قدمت بها شكاوى فردية وجماعية من الداخل ومن الخارج المطالب هى:

١- ادخال النور داخل العنابر والزنازين

٢- تمكين المسجون من الدراسة والتحصيل

٣- زيادة خصوصية بعيدا عن السلك

٤- ادخال المأكولات والكتب والجرائد والمجلات

٥- تمكين المسجون من مقابلة أى محامى لعمل النقض فى الحكم

ولما كثرت الشكاوى والإدارة لاتحل ولاتربط تمكنت مجلة صوت السجين من أن تنذر الادارة وتنفذ إضرابا عن الخروج الى الجبل حتى لا يتهموا بالتمرد والامتناع عن العمل فى تكسير الأحجار تنفيذا للعقوبة المحكوم بها عليهم. وتم فعلا تحقيق هذه المكاسب حتى اليوم وان تطورت بعد ذلك من الزملاء فى القضايا فى السجون المتعددة

وأنا إذ أقدم هذه المعلومة التى تثرى التاريخ وتسجل الحقائق التى كنا نحفرها فى الجبل الصلد بأظافرنا.

رزق مكارى ابراهيم

للحقيقة والتاريخ

فى السلسلة التى يكتبها الأستاذ صلاح عيسى فى مجلة «اليسار» بعنوان «عبد الناصر والشيوعيون» ذكر بعض الوقائع التى تحتاج الى التدقيق وسأقوم بتصحيح هذه الوقائع مستندا الى معايشتى ومعاصرتى لهذه الأحداث كلها.

ذكر الاستاذ صلاح عيسى أن شهدى عطية الشافعى عند خلافة مع قيادة «حدتو» عام ١٩٤٨ كون مايسمى «حدتو التيار الثورى». والصحيح أنه كون «التكتل الثورى» بالاشتراك مع أنور عبد الملك وحسين كاظم. وليس صحيحا ماذكره الاستاذ صلاح بأن عددا كبيرا من قيادات حدتو وأعضاءها تبعوه بل الصحيح أنه لم يشترك معه أحد من القيادات ولم يتبعه غير عدد قليل من الأعضاء بين الطلبة والمثقفين. وقد نقد شهدى نفسه بعد ذلك لقيامه بهذا التكتل وعاد الى صفوف «حدتو» ثم أصبح أحد قادتها البارزين وظل كذلك الى أن أغتيل عام ١٩٦٠.

أما «حدتو التيار الثورى» فهو انقسام من حدتو تم فى ١٩٥٤ بقيادة السيد سليمان الرفاعى الذى كان يسمى حركيا «بدر» وكان يختلف مع قيادة حدتو حول عدد من القضايا مثل الموقف من الوفد والنشاط العلنى. وكان بدر وأنصاره يرون أن اتساع النشاط العلنى أدى إلى إهمال العمل الحزبى الداخلى. وقد اختلف بدر بعد ذلك مع زملائه فى «التيار الثورى» الذين فصلوه ثم نقد نفسه وعاد عضوا قاعديا فى صفوف حدتو. واستمر «حدتو التيار الثورى» بقيادة فؤاد عبد الحليم وحمدى عبد الجواد الى أن انضم الى الوحدة التى كونت «الحزب الشيوعى المصرى الموحد» عام ١٩٥٥ بانضمام ست منظمات كان أهمها وأكبرها منظمة «حدتو».

أما بالنسبة لما يسمى «بخط القوات الوطنية الديمقراطية» الذى أثار ضجة كبيرة عام ٤٨، فهى التسمية التى أطلقتها التكتلات والانقسامات فى حدتو فى تلك الفترة على التقرير السياسى الذى قدمه هنرى كوريبل وعرض للمناقشة. وقد اختتم التقرير بفقرة تدعو الى ان يكون الحزب حزبا لكل القوى الوطنية والديمقراطية، بمعنى أن يستطيع الحزب فى تلك المرحلة (مرحلة التحرر الوطنى) أن يعبر عن مصالح كل القوى الوطنية والديمقراطية. ولم يرد فى هذا التقرير اى دعوة للتخلى عن المفهوم الماركسى حول تمثيل الحزب الشيوعى لمصالح الطبقة العاملة. ولكن التيارات اليسارية والانعزالية داخل حدتو وبالذات بين الطلبة والمثقفين والأجانب أثارت الضجة، وتكونت تكتلات وانقسامات تحت شعار النضال ضد خط القوات الوطنية الديمقراطية. وتفاوتت المواقف بين الدعوة للعمل بين العمال سواء بنسبة ٩٠٪ أو للعمل فقط ١٠٠٪ بين العمال كما كانت تدعو م.ش.م (المنظمة الشيوعية المصرية).

هذا عن فترة الأربعينات أما عن الفترة التى أعقبت ثورة يوليو فأخذ عليه فى عرضه عن العلاقة بين عبد الناصر والشيوعيين أنه لم ينطلق- كمؤرخ- من وقائع موثقة أوشهادات من عاصروا هذه الفترة عن قرب وانما انطلق من وجهة نظر كونها بشكل شخصى دون أن يقدم مايسندها. من ذلك قوله أن عبد الناصر «قد استخلص من نشأته العسكرية ومن المناخ الذى تكون فيه وعيه السياسى، ومن عضويته فى «مصر الفتاة» نتيجة خاطئة، ترى أن تعدد الاراء وتناقضها، مضيعة لوقت الشعوب، تصرفها عن الاهتمام الجدى بسبل نهضتها وتقدمها.. وهو ما كانت توحى به له الانجازات السريعة التى حققتها الأتاتوركية والنازية والفاشية فى صعودها».

ثم يقول بعد ذلك أن موقف كل من المؤيدين لثورة يوليو والمعارضين لها كان صحيحا. وبذلك يلغى بشكل كامل دور الحزب السياسى ومسئوليته فى تحديد الخط الذى يجب اتباعه وتحديد تحالفاته التى يتوقف عليها دوره فى تحريك الأوضاع والتأثير عليها.

محمد الجندى

تعليق

اشكر الاستاذ محمد الجندى- وهو أحد شهود الفترة التى تؤرخ لها دراستى عن شهدى عطية الشافعى- لمبادرته بتدقيق المعلومات التى نشرتها، لأن مثل هذه المبادرات، هى التى تعين الباحثين فى تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، الذى تندر وثائقه، وتشتبك خيوطه، بسبب العداء الرسمى له، وبسبب ظروف العمل السرى، على إعادة تخليق الحدث التاريخى، بأقرب مايكون إلى الدقة والموضوعية. ولعل هذه المبادرة، ومبادرة الأستاذ رزق مكارى ابراهيم، باضافة معلومات عن شهدى عطية، تكون فاتحة لمبادرات أخرى ممن قد تكون لديهم معلومات عن شخصية «شهدى» أو تاريخه، تدفعهم الى الكتابه بها الى، لأصحح ماورد فى الدراسة، أو أضيف اليها مالم يرد بها، قبل نشرها ضمن مقدمتى المطولة لكتاب «خرافة فرج الله الحلو»، وهى تتناول تحليلا للعلاقات بين عبد الناصر والشيوعيين، وبالذات مايتعلق منها بظروف اغتيال شهداء الشيوعيين فى المعتقلات المصرية والسورية خلال حقبة الوحدة بين البلدين.

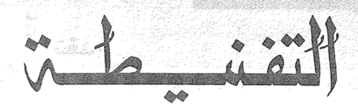
وقد حدث اللبس فى اسم الانشقاق الذى قاده «شهدى عطية الشافعى» بسبب خطأ فى المراجعة نتج عن تشابه الاسمين الرمزيين للانشقاقين الذين يشير اليهما الأستاذ الجندى فى تصحيحه وهو «ت/ث» ، وأن كان الاسم الصحيح وهو «التكتل الثورى»، قد ورد فى العمود التالى مباشرة للعمود الذى ورد به الخطأ كما ورد صحيحا فى الحلقات التالية من السلسلة.

أما فيما يتعلق بخط القوات الوطنية الديمقراطية، فأن الانتقاد الموجه إليه فى الدراسة، منسوب الى تقرير سليمان، على النحو الذى لخصه الأستاذ مصطفى طيبه فى كتابه «الحركة الشيوعية المصرية- رؤية من الداخل، وليس فى الصياغة مايوحى الى أن هذه الانتقادات تعبر عن رأيى اذ كان شاغلى الأساس هو إعادة تخليق التاريخ كما وقع. وتفسير الاستاذ الجندى لدلالة خط القوات الوطنية، هو التفسير الذى قاله للدكتور رفعت السعيد، ونشره فى كتابه عن تاريخ تلك الفترة، وهو تفسير أخذ به أيضا الاستاذ مصطفى طيبه الذى كان قريبا آنذاك من كوريبل.

أما الخلاف حول موقف عبد الناصر من تعدد الآراء وتناقضها، فهو ليس خلافا على الوقائع، وانما على الرؤية، التى لا أعتقد أنها «شخصية» ، ولا أظن أنها عارية عن الإسناد، اذ أن ذلك ماتقول به كل المذكرات السياسية التى نشرها الذين كانوا يشاركون عبد الناصر السلطة، وما أكدته كل ممارسته السابقة، واللاحقه.

والنص الكامل للعبارة التى يختم بها الأستاذ الجندى ملاحظاته هو «أن المحصلة النهائية للظاهرة الناصرية، قد كشفت عن أن كلاً من الشيوعيين المؤيدين والمعارضين، كان يقول نصف الحقيقة، اذ ثبت بعد زمن طويل أنها ثورة وطنية فعلاً، وديكتاتورية عسكرية حقا »، وهذا النص لايفيد أن موقف الطرفين كان صحيحا، بل يفيد العكس!

صلاح عيسى



التفنيطة

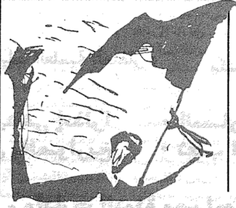
مصباح قطب

استعارة من التراث الديني، يمكن للمرء أن يقرر أن القابض على «يساريته» في السنوات المقبلة، سيكون كالقابض على جمر النار، ليس لأنه سيتعرض لكافة صنوف التعذيب والاكراه البدني والسجن، كما كان يحدث في الماضي... وليس لأن حلم السعادة الاشتراكي الجميل، ذي النبع السلسبيل، كف عن أن يلهم «ضمير العصر»، في المرحلة الحالية، بسبب الاحتقانات الرهيبة في الاتحاد السوفييتي وأوربا الشرقية.. وليس لأن الصياغة الجديدة لعالم مابعد الصناعة، ولما يسمى «بالحضارة العالمية الجديدة»، تشكل حلما موازيا للحلم الاشتراكي ، تستطيع أن تسرق منه الراية و«بروميثيوس» نفسه.. ليس ذلك كله وان كان الأمر سيأخذ من كل مؤثر بطرف.

إنما السبيل الأهم في تقديري، أن الواقع الدولي، يتم «عدله» لتأهيل أقوى المراكز الرأسمالية- الولايات المتحدة واليابان- لاستقبال فيضي من الحركات الاشتراكية المؤثرة، ذات الطبيعة النوعية الخاصة التي تشكل نقيضا مشبعا للنمط الأمريكي للحياة وستنقلنا حتما من نظرية أضعف حلقات السلسلة اللينينية التي تلاءمت وعصرها، إلى اشتراكية أقوى الحلقات، وتصوروا كم سيتطلب ذلك من عناء وطول انتظار، ولنتذكر أن ماركس عندما «عدل» مادية «هيجل» بحيث جعلها تقف على قدميها بدلا من رأسها، أسلم عصره المناضلين الاشتراكيين الى طريق كفاحي أضطرهم إلى تطبيق المادية المعدولة على واقع مقلوب، وهو واقع الاتحاد السوفيتي أضعف حلقات السلسلة الرأسمالية وقتذاك. كان لذلك طرفه وتقنياته وعلاقاته ودرجة تطورقواه. كما انه كان قد عكس نفسه على مجمل كافة العمليات الاجتماعية والسياسية والثقافية.... الخ.

الآن العالم «ينعدل». وستكف الطبقة المتوسطة عن توريد مثقفين «طلائع» الى الطبقات الشعبية المنتجة- وإن كان الأمر على مستوى الفرد قائما وسيظل- وسيكون على الطبقات الثورية أن تنتج هي ثورييها وأساليبها دون كبير عون أومدد، اللهم إلا في الجانب «الانساني» الذي سيربح فيه مثقفوا الطبقة المتوسطة المخلصين، ضمائرهم، جماعات البيئة و«السلام» وحقوق الانسان.

وفي حالة مصر، فإنه يبدو أن «إنعدال» العالم هذا، مرصود من قبل أجهزة البحث والتحليل في السلطة المصرية، وان يقينا تخلّق لدى هذه السلطة بأن الطبقة المتوسطة «راحت وأوجاءت، معانا معانا».. وهذا يفسر التأكيدات الجازمة التي تنثر هذه الأيام- قبل الانتخابات- عن نزاهة الانتخابات، وأن ليس للحكومة مصلحة في التزوير، فان كل المرشحين «مصريون» وان الحكومة ستفوز بـ ٦٥-٧٠٪ من المقاعد (هذه النسبة بالذات ذكرها السادات كثيرا في مجال تعبيره عن رغبته في ان يجعل مصر اشتراكية كالنمسا- ٦٥٪ للحكومة و٣٥٪ للقطاع الخاص؟؟!!!!) فمصر يتم «تفنيطها» بالفعل، وقد عجّلت



حرب الخليج بهذا «التفنيط»، الذي أظن أن فصله الختامي كان مقررا له أن يأتي على نهاية فترة حكم الرئيس مبارك الثانية لولا حرب الخليج. وسبب التكالب على الترشيح لمجلس الشعب، وانفاق الملايين في الدعاية، ان من ينفق يعلم أن هناك بقية دسمة في «التفنيطة» تتمثل في تفكيك قطاع التجارة الخارجية وبعض موجودات الدولة الهامة لصالح القطاع الخاص، وسيكون بوسع النخبة، ومنها أعضاء البرلمان، المشاركة في هذه الغنيمة. حيث ان أوضاع التفنيطة » يشير الى أنها، ترتيبية لـ ٥٠ سنة قادمة.. وأن الفئات المستبعدة منها ستعاني طويلا على كافة الأصعدة.

ولعل هذا يفسر تكالب أعداد كبيرة من أشباه الرجال والمثقفين والسياسيين على الشراكة في التفريدة تلك، التي سيعيش بمقتضاها ٦٥٪، فيهم غني ومتوسط وفقير، و٣٥٪ خارج خط الحياة يتم قهرهم بكل الوسائل المعروفة من الوعظ والصحافة الى الهراوات، وتسكينهم بالفتافيت الاجتماعية كلما أمكن . ومن المهم الإشارة إلى أن نسبة ٦٥٪ ستضم قطاعات هامة من العمال، يجرى حاليا إعداد العدة، القانونية واللائحية، لترحيل جزء كبير من أزماتهم المالية، الى مستخدمي السلعة ، سواء كانت منتوجا أو خدمة (راجع : الحقد الوظيفي... تحقيق في عدد اليسار الأول) وسيساعد «الدور» المصرى في العالم العربي وأفريقيا، على توفير قدر من الفوائض تكفي لاستمرار أوضاع «التفنيطة». والمثير للأسى أن هذا الدور يستخدم المؤثرات الحضارية للشعب المصرى في لعب دور شبه إمبريالي، سيكون أول من يحرم من عائده هم أصحاب المؤثرات الحضارية ومجدديها أنفسهم. فضلا عن منتجى هذه المؤثرات وحفاظها ضد التطفل والاستغلال.

لقد كان أشد همومنا مرارة ، أن نرى «أصدقاء» ينحطون إلى مرتبة لاعقي أحذية تطلعاتهم غير الانسانية، ينخرطون في تأدية طقوس الركوع العلني المفروضة كجواز مرور إلى «المفنطين» غير أن أشد همومنا ضراوة.. ذلك الذي لم يأت بعد.. وليسعنا من الآن في مرحلة التحول تلك. لكن نهارا حليبيا سيأتي ، وسيأتي معه بشر كاللبن الحليب، حبوبون، صافيو الأرواح والقلوب، بلا كذب ولامراوغة ولاتسلط ولا انحطاط. إن الثورة ليست عملا انتقاميا، ولن تكون. وسيأتي التغيير، رحيما حتى بالسفلة والتافهين. «فالانسانية كبرت. بقى»!

يمين × شمال



سياسة التغيير والتزوير

مما لاشك فيه أن انتخابات مجلس الشعب الحالية تتنازعها إرادتان تمثل إحداهما جموع الشعب وتطلب فيها التغيير تعبيراً عن سخطها وتبرمها من أحوالها الاقتصادية والمعيشية.. بينما هناك أقلية تستميت فى الدفاع عن مصالحها الضيقة ومنافعها الشخصية خاصة بعد أن صار لها اليد الطولى داخل. «أروقة» البرلمان وتركزت الملكية الحقيقية لأدوات الإنتاج طوع بنانها بينما تقف الأكثرية فى سوق الإنتاج تعرض عملها الذهنى والعضلى سلعة تبيعها بأبخس الأثمان وفقا لقاعدة الرأسمالية «العرض والطلب».

وبينما تهفو نفوس الأغلبية فى التغيير تنازعها جمعيات أصحاب المصالح والإنتهازية وأصحاب الدخول الطفيلية وأثرياء الإنفتاح فى رغبتهم فى التزوير عملاً بالقاعدة فى هذا



الزمن الردئ «لاصوت يعلو على صوت أصحاب المال والثروة حتى فى داخل البرلمان»

كانت المحصلة الحقيقية والناتج الفعلى المتمثل فى سوء اختيار النواب فى نهاية الأمر تقييداً للحريات وسوء المعاملة عبر قوانين عديدة «سيئة السمعه» وتفرغ أجهزة الأمن لمحاربة أى فكر سياسى وطنى وتركت المواطن المطحون يعانى الأمرّين من مصاصى الدماء وتجارة السوق السوداء وسارقى الدعم وشركات تجريف الأموال.. حتى صار أفراد قلائل «يدوسون» حقوق الملايين المتحملين للبرد والصهد وهم يفلحون وينتجون ثم لايجدوا ثمناً «للقمة العيش» ولايحسون فى النهاية بالأمن للغد فضلا عن أن الخدمات الخاصة بهم لايستطيعون الحصول عليها إلا عبر دهاليز مغلقة «لاتفتح إلالمن يدفع».. ولانجد فلسفة حقيقية لتحديد مصروفات تعليمية عالية لاتتناسب مع الحدود الدنيا والمتوسطة لدخل المواطن الإلكى ينحصر التعليم فى الطبقات القادرة بل والأدهى من ذلك أصبح هناك تعليماً. «شعبى- سياحى- استثمارى»... وإضافة إلى ذلك هناك دوراً مرسوما للبرلمانات «القيصرية» تساعد السياسات المقيتة فى تدعيم إضعاف الاقتصاد المصرى وربطه ذليلا منكسراً مهموما فى عجلة الاقتصاد الامريكى مما حدا بالمواطن أن يشعر بالغربة والإغتراب حتى فى داخل أسرته بعد عجزه عن تلبية احتياجاتها

الأساسية بموجة عارمة من التضخم ودخل هزيل ولايستطيع المواطن أن يجد رعاية صحية أو مسكنا أو ملبسا يناسب دخله- حتى ولوأضاع عمره-

ولانستطيع أن ننكر أن هناك مشكلات للتنمية فى الدول النامية ولانستطيع أن ننكر هموم ومشكلات القطاع العام وبدلاً من بيعه ورهن مقدرات أمورنا فى يد من لايملك إلا الولاء لنفسه- علينا أن نبحث عن حلول غير تقليدية بمزيد من إنشاء المصانع وخلق روح التنافس والفهم الصحيح لطبيعة الربح والضرب بشدة على أيدى الفاسدين والمفسدين من قياداته وتحقيق التعاون والتنسيق بين القطاعات المختلفة وخلق قيادات داخل الوحدات الصغرى للإنتاج لها حرية التنفيذ واتخاذ القرار ولنا حق المحاسبة بدلاً بدلا من أن نتوه فى دهاليز التعقيدات المكتبية والإدارية

وفى النهاية الضعف فى القمة يعود إلى الضعف فى الأساس- والأساس هو إختيار مجلس شعب يتماشى مع طموحات وآمال السواد الأعظم من الشعب.. ولأن الإتجاه الغالب على فكر الحكومة وخططها هى الإتجاه نحو الاقتصاد الحر فإننا جميعا ولمصلحة هذا الشعب فإن قوة المعارضة اليسارية المعبرة عن المتطلبات الحقيقة للصانع والطالب والفلاح والمنتج- هى الصورة المثلى لأن يعبر اقتصادنا مرحلة العقم التى أصابته نتيجة المواءمة الفكرية بين المعارضة الليبرالية الأليفة المستأنسة مع واضعى القرارات ومنفذى السياسات..

بدلا من أن تبحث قوى الشعب عن طريق آخر للتغيير عندما تفتقد الطريق إلى التغيير السلمى وعندئذ ينهار النظام ونقف جميعا فى قارب تتلاطمه الأمواج ولايعلم ساعتها لن تكون الغلبة إلا للفساد المستتر خلف سحب وأبخرة الوعظ والمتحدثين كذبا عن الدين والأخلاق

والله من وراء قصد السبيل

د/عزت قاسم
استاذ التاريخ الإسلامى

المقاطعون... نصيبهم الخوف

انتهت هوجه الانتخابات ورسب من رسب ونجح من نجح ويبقى الخوف ماثلا فى أعين المقاطعين ولو استجاب هؤلاء المقاطعون لنداءات التجمع السابقة فى انتخابات ٨٤، ٨٧ لمقاطعة الانتخابات لظهرت قاعة الحزب الوطنى عارية بما يكشف حقيقة المقاطعة. إن السادة أصحاب القرار التاريخى بالمقاطعة والجالسين فى اللجان العلوية كانوا يوضعون على رأس القائمة وينجحون فى الانتخابات بجهود باقى أعضاء القائمة ولكن لأن هذه الانتخابات فردية وتعبر فقط عن ثقل المرشح فى شارعه السياسى، فقد أصاب ساكن اللجان العليا

الرعب فهم أعلم الناس بحب الناس لهم وثقتهم السياسى فآثروا المقاطعة حفظا لماء الوجه وعسى أن يجدوا من ينصبهم أبطالاً

وعلى العكس كان فرسان التجمع لايقفزون على مجهود زملائهم فى القائمة ويرشحون أنفسهم مستقلين فى دائرة تصل إلى ثلث محافظة، مثل الاستاذين /خالد محيى الدين، لطفى واكد الذين نجحا فى انتخابات ٨٧ ولكن الوزير الماضى (رحمه الله) أسقطهما باعترافه والآن ظهرت المعارضة الحقيقة والمواقف الجريئة وانزوى الزعماء الذين يعلمون انهم أخذوا الزعامة بالأقدمية ومن الأن لايجوز أن نعتبر الوفد، العمل، الأحرار أحزابا سياسية بل جمعيات كلام فى كلام بعد أن ثبت أنه لا يحمل عضويتها الإسكان اللجان العلوية فقط فهل من معترض

عبد الله ابو زيد
ابو القمصان
الشرقية-
الحسنيين- سعود

تعليق

عندما إتخذ التجمع قراره بالإستمرار فى خوض الانتخابات وعدم مقاطعتها دفاعا عن الديمقراطية.. عبر فى نفس الوقت عن تفهمه لقرار أحزاب الوفد والعمل والأحرار وجماعة الاخوان المسلمين بالمقاطعة بعد رفض الرئيس مبارك وحكومته الإستجابة للضمانات التى طالبت بها الأحزاب جميعا وعلى رأسها التجمع لضمان نزاهة الانتخابات وإختلافنا فى الرأى مع الاحزاب الأخرى لايمنع من مواصلة العمل المشترك فى قضية الديمقراطية. وقد قررت الأمانة المركزية بدأ الاتصالات فورا معها لتكثيف النشاط من أجل الإصلاح الديمقراطى.

المحرر

صدق أولا
تصدق...!

الحكومة تخشى نائبا...
نعم الحكومة تخشى نائبا فردا.. هو نائب كرموز ٧٦ ومحرم بك ٨٤.

والتاريخ يؤكد صحة كلامى منذ عام ١٩٧٩ بعد حل المجلس المنتخب عام ١٩٧٦ والحكومة تحاول بكل أجهزتها الإعلامية وصحفها حصاره وابعاد الجماهير عنه ولكنها تأتى بنتيجة عكسية وتزداد شعبيته فصلوه من الشركة الأهلية للغزل ونقلوه إلى مصنع الحمراوين بالبحر الأحمر وروجوا الإشاعات عن ملكيته لعقارات ومطابع وأنه أصبح لايمثل الفقراء وقد تبينت الجماهير كذب هذه الإشاعات كلها.. ونهاية بالتزوير السافر الذى تم فى الانتخابات الاخيرة بدائرة كرموز ١٩٩٠ من تدخل الشرطة وطرد المندوبين منذ الدقائق الأولى لسير العملية الانتخابية ومحاولات ابو العز الحريرى اعادتهم إلى اللجان وطردهم مرة أخرى والتعدى عليهم بالضرب والإهانة وتهديد رؤساء اللجان بالإنصياع لأوامرهم حتى لايتم تلفيق اتهامات لهم فى حالة عدم تنفيذ الأوامر وهى بالتزوير وتسويد البطاقات لصالح اثنين من المرشحين وهما (انور شفيق (عمال)، خليل آدم (فئات)) وقد تم بالفعل ضبط مدرسة بأكملها أثناء التزوير على يد المستشار رئيس اللجنة وتبين بالفعل التزوير لصالح المرشحين السابق ذكرهما. وعندما طلب من السيد المستشار إثبات التزوير كان رده بمثابة صاعقة سقطت علينا من رجل عدل وقضاء. وهى (متحرجوناش مع الداخليه أكتر من كده واللى عايز حاجه يعمل بيها مذكره) ويؤكد كلامى هذا وجود صحفى من جريدة الشعب (صابر عيد) أثناء حدوث هذه المهزلة ثم نأتى فى المساء وأثناء الفرز فلاتكتفى الشرطة بهذا الكم الهائل من التزوير بل جعلت أحدهم يقوم بكتابة علامة ثالثة على الأصوات الخاصة بابو العز الحريرى وتم إبطال أصوات كثيرة له بهذا الشكل وعند اكتشافه قامت الشرطة بتهريبه على يد العميد (رمزى ثعلب) مباحث أمن الدولة. ويرفض المستشار مرة أخرى إثبات ذلك التزوير كما قام بفتح عدة صناديق فى أن واحد وقلبهم على الترابيزه الخاصة بالفرز واعترض ابو العز الحريرى على ذلك لمخالفته الدستور والقوانين لإنه بذلك تضيع معالم التزوير فى كل صندوق.

كما وجد أيضا بالصناديق أوراق على شكل (رزمة) مفرودة دون تطبيق أو ثنى.

وأرى أن هذا الموقف والخوف من هذا العضو يرجع إلى مناقشة المجلس القادم لأخطر القضايا التى ترتبط بمصير الشعب المصرى ألا وهى:-

١- مد حالة الطوارئ مدة أخرى حيث سيتم إنتهاء مدتها قريبا

٢- الموافقة على سياسات صندوق النقد الدولى الخاصة برفع الاسعار

٣- العمل على مد فترة رئاسة ثالثة لرئيس الجمهورية بعد انتهاءها فى أكتوبر القادم.

وهذه القضايا وأهميتها للحكومة لتدعيم موقفها كان وراء جهدهافى التزوير وإسقاط ابو العز الحريرى نائب كرموز.

ولكن الحريرى كسب الناس كلها وهو أمام جميع ابناء الدائرة النائب الفعلى والشرعى لهم الذى تم اختياره بمحض الإرادة وليس كرها.

ايمان عيد جاد عهد المال

امروزو- محرم بك الاسكندرية

السيد الاستاذ رئيس تحرير اليسار

أحب أن أرسل إليكم أولا تحياتى وامتنانى لهذا العمل الصحفى الجرئ وهو مجلة اليسار وأخص بالشكر العدد السابق وهو العدد العاشر وإن كانت لى ملاحظات عليه

١- فى العدد السابق وفى كلمة رئيس التحرير تحت عنوان موقفنا. انا للأن لم أفهم موقفكم بالضبط من أزمة الخليج وهل انتم مع صدام أم ضدده أم لستم معه ولاضده وهل أنتم مؤيدين لعقد قمة عربية فى المغرب أم لا ولى سؤال ياسيادة رئيس التحرير هو أين الولاء، وأخص بالذكر أخر كلمة لك فى المقال والتى أمنت فيها على تصريح غزالى وزير خارجية الجزائر والتى هاجم فيها القاهرة ووصفها بانها غطاء عربى لجلب القوات الامريكية للمنطقة العربية، هناك فرق بين الولاء لمصر كدولة والولاء للحكومة ولذلك لايجب أن نهاجم كل شيئ تفعله الحكومة بطريقة عمال على بطال وذلك حتى لاتفقد المعارضة مصداقيتها.

٢- تتفضلون مشكورين بنشر موضوعات معينة عن اليسار والشيوعية والتطورات الاقتصادية للماركسية وموقفها من الدين ولكم فى هذا جزيل الشكر، ولكن أحب أن أقرأ فى مجلتكم الغراء عن مبادئ الاقتصاد الاشتراكى أو الشيوعى فكل مادرسته عن الاقتصاد الرأسمالى.

وبالمناسبة فإن المقارنة التى عقدها الاستاذ محمد شومان بين كل من برنامجى حزب التجمع والحزب الشيوعى المصرى لم توضح موقف الاثنين من الدين او الاسلام كشريعة وإن كنا قد عرضناها بالنسبة لحزب التجمع عن طريق الاستاذ خالد محيى الدين حين قدم برنامجه الانتخابى فى التليفزيون فماهو موقف الحزب الشيوعى؟

٣- من المفضل أن يكون هناك مقال أو جزء صغير دورى عن الزعيم الراحل جمال عبد الناصر كنوع من السير الذاتية لهذا الزعيم الذى غير مجرى التاريخ فى مصر. اللهم الا إذا كان اليسار لليساريين فقط.

٤- أتوجه بالتهنئة للاستاذ الكبير خالد محيى الدين على فوزه بعضوية مجلس الشعب وأنا انتظر منه الكثير كقائد للمعارضة

والسلام عليكم ورحمه الله

محمد ابراهيم محمد عبد الديم

طالب بكالوريوس تجارة القاهرة

تعليق

١- موقفنا واضح غاية الوضوح من أزمة الخليج فنحن ضد الغزو العراقى وندينه إدانة كاملة. وأيضا ضد الوجود الأمريكى فى السعودية والخليج بحجة مواجهة الغزو العراقى وحماية المقدسات الإسلامية ومن هنا فنحن ضد إرسال القوات المسلحة المصرية والعربية التى تقوم بدور المحلل للوجود الامريكى، وتقدم التغطية والمظلة الضرورية لها، وقد كان مؤتمر القاهرة هو المناورة التى قامت بها الحكومة المصرية للبحث عن تغطية عربية لقرارها إرسال القوات المصرية للسعودية والإمارات. (راجع العددين ٨و٧ من اليسار حيث توجد التفاصيل والمعلومات التى تقطع بذلك).

فنحن لسنا من هواة المعارضة، ولكن الحقائق للأسف تقول بتبعية القرار السياسى للحكومة المصرية لواشنطون.

وأؤكد كذلك وتشهد على ذلك ممارساتنا- أن ولاءنا لمصر، ولكن هناك فرق بين الولاء للوطن، والخضوع لبعض الحكام.

٢- ستقرأ فى الاعداد القادمة ماتريد عن الاقتصاد الاشتراكى، وكذلك موقف الحزب الشيوعى المصرى من الإسلام، وهو موقف يقوم على نفس الأسس التى يقوم عليها موقف حزب التجمع وكل القوى الوطنية اليسارية فى مصر.

٣- اليسار.. هى صوت اليساريين فى مصر ومنبرهم. وعبد الناصر والناصريون جزء أساسى من هذا اليسار. وبالتالى فستقرأ على صفحاتها دائما كل مايتعلق بعبد الناصر والناصريين.

المحرر

الاستاذ/ رئيس تحرير اليسار

تحية طيبة وبعد

وكنت أتمنى أن لا أحزن من الذى حدث منكم فى العدد العاشر وذلك لتجاهلكم عمدا رسالتى الخاصة بسقوط النظريات، ولم أفهم سببا لذلك التجاهل. علما بأنكم رفعتم شعار الحيدة الكاملة فيما يصل لكم من آراء سواء أتت من الشمال أو هبت من اليمين. وأنا لاشمالى ولايمينى لكننى أؤمن بمبدأ التعبير عن الرأى بالطرق المباشرة والشرعية ووجدت فى اليسار ذلك خاصة بعد نشر رأى فى الاحزاب. ولهذا اعترض اعتراضا كليا وجزئيا على تجاهلكم لتلك الرسالة ولن أقبل عذركم بأن الرسالة لم تصلكم والسبب البريد.

شكرا

وهذا كان اولا

وثانيا من كل قلبى أبارك نجاح المناضل والزعيم الحر خالد محيى الدين نجاحه وإكتساحه ودخوله البرلمان الذى هو أهل له والذى سيتشرف البرلمان ببطل مثل خالد. كما أطلب منه بصفته زعيما للمعارضة وحامل على كاهله مطالب الفقراء من مجانية التعليم ودعم ومحاربة الفساد والغلاء أطالبه بأن لاينطوى تحت ذراع الحكومة كما فعلت فى زعماء المعارضة الوهميين السابقين. كما أطالبه بصفته ابنا من ابناء يوليو بأن يستمر فى الدفاع عنها وعن مبادئها التى عاشها وشارك فيها وذاق مرها وعاش ولادتها ورافق ناصر. وأطالبه بأن يعلو صوته مناديا بالحرية التى يعيش من أجلها ويحيا حرا أبيا بعيداً عن المصالح الشخصية

وأخيرا أرجو أن تبلغوه تحياتى وسلامى وله منى كل الحب والعرفان وهذا لأننى لم أقتنع بشخصية قوية مثل شخصية الأستاذ المناضل لسان الحرية خالد محيى الدين ابن كفر شكر مركز ميت غمر سابقا»

سمير عبد الحميد سليمان

بشلا- ميت غمر

وزارة «الإرهابية العمومية»!

التصريح الرسمي الذي يصدر عادة في أعقاب كل حادث من أحداث العنف، وينشر- عادة- على لسان وزير الداخلية القائم بالعمل، هو أن سلطات الأمن، لن تكتفي بالبحث عن المتهمين في الحادث، بل ستقوم باستئصال شأفة الإرهابيين!

وقد ظن البعض -في ضوء ذلك- أنه ليس هناك جديداً في إعلان اللواء شيخ العرب بدأ خطة الألف معتقل لاستئصال الإرهاب التي أعلنها في أعقاب حادث الكورنيش، انطلاقا من أن الإعلان، هو تكرار للتصريح ذاته الذي أصدر اللواء النبوي اسماعيل طبعتان منه واحدة في أعقاب خطف الشيخ الذهبي، والثانية في أعقاب حادث المنصة وأصدر منه اللواء زكي بدر عدّة طبعات في أعقاب محاولات اغتيال اللواءات النبوي وأبو باشا وزكي بدر والصحفي مكرم محمد أحمد، التي قام بها تنظيم «الناجون من النار»!...

والجديد في هذا التكرار الممل للتصريح ذات نفسه، وعلى ألسنة كل وزراء الداخلية، هو أن عملية استئصال الشأفة الإرهابية، أصبحت عملية دائمة، ومتواصلة ،فلا الداخلية تكف عن الاستئصال، ولا الشأفه يتم استئصالها، أما الضحايا في كل مرّة، فهم آلاف من المعتقلين الأبرياء، الذين تقوم الداخلية بجمعهم استناداً إلى شبهات واهية، وتقوم بتعذيبهم، لعل أحدهم يعطيها خيطاً يقودها الى الجناة الأصليين، ومع أنها تكتشف عادة أن هؤلاء الجناة ليسوا بين هؤلاء المعتقلين، إلا أنها لم تكف في كل مرّة عن تكرار الأسلوب نفسه، الذي كان منطقيا أن ينتهي بتحويل جانب من هؤلاء المعتقلين الأبرياء، إلى إرهابيين فعلاً!

وليس مفيداً أن نقول لوزارة الداخلية- أيا كان وزيرها- إن كل أديان ودساتير وقوانين الدنيا تنص على أنه لاتزر وازرة وزر أخرى، وأن العقوبة شخصية،، وأن حكاية «الشأفة» هذه لاعلاقة لها بالقانون أو بالدستور، لأن معناها أن سلطات الأمن لن تبحث عن مهتمين محددين في جريمة محددة، ولكنها ستواصل التلطيش في عباد الله، بحثا عن الشأفة التي استخارت شيطانيها فأفتاها باستئصالها. ولا ثمرة ترجى من تذكيرها بأن الاكراه البدني والعقوبات الجماعية والاعتقالات الكيفية محظورة بنص الإعلان العالمي لحقوق الأنسان.. بل وحتى الإعلان العالمي لحقوق الحيوان!

وليس مفيداً أن نقول لمن يحاولون استئصال شأفه الإرهاب، أنهم يستأصلون شأفة الديمقراطية،حين يصرون على مواجهة الإرهاب بالإرهاب، ويرفضون الاستماع الى أصوات العاقلين التي بحت من الصراخ بأن الوسيلة الوحيدة لاقتلاع الإرهاب، هي إطلاق حرية المنافسة السياسية بين كل التيارات والمدارس السياسية، فهذه المنافسة هي وحدها الكفيلة بوضع كل تيار في حجمه الحقيقي، وهي الكفيلة بتبديد مشاعر الإحباط واليأس والقهر التي تخلق تلك النماذج التي تهون عليها حياتها وحياة الآخرين وتتكثف لديها الإحساس بأنها تعيش في غابة لافي مجتمع، فلا تجد وسيلة للتنفيس عما تعانيه، سوى مواجهة السياط بالرشاشات، والعذاب بالقنابل، ليموت أبرياء لاذنب لهم في الأمر كله!

لافائدة في أن نقول ذلك لأننا قلناه ألف مرّة، لم يسمع أحد له ولامرّة ، بل تمسكوا دائما بحكاية استئصال الشأفة، حتى لم يعد أمامنا سوى أن نردد في أسى قول الشاعر:

لقد أسمعت إذ ناديت حياً... ولكن لا حياة في «الداخليادي»!

أما و«وزارة الداخلية العمومية» تلعب الدور الأكبر في شتل الإرهاب.. فقد يكون من الأوفق أن تغير اسمها إلى «وزارة الإرهابية العمومية»

وكل شأفة وانتم طيبون!

